

الرُّدُودُ وَالْتَّعْقِباتُ

على

ما وقع للإمام التّوسي في

« شرح صحيح مسلم »

من التأويل في الصّفات وغيرها من المسائل المهمّات

تصنيف

أبي عبيدة

مشهور بن حسّن آل سلماً

دار المجدية
لنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
١٤١٥ - ١٩٩٤ م

دار الهجرة للنشر والتوزيع
هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض
فاكس: ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)
ص. ب: ٣١٩٥٢ - الثقبة ٢٠٥٩٧
المملكة العربية السعودية

وَمُؤْمِنٌ بِمَا أَنْذَقَنَا

الرسوٰد والتَّهَقْبَات

المقدمة

وفيها :

- وضع الله القبول لمصنفات الإمام النووي .
- انتشار « شرح صحيح مسلم » ومدحه .
- حال هذا « الشرح » .
- سبب تأليفه لهذا الكتاب .
- منهجي في هذا الكتاب .
- ملاحظات هامة .
- أسباب وقوعه في هذه الأخطاء .
- ما هي عقيدة الإمام النووي ؟
- سبب الاختلاف في تحديد عقيدة الإمام النووي .
- أهمية هذه الدراسة .
- موقفنا من الإمام النووي وتأویلاته .
- ... وأخيراً .

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرْرِ أَنفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَنَّا بَعْدَ :

● وضع الله القبول لمصنفات الإمام التّوسي .

فَإِنَّ الْإِمَامَ التَّوَوِيَ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَالَمِينَ
الرَّاهِدِينَ، وَمِنَ الْمُشْتَغِلِينَ بِالتألِيفِ وَالتصْنِيفِ، وَقَدْ وَضَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَ -
لِمَوْلَفَاتِهِ الْقِبُولَ فِي الْأَرْضِ، فَقَدْ جَمَعَ مِئَاتَ - بَلْ أَلْفَ - مِنَ الْعُلَمَاءِ
الْأَرْبَعينَاتِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْكَائِنَاتِ عَلَيْهِ الْصَّلَوَاتُ وَالْتَّسْلِيمَاتُ، وَلَمْ يَوْضُعْ
لَهَا الْقِبُولَ كَـ «أَرْبَعِينَ التَّوَوِيِّ» . وَصَنَّفَ عَشْرَاتَ - بَلْ مِئَاتَ - مِنَ الْعُلَمَاءِ
شَرْوَحًا لـ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَلَمْ يَشْتَهِرْ شَرْحَ كَـ «شَرْحِ الْإِمَامِ التَّوَوِيِّ»
الَّذِي وَسَمَّهُ بـ «الْمِنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَاجِ»، وَهَكُذَا سَائِرُ

تصانيفه عليه الرَّحْمَةُ وَالرَّضْوَانُ .

● انتشار « شرح صحيح مسلم » ومدحه .

و « شرح النّووي على صحيح مسلم » من الكتب المهمة، التي باتت مشهورة منتشرة، تكاد تجدها في مكتبات طلبة العلم على وجه سائر أنحاء المعمورة، وتدرسه بعض الجامعات في مناهجها، وبعض المشايخ في حلقات العلم، وهو جدير بهذا الاهتمام، فإنه - كما نعته السخاوي^(١) - « عظيم البركة » .

● حال هذا « الشرح » :

وقد وقع له فيه بعض الهنات، وجملة من الأخطاء في الأسماء والصفات، وغيرها من المسائل المهمات، تصرّ على مدرسيه - فضلاً عن قارئيه - من غير التفات إلى مذهب السلف الصالح في هذه الأمور الكلية، والمسائل العقدية، التي ينبغي أن تكون واضحة وضوح الشمس، من غير خفاء، ولا مراء، فالحق فيها أبلج، ودونها المحققون من أهل العلم في سائر الأعصار، على اختلاف الأنصار بأدلةها وتفنيدها، بحيث لم يقَ للمخالف فيها كلام !! ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الهمام .

(١) في « ترجمة الإمام النّووي » (١٢) .

● سبب تأليفـي لهذا الكتاب :

ولما كنت أدرّس هذا « الشرح » - من سنوات - وجدت أنّ النّفع عَمّ به، وانتشر في أقطار الأرض ذكره، ووُجِدَتْ فيه ما يخالف مذهب السّلف الصّالح في الأسماء والصفات وغيرها من المسائل المهمّات، وأنّ جملة من المعاصرين أَتَخَذُوا هذه الْهَنَاتِ والأخطاء ذريعةً وَوَسِيلَةً في نشر باطلهم، وأَصْبَحُوا يَحْتَجُونَ بِكَلَامٍ يَحْتَجُ لَهُ وَلَا يَحْتَجُ بِهِ، مُهَوِّهِينَ عَلَى (مرِيدِيهِمْ) و (تَلَامِيذِهِمْ) و (مَنْ سَارَ عَلَى مَنْوَاهِهِمْ) أنَّ الْحَقَّ مَا قَالَهُ هَذَا الْإِمَامُ، وَلَا سِيمَا إِنَّ مُتَرَجِّمَهُ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى مَدْحُهُ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ قَدْحٍ فِيهِ، وَنَسِيَ هُؤُلَاءِ - أَوْ تَنَاسُوا - أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الرَّجُلِ - مَدْحًا وَقَدْحًا - شَيْءٌ، وَأَنَّ مَا يَقُولُهُ وَيَكْتُبُهُ شَيْءٌ آخَرُ، فَكُمْ مِنْ مَرِيدٍ لِلْحَقِّ لَمْ يَصْبِهِ !، وَقَدِيمًا قِيلَ : « انْظُرْ فِيمَا قَالَ وَلَا تَنْظُرْ فِيمَنْ قَالَ » .

أَقُولُ : لَمَا وَجَدْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاقِعًا مِنْ غَيْرِ دَافِعٍ، شَرَحُ اللَّهِ صَدْرِي، - نَصْرَةُ لِلْعَقِيْدَةِ السُّلْفِيَّةِ، وَالْأَثَارُ وَالْأَحَادِيثُ الْأَبُوَيْةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ - فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ، عَسَى أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ إِخْرَانِي مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَيَسْتَرْشَدَ بِهِ مَدْرِسَوْهُ وَقَارِئُهُ، بِحِيثُ يَأْخُذُوا مِنْ « شَرَحِ الْإِمَامِ التَّوْوِيِّ » - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الشَّمَارِ، وَيَلْقَوْهُ الْحَطَبَ فِي النَّارِ .

● منهجهـي في هذا الكتاب :

وَاعْلَمُ - عَلَمْنِي اللَّهُ وَلِيَّاَكَ - أَنِّي أَعْمَلُ أَوْلَأَ عَلَى نَقْلِ كَلَامِ التَّوْوِيِّ فِي «

شرحه لـ«صحيح مسلم» على المسألة - وإن تعدد و تكرر - في مقام واحد، ذاكراً الجزء والصفحة^(١)، ناقلاً كلامه و دليله، ثم أقْنَدَه مبيناً الحق - إن شاء الله تعالى - فيها على وفق مذهب السلف الصالح، وقد أُنْقَلَ كلاماً لبعض أهل العلم، زيادة في الإيضاح، وقد أُعْرِجَ إلى ذكر بعض الأخطاء و قعْت لبعض المعاصرين وغيرهم، لعنة يغتر بها المجبون، و يقع فيها المبتدئون، و يطير بها الشاندون !

ولم أذكر في كتابي هذا إلّا أخطاءه في الأسماء والصفات، وفي مسائل مهمّة يعتني بعضها بتوحيد الألوهية من مثل : التبرك بالصالحين، و شد الرحال إلى قبورهم و المواقع الفاضلة، وبعضها بعلم الغيب، وبعضها بالمسائل المنهجية التي يعين ضبطها على الوقوف على المنهج السلفي السليم في تلقي العلم و دراسة المسائل .

فلم يكن همّي في دراستي هذه الوقوف على جميع ما رأيته في هذا «الشرح» الجليل مخالفًا للحق فيما أفهم من نصوص الكتاب و صحيح السنة، من مسائل الطهارة و الصلاة و الزكاة و الصيام و الحج و سائر أبواب الفقه، فإنّ هذا الأمر يطول، والخلاف في بعض مسائله مستساغ، إنّ كان قائماً على الفهم والاستنباط، ولا يوجد فيه بعینه نصّ صريح و صحيح .

(١) معتمداً على الطبعة المصرية، في (٩ مجلدات، ١٨ جزء)، وقد صورت في بيروت مرات، وهي النسخة المتداولة الآن بين طلبة العلم وأهله .

● ملاحظات هامة :

وأرى من اللازم على هنا أن أبين جملة من المهمات، وهي بمثابة ملاحظات تخص (عقيدة الإمام التوسي) و (موقفنا منه ومنها)، فقد أخطأ في هذا الباب اثنان : من أخذ كلام التوسي على وجه الرضا والتسليم، ومن رد كلامه بالجملة والتفصيل، من غير تفريق بين الأصيل والدخل، والغث والسمين، وتوقف في الترحم عليه، وهاجم من مدحه وأثنى عليه !! ودين الله بين الجافي عنه، والغالبي فيه .

● أسباب وقوعه في هذه الأخطاء :

والحق أن هذا الإمام من أفنى عمره في الطلب والتحصيل، وتتوالت وتتابعت عبارات مترجميه على مدحه، ولم نعلم أن أحداً منهم قدحه، وهو - والله حسيبي - من أهل الصلاح والفلاح، ولكن وقع فيما وقع فيه من الأخطاء لعدة أسباب، هذه أشهرها :

أولاً : سار في « شرحه » في مسائل الصلوات على نهج المازري والقاضي عياض، فما من مواطن من المواطن التي أولاً فيها الصلوات إلا وينقل إما عن المازري أو القاضي عياض، ويصرح بذلك تارة، ويلمح أخرى، ويأتي بالقص أحياناً، وينقله بالمعنى في أحياناً أخرى، وقد اعتنيت بكشف ما تحقق لي من ذلك في هذه الدراسة، والله الحمد والمنة .

ثانياً : لم يكن الإمام التوسي - رحمة الله تعالى - محققاً في هذا الباب،

وإنما وقعت له عبارات من سبقة من العلماء، فارتضاها من غير تمحص وتحقيق وتدقيق، وصدقت عليه فيها مقوله الأستوي لما قال عنه في أوائل «المهمات» :

«اعلم أن الشيخ محي الدين التوسي - رحمه الله - لئا تأهل للنظر والتحصيل، رأى المسارعة إلى الخيرات، أن جعل ما يحصله ويقف عليه تصنيفاً يتفع به الناظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلاً، وتحصيله تصنيفاً، وهو غرض صحيح، وقد جمبل، ولو لا ذلك لم يتيسر له من التصانيف ما يتيسر له».

وإنما الرافعي فإنه سلك طريقة العالية فلم يتصدر للتأليف إلا بعد كمال انتهائه، - وكذا ابن الرفعة - رحمة الله عليهم أجمعين ^(١). ثالثاً : كان - رحمة الله تعالى - في عصر قريب عهد بانتشار مذهب الأشاعرة، «فمن المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذي ضبط المذهب وقعد أصوله هو الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ثم خلفه الأدمي (ت ٦٣١هـ)، والآرمي (ت ٦٨٢هـ) فنشر فكره في الشام ومصر، واستوفيا بعض القضايا في المذهب ^(٢).

فتأثر - رحمة الله تعالى - بكلام هؤلاء وغيرهم، إذ كان ما ضبطوه وقعدوه هو السائد المنتشر آنذاك، لا سيما في الديار الشامية والمصرية، ولم يقيض الله - بعد - من يحصن كلام هؤلاء، كما وقع لشيخ الإسلام ابن تيمية،

(١) «المنهاج الشوسي في ترجمة الإمام التوسي» (٥٣) للسيوطى .

(٢) «منهج الأشاعرة في العقيدة» (٢٥) .

فإن كتابه « درء التعارض » - مثلاً - قائم موضوعه على رد ما كتبه هؤلاء الثلاثة .

ولو أنَّ الله يُسر له - رحمة الله - كما يُسر لِتلميذه ابن العطار شيوخاً أو تلميذ متَّضَحَت لهم معاِلم أهْل السُّنَّة والجماعَة في الأسماء والصفات لغير وَبَدَل^(١) .

فإن ابن العطار اشتغل على شيخه التَّوْوِي، ولازمه فترة حتى كان يُقال له : « مختصر التَّوْوِي » وقد يختصر فيقال : « المختصر » .

وكان من شدَّة إعجابه بشيخه - ويحق له ذلك - قد انقطع فترة تزيد عن سُتْ سنوات إلى التَّلَمِّذَة عليه، والأَخْذ منه، فها هو يقول : « وكانت مَدْة صحبتي له، مقتضراً عليه دون غيره، من أَوَّل سنة سبعين وست مائة وقبلها ييسير إلى حين وفاته^(٢)، حتى آتَه حفظ كتاب « التَّنْبِيَّه » بين يديه، وكان التَّوْوِي - رحمة الله تعالى - يشق بِمَقْدِرَةِ تلميذه العلمية، والدُّلُّل عليه ما قال التلميذ عن نفسه :

« ... وأذن لي - رضي الله عنه - في إصلاح ما يقع لي في تصانيفه، فأصلاحت بحضوره أشياء، فكتبه بخطه، وأقرني عليه، ودفع إلى ورقة بعده الكتب التي كان يكتب منها ويصنف بخطه، وقال لي : إذا انتقلت إلى الله تعالى، فاتَّم « شرح المهدب » من هذه الكتب، فلم يقدِّر ذلك لي^(٣) .

(١) نقول هنا إحساناً منا بالظن به - رحمة الله تعالى - من جهة، وأنه رجع عن كثير من المسائل الفقهية في كتبه التي صنفها أواخر حياته، من جهة أخرى .

(٢) « تحفة الطالبين في ترجمة محي الدين » (٥٥ - بتحقيقى) .

(٣) « تحفة الطالبين في ترجمة محي الدين » (٥٤ - بتحقيقى) .

وكان يعلل ابن العطار أخذه على شيخه في الدرس، بقوله :

« لا تسقط الشمرة من الشجرة إلا بهز الأفنان، أو التقطف بالبنان »^(١).

أقول : على الرغم من هذه العلاقة الشديدة الوطيدة بين التزوّي وتلميذه ابن العطار، إلا أنّ ابن العطار تأثر بعصره الذي كان فيه شيخ الإسلام، وتأثر بعض من أخذ عنه كالذهبـي - وكان أخاه لـمـهـ من العـضـاعـة -، وظهرت آثار هذا التأثر بكتاب صـنـفـهـ في التـوـحـيدـ بـعـنـوانـ « الـاعـتـقـادـ الـخـالـصـ مـنـ الشـكـ وـالـانـقـادـ »^(٢) نـصـرـ فـيـ الـعـقـيـدـةـ السـلـفـيـةـ،ـ وـإـلـيـكـ جـمـلاـ مـنـهـ :

قال - رحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ : « يـجـبـ أـنـ نـعـتـقـدـ أـنـ مـاـ أـثـبـتـهـ اللـهـ فـيـ كـتـبـهـ عـلـىـ لـسـانـ رـسـلـهـ - صـلـوـاتـ اللـهـ عـلـيـهـمـ وـسـلـمـهـ - حـقـ،ـ وـأـنـ جـمـيعـ مـاـ فـيـهاـ مـوـجـودـ وـالـإـيجـادـ الـثـابـتـينـ لـلـإـلـهـيـةـ وـالـتـنـزـيـهـ عـنـ الـحـدـثـ وـالـمـحـدـثـ وـصـفـاتـهـاـ حـقـ »^(٣).

وقـالـ : « فـإـذـاـ ثـبـتـ نـصـاـ فـيـ الـكـتـابـ الـعـزـيزـ وـالـسـنـةـ الـنـبـوـيـةـ عـلـىـ قـائـلـهـاـ أـفـضـلـ الـصـلـاـةـ وـالـتـسـلـيمـ أـنـهـ سـبـحـانـهـ خـلـقـ آـدـمـ يـدـهـ،ـ وـأـنـهـ قـالـ لـإـبـلـيـسـ : هـمـ مـاـ مـتـعـلـكـ أـنـ تـسـجـدـ لـمـاـ خـلـقـتـ بـيـدـيـهـ »^(٤).

وـثـبـتـ فـيـ «ـ الصـحـيـعـ »ـ فـيـ مـحـاجـةـ آـدـمـ وـمـوـسـىـ قـوـلـهـ لـهـ : «ـ خـلـقـكـ اللـهـ بـيـدـهـ »^(٥).

(١) « طبقات الشافعية » (٢٢٨) لـابن هـدـاـيـةـ اللـهـ .

(٢) وهو مطبوع بـتـحـقـيقـ أـعـيـ الفـاضـلـ عـلـيـ الـحـلـبـيـ .

(٣) « الـاعـتـقـادـ الـخـالـصـ مـنـ الشـكـ وـالـانـقـادـ » (٢٢) .

(٤) ص : ٧٥ .

(٥) أـخـرـجـهـ الـبـخـارـيـ فـيـ «ـ الصـحـيـعـ »ـ (١١/٥٠٧ـ -ـ فـتـحـ)ـ،ـ وـمـسـلـمـ فـيـ «ـ الصـحـيـعـ »ـ =

وقال عليه السلام حاكياً عن ربه :

« لا أجعل ذريتي من نحّلقت ييدي كمن قلت له كن فكان » ^(١).

وقوله عليه السلام :

« خلق الله الفردوس بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة لموسى بيده » ^(٢).

وغير ذلك من الأخبار، وجّب علينا اعتقاد أن ذلك حق، وحُرِم علينا أن نقول : إن الله تعالى خاطبنا بما نفهم، ولا نفهم اليد إلا ذات الكف والأصابع فتشبيهه بخلقته فيفضي إلى التجسيم، تبارك الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

أو نقول : المراد النعمتين أو القدرتين، لأنه تُعذر حمله على اليد التي نفهمها فتعين حمله على ذلك خوفاً من التشبيه !!

وهذا تحريف لما فيه من التعطيل، كيف والإجماع على أن الصفات توقيفية، ولم يثبت ذلك بالمراد على ما تأولوه، وهو فعل المعتزلة والجهمية، أعادنا الله من ذلك، فتعين تزويه الباري - عز وجل - عن التشبيه والتعطيل بـكشـف ^(٣) التـحرـيف وـالـتـكـيـف وـالـتـمـثـيل، وـالـأـخـذ بـقولـهـ تعالى : ﴿لـيـس كـمـيـلـهـ﴾

= رقم : (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وكذا واردة في حديث الشفاعة عند البخاري في « الصحيح » رقم (٦٥٦٥) .

(١) أخرجه الدبلسي في « الفردوس » (٥٣٢٩)، والبيهقي في « الأسماء والصفات »

(٢١٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه بإسناد ضعيف .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد »، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (٣١٨)، والدارقطني في « الصفات » رقم : (٢٨) وهو صحيح .

(٣) أي : بإبعاد هذه الأشياء وحجبها عن عقائدهنا ومفاهيمنا .

شيء وهو السميع البصير)^(١).

منا من الله - تعالى - بالتفهيم والتعريف لسلوك التوحيد والتنزيه، وكذا القول في جميع ما ثبت من ذلك، والله يعلم المفسد من المصلح »^(٢).
قلت : ما أثبته ابن العطار من صفة اليد لله - عز وجل -، اضطرب فيه شيخه التوسي، فجئ إلى التأويل الذي نفاه وخطأه التلميذ، كما تراه في هذا الكتاب^(٣).

وقال ابن العطار : « ... فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بثبات السمع، والبصر، والعين، والرجه، والعلم، والقوّة، والقدرة، والعظمة، والمشيئة، والإرادة، والقول، والكلام، والرّضى، والسخط، والحب، والبغض، والفرح، والضحك : وجوب اعتقاد حقيقته من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربيين المخلوقين، والانتهاء إلى ما قاله الله - سبحانه - ورسوله عليه السلام من غير إضافة، ولا زيادة عليه، ولا تكيف، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه، والإمساك عما سوى ذلك »^(٤).

قلت : قوله : « ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه » ينسف ما مال إليه التوسي من أنّ مذهب السلف التفويض، كما سيأتي بيان ذلك عنه، وتبنّي حججه .

(١) الشورى : ١١ .

(٢) « الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد » (٢٤ - ٢٦) .

(٣) راجع (ص ١٩١) .

(٤) « الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد » (٢٦ - ٢٧) .

وفي مقوله ابن العطار إثبات جملة من صفات الفعل لله - عَزَّ وَجَلَ - ،
لم يوفق شيخه التّوّوي إلى الحق فيها، وإنما أخذ في تأوّلها، كما تراه مبسوطاً
في موطنه من هذا الكتاب .

وقال ابن العطار أيضاً : « وقد نفى بعضهم التّزول وضعف الأحاديث أو
تأوّلها خوفاً من التّحْيِز أو الحركة والانتقال الملازمين للأجسام والمحَدثين،
والمحققون أثبتوها وأوجبوا الإيمان بها كما يشاء سبحانه »^(١) .

وقال : « وجميع الآيات والأحاديث الثابتات من المجيء، وَالثّزول،
وإثبات الوجه، وغير ذلك من الصّفات أوجب العلماء الإيمان بها، وعدم الفكر
فيها، أو تصوّرها »^(٢) .

وقد تأوّل التّوّوي - كما تراه مبسوطاً في هذا الكتاب - المجيء
وَالثّزول .

وحاصل ما أريد تقريره وتأكيده هنا : أنّ ابن العطار على الرّغم من حبه
الشّديد لشيخه التّوّوي، وأنّه انقطع في الأخذ عنه سُتُّ سنين، ومع هذا فلم
يتابعه على أخطائه في الأسماء والصّفات، لأنّه عاش عصراً غير عصر شيخه،
ووقف على تحقيق وتمحیص لم يكن سائداً أيام التّوّوي في مثل هذه القضية
الاعتقادية المهمّة جدّاً .

(١) « الاعتقاد الخالص من الشّك والانتقاد » (١٩) .

(٢) « الاعتقاد الخالص من الشّك والانتقاد » (١٩) .

● ما هي عقيدة الإمام النّووي في الصّفات؟

اضطرب المترجمون للإمام النّووي - قديماً وحديثاً - في عقيدته في الصّفات، فبعضهم نعتها بأنّها « سلفية » !! ونعتها آخرون بأنّها « أشعرية » تأويّلية خلقيّة !!، ونعتها فريق ثالث بأنّها « تفويضية » !! وإليك ما وقفت عليه من نقول في هذا الباب، ومن ثم ينفصل معنا الحق في هذه المسألة على وجه الصّواب، إن شاء الله تعالى الكريم الوهاب :

○ قال الْدَّهْبِي في ترجمة (النّووي) في « تاريخ الإسلام » :
« إنَّ مذهبَه في الصّفات السّمعية الشّكوت، وإماراتها كما جاءت، وربما تأوّل قليلاً في « شرح مسلم » . » .

○ ونقله السّخاوي في « ترجمة الإمام النّووي » (ص ٣٦) عنه، وتعقبه بقوله : « كذا قال، والتأوّل كثير في كلامه » .

○ ونقل السّخاوي قبل ذلك عن بعض مترجميه أنه وصفه بأنّه أشعري، فقال (ص ٣٦) : « وصريح اليافعي والتأج الشّبكي - رحمهما الله - أنه أشعري » .

قلت : نعته الشّبكي في « طبقات الشّافعية الكبرى » (٨ / ٣٩٥) بـ « شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، وحجّة الله على اللاحقين، والداعي إلى سبيل السّالفين » و بـ « له الزُّهد والقناعة، ومتابعة السّالفين من أهل الشّيّة والجماعة » ^(١).

(١) عندما يطلق الشّبكي وغيره من الأشعرية (أهل السنة والجماعة) غيري دون بهم =

وكما اضطرب الأقدمون في وصف عقيدة الإمام التّوسي في الصّفات اضطرب المُطلعون والباحثون المعاصرُون، فمنهم من وصفه بـ« كان سلفيًّا في اعتقاده لكنه يُؤوّل أحياناً إذا دعت الضرورة لذلك »^(١).

ومنهم من وصفه بـ« له أُغلاط في الصّفات، سلك مسلك المؤولين وأخطأ في ذلك فلا يقتدى به في ذلك، بل الواجب التمسك بقول أهل السنة، وهو : إثبات الأسماء والصفات الواردة في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة المطهّرة والإيمان بذلك على الوجه اللائق بالله جلّ وعلا من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكثيف ولا تمثيل عملاً بقوله سبحانه : ﴿لَيْسَ كُمَثِلُهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وما جاء في معناها من الآيات »^(٢).

ومنهم من قال عنه : « لا يصح اعتباره أشعريًّا، وإنما يقال : وافق الأشاعرة في أشياء »^(٣).

ومنهم من نعته بـ« من أهل السنة في جملة الاعتقاد، وتحتاج نسبة إلى الأشاعرة إلى شيء من الثبوت والتحقيق » و « هو إلى أهل الحديث أقرب منه إلى المتكلمين »^(٤).

= (الأشاعرة أو الماتريديّة) !! وصُرّح بذلك الرّئيسي في « شرح الإحياء » (٢ / ٦) والدّعوى المجردة رخيصة لقائلها .

(١) « الإمام التّوسي وجهوده في التفسير » (٣٤٩) .

(٢) إجابة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جواب السؤال الثاني عشر في الفتوى رقم (٤٢٦٤)، وانظر « فتاوى اللجنة » (٣ / ١٦٣) .

(٣) « منهج الأشاعرة في العقيدة » (٢٩) .

(٤) « مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة و موقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها » (٦٣) .

قلت : وألّذى تبين لي من خلال التّتبع والّتّبّع لكلامه في « شرح صحيح مسلم » - وهو من أواخر كتبه^(١) - أنّ التّأویل واقع في كلامه كثير، وبإمكاننا وضع معالم عائمة لعقيدة الإمام التّووی تتمثل في النقاط التّالية : أولاً : لا نعلم كتاباً مستقلاً للإمام التّووی في التّوحيد، ولكنّ تكلم في كتبه بعائمة على كثير من مسائله، وأكثر ما وقع ذلك في « شرحه على صحيح مسلم » .

وأمّا ما طُبع منسوباً للإمام التّووی، ويحمل عنوان : « المقاصد في بيان ما يجب معرفته من الدين من العقيدة والعبادة وأصول التّصوّف »^(٢) فتحتاج نسبة إليه إلى أدلة، فهو يغاير أسلوبه، ويناقض ما ذكره في كثير من المسائل في سائر كتبه، فضلاً عن أنه لم ينسبة إليه إلا الزركلي في « الأعلام » (٩ / ٨٥) ووافقه الأستاذ الدقر في كتابه « الإمام التّووی » (٦٣) !!

ثانياً : سائر كلام التّووی على الصّفات منقول من شراح « صحيح مسلم » كالقاضي عياض^(٣)، والمازري^(٤)، وقد وقع كثير من التّأویل فيه، وهو مع هذا

(١) صرّح فيه (١٢ / ٥٧) أنه ألهه بعد سنة أربع وسبعين وستة، أي : قبل وفاته بأقل من ستين، وقد ذكر الكردي في « المسلك العدل والفوائد المذهبية » : « إن تختلفت كتب التّووی، فالغالب أنّ المعتمد : « التّحقيق » فـ « المجموع » فـ « الروضة » فـ « المنهاج » ونحو « فتاویه » فـ « شرح مسلم » فـ « تصحيح التّبيه » .

(٢) صاحبه أشعري محض .

(٣) وقد تكلم الأستاذ حسين شواط في أطروحته للدكتوراه « منهج القاضي عياض في كتابه الإكمال » (٢١٦) - مرقومة على الآلة الكاتبة - على عقيدة القاضي عياض بكلام جيد، استفدنا منه في كلامنا على عقيدة التّووی .

(٤) هو أشعري وقد صرّح بذلك في مواطن من « المعلم » وانظر منه (١ / ٧٤ - ١٠٤) =

يتعدد في بعض الأحيان بين الإثبات - وهو مذهب السلف - وبين التأويل أو تفويض المعنى - وهو مذهب الأشاعرة - كما وقع له في صفة (يد الله عزّ وجل) .

ثالثاً : أول التوسي ببعض الصفات - ولا سيما الفعلية منها - تنزيهاً لله عن ظاهرها، وخشية تشبّهه بخلقه، ووصفه بالتجسيم^(١)، والذين سلّكوا هذا

= وقد أفاد ابن السبكي أن المغاربة - ومنهم القاضي عياض والمازري - يستصعبون مخالفة الأشعرية، ويرونها هجنة عظيمة !!

راجع « طبقات الشافعية الكبرى » (١٩٢ / ٥) .

(١) ذكر الإمام التوسي - رحمه الله تعالى - في كتابه القائم « المجموع » (٤ / ٢٥٣) أن المحسنة كفّار، فقال ما نصّه :

« فمن يكفر من يجسّم تجسيماً صريحاً » .

قلت : نعم، من يقول إن الله جسم كسائر أجسام البشر فهو كافر بلا مشروءة، وهذا هو مذهب المشبّه، أمّا من نفّي التشبيه وأطلق أن الله جسم فقد أتى بيدع من القول . ومن أعجب ما وقعت عيني عليه من التشبيه والتخلط والتقول على أئمّة الهدى ما ذكره المعلق على « دفع شبه التشبيه » (ص ٢٤٥ - ٢٤٦) فإنه قال بعد مقوله الإمام التوسي السابقة ما نصّه :

« فيدخل في ذلك الحرواني بتشديد الوااء وتقديم المهملة !! الذي يقول في غير ما كتب من كتبه بالجسمية، ومن ذلك قوله في « تأسيسه » (١ / ١٠١) :

« وليس في كتاب الله ولا شرّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأئمّة وأئمّتها أنه ليس بجسم وأنّ صفاتـه ليست أجساماً وأعراضـاً ! فنفـي المعانـي الثابتـة بالشـرع والـعقل بـنفي الـفاظـ لم يـنـفـ معـناـها شـرع وـلا عـقل، جـهل وـضـلال » أ . هـ .

قلت : بل قولك هذا والذي فطر الشموات والأرض جهل وضلال، أليس قول الله تعالى **فـلـيـسـ كـمـلـهـ شـيـءـ هـ** كافٍ في نفـي معـنى التجـسيـم وحـقـيقـتهـ عنـ خـالـقـ الـأـجـسـامـ أـيـهـاـ الـحـرـوـانـيـ !! وـأـنـاـ أـئـمـةـ الـأـئـمـةـ وـسـلـفـهـاـ أـيـهـاـ الـحـرـانـيـ فـقـدـ ذـمـواـ التـشـبـيـهـ ... » انتهى .

قلت : وهذا كلام من لا يـعـرـفـ الإـنـصـافـ، وـمـنـ فـيـ أـحـكـامـ الـاعـتـسـافـ، وـمـنـ فـيـ حـكـمـهـ عـلـىـ الـعـلـمـاءـ الـجـوـرـ وـالـاعـتـسـافـ، يـظـهـرـ ذـلـكـ مـنـ وـجـوهـ :

منها : أن القول المذكور ليس مما كتبه ابن تيمية متبنّياً له، مدافعاً عنه، وإنما ذكره على لسان المتكلّمين من أهل الإثبات، وأسقط المعلق من كلام شيخ الإسلام على لسانهم : « قالوا » . ومنها : عَضُّ المعلق النظر عن كلام شيخ الإسلام في إطلاق هذا اللفظ على الله عز وجل وهو ما وقف عليه يقين، ولكن الإنصاف عزيز، ولا فزة إلا بالله .

قال شيخ الإسلام في مطلع المبحث :

« إن لفظ (الجسم) و (العرض) و (المتحيز) ونحو ذلك : ألفاظ اصطلاحية . وقد قدمنا غير مُؤَة أنَّ الشَّفَلَةَ وَالْأَعْنَمَةَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ لَا بَنْفِي وَلَا بِإِثْبَاتٍ، بَلْ بَدَعُوا أَهْلَ الْكَلَامَ بِذَلِكَ، وَذَمُورُهُمْ غَايَةُ الْدُّمُّ » انتهى .

وهذا ما قررته شيخ الإسلام في كثير من كتبه، مثل : « شرح حديث النزول » (٦٩ - ٧٦)، و « مجموع الفتاوى » (٣١٠ / ٣٠٦ - ٣١٠ / ٣٠٤) و (١٣٢ / ٣٠٥ - ٣٠٤)، و « منهاج السنة النبوية » (٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٩٢ ، ١٩٨ - ٥٢٧ ، ٢٠٠) وقد أطلق شيخ الإسلام على وصف الله بـ (الجسم) أنه « لفظ مبتدع في الشرع محرف في اللغة، ومعناه متناقض في العقل، ويفسد الشرع ولللغة والعقل » .

ومنها : أن شيخ الإسلام ذكر مرايا من وصف الله بـ (الجسم) وقال : « من زعم أنَّ الربَّ مركب مؤلف بمعنى أنه يقبل التفريق والانقسام والتجزئة، فهذا من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله شر من قول الذين يقولون إنَّ لله ولدأ، بمعنى أنه انفصل منه جزء فصاز ولدأ له » .

وقال في « شرح حديث النزول » (٧٥ - ٧٦) :

« إذا قيل : هو جسم، بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة أو الماءة والصورة؛ فهذا باطل، بل هو أيضاً باطل في الخلوقات، فكيف في الحال سبحانه وتعالى !؟

وهذا مما يمكن أن يكون قاله بعض المحسنة والهشامية والكرامية وغيرهم من يبحكي عنهم التجسيم، إذ من هؤلاء من يقول : إنَّ كُلَّ جسم فَإِنَّه مركب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك : إنَّ الربَّ جسم، وأظن هذا قول بعض الكرامية، فلأنهم يختلفون في إثبات الجوهر الفرد، وهم متفقون على أنه سبحانه جسم، لكن يبحكي عنهم نزاع في المراد بالجسم؛ هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهิضم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنه مؤلف مركب .

وهوؤلاء من اعترف نفأة الجسم بأنهم لا يكفرون؛ فإنهم لم يثبتوا معنى فاسداً في حق الله =

المسلك فروا من التّشبيه والتّجسيم فوقعوا في التّعطيل، ولو أثبتوا ظواهر النّصوص على حقيقتها بمعنى معلوم، وكيف مجهول، يليق بجلال الله تعالى لسّلّموا .

رابعاً : أفصح النّووي في مقدمة كتابه «المجموع» أنّ التّأويل يستساغ إذا دعت الحاجة إليه لرُدّ مبتدع ونحوه، فقال (١ / ٢٥) : «اختلفوا في آيات الصّفات وأخبارها، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟» قال قائلون : تأوّل على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين . وقال آخرون : لا تأوّل بل يمسك عن الكلام في معناها، ويوكّل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلاً : نؤمن بأنّ الرحمن على العرش استوى ولا نعلم حقيقة معنى ذلك،

= تعالى، لكن قالوا أنّهم أخطئوا في تسمية كلّ ما هو قائم بنفسه، أو ما هو موجود جسماً من جهة اللّغة؛ قالوا : فإنّ أهل اللّغة لا يطلقون لفظ الجسم إلا على المركب .

والتحقيق أنّ كلام الطّائفتين مخططة على اللّغة : أولئك الذين يسمون كلّ ما هو قائم بنفسه جسماً، وهو لاء الذين سمو كلّ ما يشار إليه وترفع الأيدي إليه جسماً، وأدعوا أنّ كلّ ما كان كذلك فهو مركب؛ وأنّ أهل اللّغة يطلقون لفظ الجسم على كلّ ما كان مركباً، فالخطأ في اللّغة والابداع في الشرع مشترك بين الطّائفتين .

فهذا مراد المتكلمين من أهل الإثبات، فالاحتجاج عليهم بالأية المذكورة، وإزامهم بما لم يخطر ببالهم، من قلة التّحقيق، ومن المجازفة والهجوم على الآخرين من غير ثبت ولا رؤى، بل هو من التّحكم والتّشهي وحظ النفس، وهو مع ذلك كله من الحرمان في إصابة الحق، فكيف إذا اضاف لذلك أنّ فيه تقولاً على الآخرين بما لم يقولوه، فلا أقلّ من افتئن بكتابات هذا المعلق أن يراجع وراءه، وأن ينأمل كلامه، ويدقق في نقولاته، فإنّه سيجد الكثير من هذا التّرعرع الذي أشرنا إليه، وليس هذا موطن بسط ذلك، والله الموفق، لا ربّ سواه .

وانظر في هذا المبحث أيضاً «الصّواعق المرسلة» (١ / ١١٢ - ١٧٣)، و«الدين الحالص» لصديق حسن خان (١ / ١٠٦ - ١٠٢)، و(ص ١٧٤) من كتابنا هذا .

والمراد به، مع أَنَّا نعتقد أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﷺ لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ ﷺ وَأَنَّهُ مَنْزَهٌ عن
الحلول وسمات الحدث .

وهذه طريقة السَّلْفُ أَوْ جَمَاهِيرِهِمْ، وَهِيَ أَسْلَمٌ إِذَا لَا يَطْلَبُ الْإِنْسَانُ
بِالْخُوضِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا اعْتَدَ التَّنْزِيهَ فَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْخُوضِ فِي ذَلِكَ وَالْمَخَاطِرَةِ
فِيمَا لَا ضَرُورَةَ، بَلْ لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ، فَإِنْ دَعَتُ الْحَاجَةُ إِلَى التَّأْوِيلِ لِرَدِّ مُبْتَدِعٍ
وَنَحْوِهِ تَأْوِلُوا حِينَئِذٍ، وَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ مَا جَاءَ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
أَنْتَهِي بِحُرُوفِهِ .

وَنَسْبَ التَّأْوِيلِ فِي « شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » إِلَى « جَمَاعَاتِ مِنَ
السَّلْفِ »^(١) وَقَدْ نَقَلَ عَنْ مَالِكَ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُمَا أَوْلَا النَّزْولِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا
النَّقْلُ عَنْهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا يَئْنَاهُ فِي مَوْطِنِهِ^(٢) بِالْتَّفْصِيلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْثُتْ عَنْ
أَحَدٍ مِنَ السَّلْفِ أَلْبَثَهُ أَنَّهُ أَوْلَ الصَّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْتُّصُوصِ الشَّرْعِيِّ، وَكُلُّ مَا
يَنْقُلُ عَنْهُمَا إِمَّا هُوَ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَإِمَّا هُوَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى
صَرْفِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِمَّا هُوَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ، وَسَتَمِّرُ بِكَ أَمْثَلَةُ مِنْ هَذَا فِي
الْمُبَاحَثِ الْقَادِمَةِ^(٣)، وَلِتَفْصِيلِهِ كِتَابٌ مُسْتَقْلٌ نَرْجُو أَنْ نَوْفَقَ لِإِتَامِهِ وَنَشْرِهِ^(٤) .
خَامِسًا : يَظْهُرُ مِنْ كَلَامِ التَّوْرِيِّ الشَّابِقِ أَنَّهُ يَرِى تَفْوِيضَ الْمَعْنَى، وَهَذَا مَا
صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُوَاطِنِ فِي « شَرْحِهِ » مِنْهَا : (٢٠ - ١٩ / ٣) عِنْدَ

(١) انْظُرْ (٣٧ - ٣٦ / ٦) .

(٢) راجِعْ (ص ٩٣ وَمَا بَعْدَهَا) .

(٣) راجِعْ (ص ١٢٩ - ١٢٨ / ١٨٦ - ١٨٩) .

(٤) وَانْظُرْ مَقَالَتَنَا فِي مَجَلَّتِنَا « الْأَصْحَالَةُ » الْغَرَاءُ بِعِنْوَانِ « الْكِتَابُ : تَعْرِيفًا وَنَقْدًا »، فِيهَا
إِسْهَابٌ فِي بَيَانِ هَذَا الْأَمْرِ السَّهِمِ الَّذِي اغْتَرَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدِئِينَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ .

كلامه على (إتيان الله تعالى) و (١٦ / ٢٠٤) و (١٧ / ١٢٩ - ١٣٠) عند كلامه على (الأصبع) و (٦ / ٣٦ - ٣٧) عند كلامه على (نُزول الله عزّ وجل في الثالث الأخير من الليل) و (٥ / ٢٤ - ٢٥) عند كلامه على (العلو)، ونسب هذا المذهب إلى (معظم السلف أو كلهم)^(١) وقال مرأة بأنه (مذهب جمهور السلف)^(٢).

وخلاله القول وصفوته : أن الإمام التوسي انطلق فيما صار إليه في الأسماء والصفات من وجوه مختلفة في فهم التص، أدى إلى القول بالتفويض أو التأويل وخاصة في الصفات الخبرية، كالنَّزول، والفرح، والغضب، والضحك، والإتيان، والمجيء، ونحوها .

ولم يستقر فيما ذهب إليه على قواعد مطردة، وإنما تابع غيره، مما يدلل على أنه في هذا الباب غير محقق، وعنه شيء من الاضطراب، وأن مذهب السلف دائر عنده بين التأويل والتفويض .

وهو مع هذا كله ليس أشعرياً صرفاً، فلا يرد أبنته في كلامه ما يردده الأشاعرة من كانوا قبله أو في عصره أو جاءوا بعده في هذا الباب من أقسام للصفات، مثل : (النفسية) و (السلبية) و (صفات المعاني أو الشبوئية) و (الصفات المعنوية)^{(٣) !!}

(١) انظر (٣ / ١٩ - ٢٠) .

(٢) انظر (٦ / ٣٦ - ٣٧) و (١٦ / ١٦٦) .

(٣) وعلى هذا التقسيم قام ببحث (العقيدة) في كتاب «المقاصد» المنسوب كذباً وزوراً للإمام التوسي - رحمة الله تعالى - .

فاشتغال النّووي بعلم الحديث، وبعده عن علم الكلام، جعله يوافق أهل السنة والجماعة في مسائل كثيرة جدًا في التّوحيد، يحتاج استقصاؤها وبيانها بالتفصيل إلى دراسة مفردة تزيد في حجمها عن هذه الدراسة^(١)، من مثل : دفاعه عن عقيدة السّلف في مسألة خلق الله لأفعال العباد، وإثبات رؤية الله يوم القيمة، ودفاعه عن عقيدة السّلف في حقيقة الإيمان وزيادته ونقصانه، والاستثناء فيه، وكلامه على حكم مرتكب الكبيرة، وكلامه في النّبوات بعامة وكذا في السّمعيات، ودفاعه عن مذهب أهل السنة في الإمامة والصحابة والتفضيل بينهم .

وقد تضمنّت هذه التّقريرات ردوداً على أهل الزّيف والضّلال، وصرح بأسماء كثير من الطّوائف المبتدعة، والمملل المنحرفة، مثل : الشّيعة، والرأففة، والمعترلة، والخوارج، والجهميّة، والمرجئة، والكراميّة، وغيرهم . ونستطيع أن نقر هنا باطمئنان أنّ هذا الشرح ساهم في الدّعوة إلى عقيدة السّلف الصّالح في هذه الأمور، وذلك من خلال الرّد على من تجنبها من أهل الكلام ومن سلك مسلكهم؛ معتمدًا على ما قرر السّابقون في مصنّفاته المعترفة في العقيدة وغيرها، وعلى ما وافق عقيدة السّلف من كلام بعض من جاري أهل الكلام في بعض الأشياء .

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية لما قرر ميل أبي حامد

(١) وتكفي هنا الإشارة الشرعية إلى هذه المواطن .

فليس هنّي في هذه الدراسة إلا إيقاف إخواني من طلبة العلم على بعض الأمور وقعت في هذا « الشرح » العظيم الجليل، ليجتنبواها، والله من وراء القصد .

الغزالى إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، قال : « وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورَدَ عليه أبو عبدالله المازري في كتاب أفرده » .

إلى أن قال : « ورَدَ عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وحَدَّرَ من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا التواوي وغيرهما »^(١).
ولا يفوتنا بهذا الصدد أن نشير إلى أن الإمام التواوي خالف الأشاعرة مخالفة صريحة في مسألة (أول واجب على المكلف) ونصر فيها مذهب السلف، فقال :

« وأئمَا أصل واجب الإسلام، وما يتعلّق بالعقائد، فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ، واعتقاده اعتقداً جازماً سليماً من كُلّ شُكّ، ولا يتعيّن على من حصل له هذا تعلُّم أدلة المتكلمين، هذا هو الصَّحيح الذي أطبق عليه السَّلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاء الرَّاشدون ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصُّدر الأول، بل الصَّواب للعوام وجمahir المتفقين والفقهاء الْكُفُّ عن الخوض في دقائق الكلام مخافة من اختلال يتطرُّف إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجه، بل الصَّواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم، وقد نصَّ على هذه الجملة

(١) « مجموع الفتاوى » (٤ / ٦٦)، و « الصُّفديَّة » (١ / ٢١٠) وذكر المقبلي في كتابه « العلم الشَّامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ » (٧٩) كلاماً للتواوي في أثناء ردِّه على الجبرية .

جماعات من حذاق أصحابنا وغيرهم، وقد بالغ إمامنا الشافعى - رحمه الله تعالى - في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة، وأطنب في تحريم، وتغليظ العقوبة لمعتاطيه، وتبسيط فعله، وتعظيم الإثم فيه، فقال : لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة ^(١).

بعد هذا البيان عن عقيدة الإمام التوسي، أرى من اللازم على التعرض إلى عدّة أمور، ينبغي أن نكشف عنها الستار، وهي بثابة نتائج لما قررناه آنفًا :

● سبب الاختلاف في تحديد عقيدة الإمام التوسي :

لعله ظهر لك - أخي القارئ - سبب الاشتباه في نسبة الإمام التوسي للأشاعرة، أو أهل السنة، فهو قد وافق الأشاعرة من خلال التقل عن مصنفاتهم، والشکوت عنها، بل تصريحه في بعض الأحاديث بقبولها، ووافق السلف في كثير من عقیدتهم، لتأثره واستعاله بالنقل، وابتعاده عن علم الكلام، والخوض في تفصيلاته، فالناظر إلى الموضع التي تأثر بها بالأشعرية يُعد من خلالها - فحسب - أشعرياً، والناظر إلى الموضع التي قرر فيها عقيدة أهل السنة،

(« المجموع » (٢٤ / ١ - ٢٥) .

وانظر للتوسيع في هذه المسألة : « شرح العقيدة الطحاوية » (٤ - ١٥)، و « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (١٩٣ / ٢)، و « مجموع الفتاوى » (١ / ٢٦) و (٢ / ٦ - ٢٢)، و « فتح الباري » (١٣ / ٣٤٩ - ٣٥٥) وقارن بـ « جوهرة التوحيد » (٢٠)، و « الإنصاف » (٢٢) للباقياني .

ونافع عنها، ورَدَ فيها على أهل البدع والضلاله يعُده سلفيًّا، فهذا التداخل هو أصل الاشتباه واللُّبس .

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية لما قال : « وقل طائفة من المتأخرین إلا وقع في کلامها نوع غلط لکثرة ما وقع من شبه أهل البدع، ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه، وأصول الدين، والفقه، والرُّهْد، والتأفسير، والحديث، من يذكر في الأصل العظيم عدّة أقوال، ويحکي من مقالات النّاس ألواناً، والقول الذي بعث الله به رسوله لا يذكره، لعدم علمه به، لا لكرامة لما عليه الرسول »^(١).

قلت : قوله هذا ينطبق تماماً على الإمام أبي زكريا التّوسي رحمه الله تعالى .

● أهمية هذه الدراسة :

ولما كان الأمر كذلك : مخلوط صواب هذا « الشرح » في هذا الباب العظيم من أبواب التّوحيد بالخطأ، والصّحيح بالشّقين، وما يوافق منهج السلف بما يخالفه ويناقضه، بل فيه تقول على السلف من غير قصد، أصبح الكشف عن هذه الأخطاء الجسم، والغلطات العظام، من المهام والضرورات الفخام، ليتمكن الطلاب الكرام من الاستفادة من هذا « الشرح » على وجه الكمال والثمام، من غير توجُّس ولا خوف ولا إحجام .

(١) شرح حديث التزول ، (١١٨) .

وتطرقنا في دراستنا هذه - وهذا ما يزيد في أهميتها - إلى مسائل مهمات لها صلة بالتوحيد وبنهج السلف الصالح، جانب فيها الإمام التوسي الصواب، فلتكن على بالك، ولتنتبه لذلك، ولا يغرك من يئنكاً على زلات العلماء، وسقطات الفضلاء، ويتربس بها، مزخرفاً القول بغور، وملبسًا على العوام والدهماء بشرور، منقطعاً بذلك غير مراعٍ لحرمة أحدٍ من أهل المنهج الحق، والقول الصدق منذ سنين وشهور، فإن صنيعهم هذا صرير باب، وطنين ذباب، لا ينفع صاحبه يوم الحساب، وهو - بحول الله وقوته - آيل في الدنيا إلى خرابٍ ويباب، فغُص على ما سطّرته لك، وأوقفتك عليه، ففيه نجاتك، فإن الشبه قد انقطعت، بما أصله وقعده ودونه شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم الهمام، فإنهما - رحمهما الله - أزاحا الستار، وكشفا العوار، الموجود عند الأشرار من المبتدعين الفجار، وتبهَا على ما يخالف الحق الواقع في كلام بعض الخيارات، على نحو ما وقع للإمام التوسي في هذا المضمار، فهو - رحمة الله تعالى - من الأفضل الأبرار، بل من العلماء الأخبار، ولكن لم يوفق لمتابعة منهج أهل الآثار، في بعض المسائل العقدية الواردة في بعض الأخبار، عفى الله عنّا وعنّه بمنه وكرمه، وجعلنا وإياه من أهل الجنة، وأبعدنا عن النار، إنه عزيز غفار .

● موقفنا من الإمام التوسي - رحمة الله تعالى - وتأويلاً لاته :

لا تتسع هذه السطور لتدبيج عبارات العلماء التي فيها مدح وثناء على أبي

ذكرِيَا التَّوْوِي، وَلَا إِخْالِنِي بِحَاجَةٍ إِلَى التَّرْكِيزِ عَلَى هَذَا، لِشَهْرَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ سَطَرَتْهُ يَاسِهَابُ مِنْ خَلَالِ نَشْرِي وَتَحْقِيقِي لِكِتَابِ ابْنِ الْعَطَّارِ «تَحْفَةُ الطَّالِبِينَ فِي تَرْجِمَةِ مَحْيَى الدِّينِ» فَمِنْ رَامِ الْوَقْوفِ عَلَيْهِ، فَلِيَطْلُبَهُ هَنَاكَ، يَجِدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَا يَسْرُهُ .

وَأُرِيدُ فِي هَذَا الْمَقَامَ أَنْ أَتَبَهُ عَلَى أَمْرِهِمْ جَدًا، وَهُوَ: إِنَّ فِي «الْأَشْعُرِيَّةِ» عُلَمَاءَ لَهُمْ قَدْمٌ فِي خَدْمَةِ الشَّرِيعَةِ أَمْثَالٍ: الْحَافِظِينَ أَبِي بَكْرِ الْبِهْفِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرِ، وَالْإِمَامِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ فَضْلَاءِ الْأَشْعُرِيَّةِ، نَذْكُرُهُمْ بِمَا لَهُمْ مِنَ الْمَحَاسِنِ، غَيْرُ أَنَّا تَبَهُ عَلَى مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الْبَدْعَةِ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا مُحَايَةَ فِيهِ، وَلَا تَمْنَعُنَا بِدُعْتِهِمْ مِنَ الْاِنْتِفَاعِ بِعِلْمِهِمْ فِي السُّنْنِ وَالْفَقِهِ وَالْتَّفْسِيرِ وَالْتَّارِيخِ غَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ الْحَذْرِ .

وَلَنَا أُسْوَةٌ بِالسَّلْفِ وَالْأَئْمَةِ فَإِنَّهُمْ رَوَوْا عَنِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُبْدِعَةِ لِعِلْمِهِمْ بِصَدَقَتِهِمْ .

وَنَجْتَبُ التَّكْفِيرَ وَالتَّضْلِيلَ وَالتَّفْسِيقَ لِلْمُعَيْنِ مِنْ هَذَا الصُّنْفِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَنْهَاجِ السَّلْفِ، وَلَنَّا نَكْتُفِي بِبَيَانِ بَدْعَتِهِ وَرَدْهَا إِذَا تَعَرَّضَنَا لَهَا .

وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الْعَالَمِ إِذَا لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْبَدْعُ وَالْأَهْوَاءُ، وَعِلْمَنَا مِنْهُ حِرْصَهُ عَلَى مَتَابِعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَحْزِيَ الْحَقَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالشَّرِائِعَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَصْبِهِ لِشَبَهَهُ مَا أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ «^(١) شَأنُ الْإِمَامِ التَّوْوِيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَإِنَّ لَهُ اجْتِهادًا فِي طَلَبِ الْحَقِّ، وَالْوَقْوفِ عَلَيْهِ، وَالْأَخْذِ بِهِ - وَلَا نَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا - .

(١) «الْعِقِيدَةُ الشَّلْفِيَّةُ فِي كَلَامِ رَبِّ الْبَرِّ» (٤٣١) .

ونختم هذه المقدمة بكلام لشيخ الإسلام نفيس غاية، ذكر فيه الحكم على العالم المتأول الذي من عادته ودينه الوقوف على الحق، ولكن لم يُصبه في بعض الأمور، أو في بعض الأحيان، وذكر فيه أيضاً تحذير طلبة العلم من اتباع هذا العالم في زلاته، أو تردید فالياته، ويقع ذلك بسبب شهرته وصلاحه، وطول باعه، وكثرة مصنفاته، قال - رحمة الله تعالى :

« وليس لأحد أن يُتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلّم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطئوا، كما قال تعالى : ﴿رَبُّنَا لَا تَؤَاخِذنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(١).
قال الله : « قد فعلت »^(٢).

وأمرنا أن نُتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نُتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيط مخلوقاً في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، فنقول : ﴿رَبُّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَانَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾^(٣) الآية .

وهذا أمر واجب على المسلمين في كلّ ما كان يشبه هذا من الأمور، ونقطّم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعي حقوق المسلمين، لا سيما أهل العلم منهم، كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجّة إلى اتباع الهوى في التقليد، وأذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فهو من الظالمين، ومن عظم حرمات الله، وأحسن إلى عباد الله، كان

(١) البقرة : ٢٨٦ .

(٢) أخرجه مسلم في « صحيحه » رقم (١٢٦) .

(٣) الحشر : ١٠ .

من أولياء الله المُتّقين، والله سبحانه أعلم «^(١)».
وقال أيضاً :

«إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم، فاغتفرت لعدم
بلغة الحجّة له، فلا يغتفر لمن بلغته الحجّة ما اغتفر للأول، فلهذا يُيدع من
بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدع عائشة ونحوها
من لم يعرف بأنّ الموتى يسمعون في قبورهم، فهذا أصل عظيم، فتدبره، فإنه
نافع» ^(٢).

وقال بعد أن ذكر الفرقة الناجية واعتقادها، والدليل على نجاتها :
«وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً،
فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في
ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجّة» ^(٣).

وأوضح أنّه ربما يكون العالم من المتأولين ومن أهل الاجتهاد، ومن ذوي
فضل وصلاح، وحرص على اتّباع الشرعية، واقتفاء آثار الرّسول، ولكنه أخطأ في
فهم النصوص، وغلط في اجتهاده، ووهم فيما ذهب إليه من تأويل، وبيّن أنّ
هذا الصّنف مأجور ومغذور، ولكن لا يجوز اتّباعه في غلطه، فقال :

«فمن ندب إلى شيء يقترب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو بفعله من غير
أن يشرعه، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتّبعه في ذلك فقد

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٢ / ٢٣٩) .

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦ / ٦١) .

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣ / ١٧٩) .

اتَّخذه شريكاً لِلَّهِ، شرع مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ، نَعَمْ، قَدْ يَكُونْ مَتَّأْزِلَّاً فِي هَذَا الشَّرْعِ، فَيَغْفِرْ لَهُ لِأَجْلِ تَأْوِيلِهِ، إِذَا كَانَ مَجْتَهِداً الْاجْتِهَادُ الَّذِي يَعْفُى مَعَهُ عَنِ الْمُخْطَىءِ، وَيَثَابُ أَيْضًا عَلَى اجْتِهَادِهِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ سَائِرِ مَنْ قَالَ أَوْ أَعْمَلَ قَوْلًا أَوْ عَمَلًا قَدْ عَلِمَ الصَّوَابُ فِي خَلَافَهُ، وَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ أَوْ الْفَاعِلُ مَأْجُورًا أَوْ مَعْذُورًا^(١).

وَمَعَ هَذَا فَلَا يَتَسَاوِي مِنْ وَقْعِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا لِتَبَرِّ منِ الْأَسْبَابِ، فَقَدْ يُغَلَّظُ عَلَى بَعْضِ دُونِ بَعْضٍ، وَهَذَا مَا اسْتَخْرَجَهُ شِيخُ الْإِسْلَامِ بِاسْتِقْرَاءِ النَّصوصِ الْشَّرْعِيَّةِ، وَالْأَحْوَالِ السَّلْفِيَّةِ، وَخَلَصَ إِلَى القَوْلِ :

« إِنْ رَأَيْتَ إِمَامًا قَدْ غَلَظْتَ عَلَى قَائِلِ مَقَالَتِهِ أَوْ كَفَرْتَهُ، فَلَا يَعْتَبِرُ هَذَا حَكْمًا عَامَّاً فِي كُلِّ مِنْ قَالَهَا، إِلَّا إِذَا حَصَلَ فِيهِ الشَّرْطُ الَّذِي يَسْتَحْقُّ بِهِ التَّغْلِيظُ عَلَيْهِ، وَالْتَّكْفِيرُ لَهُ »^(٢).

وَلَمَّا نَفَرَ قَبْوُلُ هَذَا الْعَذْرِ مِنْ هَذَا الْأَمَامِ بِسَبَبِ اجْتِهَادِهِ وَتَأْوِيلِهِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا القَبْوُلِ الإِقْرَارُ بِالْخَطَا وَالْمُخَالَفَةِ، وَالرُّضْيِّ بِهِمَا .

بَلْ يَجْبُ بِيَانِ الصَّوَابِ، فَالْحُكْمُ بِعَذْرِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَعَدْمِ نِيلِهِ الْوَزْرِ، وَالْقَوْلُ بِالْأَجْرِ بِسَبَبِ الْاجْتِهَادِ وَبِذِلِّ الْوَسْعِ؛ شَيْءٌ، وَإِنْكَارُ الْخَطَا وَالْتَّحْذِيرُ مِنْهُ؛ شَيْءٌ آخَرُ^(٣)، فَتَبَّهُ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ .

(١) « اقْتِضَاءُ الصُّرُطِ الْمُسْتَقِيمِ » (٢ / ٥٨٠) وَنحوهُ فِي « مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ » (٤ / ١٩٥) .

(٢) « مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ » (٢٣ / ٣٤٩) .

(٣) راجِعٌ فِي ذَلِكَ « مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ » (١١ / ٤٧١) وَ« اقْتِضَاءُ الصُّرُطِ الْمُسْتَقِيمِ » (٢ / ٥٨٠، ٦١٠، ٦٩٦) .

● ... وأخيراً :

أخي القارئ : « هذا الصراط المستقيم الذي وصانا الله تعالى به، فاسلكه ولا يضرك أن تفرق الرفقاء يميناً وشمالاً، وما داموا فيه فهم رفقاء، وحين تتفرق بهم الطرق فلا عليك منهم؛ ما دمت في وسطه، فإن انحرت إلى فرقة مئن سلك بئيات الطريق فقد أذررت، وإن زعمت أن أحداً من هؤلاء لم يمل عن الصراط قيد شبر فقد جهلت، وإن قلت : بعضهم مقارب، وبعضهم أبعد، فقد صدقت، ولكن لا تدري، مقدارقرب وابعد عند ربك، وأن السلامة لزوم وصيحة ربك، هذا مثلاً لما قال سبحانه : ﴿ وَتَوَاصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصُوا بِالصَّبْرِ ﴾ وسائله الهدایة والتوفیق ^(١) .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وبسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغرك وأتوب
إليك .

وكتب
أبو عبيدة
مشهور بن حسن آل سلمان



(١) (العلم الشامخ) (٢٧٤ - ٢٧٥) بتصوف يسير .

الباب الأول

قواعد وكماليات

وفيه فصلان :

● الفصل الأول : حكم التأول .

وفيه أربعة مباحث :

– الأول : الأدلة على أن المواجهة لا تكون إلا على مجرد المخالفة المقصودة .

– الثاني : الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر .

– الثالث : الضابط في الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر .

– الرابع : ضابط الإعذار بالشبهة .

● الفصل الثاني : تعقيبات الإمام التوزي في قواعد وكليات .

وفيه ثلاثة مباحث :

– الأول : الرد على زعمه أن مذهب السلف في الصفات هو الشفويض .

– الثاني : الرد على زعمه أن الصفات من باب المتشابه .

– الثالث : الرد على زعمه أن الصفات من باب المجاز .

الفصل الأول

حكم المتأول

بعد أن فضّلنا وبئنا موقفنا من الإمام النووي - رحمه الله تعالى - وتأويلاته، أرى من اللازم على بيان العقيدة السلفية في حكم المتأول بعامة، وليس في الصفات بخاصة، خوفاً من أن يتسع المبتدع فيما ذكرناه آنفاً فيمّيعون الأحكام المتعلقة في هذا الباب العظيم من أبواب التوحيد، الذي زلت به أقدام، وضلت بسيبه أفهم، وتأهت فيه أقلام، مع ملاحظة ما يلي :

أولاً : هذا المبحث فيه قواعد وكلمات في حكم المتأول، تطرّقنا إلى ما يخص الإمام النووي - رحمه الله تعالى - منها في المقدمة، فإننا نرى فيه التماساً للحق، وحجاً له، ومحاولة لإصابته، وفضلاً وعلماً وعملاً يشفع له ما وقع فيه من أخطاء وتأويلات، فإن (الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث)، فنرجو أن لا يفهم أحد من كلامنا في هذا الفصل شيئاً لم نرده، ولم يخطر في بالنا، من القدر في هذا الإمام من خلال تنزيل القواعد المذكورة فيه، فإنها عامة تشمل المبتدعة والفسقة، بل الكفرة أيضاً .

ثانياً : مباحث هذا الفصل مأخوذة من كتاب « ضوابط التكفير عند

أهل السنة»^(١) للشيخ عبد الله محمد القرني، فإن من بركة العلم عزوه لقائله،
كما قال الإمام اللغواني الفقيه المحدث أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمة الله
تعالى - :

□ □ □ □ □

(١) وهذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، بإشراف الأستاذ الشيخ عبد الفتاح دويدار، وهي مرقومة على الآلة الكاتبة، وما نقلناه منها (ص ٣٤٦ وما بعدها) مع تصروف يسير.

المبحث الأول

الأدلة على أن المؤاخذة لا تكون إلا على مجرد المخالفة المقصودة

إن من القواعد الشرعية المقررة أن المؤاخذة والتأنيث لا تكون على مجرد المخالفة ما لم يتحقق القصد إليها .

والمتأول في الحقيقة مخطئ غير متعمد للمخالفة، بل هو يعتقد أنه على حق وذلك هو مقصد ونبته، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعْمَدْتُ قُلُوبُكُمْ ﴾^(١) وهذا عام في كل خطأ، لأن الله يكون عن غير قصد ولا تعمد .

وقد جاء في « صحيح مسلم » « أَنَّه لَمَّا نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ رَبُّنَا لَا تَوَلَّنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾^(٢) قَالَ اللَّهُ : قَدْ فَعَلْتَ »^(٣) .
فدلل هذا على أن من أخطأ أو نسي فإنه غير مؤاخذ، لوعده الله له بذلك عفوه عن عباده .

(١) الأحزاب : ٥ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) أخرجه مسلم في « صحيحه » (رقم : ١٢٦) .

وقال الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللُّغُوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكُنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُ قُلُوبَكُمْ ﴾^(١).

وفي آية أخرى : ﴿ وَلَكُنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾^(٢) وهذا ليس خاصاً بالخطأ في اليمين، بل هي قاعدة عامة في كل خطأ لا يمكن العلم بالخطأ فيه إلا من جهة الحجّة الرّسالية .

فتبيّن من كلّ ما سبق أنّه لا بدّ قبل الحكم على المعين من التّتحقق من قصد المعين بضوابطه الشرعية، وأنّ ذلك ركن مشروط في الحكم عليه مع تتحقق المخالفة في الظاهر .

ثمّ يقالُ بعد تقريرِ هذا : إذا كانَ تتحقق القصد من المخالفة شرطاً في التّأثير والمؤاخذة فقد لا يكفي مجرد بلوغ الحجّة في إزالة الشّبهة، فقد يتّأولُ من عنده شبهة تلك الحجّة، لتوافق شبهته غير قاصد تكذيب الرّسول ﷺ ولا رد الشّريعة ولكنه يظنّ أنّ ذلك هو مفهوم الحجّة؛ ومثل هذا معدور إذا تأولَ؛ لأنّه في الحقيقة مخطئ .

فكيف يقال مع هذا أنّ مجرد بلوغ الحجّة كافٍ في قيامها على المعين مطلقاً وعدم إعذاره إذا كان له شبهة ؟

وهذا الذي تقرّر من الإعذار بالشبهة - ولو مع بلوغ الحجّة - إذا تأولَها المتأول؛ بحيث نعلم من حاله إنّه غير مكذب لها، ولا مستحلٍ مخالفتها، هو

(١) البقرة : ٢٢٥ .

(٢) المائدة : ٨٩ .

منهج سلف الأمة وأئتها، وقد يطلقون الكفر بـكفر من قال كذا، كما أطلق الإمام أحمد - رحمه الله - القول بـكفر من قال بخلق القرآن .

لـكـئـهـمـ لاـ يـلـتـزـمـونـ بـذـلـكـ فـيـ الـحـكـمـ عـلـىـ كـلـ مـعـيـنـ، لـأـنـ الـكـلـامـ فـيـ حـكـمـ الـقـوـلـ مـنـ جـهـةـ وـضـعـهـ الشـرـعـيـ غـيرـ الـحـكـمـ عـلـىـ الـمـعـيـنـ بـذـلـكـ الـحـكـمـ وـلـوـ تـلـبـسـ بـهـ هـوـ كـفـرـ فـيـ الشـرـعـ .

ولـذـلـكـ لـمـ يـكـفـرـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ - رـحـمـهـ اللهـ - كـلـ مـنـ دـعـاـ إـلـىـ الـقـوـلـ بـخـلـقـ الـقـرـآنـ بـعـيـنـهـ .

يـقـولـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ :

« إـنـ التـكـفـيرـ لـهـ شـرـوـطـ وـمـوـانـعـ قـدـ تـنـتـفـيـ فـيـ حـقـ الـمـعـيـنـ، وـإـنـ تـكـفـيرـ الـمـطـلـقـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ تـكـفـيرـ الـمـعـيـنـ، إـلـاـ إـذـاـ وـجـدـتـ الـشـرـوـطـ وـانـتـفـتـ الـمـوـانـعـ، يـبـيـئـ هـذـاـ أـنـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ وـعـائـةـ الـأـئـةـ الـذـيـنـ أـطـلـقـوـاـ هـذـهـ الـعـوـمـاتـ لـمـ يـكـفـرـوـاـ أـكـثـرـ مـنـ تـكـلـمـ بـهـذـاـ الـكـلـامـ بـعـيـنـهـ .

فـإـنـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ - مـثـلـاـ - قـدـ باـشـرـ الـجـهـمـيـةـ الـذـيـنـ دـعـوـهـ إـلـىـ خـلـقـ الـقـرـآنـ وـنـفـيـ الـصـفـاتـ وـاـمـتـحـنـوـهـ وـسـائـرـ عـلـمـاءـ وـقـتـهـ، وـفـتـنـوـهـ الـمـؤـمـنـيـنـ وـالـمـؤـمـنـاتـ الـذـيـنـ لـمـ يـوـافـقـوـهـ عـلـىـ التـجـهـمـ بـالـضـرـبـ وـالـحـبـسـ وـالـقـتـلـ وـالـعـزـلـ عـنـ الـوـلـاـيـاتـ وـقـطـعـ الـأـرـزـاقـ وـرـدـ الـشـهـادـةـ وـتـرـكـ تـخـلـيـصـهـمـ مـنـ أـيـدـيـ الـعـدـوـ، بـحـيـثـ كـانـ كـثـيرـ مـنـ أـوـلـيـ الـأـمـرـ إـذـ ذـاـكـ مـنـ الـجـهـمـيـةـ مـنـ الـوـلـاـةـ وـالـقـضـاءـ وـغـيرـهـمـ يـكـفـرـوـنـ كـلـ مـنـ لـمـ يـكـنـ جـهـمـيـاـ مـوـافـقـاـ لـهـمـ عـلـىـ نـفـيـ الـصـفـاتـ مـثـلـ الـقـوـلـ بـخـلـقـ الـقـرـآنـ وـيـحـكـمـوـنـ فـيـ بـحـكـمـهـمـ فـيـ الـكـافـرـ ... » .

إـلـىـ أـنـ قـالـ : « وـمـعـلـومـ أـنـ هـذـاـ مـنـ أـغـلـظـ الـتـجـهـمـ؛ فـإـنـ الدـعـاءـ إـلـىـ الـمـقـاـلـةـ

أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدُّعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب .

ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره، من ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدُّعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكافر لا يجوز بالكتاب والسنّة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية؛ الذين كانوا يقولون : القرآن مخلوق؛ وأن الله لا يُرى في الآخرة .

فاما أن يُذكر عنه في المسألة روايات ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل؛ فيقال : من كفره بعينه فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه؛ ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقيقته . هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم ^(١) .

ويقول في موضع آخر عن نفس المسألة :

« فالإمام أحمد رضي الله عنه ترحم عليهم واستغفر لهم؛ لعلمه بأنهم لم يتبيّن لهم أنهم مكذبون للرسول ولا جادلوا لما جاء به، ولكن تأولوا فأخذوا، وقلدوا من قال ذلك لهم ^(٢) .»

(١) « مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢ / ٤٨٧ - ٤٨٩) نقول منفردة .

(٢) « المسائل الماردينية » المطبوع تحت عنوان : « فقه الكتاب والسنّة ورفع الحرج عن الأمة » لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٢٦) .

فهذا الإمام أحمد - رحمه الله - لم يكُن من أطلق القول بتكفيتهم على العموم، مع أنه قد بلغ حجّة الله في ذلك، وجادلهم وعرفوا ما عنده مما يبيّن حكم الله فيما يقولونه من الكفر، وكان هو في وقته علم الأمة وإمام أهل السنة، فلم يكن المانع من تكفيتهم إلا ما عرفه الإمام أحمد من حالهم وأنّهم لم يقصدوا التكذيب بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإنما ظنوا أنّ قولهم هو الحق لما عرض لهم من الشبه في ذلك، فعذرهم ولم يكفيتهم بأعيانهم؛ مع قيامه بحجّة الله وبيان أنّ قولهم كفر .

ولهذا لم يكُن الإمام ابن تيمية الذين جادلوه من الجهمية في عصره، مع

أنّ قولهم كفر، ويحكى ذلك عن نفسه فيقول :
 « كنتُ أقولُ للجهمية من الحلولية^(١) والثفاة الذين نفوا أنَّ الله فوق العرش لما وقعت محتتهم : أنا لو وافقتم كنّتُ كافراً لأنّي أعلم أنّ قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنّكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضائهم وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصرير المافق له »^(٢) .

وما وصف به الإمام ابن تيمية هؤلاء من الجهل؛ إنما هو ما حصل لهم من الشبهات التي اقتضت ما قالوه من الكفر، لا أنّهم جهال لم تبلغهم الحجّة، كيف وقد جادلهم في ذلك وبيّن حكم الله فيما قالوه وبيّن لهم أنّ قولهم كفر .

(١) ليس المقصود بالحلولية هنا أهل الحلول والاتحاد، وإنما المقصود الجهمية الذين ينفون

أسماء الله وصفاته وكونه على العرش أستوى .

(٢) « الرد على البكري » لابن تيمية (ص ٢٥٩) .

وهذا الذي تقرّر هو منهج أهل السنة الذين هم أعلم النّاس بالحق وأرحمهم بالخلق، وأئمّا غيرهم من الفرق فقد أسرفوا في تكفير مخالفتهم، بناء على ما قرروه من أنّ ما هم عليه أصول لا يعذر أحد بمخالفتها لشبهة أو لغير شبهة، وقد تهافتوا في ذلك من غير ضابط، حتى كفروا مخالفتهم بالجزئيات الخفية فضلاً عن الظّاهرة وبالإلزامات فضلاً عن الإلتزامات، بل أكثر ما يكفرون به ليس كفراً في الأصل وحكم الشرع .

يقول في ذلك الإمام ابن حزم :

« اختلف النّاس في هذا الباب : فذهب طائفة إلى أنّ من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد، أو شيء من مسائل الفتيا؛ فهو كافر . وذهب طائفة إلى أنّه كافر في بعض ذلك، فاسق غير كافر في بعضه؛ على حسب ما أدّتهم إليه عقولهم وظنونهم .

وذهب طائفة إلى أنّ من خالفهم في مسائل الاعتقاد فهو كافر، وإن خالفهم في مسائل الأحكام والعبادات فليس كافراً ولا فاسقاً، ولكنه مجتهد معدور، وإن أخطأ مأجور بنيّته .

وقالت طائفة بمثل هذا فيمن خالفهم في مسائل العبادات، وقالوا فيمن خالفهم في مسائل الاعتقادات : إنّ كان الخلاف في صفات الله عز وجل فهو كافر؛ وإن كان فيما دون ذلك فهو فاسق ». ثم قال :

« وذهب طائفة إلى أنّه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد أو فتيا، وإن كُلّ من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى أنّه الحق فإنّه مأجور

على كل حال، إن أصاب فأجران وإن أخطأ فأجر واحد .
 وهذا هو قول ابن أبي ليلٍ وأبي حنيفة والشافعى وسفيان الثورى وداود بن
 علي رضي الله عنهم جميعهم .
 وهو قول كل من عرفنا له قوله في هذه المسألة من الصحابة رضي الله
 عنهم ... ^(١) .

وعدم الجرم بتكفير من تأول لشبهة - ولو كان تأوله كفراً - مبني على
 أصل، وهو : أن من تحقق منه ذلك قد ثبت له وصف الإسلام بيقين، والحكم
 عليه بالكفر مع ظهور ما يدل على أن قصده ليس تكذيب الرسول ﷺ ولا
 مضادة الشريعة مجازفة وتهور من غير يئنة وبرهان، وأحكامنا مبنية على الظاهر،
 وظاهر من كان كذلك لا قطع فيه بالكفر .

□ □ □ □ □

(١) « الفصل في الملل والأهواء والنحل »، لابن حزم (٢ / ٢٤٧) .

المبحث الثاني

الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر

ليس معنى إعدار المتأول بالشبهة المكنته في الظاهر أن يكون معدوراً على الحقيقة، بل قد يكون مكذباً للرسول ﷺ وإنما يتستر بالتأويل ويعتذر بالشبهة في الظاهر، وقد يكون مبتدعاً ضالاً غير كافر في الباطن، مع ما قد يقع فيه من الخطأ الفاحش .

لكن العلم بكل ذلك غير ممكن في الظاهر، وليس هؤلاء الذين يتسترُون بالتأول، ويظهرون أنَّ عندهم شبهة؛ أسوأ حالاً من المنافقين الذين كانَ الرَّسُول ﷺ يُعرفُهم بأعيانِهم ويعلمُ أَنَّهم كُفَّارٌ في الباطن، لكنَّه مع ذلك لم يُحْكَم بکفرهم لعدم ما يقطع بذلك في الظاهر .

والمتأول الكافر لا يكون إلَّا منافقاً، والمنافق يُحْكَم له بالإسلام في الظاهر ما لم يُظْهِرْ منه ما يُوجِبُ تكفيه، كأنَّه يتأول ويعتذر بشبهة لا يمكن بحال إلَّا أن يكون فيها كاذباً وللهُ الرَّسُول ﷺ مكذباً .

وأَمَّا المبتدع الضال الذي لم يُكُفَّرْ بتأوله فَإِنَّه لا يمكن التَّقْرِيرُ بينه وبين المُجتَهِدِ الخطئي في أحْكَامِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ كُلَّاً منهما يُدْعِي الشَّبَهَةَ في تأولِه، وكون

ذلك عن خطأ أو عن اتباع للهوى أمر باطن .

يقول الإمام الشاطبي في ذلك :

« إلأ أن هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها إلى كل أحد في خاصية نفسه؛ لأن اتباع الهوى أمر باطن فلا يعرفه غير صاحبه، إذا لم يغالط نفسه إلأ أن يكون عليها دليل خارجي »^(١).

لكن المفترض في المجتهد المخطئ أن يرجع إلى الحق إذا ظهر له لأنّه هو مطلوبه، ولهذا حذر الأئمة المجتهدون من اتباعهم إذا ظهر الحق بخلاف أقوالهم^(٢).

فكان الإمام أحمد - رحمه الله - يقول : « من ردّ حديث رسول الله عليه السلام فهو على شفا هلكة » .

وكان الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - يقول : « إذا قلْتُ قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر رسول الله عليه السلام فاتركوا قولي » .

وكان الإمام مالك - رحمه الله - يقول : « إنما أنا بشر أخطئ وأصيّب، فانظروا قولي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنّة فاتركوه » .

وكان الإمام الشافعي - رحمه الله - يقول : « كل مسألة صحيحة فيها الخبر عن رسول الله عليه السلام عند أهل النّقل بخلاف ما قلت، فأنما راجع عنها في حياتي

(١) « الاعتصام » للشاطبي (٢ / ٢٣٥) .

(٢) راجع أقوال الأئمة في ذلك ومنها الوارد هنا في « إعلام الموقعين » لابن القيم (٢ / ٢٧٩ - ٢٩٤)، و مقدمة « صفة صلاة النبي عليه السلام » للشيخ الألباني، وغيرها .

وبعد ماتي » .

وكلامهم في ذلك كثير - رحمهم الله ورضي الله عنهم - ما يدل على أنّ غايتها معرفة الحق، ودلالة الناس عليه، وأنّهم إن أخطأوا فعن غير قصد، ولا تعمد لذلك، وحاشاهم .

وأيّاً صاحب الهوى؛ فإنّه الذي تظهر له الحجّة فيتعامى عنها، ويتشبّت بيدعّته، ويتأوّل لها ويؤوّل النصوص المعارضه لها، لكن لا إلى درجة التكذيب والرّد، بل هو مستمسك بأصل الدين، وله أغراضه وحظوظ نفس وشهوات خفية، وهو مع ذلك يظن أنّه يمكن الجمع بين بقائه على أصل الدين وبين ما يدعّيه من شبهه، وهو في حقيقته لا ينظر إلى أدلة الشريعة إلّا من خلال شبهته، ويتطّلب التأييد من الأدلة الشرعية لها، لا أنّه ينظر إلى نصوص الشريعة على جهة المذعن المستسلم تمام الإذعان والتأسّلّيم .

ولما كان أصل بدعّهم الهوى فإنّه لا دليل ظاهر عليه من الشرع، والمبتدعة يحرصون على أن يكون على بدعّهم دليل شرعي يوافق هواهم، فلجأوا إلى المتشابه وأولوه بما يوافق بدعّهم، واتّخذوا ذلك حجّة في أنّهم إنّما يأخذون بالدلّيل مع أنّ الأصل المقدم عندهم هو الهوى وليس الدليل الشرعي، ولذا أطلق السّلف على المبتدعة وصف أهل الأهواء، للثّالثة بين هذين الأمرين، وهذا من دقيق فهمهم .

يقول الإمام الشاطبي - رحمة الله - :

« سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنّهم اتّبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعوّل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا

أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك «^(١)».

فالمبتدعة أهل الأهواء لم يخلصوا في طلب الدليل الشرعي واتباعه، فلم يستحقوا أن يكونوا من أهل الاتباع الحاض؛ الذين هم أهل السنة الذين أصل اعتمادهم على الكتاب والسنّة؛ على حسب ما كان عليه الرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، ولكنهم - أي المبتدعة - ليسوا كفّاراً مطلقاً، لأنّهم لم يتمسّكوا بالهوى وتبعوه على جهة ترك الشريعة وتكذيب الرسول ﷺ، بل بقي معهم أصل التصديق والالتزام.

يقول الإمام الشاطي - رحمه الله - :

«إِنَّا وَإِنْ قَلَّنَا أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ الْهَوَى وَلَا تَشَابَهُ مِنَ الْكِتَابِ ابْتِغَاءُ الْفَتْنَةِ وَابْتِغَاءُ تَأْوِيلِهِ، فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُتَّبِعِينَ لِلْهَوَى بِاطْلَاقٍ، وَلَا مُتَّبِعِينَ لِمَا تَشَابَهُ مِنَ الْكِتَابِ مِنْ كُلِّ وِجْهٍ، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ كَذَلِكَ لَكَانُوا كُفَّاراً إِذْ لَا يَتَّأْتِي ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ فِي الشَّرِيعَةِ، إِلَّا مَعَ رَدِّ مَحْكَمَاتِهَا عَنَاداً وَهُوَ كُفَّرٌ».

وأيّاً من صدق الشريعة ومن جاء بها وبلغ فيها مبلغاً يظن به أنه مشرع للدليل بمثله، لا يقال أنه صاحب هوى بطلاق، بل هو متبع للشرع في نظره، لكن يمازجه الهوى في مطالبه من جهة إدخال الشبه في المحكمات بسبب اعتبار المتشابهات، فشارك أهل الهوى في دخول الهوى في نحلته، وشارك أهل الحق في أنه لا يقبل إلّا ما دلّ عليه الدليل على الجملة»^(٢).

(١) «الاعتصام» (٢ / ١٧٦).

(٢) «الاعتصام» (٢ / ١٨٦).

المبحث الثالث

الضابط في الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر

لا فرق بين المجتهد المخطئ والمبتدع في حكم الظاهر من حيث العموم، لأنَّ كُلَّاً منهما يدعى شبهة في تأوله، والتَّفرِيق بينهما وأنَّ هذا متأول مجتهد مخطئ وهذا متأول مبتدع غير ممكن ابتداء .

ولكنه قد تظهر علامات ودلالات يترجح معها الاعتقاد في المعيَّن، وأنَّه مبتدع أو غير مبتدع، وذلك لأنَّ الأصل في المجتهد المخطئ الرُّجُوع إلى حكم الشرع وما دلَّ عليه الدَّلِيل إذا بَيْنَ ذَلِكَ لَهُ، لأنَّه ليس له غاية ولا غرض إلَّا طلب الحق، وقد حصل له ذلك بمعرفته .

وأنَّا المبتدع؛ فإنه وإن ظهرَ له الحق لا ينفكُ متشبِّهًا بتأويله؛ لما له من الغرض فيه وابنًا لهراه في ذلك .

فمن عرفنا من حاله أنَّه قد علم الحق وتبئنه؛ ثمَّ لم يرجع إلَيْه؛ جازَ لنا أن نعامله معاملة المبتدع من الهجر، وما إلَيْه، لما ظهر لنا من حاله، لكن لا يلزم من ذلك أن نجزم أنَّه مبتدع على الحقيقة بمحض ذلك .
ثمَّ إنَّه إنْ كانَ حاله كذلك، ولم يكن داعيًّا لبدعته، فالألْوَق أَلَّا يصرح

بالحكم عليه بالبدعة، لما يترتب على ذلك من التباغض بين المسلمين، وانتشار الفتن فيهم، بل يعمم النهي عمّا قد يقع فيه بعض الناس من ابتداع إذا لم يدعوا إليه دون أن يذكروا بأشخاصهم.

وقد كان الرسول ﷺ ينهى على العموم دون تخصيص، مراعاة لهذا المطلب، فيقول : « ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا ... ».

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - في هذه الحالة أنه : « لا ينبغي أن يذكروا^(١) لأن يعينوا وإن وجدوا، لأن ذلك أول مثير للشر ولقاء العداوة والبغضاء، ومن حصل باليد منهم أحد ذاكره برفق ولم يُرِيه أنه خارج من السنة بل يريه أنه مخالف للدليل الشرعي، وأن الصواب المافق للسنة كذا وكذا، فإن فعل من غير تعصّب ولا إظهار غلبة فهو الحرج^(٢)، وبهذه الطريقة دعى الخلق أولاً إلى الله تعالى حتى عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقة قوبلوا بحسب ذلك .

قال الغزالى في بعض كتبه :

أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصّب جماعة من جهل^(٣) أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلال ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في

(١) أي المبتعدة .

ولأن يعني لأجل .

(٢) في الهاشم قال المعلق على الكتاب محمد رشيد رضا - رحمه الله - : مصدر حجّة : أي غلبة بالحجّة .

(٣) مكذا بالأصل، وكان الصحيح : جهال .

قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور
فسادها .

هذا ما قال : وهو الحق الذي تشهد به العوائد الجارية، فالواجب تسكين
الثائرة ما قدر على ذلك «^(١) .

لكن المبتدع قد يُظهر بدعته ويدعو إليها وينشرها بين الناس، ومثل هذا يرثى
عليه ويحكم بدعته في الظاهر، ولا كرامة؛ لأنَّه قد اختار ذلك بنفسه، وليس
الداعية كالساكت .

يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله - في ذلك :
« فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية؛ فإنَّ الداعية إذا أظهرَ المنكر
استحقَ الإنكار عليه بخلاف الساكت؛ فإنَّه بمنزلة من أسرى بالذنب فهذا لا ينكر
عليه في الظاهر، فإنَّ الخصيصة إذا خففت لم تضر إلَّا أصحابها، ولكن إذا أعادت
فلم تنكر ضرَّت العامة »^(٢) .

ولا يعتذر في مثل هؤلاء بأنَّ التصريح بحكمهم فيه تفريح لكلمة المسلمين
كما في الأول، وإنْ فرض ذلك فنشره للبدعة أضر .

يقول الإمام الشاطبي في الدعاة إلى بدعهم :
« ... فمثل هؤلاء لا بدَّ من ذكرهم والتشريذ بهم؛ لأنَّ ما يعود على
المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاليل بذكرهم والتنفير عنهم؛

(١) « الاعتصام » للإمام الشاطبي (٢٢٠ / ٢) .

(٢) « المسائل الماردينية » المطبوعة بعنوان « فقه الكتاب والسنَّة ورفع الحرج عن الأئمة »
لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١١٨) .

إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيمت عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمرتكب أخفهما وأسهلهما؛ وبعض الشر أهون من جميه «^(١)».



(١) «الاعتصام» للإمام الشاطبي (٢ / ٢٢٩).

المبحث الرابع

ضابط الإعذار بالشَّبهة

ليس معنى الإعذار بالشَّبهة والتأول أنَّ كُلَّ من أَدْعى ذلك فهو معدور مطلقاً .

بل الإعذار بالشَّبهة مقيد بِالْأَلْيَامِ فِي أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ عِبَادَةُ اللهِ وَحْدَهُ وَالْتَّحَاكُمُ إِلَى الشَّرِيعَةِ وَذَلِكُ هُوَ مَدْلُولُ الشَّهَادَتَيْنِ .

كَمَا أَنَّهُ لَا عَذْرٌ بِالشَّبهَةِ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِاللتَّزَامِ التَّقْصِيَّيِّ مَعَ عَدْمِ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَدْعِيَهَا غَيْرَ مَكْذُوبٍ وَلَا مَسْتَحْلِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ .

١ - فَأَمَّا عَدْمُ الإعذارِ بِالشَّبهَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَدْلُولِ الشَّهَادَتَيْنِ فَلَأَنَّ تَحْقِيقَهُمَا

لَا يَمْكُنُ مَعَ الجَهْلِ بِمَدْلُولِهَا أَوْ حَصُولِ الشَّبهَةِ فِيهِ .

فَمِنْ سُوغِ لِنفْسِهِ الشَّرِكِ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَوْ اتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللهِ وَسَائِطَ فِي الْرَّبُوبِيَّةِ يَسْأَلُهُمْ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ كَمَا يَسْأَلُ اللهَ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْقَوَانِينِ الْجَاهَلِيَّةِ أَكْمَلَ مِنْهَا، أَوْ أَدْعَى أَنَّ التَّكَالِيفَ تَسْقُطُ عَنْهُ، أَوْ اتَّبَعَ أَوْ صَدَّقَ مِنْ أَدْعَى النَّبِيَّةِ، أَوْ كَرِهَ شَرْعَ اللهِ، وَادْعَى فِي كُلِّ ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَأْوِلٌ

لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكُ، وَلَمْ يَعْذِرْ بِالشَّبهَةِ فِيهِ .

وَلَهَذَا اجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى كُفْرِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنْ نَصِيرِيَّةِ وَدَرُوزِ

وإسماعيلية ونحوهم؛ وأنهم لا يعذرون بالشبهة لأنّ حقيقة مذاهبهم أنّهم لا يعبدون الله؛ ولا يلتزمون بشرائع الإسلام، بل يؤمنون بما لا يمكن بحال أن يكون له وجه.

ولذلك أُولوا شرائع الإسلام الظاهرة : كالصلوة، والزكاة، والصوم، والحج،
ما يعلم قطعاً أنّه ليس لهم في ذلك شبهة .

ولذا فاليهود والنصارى أخف كفراً منهم، ولا يثبت لهم وصف الإسلام
ولو أقرّوا بالشهادتين وأدّعوا الإسلام مع كلّ هذا إلا من تحققت توبته منهم؛ فعبد
الله وحده والترم بشرعيته وترك ما هو عليه من الباطل والتأويل الفاسد .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وقد سُئلَ عن بعض هذه
الفرق الباطلية ما حكمهم ؟

قال : « هؤلاء الدرزية والنصيرية كفار باتفاق المسلمين، لا يحلُّ أكل
ذبائحهم ولا نكاح نسائهم؛ بل ولا يقرؤن بالجزية فإنّهم مرتدون عن دين
الإسلام ليسوا مسلمين ولا يهود ولا نصارى، لا يقرؤن بوجوب الصلوات
الخمس ولا وجوب صوم رمضان ولا وجوب الحج، ولا تحريم ما حرم الله
ورسوله من الميتة والخمر وغيرها، وإن أظهروا الشهادتين مع هذه العقائد فهم
كفار باتفاق المسلمين .

فأمّا النصيرية فهم أتباع أبي شعيب محمد بن نصير، وكان من الغلاة
الذين يقولون : إنّ علياً إله ... » .

إلى أن قال :

« وأمّا الدرزية فأتباع هشتنكين الدرزي، وكان من موالي الحاكم أرسله إلى

أهل وادي تيم الله بن ثعلبة قد عاهم إلى إلهية الحاكم ويسمونه (الباري) - العلام) ويحلقوه به، وهم من الإسماعيلية القائلين بأنَّ محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله، وهم أعظم كفراً من الغالية، يقولون بقدم العالم وإنكار المعاد وإنكار واجبات الإسلام ومحرماته، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومسركي العرب، وغاياتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وأمثاله أو مجوساً، وقولهم مركب من قول الفلسفه والمجوس ويظهرون التشيع نفافاً ^(١) .

ولهذا لما ظهر أولهم في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه و كانوا يقولون : إنَّه إله ويسجدون له حرثهم بالثار، لأنَّه قد توعَّدهم أن يقتلهم أخبت قتلة، ولم يخالفه الصحابة في ذلك، وإنما كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن يقتلوا ولا يحرقوا وقال : « لو كنت أنا لم أحرثهم، لأنَّ النبي عليه السلام قال : « لا تعذبوا بعذاب الله » ولقتلتهم كما قال النبي عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ^(٢) .

٢ - وأمَّا ما يكون المكْلُف معدوراً فيه بالجهل ما لا يعلم إلَّا بالحجَّة الرسائله فهو معدور بالتأوُّل فيه، إذا أمكن أن يكون غير مُكَذِّب للرسول عليه السلام ولا مستحل لفعله .
وأمَّا إذا لم يكن ذلك فلا يعذر بشبهته .

(١) « مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٥ / ١٦١ - ١٦٢) .

(٢) أخرجه البخاري في « صحيحه » (رقم : ٦٩٢٢) وغيره .

ومعلوم أن الإمكان هنا لا ينضبط بحد محدود يستوي فيه جميع المعيّنين وأئمّا هو أمر اعتباري نسبي إضافي .

فقد يعذر بعض الناس بشبهة دون أن يعذر بها غيرهم، لاختلاف أحوال الناس وظهور آثار الرسالة أو خفائها، وما يحيط بالمعين من ملابسات خاصة، ونحو ذلك .

وفرق بين الكلام في هذه المسألة من حيث المعتبر في الإعذار من حيث الأصل، وأنه يدخل فيه جميع ما لا يعلم إلا بالحجّة الرسالية مطلقاً وبين الكلام فيها من حيث التطبيق على واقع معين .

وذلك أن الكلام في الإعذار من حيث الأصل فيه تحديد لمناط الحكم الشرعي .

وأئمّا تطبيق ذلك على معين فهو تحقيق لذلك المناط، وقد يقع الاختلاف في تحقيق المناط مع الاتفاق في أصل مناط الحكم .

فالأصل في الإعذار بالتأول من حيث مناط الحكم الشرعي : أن كل ما لا يعلم إلا بالحجّة الرسالية؛ فالمكلّف معدور بالتأول فيه .

وأئمّا تطبيق ذلك على المعين ومعرفة الحكم فيه؛ فيتبع الاجتهاد في حال المعين، وهل تعتبر شبهته أو لا تعتبر ؟

ومعلوم أن التأول كلما كان في أمر ظاهر كان الإعذار أضيق، وكلما كان في أمر خفي كان الإعذار أوسع، ثم لا بدّ بعد ذلك من النظر في إمكان كون المعين متأولاً عن شبهة، أو أن يكون تأوله مما لا تمكن فيه الشبهة؛ بالنظر إلى القرائن والدلالات الممحففة، والأمر هنا اجتهادي لا يخرم الخلاف فيه ما تقرر

من القاعدة في ذلك، وهي : أنَّ المعتبر في الأعذار إمكان الشبهة في التأوُّل .
يقول الإمام ابن الوزير - رحمه الله - وهو يحاول أن يضع ضابطاً للمعتبر

من التأوُّل في الإعذار وغير المعتبر :

« اعلم أنَّ أصلَ الكفرِ هو التكذيب^(١) المُتَعَتمَدُ لشيءٍ من كتب الله تعالى المعلومة، أو لأحدٍ من رسله عليهم السلام، أو لشيءٍ مما جاؤوا به إذا كان المكذب به معلوماً بالضرورة من الدين .
ولا خلاف أنَّ هذا القدر كفر، ومن صدر عنه فهو كافر، إذا كان مكفراً غير مختل العقل ولا مكره .

وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع، وتستَرَ باسم التأوِيلِ فيما لا يمكن تأويلاً، كالملاحدة في تأوِيلِ جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن والمعاد الآخرى من البعث والقيمة والجنة والنار » .

ثم قال :

« وإنما يقع الإشكال في تكذير من قام بأركانِ الإسلامِ الخمسة المنصوص على إسلامِ من قام بها؛ إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر، لا المعلوم له، وتأوُل وعلمنا من قرائن أحواله أنه ناقض التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه، وأظهر التدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية؛ مع الخطأ

(١) كلام ابن الوزير هنا عن الكفر المتعلق بالتأوِيل لا مطلق الكفر، ولذا علقه بالتكذيب .
والتأوِيل داخل في عموم التأوُل، وحكمه حكمه، فكل تأوِيل فهو تأوُل، لكن لا يلزم أن يكون كل تأوُل تأوِيلاً لنص شرعي .

الفاحش في الاعتقاد، ومضادة الأدلة الجلية عقلاً وسمعاً، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة »^(١) .

وملخص ما يريد الإمام ابن الوزير - رحمة الله - أن ي قوله في كلامه النّفيس هذا هو :

١ - إنَّ التكفيَر في التأوِيل متعلق بالتكذيب، ولا يمكن الحكم في ذلك إلَّا من جهة عدم احتمال غيره، ولذا حَدَّه بِأَنَّه في المعلوم ضرورة للجميع، وما لا يمكن تأويلاً إلَّا على جهة الرد والتكذيب .

٢ - إنَّ القرائن الظَّاهِرة معتبرة في تبيين حال المعيَن، وأنَّها كافية في الدلالة على احتمال عدم التكذيب الذي هو مناطُ التكفيَر في التأوِيل .

٣ - وندرك من كلامه أيضاً تحرجه من جعل المعلوم من الدين بالضرورة مناطاً لعدم الأعذار بالشبهة مطلقاً ولذا قيَّده مرة بقوله : « المعلوم بالضرورة للجميع »، وقيَّده مرة أخرى في جانب نفي التكفيَر بقوله : « المعلوم بالضرورة للبعض أو للأكثر لا له » .

فرجع الأمر إلى أنَّ التكفيَر متعلق بِأَنَّ يكون المعيَن قد تأوَّل فيما نحكم بِأَنَّ معلوم له بالضرورة، بحيث لا يكون له شبهة، وهذا الحكم ليس مرتبطاً بالمخالفة لذاتها؛ وكونها معلومة من الدين بالضرورة أم لا، وإنما هو مرتبط بحال المعيَن وهل يمكن أن يحصل له فيما تأوَّله شبهة أم لا .

وبهذا يعلم أنَّ مجرد إمكان عدم الشبهة الذي هو فرع الحكم بِأَنَّه في أمر معلوم بالضرورة من الدين لا يكفي لتكفيَر المعيَن؛ إذا تأوَّل بما يخالفه، لأنَّه قد لا

(١) « إثمار الحق على الخلق » لابن الوزير (ص ٤١٥) .

يكون معلوماً عند كل معين، فالحكم بأنَّ أمراً من الأمور معلوم ضرورة : لأنَّها
هو من حيث العموم، وقد يختلف بالنسبة لبعض الأفراد .

ولأنَّا المعتبر : عدم إمكان الشبهة؛ بحيث نحكم على المعين بعد تبيين أمره؛
والنظر فيما تأوله، وفي القرائن المُحْتَفَة بحاله .

وذلك لأنَّ الإعذار بالشبهة تابع للإعذار بالجهل، وحكمه حكمه .
وقد تقدَّم أنَّ مجرد إمكان العلم ليس كافياً في عدم الإعذار بالجهل، فيما
لا يعلم إلَّا بالحجَّة الرسالية، بل لا بدَّ من عدم إمكان العلم حتى لا نعذر الجاهل
بجهله .

ولهذا لما تزوج رجل امرأة أبيه؛ أمر الرسول ﷺ بقتله كفراً، ولم يعذر لا
بالجهل ولا بالتأول والشبهة .

يقول البراء بن عازب رضي الله عنه :

« مَرْءَةُ بْنِ خَالِيِّ أَبْوَ بَرْدَةَ بْنِ نَيَارٍ وَمَعَهُ لَوَاءُ .

فَقُلْتُ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟

فَقَالَ : بَعْشَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتَيْهِ بِرَأْسِهِ »^(١).

يقول الإمام الشوكاني رحمة الله :

« فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ بَقْتَلِ مَنْ خَالَفَ قَطْعَيَّاتَ

(١) أخرجه الترمذى / كتاب الأحكام / (١٣٦٢) وحسنه. وأبو داود / كتاب
الحدود / (٤٤٥٦)، والنسائي / كتاب النكاح / (٢٢٢١)، وابن ماجه / كتاب الحدود /

(٢٦٠٧) .

قال الإمام الشوكاني في « نيل الأوطار » (٢٨٦ / ٧) : « وللحديث أسانيد كثيرة منها
ما رجاله رجال الصحيح » .

الشريعة، كهذه المسألة فإنَّ الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تنكحوا مَا نكح آباؤكم من النساء ... ﴾^(١).

ولكنه لا بد من حمل الحديث على أنَّ ذلك الرجل الذي أمرَ عَلَيْهِ بقتله عالم بالتحريم، وفعله مستحلٍّ وذلك من موجبات الكفر^(٢).

وهكذا لم يكتفي الإمام الشوكاني هنا بمجيء كون المخالفة في أمر قطعي حتى يبين أنَّه لا بد أن يكون ذلك قد بلغه الحكم الشرعي بخصوص تلك المسألة حتى لا يعذر بالجهل ولا بالشبهة .

إذا فعل ما فعل فإنه يكون لعظم فعلته مستحلٍّ لفعله بذلك، فيقتل مرتدًا .
ولا يقال هنا : إنَّ قتل ذلك الرجل يمكن أن يكون مع الحكم بإسلامه، لأنَّ القتل ليس حد الرَّأْني، وإنما كان يجلد إذا لم يكن قد أحسن، أو يرجم إذا كان محصناً .

ولا يقال أيضاً : إنَّه كان تعزيرًا له، مع احتمال أن يكون مسلماً، لأنَّ التعزير بالقتل لا يكون إلا من لا يندفع شره إلا بالقتل .

وهذا الرجل لم يكن منه فتنة؛ كما تكون من الساعين في الأرض فساداً أو الداعين إلى بدعة، وفعلتهم لا يندفع شرها إلا بموت أصحابها ونحو ذلك .

وحال ذلك الرجل ليس كحال قدامة بن مظعون - رضي الله عنه - وأصحابه الذين استحلوا شرب الخمر، وذلك أنَّهم إنما فعلوا ذلك تأويلاً لدليل ظنُّه دالاً على ما اعتقدوه، فامكِن إعذارهم بالشبهة مع عظم مخالفتهم أيضاً .

(١) النساء : ٢٢ .

(٢) « نيل الأوطار » (٢٨٦ / ٧) .

الفصل الثاني

تحققات الإمام النووي في قواعد وكليات

أرى أن الإمام النووي - رحمه الله تعالى - وقع فيما وقع فيه من تأويلات ومخالفات في باب الصفات - زيادة على ما قررناه في التقديم من عدم التحقيق والتدقير - وأنه وقع في الاضطراب في مذهب الأصحاب بسبب اعتماده أصولاً وقواعد كان يرجع إليها، ويقيس عليها، ويتأول بمقتضاها سائر صفات الله تعالى، وهذه الأصول تقررت عنده على أنها حق فالترم بها^(١)، ونظر إلى الأدلة الشرعية من خلالها، وأدأه ذلك إلى الخروج عن ظواهر النصوص ل تستقيم له، ونحن نذكر ثلاثة أصول هي من أعظم البلاء الذي صرف الناس عن الحق في هذا الباب العظيم، وجعلتهم يتأولون نصوص الشرعية ل توافقها .



(١) غالباً لا داعماً، كما قررناه آنفاً .

المبحث الأول

الرد على زعمه أنَّ مذهب السلف في الصفات هو تفويض المعنى

تقدَّم أنَّ النووي نسب (تفويض المعنى) إلى (معظم السلف أو كلهم) ^(١) وقال مرأة: أنَّه (مذهب جمهور السلف) ^(٢) !!
وهناك حاجز دقيق بين تفويض السلف وتفويض المؤولة، نَبَّهَ عليه الأئمَّةُ
الأعلام، وهو أنَّ السلف يفْوِضُونَ في الكيفيَّةِ مع إثبات معنى معلوم، والمؤولة
يُفْوِضُونَ في المعنى نفسه، والعاقل عندما يقرأ في النصوص الشرعية صفات
متعددة لِللهِ عز وجل فلأنَّه يقوم في نفسه تغايرٌ بينها، لأنَّ معانيها مثبتةٌ عنده، أمَّا
كيفياتها فلا يعلمها إلَّا الله عز وجل .

وهذا الحاجز الدقيق لم ينتبه إليه النووي، وكذا كثير من المطلعين والباحثين
الآخرين، وعلى رأسهم حسن البنا - رحمة الله - في رسالته «العقائد» فإنَّه
زعم أنَّ مذهب السلف هو تفويض المعنى !! فقال تحت عنوان (مذهب السلف

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٣/١٩ - ٢٠) .

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم» (٦/٣٦ - ٣٧) و (١٦٦/١٦٦) وانظر من كتابنا

هذا (ص ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ٢٠٥) وفيها التصرير بتفويض المعنى .

في آيات الصفات) :

« أئمَّا السلف - رضوان اللهُ عَلَيْهِمْ - فَقَالُوا : نَوْمٌ بِهَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ كَمَا وَرَدَتْ، وَنَتَرَكْ بِيَانَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَهُمْ يَشْتَبِئُونَ الْيَدَ وَالْعَيْنَ وَالْأَسْتَوَاءِ وَالْمُضْحَكَ وَالْتَّعْجَبَ ... إِلَخَ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى لَا نَدْرَكُهَا، وَنَتَرَكْ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْإِحْاطَةَ بِعِلْمِهَا ... »^(١).

وقال :

« وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ رَأْيَ السَّلْفِ مِنَ السُّكُوتِ وَتَفْوِيْضِ عِلْمِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَسْلَمْ وَأَوْلَى بِالْأَتَابَاعِ، حَسْنًا لِمَادَّةِ التَّأْوِيلِ وَالْتَّعْطِيلِ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ أَسْعَدِهِ اللَّهُ بِطْمَانِيَّةِ الإِيمَانِ، وَأَثْلَجَ صَدْرَهُ بِيرْدِ الْيَقِينِ، فَلَا تَعْدِلُ بِهِ بَدِيلًا ... »^(٢).

ولنا على هذا ملاحظات وعقبات نحملها فيما يلي :

أولاً : إنَّ مذهب السلف هو تفويض الكيف لا المعنى، كما سيأتي بيانه وتفصيله، وليس ما نقله الأستاذ البناء عنهم .

ثانياً : إنَّ كلامه فيه تناقض ! فهو ينسب إلى السلف أنَّهم يؤمنون بآيات الصفات كما وردت، ثمَّ يعود ليقول : « وَنَتَرَكْ بِيَانَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا » وقد أشار إلى هذا التناقض شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « ثُمَّ كثُرَّ مِنْ هُؤُلَاءِ يَقُولُونَ : تُجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا، فَظَاهِرُهَا مَرَادٌ، مَعَ قَوْلِهِمْ : إِنَّ لَهَا تَأْوِيلًا بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَقَعَ فِيهِ كَثُرٌ مِنْ هُؤُلَاءِ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ

(١) « مجموع الرسائل » (٤١٢) .

(٢) « مجموع الرسائل » (٤١٧) .

أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم ^(١) .

ثالثاً : إن هذا الكلام يستلزم أنَّ الرسول ﷺ لم يُعرف معاني ما أنزلَ اللهُ إليه من معاني الصفات، ولا جبريل يُعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأوّلون عرفوا ذلك، وكذلك قوله : « وكل ذلك بمعانٍ لا ندركها » مع أنَّ الرسول ﷺ تكلَّم بها ابتداءً، فعلى قوله هذا تكلُّم بكلام لا يُعرف معناه : وهذا التجهيل مستلزم الطعن في تمام هذا الدين، وذلك ما حمل علماء السلف - رضوان اللهُ عليهم - على تشديد النكير على أهل التفويض وإبطال مقالتهم ^(٢) .

رابعاً : وفي خاتمة كلامه وبحثه لهذا الباب قال : « وخلاصة هذا البحث : أنَّ السلف والخلف قد اتفقا على أنَّ المراد غير الظاهر المتعارف بين الخلق، وهو تأوٍيل في الجملة ^(٣) وهذا يستلزم أنَّ مجرد نفي تشبيه الله عن خلقه هو تأوٍيل عند الأستاذ حسن البنا !! لأنَّ ظاهر النصوص في هذا الباب - عنده - فيها مشابهة الله لخلقه !! فلا بدَّ من تأوٍيلها فهو قد صرَّح بهذا في بدايات رسالته أيضاً فقال :

« وردت في القرآن الكريم آيات، وفي السنة المطهرة أحاديث توهم بظاهرها مشابهة الحق تبارك وتعالى لخلقه في بعض صفاتهم، نورد بعضها على سبيل المثال، ثم نفضي بذكر ما ورد فيها من الأقوال ... ^(٤) .

ثم سرد أمثلة من الكتاب والسنة، وقال :

(١) « مجموع الفتاوى » (٦ / ٣٥) .

(٢) راجع - لزاماً - « مجموع الفتاوى » (٦ / ٣٤ - ٣٥) .

(٣) « مجموع الرسائل » (٤١٨) .

(٤) « مجموع الرسائل » (٤٠٨) .

« انقسم الناس في هذه المسألة على أربع فرق :

فرقة أخذت بظواهرها كما هي، فنسبت إلى الله وجهاً كوجوه الخلق،
ويداً أو أيدياً كأيديهم، وضحكاً كضحكهم، وهكذا حتى فرضوا لله شيخاً،
وبعضهم فرضه شاباً، وهؤلاء هم المحسنة المشبهة ... »^(١)

والحق أنَّ الاستاذ البنا - رحمه الله - قد أخطأ في هذا المقام خطأً شنيعاً،
فإنَّا لا نعلم آية واحدة ولا حديثاً واحداً يوهم بظاهره مشابهة الحق - عز وجل -
لخلقَه، وأنَّ المشبهة لم يأخذوا بظواهر النصوص الشرعية أليتة، فإنَّ الأخذ بها لا
يمكن أليتة أن يؤدي إلى الضلال، وإنَّما وقع المشبهة والمحسنة فيما وقعوا فيه لأنَّهم
أعرضوا عمَّا تقتضيه ظواهر هذه النصوص، ولا مناص من التأكيد على أنَّ نسبة
التشبيه إلى ظاهر النصوص، يستلزم خطر تكذيب هذه النصوص، فالظاهر السالم
عن المعارض، والخالي عن القرائن الصارفة هو المقصود الحقيقي، للكلام، فإذا جاء
الخطاب دالاً على معنى من المعاني دون أن ترد معه قرينة تبيَّن للسَّامِع أنَّ هذا
الظاهر غير مقصود بالخطاب، فلا معنى لإبطال هذا الظاهر، أو ردِّه، أو زعم أنه
غير مراد من الخطاب، إلَّا تكذيب الخطاب حقيقة .

وأنَّما إن اقترنت بالنص قرينة نفهم معها أنَّ المعنى المبادر من النص - حال
عدم ورودها - غير مراد، فإنَّ هذه القريئة تكون حيثنة جزءاً من الظاهر .
ويؤكِّد لك أنَّ ظاهر نصوص الكتاب والسنة عموماً، ونصوص الصفات
خصوصاً، هو المعنى المراد، وهو بريء من التشبيه والتجمسي، كما هو مجانب
لضدِّه من التعطيل والتأويل :

(١) « مجموعه الرسائل » (٤١١) .

إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلْفَ الْأُمَّةِ، إِنَّمَا أَخْدُوا بِهَذَا الظَّاهِرِ وَآمَنُوا بِهِ وَلَمْ يَرُوا فِيهِ تَشْبِيهًًا وَلَا تَجْسِيمًا، وَلَمْ يَشْكُوْ بِمَرَادِهِ، بَلْهُ أَنْ يَحْكُمُوا بِيَطْلَانِهِ أَوْ امْتِنَاعِهِ^(١).

وَكَأْنِي بِشِيخِ الْإِسْلَامِ أَبْنَى تِيمِيَّةً يَرُدُّ عَلَى مَا نَقْلَتْهُ سَابِقًا مِنْ كَلَامِ الْأَسْتَاذِ الْبَنَى عِنْدَمَا قَالَ :

«إِذَا قَالَ الْقَائِلُ ظَاهِرُ النَّصْوصِ مَرَادٌ أَوْ ظَاهِرُهَا لَيْسَ مَرَادٌ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : لِفَظُ الظَّاهِرِ فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِراكٌ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا التَّمثِيلُ بِصَفَاتِ الْمُخْلوقَيْنَ أَوْ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ فَلَا رِيبٌ أَنَّ هَذَا غَيْرَ مَرَادٍ، وَلَكِنَّ السَّلْفَ وَالْأُئَمَّةَ لَمْ يَكُونُو يَسْمُوْنَ هَذَا ظَاهِرَهَا، وَلَا يَرْتَضُوْنَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كُفَّارًا وَبَاطِلًا، وَاللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَهُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَظْهُرُ مِنْهُ إِلَّا مَا هُوَ كُفَّارًا وَبَاطِلًا»^(٢).

ثُمَّ قَالَ :

«وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ يَغْلِطُونَ مِنْ وَجْهِيْنِ :

- تَارَةً يَجْعَلُونَ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ ظَاهِرَ الْفَظْوَرَ، حَتَّى يَجْعَلُوهُ مَحْتَاجًا إِلَى تَأْوِيلٍ يَخْالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يَكُونُ كَذِلِكَ .
- وَتَارَةً يَرْدُوْنَ الْمَعْنَى الْحَقِّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الْفَظْوَرَ لَا عَقْدَادَهُمْ أَنَّهُ بَاطِلٌ»^(٣).

(١) اعْتَنَى الْأَخْ أَحْمَدُ سَلَامٍ - حَفَظَهُ اللَّهُ - بِبَحْثِهِ كَلَامُ الْأَسْتَاذِ حَسَنِ الْبَنَى - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي الصَّفَاتِ عَنْيَةً جَيْدَةً فِي كِتَابِهِ «نَظَرَاتٌ فِي مَنَاهِجِ الْإِخْرَانِ الْمُسْلِمِينَ» : دراسة نقدية إصلاحية (٤٨ - ٧٤) وَاسْتَفَدْنَا مِنْهُ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ، فَاقْتَضَى التَّنْوِيْهُ .

(٢) «الرِّسَالَةُ التَّنْدِيرِيَّةُ» (٢ / ١٤٤) - مَعَ التَّحْفَةِ الْمَهْدِيَّةِ .

(٣) «الرِّسَالَةُ التَّنْدِيرِيَّةُ» (٢ / ١٤٧) - مَعَ التَّحْفَةِ الْمَهْدِيَّةِ .

قلت : قد وقع الاستاذ البنا في كلامه السابق في هذا الغلط بوجهه، فتأمل !

ولقد وردت بعض العبارات عن بعض علماء السلف، توحّي بأنّ المراد منها هو إقرار الصفات، وترك تأويتها وتفسيرها .

وقد اتّخذت تلك العبارات شبهة للطعن في مذهب السلف، حيث قرر بعض النّاس^(١) بوجهها أنّ مذهب السلف في الصفات هو التقويض وليس الإثبات .

والحق أنّ مثل هذه العبارات الصادرة عن علماء السلف في إقرار الصفات كما جاءت لا تتنافى مع ما قرروه من الإثبات، لأنّ مرادهم بمثل تلك العبارات هو ترك الكلام في معنى الكيفية التي لا سبيلاً إلى الوصول إليها، فلا بدّ من اليأس من إدراك معنى الكيفية، وهذا أصل معروف عند علماء السلف ويزيد الأمر وضوحاً من أنّ المراد من تلك العبارات هو إقرار الكيفية، هو أنّ كلّ من نقل عن علماء السلف القول بمثل تلك العبارات، قد نقل عنه القول بإثبات الصفات .

يقول أبو القاسم الأصفهاني في معرض حديثه عن آيات وأحاديث الصفات : فإنّ مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجراءه على ظاهره، ونفي الكيفية والتشبيه، وقد نفى قوم فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم على خلاف الظاهر، فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعطيل والتشبيه .

(١) انظرها في « الإنقان » (٢ / ٧ - ٨)، و مقدمة « دفع شبه التشبيه » (ص ٢١) .

والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بين الغالي والمقصّر عنه، فالأصل في هذا الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإذا قلنا : يد وسمع وبصر ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولم يقل : معنى اليد والقوّة، ولا معنى السمع والبصر والعلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، وإنما نقول : وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ كذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات أمروها كما جاءت^(١).

ويقول العلامة ابن القيم - رحمة الله عليه - :

« ومراد السلف بقولهم بلا كيف هو نفي التأويل، فإن التكيف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة فيقعن في ثلاثة محاذير نفي الحقيقة، وإثبات التكيف بالتأويل، وتعطيل الرب تعالى عن صفتة التي أثبتها لنفسه .

وإنما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله تعالى لنفسه، ويقول كذا وكذا حتى يكون قول السلف بلا كيف ردًا عليه، وإنما ردوا على أهل التأويل الذي يتضمن التحرير والتعطيل تحريف اللّفظ وتعطيل معناه «^(١)». ونخلص من هذا كله إلى أن قول بعض علماء السلف في آيات وأحاديث الصفات : « أمروها كما جاءت » هو الإثبات بعينه، لأن هذه النصوص جاءت بالإثبات، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

(١) « اجتماع الجيوش الإسلامية » (ص ٧٧).

فإنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بَعْدَ أَنْ نَفَى أَنْ يَمِاثِلَهُ شَيْءٌ - أَثْبَتْ لِنَفْسِهِ السَّمْعَ وَالبَصَرَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اتِّصَافِ الْمُخْلوقَيْنَ بِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَمْعَهُ وَبَصْرَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَشَابِهُ سَمْعَ الْمُخْلوقَيْنَ وَأَبْصَارَهُمْ .

وَالْعَبَارَاتُ الَّتِي فِيهَا إِمَارَ الصَّفَاتِ تَحْمِلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لِاستِحْالَةِ أَنْ يَرَادَ بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ لَا فِيهِ مِنْ خَرْقٍ لِلْأَجْمَاعَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي نَقْلَنَا هَا وَالَّتِي تَنْصُصُ صِرَاطَةً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ السَّلْفِ هُوَ الإِقْرَارُ بِالصَّفَاتِ وَالْإِمَارَ لِكَيْفِيَاتِهَا^(١) .

وَنَخْتَمُ الْحَدِيثَ عَنْ هَذِهِ الشَّبَهَةِ بِمَا قَرَرَهُ شِيخُ الْإِسْلَامِ أَبْنَ تَيْمَيَّةَ حِيثُ قَالَ :

«فَقُولُ رِبِيعَةَ وَمَالِكَ «الْأَسْتَوَاءَ غَيْرَ مَجْهُولٍ وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» مُوافِقُ لِقُولِ الْبَاقِينَ : أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كِيفٍ، فَإِنَّمَا نَفَوا عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ، وَلَمْ يَنْفُوا حَقِيقَةَ الصَّفَةِ، وَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِالْلَّفْظِ الْمُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَمَا قَالُوا : أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كِيفٍ، فَإِنَّ الْأَسْتَوَاءَ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ مَعْلُومًا بِلَمْ يَجْهُولَ بِعِنْزَلَةِ حِرْفِ الْمَعْجَمِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ إِذَا لَمْ يَفْهَمُ عَنِ الْلَّفْظِ مَعْنَى، وَلَئِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ إِذَا أَثْبَتَ الصَّفَاتِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مَنْ يَنْفِي الصَّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ أَوِ الصَّفَاتِ مُطْلَقًا لَا يَحْتَاجُ إِنْ يَقُولَ : بِلَا كِيفٍ .

فَمَنْ قَالَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ لَا يَحْتَاجُ إِنْ يَقُولَ : بِلَا كِيفٍ .
فَلَوْ كَانَ مَذْهَبُ السَّلْفِ نَفِي الصَّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمَا قَالُوا : بِلَا كِيفٍ .

(١) انظر « عَلَاقَةُ الْإِثْبَاتِ وَالتَّفَوِيْضِ » (ص ٧٣) .

وأيضاً قولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال : أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول ^(١).

وقال أيضاً :

« وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي تسمى بها الجهمية مشابهات فيهن معانيها آية آية، وحديثاً حديثاً، ولم يتوقف في شيء منها هو والأئمة قبله مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات، وصرف اللفظ عن ظواهرها لم يكن مذهبأ لأئمة السنة وهم أعرف بمذهب السلف، وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها بإثبات الصفات له حقيقة، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتتر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها ^(٢).

(١) « مجموع الفتاوى » (٤١ / ٥ - ٤٢) .

(٢) « الإكيليل » (٢ / ٢٢ - ٢٣) - ضمن « المسائل الكبرى »، وانظر - غير

مأمور - :

« مجموع الفتاوى » (٣ / ٥٩ - ٥٤) و (١٦ / ٣٩٠ - ٤٠١)، و « علاقة الإثبات والتقويض بصفات رب العالمين » (٢٦ - ٤٨)، و « الإمام ابن تيمية و موقفه من قضية التأويل » (٦٢ وما بعدها)، و « التمهيد » (٧ / ١٤٥)، و « الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية » (٢٣) .

المبحث الثاني

الرد على زعمه أنَّ الصفات من باب المتشابه

صرَّح الإمام التَّوَوِي في « شرَحه على صحيح مسلم » (١٦ / ٢١٨) أنَّ الصفات من باب المتشابه، ونقلَ ذلكَ عن الغَزَالِي في « المستصفي » وأقرَّه عليه فقال في مبحث المتشابه :

« ويُطلق على ما وردَ في صفات الله تعالى ما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه، ويحتاج إلى تأويل ». .

وهذا هو القول بتفويض المعنى، الذي جنح إليه، بل صرَّح به التَّوَوِي في « شرَحه » أكثر من مَرَّة، وسبق الرَّد عليه في الفصل الأول من هذا الباب، وسبق أن قررنا أنَّ السلف الصالح كفوا عن الخوض في البحث في كيفية الصفة الواردة في الآية القرآنية، أو الحديث الشَّبُوِي، وقالوا كلمات في معانيها لها معانٍ مفهومَة وصحيحة، ولا يليق أن يكون مذهبهم فيها أن تكون آيات الصفات بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم أحدٌ معناه، فإنَّهم - رحمة الله - تكلَّموا في جميع آيات الصفات، وفتشروا بما يوافق معناها ودلائلها، ولم يسكتوا عن بيان معنى آية ما، سواء في ذلك الحكم والمتشابه .

وهنا لا بدَّ لنا من كلمة عن الحكم والمتشابه، وهل الرَّاسخون في العلم

يعلمونَ معنى المتشابهَ أَم يفْرُضُونَ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ؟ وَبِمَعْنَىٰ أَخْرَىٰ: هَلُ الْوَقْفُ عَلَى لُفْظِ الْجَلَالَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ﴾^(١) لَازِمٌ، وَمَا مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِيهَا؟

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - الوقف على لفظ الجلالة، لأنَّ التأويل المذكور في الآية هو معرفة الأمور الغيبية التي استأثر الله بعلمه .

ورأى آخرونَ أَنَّ (التأويل) الواردُ فِيهَا بِمَعْنَى الْمَالِ وَالْعَاقِبَةِ، وَشَارَكُوا شِيَخَ الْإِسْلَامِ فِي الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ الْمُذَكُورِ، لِأَنَّ الرَّاءَ السَّخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ مَالَ أَخْبَارَ الْقُرْآنِ، وَعَوْاقِبُ أَمْرِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَالْتَّحْدِيدِ، وَالْكَبِيرِ وَالْحَقِيقَةِ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِّنْ قَوْلِ شِيَخِ الْإِسْلَامِ، إِذْ هَذِهِ الْأَمْرُورُ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ .

وَبَيْنَمَا رأى فَرِيقٌ ثَالِثٌ أَنَّ (التأويل) مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَ السَّلْفِ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ فَقَالَ هُؤُلَاءِ بِالْوَقْفِ عَلَى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وَكُلُّ الْفَرِيقَيْنِ مُصِيبٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ عَلَى لُفْظِ الْجَلَالَةِ، يَسْتَبْدِعُونَ أَنَّ يَكُونَ هَنَاكَ بَشَرٌ يُشَارِكُ اللَّهَ فِي عِلْمِ غَيْوَبِهِ .

وَأَصْحَابُ الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ عَلَى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يَسْتَبْدِعُونَ أَنَّ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ لِيَفْهَمُوهُمْ، وَيَتَدَبَّرُوهُ .

وَلَمْ يَقُفْ فَرِيقٌ آخَرٌ مِّنْ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ وَالْفَقِهِ وَالتَّفْسِيرِ عَلَى مَا خَذَ كُلُّ رَأِيٍّ مِّنَ الْآرَاءِ الْمَذَكُورَةِ، وَعَلَى الْأَصْلِ الَّذِي بَنَوْا عَلَيْهِ رَأِيَّهُمْ، وَوَجَدُوا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ

(١) آل عمران : ٧ .

روايات مختلفة عن السلف، كل يختار رأياً في الوقف، فصوروا أنَّ في المسألة
نراهاً وخلافاً بين السلف، وليس الأمر - على التحقيق - كذلك، وكان
عليهم أن يعنوا النَّظر أكثر وأكثر، فإنَّ المسألة ليست محلَّ نزاع لو عرف
مأخذ كل رأي، وأصل كل قول، فإنَّ جميع الأقوال التي رويت على أنَّ
الوقف على لفظ الجلالة محمولة على أنَّ المراد بالتأویل في الآية عاقد أخبار
القرآن ومصائرها، وجميع ما روی على أنَّ الوقف على هـ والراسخون في
العلم هـ محمول على أنَّ التأویل المذكور هو التَّفسير والبيان .
وبهذا يزول الإشكال والاشتباه الذي نشأ بين المتأخرین لعدم تفرقتهم بين
معنى الآية وبين تأویلها، وعدم إدراکهم ما قد يتربَّ على إهمال التفرقة بين
المعنىين من آراء ربما قد احتجموا عنها لو تنبهوا إلى ذلك .

تعرض السلفيون - وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
تعالى - لهذه المشكلة التي فرَّقت كلمة العلماء، ووضعوا أيديهم على بدايتها،
متعمِّقين في أسبابها، باحثين عن نتائجها، متسائلين : هل يجوز عقلاً أن يتكلم
الله بكلام لا معنى له عند المخاطب ؟ وهل يجوز كذلك أن يقول الرَّسُول لآمته :
إِنَّ رَبَّكُمْ قَدْ خَاطَبَكُمْ بِكَلَامٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا هُوَ ؟ وهل يجوز أن يقول لهم : إِنَّ
الْقُرْآنَ أُنْزَلَ لِيَتَدَبَّرَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللَّهُ ؟

إنَّ المشكلة ترداد خطورة خصوصاً في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية حين
يرى أنَّ وظيفة الرَّسُول هي البلاغ الموصوف بآنه (بلاغ مبين)، وأنَّ وظيفة
القرآن آنه أُنْزَل هـ تبياناً لكلِّ شيء وهدى ورحمة هـ ثم يكون الرَّسُول نفسه لا
يفهم معنى ما يتكلَّم به، بدعوى أنَّه لا يعلم تأویله إِلَّا الله، وبدعوى أنَّ الصفاتَ

من المتشابه .

لعل هذه المشكلة كانت سبباً في أنَّ ابنَ تيمية قد خصَّص حياته لخدمتها من قريب ومن بعيد، فهو إنْ خاصَّ غمار الفلسفة أو علم الكلام، أو ناقش الفقهاء والصوفية، فسلامه في كل ميدان هو آيات الكتاب، أو حديث الرسول عليه الصَّحِّيفَةُ الصَّحِّيفَةُ، لأنَّه ليسَ هناكَ آيةً لا معنى لها، أو مصروفة عن ظاهرها، بل كل آيات القرآن واضحة في معناها، وليسَ هناكَ لبس ولا خفاء، ولقد تبع ابنَ تيمية أقوالَ السلف تتبعُ الخبر بمصادرها، واضعاً أدلةَ هؤلاءَ وهؤلاءَ أمامَ النصوص، فظهرَ له الغُثُّ من السمينِ، والصحيح من الخطأ، والسليم من السقيم .

وفي قول النروي السابق - المنقول عن الفزالي - ادعَاءً أَنَّه يوجد في ظاهر النصوص ما يوهم التشبُّه !! وهذا ليس ب صحيح، على ما فصلناه آنفًا^(١) .

والخلاصة أَنَّه ما من قول يدعي أنَّ هذه الآية أو تلك من المتشابه الذي لا يعلم معناه إِلَّا اللهُ، إِلَّا وقد تكلَّم السلف في بيانِ معناها، حتى من أطلق المتشابه على نصوصِ الصفات مريداً بذلك حقائقها وكيفياتها التي هي عليها، فهذا يسُوغُ أَنْ يُسمَّى متشابهاً، لأنَّ حقائقَ الصفات وما هي عليه من الكيفيات لا يعلمه إِلَّا اللهُ، وهذا هو تفويض الكيفية الذي يقول به السلف إِلَّا أَنَا عَلَى الرُّغْمِ من ذلكَ نعلم معنى الاسم والصفة، فنعلم معنى : سميع، وبصير، وعليم، ومعنى : السَّمْعُ، والبَصَرُ، وَالْعِلْمُ، ونعلم معنى أَنَّ له يدين ووجهًا، كلَّ هذا ونحوه نعلم معناه بمقتضى لغة التخاطب، ولا يقتضي علمنا بمعانِي هذه النصوص أَنْ تكون مثل ما في الشاهد من سمع المخلوق وبصره وعلمه، ويديه ووجهه، ومع

(١) راجع (ص ٦٩ وما بعدها) .

هذا كله فلا ينبغي إطلاق لفظ المتشابه على الصّفات لأجل هذا الإجمال،
ولهذا لم يؤثر عن السلف إطلاقه عليها .

وكذا إذا تبعنا أقوال العلماء في معنى (المتشابه) فلا نجد رأياً إلا وقد يئن
السلف معناه ووضّحوه .

إذا جعلنا المتشابه هو المنسوخ كما روى ابن مسعود وابن عباس وفتادة
والستي وغيرهم، علمنا يقيناً أنَّ العلماء يعلمونَ معنى المتشابه لأنَّهم يعلمونَ
معنى المنسوخ سواء كان منسوخاً لفظه أو لفظه ومعناه .
وهذا يدلُّ على كذب من قال عن ابن عباس وابن مسعود أنَّ الرَّاسخينَ في
العلمِ لا يعلمونَ معنى المتشابه .

إذا جعلنا المتشابه أخبار القيامة وما فيها، فمعلوم بين المسلمين أنَّ وقتَ
قيامِ الساعة وحقيقة أمرها لا يعلمه إلا الله، لكن ذلك لا يدلُّ على أنَّا لم نفهم
معنى الخطاب الذي خوطبنا به في ذلك .

والفرق واضح بين معرفة الخبر وبين حقيقة المخبر عنه .

إذا جعلنا المتشابهات أوائل الشُّور المفتوحة بحروف المعجم، فهذه الحروف
ليست كلاماً تاماً مكوناً من الجمل الاسمية والفعلية، ولهذا فلا تعرب؛ لأنَّ
الإعراب جزء من المعنى، بل ينطق بها موقوفة كما يقال : أ . ب . ت، ولهذا
تكتب في صورة الحروف المقطعة لا بصورة اسم الحرف .

يقول ابن تيمية :

«إذا كان على هذا كل ما سوى هذه محكماً، حصل المقصود، فإنه ليس
المقصود إلا معرفة كلام الله وكلام رسوله» .

ولذا قيل : إن المتشابه آيات الصفات، فمعلوم بين المسلمين أنهم يفهمون من صفة الرحمة معنى غير صفة القدرة، وإنما نفي السلف علمهم بكيفية هذه وتلك، وجهلهم بكيفية الصفة، لا ينفي علمهم بمعناها^(١).



(١) انظر موقف شيخ الإسلام من المتشابه ورده على مفهومه المعنى في « تفسير سورة الإخلاص » (ص ١٤٣ وما بعدها)، و « الحموية » (١٦٠ - ١٦٣)، و « مجموعة الرسائل » (١٨٩ / ١)، و « الأمام ابن تيمية و موقفه من التأويل » (ص ١٦٤ وما بعدها)، وقد أخطأ رشيد رضا في « تفسير المثار » (٣ / ١٦٥) عندما نقل عن ابن تيمية أن المتشابه عنده آيات الصفات خاصة، ومثلها أحاديث الصّفات .

وانظر في المسألة « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص ٦٢ ، ٧٣)، و « المواقفات » للشاطبي (٣ / ٩١)، و « منهج و دراسات » (ص ٢٣ - ٢٤) للشنقيطي، و « منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد » (٢ / ٤٧٢ - ٥٠٠) .

المبحث الثالث

الرد على زعمه أنَّ الصِّفات من باب المجاز

ذكر النبوبي عند تأويله كثير من الصفات أنَّ هذا من باب المجاز، أو من باب الاستعارة، كما تراه في مبحث (النزول) و (الضحك) و (الصورة والإitan) و (اليد) و (الأصبع).

والقول بالمجاز لم يُنقل عن السلف فإنَّهم يثبتون الأسماء والصفات على الحقيقة كما يليق بجلال الله تعالى، وقد أثبت المحققون من العلماء كابن تيمية وابن القَيْم وغيرهما أنَّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا لغوياً ولا عقلياً، وإنما هو اصطلاح محضر حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة، لم يتكلّم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بِإِحْسَانٍ ولا واحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلّم به أوائل أئمة اللغة وال نحو كالخليل وسيبوه والأصمعي وأبي عمرو ابن العلاء، ولا يُعرف لدى أوائل المصنّفين في أصول الفقه، وإنما كان منشئه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلّمين، وأول من ذكره من أهل السنّة أبو عبيدة معاذ بن المُثني، ولكن لم يَعن بالمجاز ما هو قسم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يُعبر به عن الآية، وورده عن أحمد بن حنبل

أنَّ «أنا» و «نحن»، من مجاز اللُّغة، أيٌّ : مِمَّا يجوز في اللُّغة أن يقول العظيم الذي له أُعوان : نحن فعلنا، ونحو ذلك .

ولقد أبطل ابن القيم المجاز من خمسين وجهًا، وأبطله ابن تيمية من وجوهه كثيرة جداً، ومن أراد التوسيع فليراجع كلامهما^(١).



(١) وللتوسيع انظر : «مجموع الفتاوى» (٧/٨٧ - ٩٠ و ٩٠ / ٢٣٥ - ٢٥٩ و ٢٠ / ٤٠٣ - ٤٠٥ - ٤٥٤ ، ٤٥٨ - ٤٩٠ ، ٤٩٣ - ٤٩٣)، و «مختصر الصواعق المرسلة» (١٠ / ١ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٥٥ و ٢ / ٢ - ٧٦)، و «منع جواز المجاز في المتنزّل للتشبيه والأعجاز» للشِّنفِي (١٠ / ٦ - مع تفسيره : «أضواء البيان»، و «الإيمان» لابن تيمية (ص ٧٥ ، ٧٦).

الباب الثاني

إبطال التأويلات في المآيات .

و فيه أربعة عشر فصلاً :

- الأول : نزول الله عز وجل في الليل .
- الثاني : الساق .
- الثالث : الغضب والرضا والسخط والكراهة .
- الرابع : الضحك .
- الخامس : الفرح .
- السادس : الحب والبغض .
- السابع : المكر وبعض صفات الفعل .
- الثامن : دنون الله وقربه .
- التاسع : علو الله على خلقه .
- العاشر : الصورة والإitan .
- الحادي عشر : اليد .
- الثاني عشر : الأصبع .
- الثالث عشر : النفس .
- الرابع عشر : الله نور السموات والأرض .



الفصل الأول

نَزَولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ فِي الْلَّيْلِ

قال - رحمة الله تعالى - (٣٦ / ٦) عند قوله ﷺ : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول من يدعوني فأستجيب له » ما نصه : « هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء، سبق إيضاحهما في كتاب « الإيمان »^(١) ومحضهما : أن أحدهما - وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين - أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلّم في تأويلها، مع اعتقاد تزويه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات، وسائر سمات الخلق .

والثاني - مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي - أنها تأول على ما يليق بها، بحسب مواطنها . فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين :

أحدهما : تأويل مالك بن أنس وغيره .

(١) انظر (ص ١٧١) .

معناه : تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال : (فعل السلطان كذا) ،
إذا فعله أتباعه بأمره .

والثاني : أنه على الاستعارة .

ومعناه : الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف^(١)، والله أعلم » .
قلت : لا داعي للتأويلات المذكورة، فإنها ليست على عقيدة السلف،
فإنهم يؤمنون بالثُرُول ويفوضون كيفيته إلى الله تعالى .

قال أبو الطيب : حضرت عند أبي جعفر الترمذى - وهو من كبار فقهاء الشافعية، وأثنى عليه الدارقطنى وغيره - فسأله سائل عن حديث « إن الله ينزل إلى السماوات الدنيا »^(٢) وقال له : فالثُرُول كيف يكون، يبقى فوقه علو؟ فقال أبو جعفر الترمذى : الثُرُول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(٣) .

فقد قال في الثُرُول كما قال في الاستواء، وهكذا القول في سائر الصفات .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٤٣ / ٧) بعد أن أورد حديث « ينزل تبارك وتعالى إلى السماوات الدنيا » : « الذي عليه جمهور أهل الشنة : أنهم يقولون : ينزل كما قال رسول الله عليه السلام، ويصدقون بهذا الحديث، ولا

(١) جنح إلى الأغbir المازري في « المعلم بفوائد مسلم » (١ / ٣٠٣) .

(٢) الحديث في « الصحيحين » وغيرهما، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية في « شرح حديث الثُرُول » (١٠٢) على تواتره .

(٣) راجع « تاريخ بغداد » (١ / ٣٦٥)، و « العلو » (٢٣١ - مختصره)، و « السير » (١٣ / ٥٤٧)، وأقاويل النفاثات » (٢٠١) .

يَكِيفُونَ، وَالْقُولُ فِي كِيفِيَّةِ التَّرْزُولِ، كَالْقُولُ فِي كِيفِيَّةِ الْاَسْتَوَاءِ وَالْمَجِيءِ،
وَالْحَجَّةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةٌ ٠

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوُ مَا نَقَلَ النَّوْوَيُّ عَنْ مَالِكٍ وَلَكِنَّهُ نَسَبَهُ لِكَاتِبِهِ حَبِيبٍ وَبَيْنَ
بَطْلَانِهِ، فَقَالَ : « وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْأَثْرِ أَيْضًا : أَنَّهُ يَنْزَلُ أَمْرَهُ، وَنَتَزَلُ
رَحْمَتُهُ ॥

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ حَبِيبٍ كَاتِبِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَأَنْكَرَهُ مِنْهُمْ آخَرُونَ، وَقَالُوا :
هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَأَنَّ أَمْرَهُ وَرَحْمَتَهُ لَا يَرَا لَانَ يَنْزَلُ أَبْدًا فِي الْلَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَتَعَالَى
الْمَلِكُ الْجَبَّارُ الَّذِي إِذَا أَرَادَ أَمْرًا قَالَ لَهُ : كَنْ، فَيَكُونُ، فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ،
وَيَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مِنْ يَشَاءُ، مِنْ يَشَاءُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالُ ٠

قَلْتُ : وَقَدْ رَدَ هَذَا التَّأْوِيلُ شِيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ فِي « شَرْحِ حَدِيثِ
الْتَّرْزُولِ » (٣٨) فَقَالَ : « وَإِنْ تَأْوَلْ ذَلِكَ بِنَزْولِ رَحْمَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، قِيلَ :
الرَّحْمَةُ الَّتِي تَشْبَهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عِيْنًا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ صَفَةً قَائِمَةً فِي
غَيْرِهَا ٠

فَإِنْ كَانَتْ عِيْنًا، وَقَدْ نَزَلَتْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ أَنْ تَقُولَ : « مَنْ
يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ » كَمَا لَا يَكُنْ الْمَلِكُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ ٠
وَإِنْ كَانَتْ صَفَةً مِنَ الصَّفَاتِ، فَهِيَ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ
مَحْلٍ؛ ثُمَّ لَا يَكُنُ الصَّفَةُ أَنْ تَقُولَ هَذَا الْكَلَامُ وَلَا مَحْلَهَا، ثُمَّ إِذَا نَزَلَتِ الرَّحْمَةُ
إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَمْ تَنْزَلْ إِلَيْنَا، فَأَيُّ مِنْفَعَةٍ لَنَا فِي ذَلِكَ !؟ ٠

ثُمَّ أَخَذَ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي تَفْنِيدِ الْقُولِ بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ التَّرْزُولِ مَا
يَنْزَلُهُ عَلَى قُلُوبِ قَوْمِ الْلَّيْلِ فِي تَلْكَ السَّاعَةِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَحْلَادَةِ الْمَنَاجَةِ وَالْعِبَادَةِ

وطيب الدُّعاء والمعرفة، فقال :

« حصول هذا في القلوب حق، لكن هذا ينزل إلى الأرض إلى قلوب عباده لا ينزل إلى السَّماء الدُّنيا، ولا يصعد بعد نزوله، وهذا الذي يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر، لكن هذا الثُّور والبركة والرَّحمة التي في القلوب هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته سبحانه وتعالى كما وصف نفسه بالثُّرُول عشية عرفة في عدَّة أحاديث صحيحة » ثم سردها، وقال :

« فإنه من المعلوم أنَّ الحجيج عشية عرفة تنزل على قلوبهم من الإيمان والرَّحمة والنُّور والبركة ما لا يمكن التَّعبير عنه، لكن ليس هذا الذي في قلوبهم هو الذي يدنو إلى السَّماء الدُّنيا، ويباهي الملائكة بالحجيج » .

ثم قال بعد ذلك : « والجهمية وغيرهم من المعطلة إنما يثبتون مخلوقاً بلا خالق، وأثراً بلا مؤثر، ومفعولاً بلا فاعل، وهذا معروف من أصولهم وهذا^(١) من فروع أقوال الجهمية »^(٢) .

إنما التأويل بنزول الملائكة فهو باطل أيضاً ! من وجوه^(٣) :

أحدها : أنَّ الملائكة لا تزال تنزل بالليل والنهار إلى الأرض، كما في النصوص الشرعية الصحيحة، كتاباً وسنة .

(١) أي : تأويل الثُّرُول بالرَّحمة .

(٢) « شرح حديث الثُّرُول » (٣٩) .

(٣) انظرها في « شرح حديث الثُّرُول » (٣٥ - ٣٧)، و « إبطال التأويلات » (١١ / ٢٦٤) وهو يخالف ما ذكره القرطبي في « التفسير » (٤ / ٣٩) فقد وقع في كلامه تأويل هذه الصفة وهو مما فات الأستاذ المغراوي الشبيه عليه في كتابه « المفسرون بين التأويل والإبات » .

ثانيها : أَنَّ فِي لفْظِ الْحَدِيثِ « مَنْ يَسْأَلِنِي فَأُعْطِيهِ ؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأُسْتَجِيبْ لَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرْنِي فَأُغْفِرْ لَهُ ؟ » وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولُهَا مَلَكُ عَنِ اللَّهِ .

ثالثها : هَذَا تَأْوِيلٌ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الْقَدِيمَةِ لِلْجَهَمْيَةِ، فَإِنَّهُمْ تَأَوَّلُوا تَكْلِيمَ اللَّهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ بِأَنَّهُ أَمَرَ مَلَكًا فَكَلَمَهُ، فَقَالَ أَهْلُ السَّنَّةَ : لَوْ كَلَمَهُ مَلَكٌ لَمْ يَقُلْ (« إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي »)^(١)، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَلَكُ هُوَ الَّذِي يَنْزِلُ لَمَّا قَالَ : « مَنْ يَدْعُونِي فَأُسْتَجِيبْ لَهُ ؟ ... » وَلَا يَقُولُ : « لَا يَسْأَلُ عَنِ عِبَادِي غَيْرِي » كَمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجِهِ وَغَيْرِهِمَا، وَسَنَدُهُمَا صَحِيفٌ .

فَإِنْ احْتَاجَ مُعْتَرِضٌ بِمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي « الْكَبْرِيَّ » (١٠٣١٦)، وَ« عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » رَقْمُ (٤٨٢) فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ « يَأْمُرُ مَنْادِيَ يَنْادِي ... » فَالْجَوابُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِنَّمِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ تَفَرَّدُ بِهَذِهِ الْلَّفْظَةِ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ^(٢)، وَهُوَ مِنْ تَعَيْرِ حَفْظِهِ قَلِيلًا بِأُخْرَةِ، وَخَالِفُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النَّفَّاتِ، مِثْلُ شَعْبَةَ وَمُنْصُورَ بْنِ الْمُعْتَمِرِ وَفَضِيلَ بْنِ غَزَوَانِ وَمُعْمَرَ بْنِ رَاشِدٍ، فَرُوُوهُ بِلِفْظِ : « إِنَّ اللَّهَ يَمْهُلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ... » .

فَرَوَايَتِهِ السَّابِقَةُ شَادَّةُ، وَإِنْ صَحَّتْ فَلَهَا وَجْهٌ، وَهُوَ :

الْآخِرُ : إِنَّ هَذَا - إِنْ كَانَ ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ الرَّبَّ يَقُولُ ذَلِكَ،

(١) طه : ١٣ .

(٢) وَقَدْ حُكِمَ بِضَعْفِ الْلَّفْظَةِ الْمُذَكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ شِيخِنَا الْأَلْبَانِيَّ - حَفَظَهُ اللَّهُ -

فِي « السَّلِسْلَةِ الْمُضِعِيفَةِ » (٣٨٩٧) .

ويأمر منادياً فينادي ...، لا أنَّ المنادي يقول : « من يدعوني فأستجيب له ؟ »، ومن روى عن النبي ﷺ أنَّ المنادي يقول ذلك؛ فقد علمنا أنَّه يكذب على رسول الله ﷺ، فإنه - مع أنَّه خلاف اللُّفْظ المستفيض المتواتر الذي نقلته الأُمَّة خلْفَ عن سلف - فاسد في المعقول، يعلم أنَّه من كذب بعض المبتدعين، كما روى بعضهم : « يَنْزَلُ » بالضم^(١)، وكما قرأ بعضهم ﴿ وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٢)، ونحو ذلك من تحريفهم اللُّفْظ والمعنى^(٣).

(١) حكاه ابن فورك في « مشكله » (٨٠) عن بعض المشايخ || وحكاه عنه ابن حجر في « الفتح » (٣٠ / ٣) وأيده برواية حفص || .

(٢) النساء : ١٦٤، وتوجيه التحريف نصب لفظة الجلالة على أنَّه مفعول، ورفع موسى على أنَّه فاعل، وهذا من تحريفات المعتزلة، وبعضهم يقى النص القرآني على قراءته المتواترة، ولكنَّ يحمله على معنى بعيد حتى لا يقى مصادماً لمذهبها، فيقول : إنَّ (كلم) من (الكلِّم) بمعنى الجرح، فالمعنى : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتنة، وهذا لفظ من ظاهر النُّظم الذي يصادم عقيدته ويخالف مذهبها .

وهذا الذي ذكرناه عرض له الزمخشري في « كشافه » (١ / ٣٩٧ - ٣٩٨) وقد نسب القول الأول إلى بعض شيوخ المعتزلة، ولم يعقب عليه، كأنَّه ارتضاه وصوبه || الواقع أنَّه قول لا يرضاه منصف، ولا يصوبه إلا متحيز لإخوانه في المذهب || لا نعرف سندًا صحيحاً لهذه القراءة إلى رسول الله ﷺ .

والقول الثاني عدول عن المعنى المتبادر من اللُّفْظ، ولا يساعده السياق، ولهذا نرى الزمخشري - على اعتزالة - يستخف هذا الرأي ويصفه بأنَّه من بدع التفاسير .

ويعقب ابن المنير على قول الزمخشري فيقول : « وصدق الزمخشري وأنصف، إنَّه لمن بدع التفاسير التي ينبو عنها الفهم، ولا يبين بها إلَّا الوهم، والله الموفق » انتهى من « بدع التفاسير » (٥٢ - ٥٣) .

(٣) شرح حديث التَّرْوِيل (٣٧) .

وأيّاً قول النّووي بعد أن نقل التّأویل المنسوب لمالك : « ... كما يقال : فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره » : فهذا مثال صحيح، يقال : « ضرب الأمير اللّص » و « نادى في البلد »، ومعناه : أمر بذلك، ولكن في الخبر : « ينزل ربنا عزّ وجلّ » وهذا لا يصحُّ حمله على ملائكته، كما إذا قيل : « نزل الملك ببلد كذا » لا يعقل منه نزول أصحابه . قال أبو يعلى الفراء في « إبطال التّأویلات » (١ / ٢٦٥) في رواية : « يَنْزَلُ » بضم الياء ما نصّه : « هذا غلط، لأنّه لا يُحفظ هذا عن أحدٍ من أصحاب الحديث أَنَّه روى ذلك بالضمّ فلا يجوز دعوى ذلك، والذي يبيّن بطلان ذلك قوله : « أَلَا من يسألني فأعطيه؟ أَلَا من داعٍ فأُجِيَّه؟ » وهذه صفة تختصُّ بها الذّات دون الأفعال، وما هذه الزّيادة إلّا تحرير المبطلين لأنّه يحيّي الصّفات » .

بقيَّ بعد هذا أمورٌ :
أولاً : تحرير صحة المقوله السابقة في كلام الإمام النّووي للإمام مالك !!
نقل محقق « دفع شبه التّشبيه ... » في تقادمه له تحت الباب الثاني
« إثبات التّأویل عند السّلف » جماعة مئن وقع التّأویل في كلامهم^(١)، من
يبيّن لهم قوله : « تأویل الإمام مالك رحمة الله تعالى :
روى الحافظ ابن عبد البر في « التّمهيد » (٧ / ١٤٣) وذكر الحافظ

(١) وهذا التّأویل المزعوم إثنا مكذوب على المذكورين أو مرجوع عنه، أو أَنَّه يُعنى التّفسير والبيان، وعسى أن يبارك الله لنا في أوقاتنا، فنعمل على كشف ذلك بالتفصيل، والله المستعان .

الذهبى في « سير أعلام النبلاء » (٨ / ١٠٥) أن الإمام مالكاً - رحمه الله تعالى - أول النزول الوارد في الحديث ينزل أمره سبحانه، وهذا نص الكلام من « السير » :

« قال ابن عدي : حدثنا محمد بن هارون بن حشان حدثنا صالح بن أئوب حدثنا حبيب بن أبي حبيب حدثني مالك قال : « يتنزّل ربنا تبارك وتعالى أمره، فاما هو فدائما لا يزول » .

قال صالح : « فذكرت ذلك ليعيسى بن بكر، فقال : حسن والله، ولم أسمعه من مالك » .

قلت : ورواية ابن عبد البر من طريق أخرى فتبّه، وقد ذكرنا هذا عن الإمام مالك في « التعليق رقم (١٢٩) » انتهى .

وهذا ما قاله في التعليق المذكور بحروفه : « ومن أول حديث النزول بنزول رحمته سبحانه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - وهو من أئمة السلف، فيما رواه ... » وذكر ما في « السير » .

قال أبو عبيدة - غفر الله له - : شئع هذا المحقق في كل صفحة من تعليقاته التي كتبها على « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي على السلفية وأئمتهم قدّيماً وحديثاً، بعبارات تنبئ عن حقد، ونقولات تدلل على جهل فاضح، وقلة تحقيق، وقصور باع في العلم، بل تعصّب ذميم يعمي عن الحق والصواب، إن لم نقل : يكشف عن ضلال غارق صاحبه فيه، يجعله لا يرى الثور، ولا الطريق الموصلة إليه، فهو قد نقل بعضاً من كلام الذهبى ولم يلتفت إلى بقائه، وهو قوله :

« قلت : لا أعرف صالحًا، وحبيب مشهور !! والمحفوظ عن مالك - رحمة الله - رواية الوليد بن مسلم آنه سأله عن أحاديث الصُّفات، فقال : أميرها كما جاءت، بلا تفسير، فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب ^(١) انتهى .

قلت : آنِي لها أن تصح ! وحبيب متهم، وهو القائل فيه في « الميزان » (١ / ٤٥٢) : « قال أحمد : ليس بثقة . وقال ابن معين : كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثة فسألوني عنه بمصر، فقلت : ليس بشيء . وقال أبو داود : كان من أكذب الناس . وقال أبو حاتم : روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة . وقال ابن عدي : أحاديثه كلُّها موضوعة . وقال ابن حبان ^(٢) : كان يورق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يُدخل عليهم ما ليس من حديثهم » .

واكتفى في « المعني » (١ / ١٤٦ - ١٤٧) رقم (١٢٨٧) و « ديوان الضعفاء » (١ / ١٦٦ - ١٦٧) رقم (٨٢٣) بمقولتي أحمد وأبي داود، قال الأول فيه : « كان يكذب » وقال الآخر : « كان يضع الحديث » . وترجمه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨١٨) فقال : « كاتب مالك، يضع الحديث » ونقل عن النسائي قوله فيه : « مترونك الحديث » - وهو في « الضعفاء والمتروكين » رقم (١٧١) - ثم قال : « وحبيب هذا أحاديثه كلُّها

(١) « السير » (٨ / ١٠٥) .

(٢) في « المجرورين » (١ / ٢٦٥) .

موضوعة عن مالك وعن غيره ^(١) ثم سرد له أحاديث عن مالك، ثم قال : « ويكثر حديث حبيب عن مالك الأحاديث الذي وضعها عليه، فاستغنت بمقدار ما ذكرته من روایاته عن مالك ليستدّلُ بهذا القليل عن الكثير، وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك مع غيرها من روایاته عنه كُلُّها موضوعة » ثم قال في آخر ترجمته :

« وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتمم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره يُثْنَى في الكذابين، وإنما ذكر طرفاً منه ليستدّلُ به على ما سواه » .

ف الرجل يروي عن مالك كلاماً المعروض عنه ينافقه، وهذا حاله لا يقبله ويصححه من له أدنى مسكة من عقل !! فكيف وفي إسناده آخر لا يعرف، وهو صالح بن أبوب، كما قال الذهبي آنفأ .

أمّا قوله : « ورواية ابن عبد البر من طريق أخرى فتنبه، وقد ذكرنا هذا عن الإمام مالك في « التعليق رقم (١٢٩) » انتهى .

فهذا كلام لا نصيّب له من الحقّ، فلم يذكر طريق ابن عبد البر هناك، ولم يعن بدراسة رجالها إلى مالك، فهذا التّقْلِيل خلاف المحفوظ المشهور عنه - رحمة الله -، فينبغي للشّادّ الجادّ من طلبة العلم أن لا يُبْرِئَ عليه مرور الكرام، ولكنه منهج أهل البدع، يذكرون ما لهم، ولا يذكرون ما عليهم !!

قال ابن عبد البر في « التّمهيد » (١٤٣ / ٧) : « وقد روى محمد بن علي الجibli - وكان من ثقات المسلمين بالقيروان - قال : حدثنا جامع بن

(١) وجعل ابن حجر في « التّمهيد » (٣ / ١٥٩) هذا من كلام النسائي !!

سوادة بصر قال : حدثنا مطرف عن مالك بن أنس أَنَّه سُئلَ عن الحديث « إِنَّ اللَّهَ يَنْزَلُ فِي اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا » فقال مالك : يَنْزَلُ أَمْرَه ॥

قلت : لم يثبت هذا عن مالك، فجامع ضعفه الدارقطني، وروى له في « غرائب مالك » بثلاث وسائل عن مالك، وهذا مظنة الانقطاع وعدم السماع من مطرف، وأورد الذهبى ترجمته في « الميزان » (١ / ٣٨٧) خبراً باطلأً هو آفته، وزاد عليه الحافظ ابن حجر في « اللسان » (٢ / ٩٣) خبراً آخر .

فهذه الطريقة لا يفرح بها، ويغلب على ظنّي أنّ هذا التأويل من عند حبيب نفسه، كما نقله عنه ابن عبد البر في « التمهيد » (٧ / ١٤٣)، وسبق بيان حاله، فلا يلتفت إلى قوله، والمهم أنّ الإمام مالكًا بريء من هذا التأويل، هذا ما يقتضيه التحقيق العلمي بعيد عن التّعصب والهوى، نسأل الله العافية والسلامة، وقد وقفت بعد كتابة هذه الشطورة على كلام ابن القيم في « مختصر الصواعق المرسلة » (٢ / ٢٦١) ذهب فيه إلى نحو ما قررت، فقال

- رحمة الله - في هذه الرواية التي ثُحُكى عن مالك :
« وهذه الرواية لها إسنادان :

أحدهما : من طريق حبيب كاتبه، وحبيب هذا غير حبيب، بل هو كذاب وضّاع باتفاق أهل الجرح والتعديل، ولم يعتمد أحد من العلماء على نقله .

والإسناد الثاني : فيه مجهول لا يُعرف حاله، فمن أصحابه من أثبت هذه الرواية، ومنهم من لم يثبتها، لأنّ المشاهير من أصحابه لم ينقلوا عنه شيئاً من ذلك ॥

ثانياً : وبهذه المناسبة : أرى من اللازم على أن أُنبه إلى اضطراب ابن

الجوزي عامة، ولالي وقوع أخطاء له في الأسماء والصفات خاصة، فقد نسب في كتابه «دفع شبه التشبيه» للإمام أحمد ما هو منه بريء، قال الذهبي في ترجمته في «السير» (٢١ / ٣٦٨) : «فليته لم يخوض في التأويل، ولا خالف إمامه»، وقال فيه أيضاً : (٢١ / ٣٧٨) معلقاً على مقوله لعبداللطيف عنه : «وكان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره»، قال ما نصه : «قلت : هكذا له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً، لما لحق أن يحرره ويتقنه»^(١).

وقال ابن رجب الحنبلي في ابن الجوزي :

«نقم عليه جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمته ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكيرهم عليه في ذلك، ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان مطلعاً على الأحاديث والآثار، فلم يكن يحل شبه المتكلمين وبيان فسادها، وكان معظمأً لأبي الوفاء ابن عقيل متابعاً لأكثر ما يجده من كلامه - وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل - وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام، ولم يكن تأم الخبرة بالحديث والآثار، فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلون فيه آثاره، وأبو الفرج تابع له في هذا التلؤن» .

وقال ابن قدامة المقدسي :

«كان ابن الجوزي إمام عصره، إلا أننا لم نرَ تصنيفه في الشنة ولا

(١) هذه التصوص وغيرها لا يلتفت إليها محقق «دفع شبه التشبيه» على الرغم من نقله عن «السير» من ترجمة ابن الجوزي ١ حفظاً إله منهج المبتدعة، ينقولون ما لهم، ويتركون ما عليهم.

طريقته فيها » كذا في « ذيل طبقات الحنابلة » : (١ / ٤١٥) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » : (٤ / ١٦٩) :

« إن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب^(١)، لم يثبت على قدم النفي، ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف^(٢)، فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس، يثبتون تارة، وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالى » .

ولست هنا بقصد ضرب الأمثلة، وتبثع التأويل أو التغويض أو الإثبات الواقع في كلام ابن الجوزي في تصانيفه المختلفة وإنما همّي هنا التشبيه على أنه لا يجوز لباحث شاد جادًّا منصف، يريد الحق ويتبغي الوصول إلى الصواب أن يعتمد على مثل كتاب ابن الجوزي هذا، ويئس سموه وحقدة على السلفيين، ويعتبره مثلاً على وقوع التأويل عند السلف !! كما فعل السقاف حيث ختم مبحثه (إثبات التأويل عند السلف) الذي وضعه تقديمًا لكتاب ابن الجوزي

(رقم : ١٨) فقال (ص ٢٠) :

« الحافظ ابن الجوزي رحمه الله مؤول أيضًا : كتابنا هذا « دفع شبه التشبيه » يثبت ذلك عنه بلا شك، والله الموفق » ثم قال : « فهذه ثمانية عشرة نقطة فيها أكثر من عشرين تأويلاً عن الصحابة وأهل القرون الثلاثة من أئمة العلماء والمخالفين كلها تثبت مع الأدلة التي سقناها في صدر الكلام أن التأويل

(١) أي : باب الأسماء والصفات .

(٢) أي : « دفع شبه التشبيه » .

حقٌّ، وأنَّه من قواعد الشريعة، وأنَّه من منهج السلف الصالح^(١)، والله الموفق»
انتهى .

وهذا الكلام لا وزن له في ميزان الحقّ، بل كله عوار ومجانبة للصواب،
ونذكر هنا فقراتٍ من رسالة وجهها الشيخ الزاهد القدوة إسحاق بن أحمد
العلثي لعصره ابن الجوزي أنكر فيها عليه مذهبه في الصفات، ومما جاء فيها :
« واعلم أنَّه قد كثُرَ التكبيرُ عليك من العلماء والفضلاء، والأخيار في الآفاق
بمقالتك الفاسدة، وقد أبأنا وهاه مقالتك، وحکوا عنك أنَّك أییت النصيحة،
ف عندك من الأقوال التي لا تليق بالشَّيْءَ ما يضيق الوقت عن ذكرها ... » .

وقال : « ... ثمَّ تعرَّضت لصفات الخالق تعالى، كأنَّها صدرت لا من
صدر سُكُنٍ فيه احتشام العلَّي العظيم، ولا أملأها قلبٌ مُلِئٌ بالهيبة والتعظيم،
بل من واقعات التفوس البهوجية الظريف ... وزعمت أنَّ طائفة من أهل الشَّيْءَ
والأخيار تلقُّها وما فهموا ... وحاشاهم من ذلك، بل كفُوا عن الشَّرارة
والتشدق، لا عجزاً - بحمد الله - عن الجدال والخصام، ولا جهلاً بطرق
الكلام، وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علمٍ ودرأة، لا عن جهلٍ
وعماية .

والعجب منمن يتخل مذهب السلف، ولا يرى الخوض في الكلام، ثم
يُقدِّمُ على تفسير ما لم يره أولاً، ويقول : إذا قلنا كذا أدى إلى كذا، ويقيس ما
ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده، فهذا الذي نهيت عنه، وكيف
تنقض عهده وقولك بقول فلان وفلان من المتأخرین ؟ فلا تُثْمِّنُ بنا المبتدةة،

(١) وهذا يردُّه ويبيّن به د. محسن عبدالحميد في بعض محاضراته ١١

فيقولون : تنسينا إلى البدع وأنتم أكثر بداعاً منا، أفلأ تنظرن إلى قول من اعتقدتم سلامه عقديه، وتبثتون معرفته وفضله ؟ كيف أقول ما لم يقل، فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم، وتخوض مع الخائضين فيما خاضوا فيه، ثم تنكر عليهم ؟ هذا من العجب العجاب، ولو أن مخلوقاً وصف مخلوقاً مثله بصفات من غير رؤية ولا خبر صادق؛ لكان كاذباً في إخباره، فكيف تصفون الله سبحانه بشيء ما وقتم على صحته، بل الظنون والواقعات، وتنفون الصفات، التي رضيها لنفسه، وأخبر بها رسوله، بنقل الثقات الأثبات، بيعتمد ويحتمل » .

ثم قال : « وتدعي أن الأصحاب خلطوا في الصفات، فقد بحثت أكثر منهم، وما وسعتك الشائنة، فائت الله سبحانه، ولا تتكلم فيه برأيك فهذا خبر غريب، لا يسمع إلا من الرسول المعصوم، فقد نصبتم حرباً للأحاديث الصحيحة، والذين نقلوها نقلوا شرائع الإسلام » .

وفيها بعد كلام فيه مناقشة تأويل بعض الصفات وقع لابن الجوزي : « فكيف هذه الأقوال ؟ وما معناها ؟ فإنما نخاف أن تحدث لنا قولًا ثالثاً، فيذهب الاعتقاد الأول باطلًا، لقد آذيت عباد الله وأضلتهم، وصار شغلك نقل الأقوال فحسب، وابن عقيل سامحه الله، قد حكى عنه : أنه تاب بمحضر من علماء وقته من مثل هذه الأقوال، بمدينة السلام - عمرها الله بالإسلام والشائنة - فهو بريء - على هذا التقدير - مما يوجد بخطه، أو ينسب إليه، من التأويلات، والأقوال المخالفة للكتاب والشائنة .

وأنا وافدة الناس والعلماء والحفظاء إليك، فإنما أن تنتهي عن هذه المقالات،

وتنوب التوبة النصوح، كما تاب غيرك، ولَا كشفوا للناس أمرك، وسيروا ذلك في البلاد وبيتوا وجه الأقوال الغثة، وهذا أمر ثبور فيه، وقضي بليل، والأرض لا تخلو من قائم لله بحججه، والحرج لا شك مقدم على التعديل، والله على ما نقول وكيل، وقد أعذر من أذر.

وإذا تأولت الصفات على اللغة، وسُوغته لنفسك، وأيَّت النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل قدس الله روحه، فلا يكُنك الانتساب إليه بهذا، فاختر لنفسك مذهبًا، إن مكنت من ذلك، وما زال أصحابنا يجهرون بتصريح الحق في كل وقت ولو ضربوا بالشيف، لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يبالون بشناعة مشناع، ولا كذب كاذب، ولهم من الاسم العذب الهني، وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالاً بالآخرة : ما هو معلوم معروف .

ولقد سُدَّت وجوهنا بمقالتك الفاسدة، وانفرادك لنفسك، كأنك جبار من الجبار، ولا كرامة لك ولا نعى، ولا نمكنك من الجهر بمخالفة السنة، ولو استقبل من الرأي ما استدبر : لم يحك عنك كلام في السهل، ولا في الجبل، ولكن قدر الله، وما شاء فعل، بينما وبينك كتاب الله وسنة رسوله، قال الله تعالى : ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ولم يقل : إلى ابن الجوزي .

وترى كل من أنكر عليك نسبته إلى الجهل، ففضل الله أُوتِيهِ وحدك ؟ وإذا جهَّلت الناس فمن يشهد لك أنك عالم ؟ ومن أجهل منك، حيث لا تصنف إلى نصيحة ناصح ؟ وتقول : من كان فلان، ومن كان فلان ؟ من الأئمة الذين وصل العلم إليك عنهم، من أنت إذا ؟ فلقد استراح من خاف مقام ربِّه، وأحجم

عن الخوض فيما لا يعلم، لثلاً يندم .

فانتبه يا مسكين ! قبل الممات، وحسن القول والعمل، فقد قرب الأجل،
للله الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » انتهى من
« الذيل على طبقات الحنابلة » : (٢ / ٢٠٩ - ٢١١) بتصرُّف واختصار .
فهذه الشذرات من هذه الرسالة المهمة تبيّن أن اضطراب ابن الجوزي في
الصفات مكشوف عند الأقدمين، وأنه لم يستقر على شيء في هذا الباب العظيم
من أبواب التوحيد، وأن ما ينقله عن العلماء ينبغي أن يتوقف فيه، ويعرض على
القواعد والمقررات، فيؤخذ منه الصواب، وينبذ منه الخطأ والبطلان .

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ ابن الجوزي ذكر في مقدمة كتابه
(ص ٩٧ - ٩٩) أنَّ ثلاثة من الحنابلة قد صنفوا في باب الصفات، من بينهم
القاضي أبو يعلى، وأنهم غلَّوا في الإثبات، ونقل المحقق في الهاشم عن
ابن العربي قوله في « العواصم » (٢ / ٢٨٣) :
« أخبرني من أثق به من مشيختي أنَّ القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر
الله سبحانه يقول فيما وردَ من هذه الظواهر في صفاتِه تعالى : « أَلْزَمْنِي مَا شَتَّمْ
فَإِنِّي أَلْتَرْمَهُ إِلَّا اللَّحْيَةُ وَالْعُورَةُ » !

قال بعض أئمَّة أهل الحق : وهذا كفرٌ قبيح واستهزاء بالله تعالى، وقاتلُه
جاهلٌ به تعالى لا يقتدي به، ولا يلتفتُ إليه، ولا متبَعٌ لإمامه الذي ينتميُّ إليه
ويتستَّرُ به، بل هو شريكُ للمشركين في عبادة الأصنام، فإنَّه ما عَبَدَ اللهَ ولا
عرفَه، وإنَّما صورَ صنماً في نفسه تعالى الله عَمَّا يقول الملحدون الجاحدون علَّوا
كبيراً » انتهى .

قلت : وقد سكت الحق على هذا، ونقل قبله كلاماً للكوثري فيه تشنيع وتشفيت على أبي يعلى ! مع أنه قرر في مقدمة هذا الكتاب (ص : ٢٧ وما بعدها) أن العقيدة لا تؤخذ بالآحاد !! فكيف يقرر كفر أبي يعلى وتضليله بخبر واحد ينقل شيئاً عن مجهول غير معروف، وهل التكفير من أبواب العقيدة أم لا ! أم أن تكfir الخاتمة أو تضليلهم أمر سائع لا يحتاج إلى دليل، أو يبيه ! حقاً إنَّه التشهي والهوى .

ورحم الله شيخ الإسلام فائه قال عن أبي يعلى في « درء تعارض العقل والنقل » (٥ / ٢٣٧ - ٢٣٩) :

« وشئع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب، وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في « العواصم » كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أن هؤلاء وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه، ففي كلامه ما هو مردود نقاً وتجيئاً .

ثم قال : « ويقال : إن أبي جعفر السمناني شيخ أبي الوليد الباقي قاضي الموصل، كان يقول عليه ما لم يقله، ويقال عن السمناني أنه كان مسححاً في حكمه قوله » .

وهذه عاصمة لتلك القاصمة ..

ثالثاً : حكى النووي في كلامه السابق عن الأوزاعي ومالك أنهما تأولاً التزول على ما يليق به سبحانه، على حسب مواطنه ! وسبق بيان عدم صحة ذلك عن مالك، أمّا الأوزاعي وغيره من السلف فإنهم قالوا في حديث التزول : « يفعل الله ما يشاء » وقد حمل المأولة هذه العبارة ما لا تتحمل بقولهم :

يحدث شيئاً منفصلاً عنه من دون أن يقوم به هو فعل أصلاً !! وأوجب هذا أصول لهم غير صحيحة، ولم يرد السلف ذلك، وإنما أرادوا الفعل الاختياري الذي يقوم به^(١)، فكلامهم لا يخالف ما قررناه آنفأ، فنقل النّووي - رحمه الله تعالى - يعزه الدّقة، أو بيان ذلك عنهم منفصلاً، حتى لا يكون ذريعة لتمييع هذه المسألة .

رابعاً : التأویلان المذکوران في آخر كلام النّووي هما من حاصل كلام ابن العربي المالكي، كما قاله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤ / ٣٠) واختار ابن العربي تأویلها، فقال :

« حکى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأویلها، وبه أقول » .

وتعقبه الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعلیقه على «الفتح» فقال : « هذا خطأ ظاهر مصادم لصريح النصوص الواردة بإثبات التزول، وهكذا ما قاله البيضاوي بعده باطل، والصواب ما قاله السلف الصالح من الإيمان بالتزول وإمرار النصوص كما وردت من إثبات التزول لله سبحانه على الوجه الذي يلقي به من غير تكليف ولا تمثيل كسائر صفاته، وهذا هو الطريق الأسلم والأقوم والأعلم والأحکم، فتمسّك به، وغضّ عليه بالتواجذ، واحذر ما خالقه تفرز بالسلامة، والله المُوفّق » .

خامساً : فإن قيل : كيف ينزل ؟

(١) وانظر « إبطال التأویلات » (١ / ٥٧ - ٥٨)، وقارن بـ « شرح حديث التزول » .

قلنا : هذا السؤال بمثابة : كيف استوى ؟ وكيف يسمع ؟ وكيف يصر ؟

وكيف يخلق ؟ وكيف يعلم ؟ وكيف يقدر ؟ فنحن نؤمن بهذه الصفة كسائر الصفات، نمرّها على ظاهرها، من غير تكيف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تخيل ولا تشبيه، ولا نزيد شيئاً على ما وردت به التصوص، ولا نخوض فيما سكت عنه السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - من صفة لنزول ربنا، وهل هو بالله أم بغيرها ؟ وهل هو انتقال من مكان إلى مكان أم لا ؟ وهل يخلو منه العرش أم لا ؟ فمذهب السلف الإجمال في النفي من غير تفصيل، والتفصيل في إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، وما أثبته رسوله ﷺ في صحيح شئنه، ولذا لما أورد ابن عبدالبر في « التمهيد » (١٤٤ / ٧) عن نعيم بن حمّاد مقولته : « ينزل بذاته وهو على كرسيه » تعقبه بقوله :

« قال أبو عمر : ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة، لأنّ هذا كيفية وهم يفزعون منها، لأنّها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً، وقد جلّ الله تعالى عن ذلك، وما غاب عن العيون، فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، فلا تتعذر ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تأنيث، فإنه ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ » انتهى .

فوصف (النزول بالذات وهو على الكرسي) توسيع في الإثبات، وغلو فيه، يحتاج إلى نصّ بخصوصه وعينه !

وقد ورد في كلام الثوري منسوباً إلى السلف « ... مع اعتقاد تزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحرّكات وسائر سمات الخلق »

وهذا صحيح، مع زيادة قالها عبدالغنى المقطري إن صحت عنده ومعناها سليم :
 « ولا نزهه تنزيهاً ينفي حقيقة النزول » .

قال ابن رجب : « إن صبح هذا عنه، فهو حق، وهو كقول القائل : لا
 أُنْزَهُه تنزيهاً ينفي حقيقة وجوده، أو حقيقة كلامه، أو حقيقة علمه، أو سمعه،
 وبصره، ونحو ذلك » ^(١).

وأياماً الانتقال والحركات، فلا نسلٌ لرورها، فإن نزول الله عز وجل ليس
 كنزول المخلوقين، ولذا قال أبو يعلى الفراء بعد أن ذكر أن يوسف بن موسى
 قال : قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : إن الله ينزل إلى السماوات الدنيا
 كيف شاء من غير وصف ؟ قال : نعم، وقول حنبل : قلت لأبي عبد الله : ينزل
 الله عز وجل إلى السماوات الدنيا ؟ قال : نعم، قلت : نزوله بعلمه أم ماذا ؟
 فقال : اسكت عن هذا، وغضب، وقال : مالك ولهاذا ؟ أمض الحديث على ما
 روی .

قال أبو يعلى الفراء عقب ذلك : « والوجه في ذلك أنَّه ليس في الأخذ
 بظاهره ما يُحيل صفاتَه ولا يخرجها عما تستحقُه، لأنَّا لا نحمله على نزول
 انتقال، كما قال : ﴿وأنزلنا من السماوات ماءً طهوراً﴾ ^(٢)، ولا على أن يخلو
 منه مكان ويشغل مكان، لأنَّ هذا من صفات الأجسام، بل نطلق القول فيه كما
 أطلقناه في قوله : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا قرآنًا﴾ ^(٣)، وليس يمتنع إطلاق ذلك، وإن لم

(١) « الدليل على طبقات الحنابلة » (٢٣ / ٢) .

(٢) الفرقان : ٤٨ .

(٣) يوسف : ٢ .

يُكَنْ مَعْقُولاً فِي الشَّاهِدِ، كَمَا وَصَفَنَا بِالْحِيَاةِ وَأَنَّهُ حَيٌّ بِالْحِيَاةِ، وَلَمْ نَصِفْهُ بِالْحِرْكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالْتَّحُولِ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ الْحَيَّ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحِرْكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالْتَّحُولِ، وَكَذَلِكَ وَصَفَ أَمْرُهُ بِالْمُجَيِّءِ قَوْلًا : « حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرَنَا »^(١) وَلَمْ يُوجَبْ ذَلِكَ اِنْتِقَالَ فِي الْمُوْضِعَيْنِ، وَكَذَلِكَ جَاءَ اللَّيْلُ وَجَاءَ النَّهَارُ وَجَاءَتِ الْحُمَىُّ، وَإِنْ لَمْ يُوجَبْ ذَلِكَ اِنْتِقَالَ^(٢).

وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ هَذَا فِي كَلَامِ بَعْضِ الْفَقِيْهَيْنِ مِنْ كَانَ قَبْلَ أَيِّي يَعْلَمُ الْفَرَاءُ، فَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ - مَثَلًاً - بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ حَدِيْثَ « يَنْزَلُ رَبُّنَا ... » مَا نَصْهُ :

« صَفَاتُ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - لَا يُكَيِّفُ، وَلَا يُقَاسُ إِلَى صَفَاتِ الْمُخْلُوقِيْنِ، فَكَمَا أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا مُتَكَلِّمٌ مِنْ غَيْرِ آلَةٍ بِأَسْنَانٍ وَلَهُوَاتٍ وَلِسَانٍ وَشَفَةٍ كَالْمُخْلُوقِيْنِ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنِ مَثَلِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَاسَ كَلَامُهُ إِلَى كَلَامِنَا، لِأَنَّ كَلَامَ الْمُخْلُوقِيْنِ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِآلَاتٍ، وَاللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - يَتَكَلَّمُ كَمَا شَاءَ بِلَا آلَةٍ، كَذَلِكَ يَنْزَلُ بِلَا آلَةٍ وَلَا تَحْوِلُكَ وَلَا اِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ^(٣)، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالبَصْرُ، فَكَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : اللَّهُ يُبَصِّرُ كَبَصْرَنَا بِالْأَشْفَارِ وَالْحَدْقَ وَالْبَيْاضِ، بَلْ يَبْصُرُ كَيْفَ شَاءَ بِلَا آلَةٍ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَذْنِينِنَا، وَسَمَاخِينِنَا، وَالْتَّوَاءِ، وَغَضَارِيفِ فِيهَا، بَلْ يَسْمَعُ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا آلَةٍ، وَكَذَلِكَ يَنْزَلُ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نَزُولُهُ إِلَى نَزُولِ الْمُخْلُوقِيْنِ، كَمَا يُكَيِّفُ نَزُولَهُمْ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقْدِيسُ مِنْ أَنْ تُشَبِّهَ صَفَاتَهُ بِشَيْءٍ مِنْ صَفَاتِ

(١) هُودٌ : ٤٠ .

(٢) « إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ » (١ / ٢٦٠ - ٢٦١) .

(٣) وَنَحْوُهُ مَرْوِيٌّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، كَمَا فِي « السَّيْرِ » (٩ / ٣٣٣) .

المخلوقين »^(١).

قلت : ولو لا ما وقع من تأويلٍ في كلام التّوسي وغیره، وتعلق بعض من لم تتمكن عقيدة السّلف من قلوبهم من المبتدئين من الطّلبة، ولا سيما في الّديار الشّاميّة لأضرّبنا من كُلّ ما أسلفناه ولاكتفينا بسرد الأحاديث التّوسيّة، والآثار السّلفيّة، والإسهاب في بيان صحتها، كما فعل أسلافنا من أهل العلم، مثل : عثمان بن سعيد الدّارمي في « الرّد على الجهميّة » (٦٣ - ٧٥) وابن خزيمة في « التّوحيد » (١٢٥ - ١٣٦) في (باب ذكر أخبار ثابتة الشّنيد صحيحـة القوام رواها علماء الحجاز وال العراق عن النّبّي ﷺ في نزول الرّب - جلّ وعلا - إلى السّماء الدّنيا كُلّ ليلة نشهد شهادة مقرّ بسانه، مصدّق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرّب من غير أن يصف الكيفيّة، لأنّ نبيّنا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدّنيا وأعلمـنا أّنـه ينزل، والله - جلّ وعلا - لم يترك ولا نبيّ عليه السلام بيان ما بال المسلمين إلى الحاجة من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدّقون بما في هذه الأخبار من ذكر النّزول غير متكلّفين القول بصفته أو بصفة الكيفيّة إذ النّبـي ﷺ لم يصف لنا كيفية النّزول ... » وابن أبي عاصم في « السنّة » (١ / ٢١٦) واللّالـكـائـيـ في « شـرـحـ أـصـوـلـ اـعـتـقـادـ أـهـلـ السـنـةـ » (٣ / ٤٢٤) والآجرـيـ في « الشـرـيـعـةـ » (٣٠٦) وغـيرـهـمـ، وـلـيـمـاـ عـمـلـنـاـ عـلـىـ هـذـاـ التـوـسـعـ فـيـ النـقـولـ وـالـكـلـامـ عـلـىـ هـذـهـ الصـفـةـ بـهـذـاـ التـطـوـيلـ، وـلـكـنـ المـقـامـ يـسـتـلزمـ ذـلـكـ، حـتـىـ يـتـبـيـنـ بـطـلـانـ التـأـوـيلـ المـذـكـورـ فـيـ كـلـامـ التـوـسيـ، وـأـنـ عـقـيـدـةـ السـلـفـ فـيـ الصـفـاتـ

(١) « الإحسان في تقرير صحيحة ابن حبان » (٣ / ٢٠٠ - ٢٠١) .

هي الأسلم والأقوم والأعلم والأحكم، نسأل الله رب العرش العظيم أن يميتنا
على عقیدتهم، ويرزقنا منهجهم، ويحشرنا في زمرتهم، إلهه ولهم ذلك والقادر
عليه^(١).



(١) وانظر حول صفة التزول وبيان عقيدة الشلف فيه وردهم على المتأولة - غير ما
نقدم - الكتب التالية : « عقيدة الشلف وأصحاب الحديث » (٢١)، و « الصواعق المرسلة »
(٢ / ٢٣٢)، و « الأنوار البهية » (١ / ٢٤٢)، و كتاب « التزول » للدارقطني و « اختلاف
ال الحديث » لابن قبية (٢ / ٦٥٧)، و « التبرير » (١١ / ٣٧٦)، و « أقاويل النقائض » (١٩٨)،
و « مقالات الإسلاميين » (٢٩٠)، و « مجموع الفتاوى » (٥ / ١١٢ - ١١٧)، و « شرح
الواسطية » (١٠٩)، و « قطف التمر » (٦٦، ٥٨)، و « معارج القبول » (١ / ١٦٦)، و
« عقيدة الحافظ عبدالغنى المقدسي » (٥٥ - ٥٠)، و « اعتقاد أئمة الحديث » للإسماعيلي
(٦٢).

الفصل الثاني الساق

قال (٣ / ٢٧ - ٢٨) مفسراً قوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الطويل : « فيكشف عن ساق » :

« وفسر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث : (الساق) هنا بالشدة، أي : يكشف عن شدة وأمر مهول . وهذا مثل تضربه العرب لشدة الأمر . ولهذا يقولون : « قامت الحرب على ساق » وأصله أن الإنسان إذا وقع في أمر شديد شعر ساعده، وكشف عن ساقه للاهتمام به .

قال القاضي عياض - رحمة الله - وقيل : المراد بالساق هنا : نور عظيم، وورد ذلك في حديث عن النبي ﷺ .

قال ابن فورك : ومعنى ذلك ما يتجدد للمؤمنين عند رؤية الله تعالى من الفوائد والأطاف .

قال القاضي عياض : وقيل : قد يكون الساق علامة بينه وبين المؤمنين من ظهور جماعة من الملائكة على خلقة عظيمة، لأنّه يقال : « ساق من الناس » كما يقال : « رجل من جراد » .

وقيل : قد يكون « ساق » مخلوقاً، جعله الله - تعالى - علامة للمؤمنين،

خارجة عن الشوّق المعتادة .

وقيل : معناه : كشف الخوف ، وإزالة الرُّعب عنهم ، وما كان غالب على قلوبهم من الأهوال ، فتطمئن حيئن نفوسهم عند ذلك ، ويتجلّى لهم فيخرون سجداً .

قال الخطابي - رحمه الله - : وهذه الرؤية التي في هذا المقام يوم القيمة غير الرؤية التي في الجنة ، لكرامة أولياء الله - تعالى - وإنما هذه للامتحان ، والله أعلم » .

وقال أيضاً (١٨ / ٧٧) مأولاً هذه الصفة :

« يوم يكشف عن ساق : قال العلماء : معناه ومعنى ما في القرآن : يوم يكشف عن ساق : يوم يكشف عن شدة وهول عظيم ، أي : يظهر ذلك ، يقال : كشفت الحرب عن ساقها : إذا اشتدت ، وأصله : أنَّ من جد في أمره : كشف عن ساقه ، مستمراً في الخفة والنُّشاط له » .

قلت : هذا التأويل مردود : وما لنا وله ، إذا كان النبي ﷺ فسّر الشاق بأنه ساق ربنا - عز وجل - ، فقد روى البخاري في « الصحيح » رقم (٤٩١٩) و (٧٤٣٩) عن أبي سعيد رفعه : « يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبيّن من كان يسجد في الدنيا رباء وسمعة ، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » ^(١) فهذا الحديث يريح من جميع التأويلات التي أوردها الثوري .

(١) وقد ورد في بعض طرق الحديث « يكشف عن ساق » وصححه بعضهم ١١ ولا يتسع المقام هنا في بيان طرق الحديث وألفاظه ، وقد أثبنا عليها كلها - بفضل الله وحده - في تحقيقنا لكتاب « التذكرة » للقرطبي ، وأثبنا صحة اللفظة المزبورة آنفاً عند البخاري .

ورحم الله الشوكاني فإنه قال في تفسير سورة القلم : « وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صَحَّ عن رسول الله عليه السلام، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فليس كمثله شيء .

دعوا كلَّ قول عند قول محمد

فما آمنَ في دينه كمخاطر »^(١).

أئمَّا ما تُقل عن ابن عباس من تأوِيل لهذه الآية، فقد طار به المتأوله كل مطار، وقلَّ أن يفوت أشعري ذكره في سائر الأمصار والأعصار، ويعتبرونه دليلاً على عدم حصر الحق في مسائل الأسماء والصفات على وفق منهج السلف الأخيار !!

والحق أنَّ تفسير ابن عباس للساق الواردة في الآية الكريمة ليس من تأوِيل^(٢) الأشاعرة في شيء، على فرض صحة ثبوته عنه، وإنَّا - في حدود بحثي ونظري - لم يأت من طريق صحيح موصول عنه^(٣).
فإن قيل : قد صَحَّ نحو هذا التأوِيل عن غيره من بعض التَّابعين^(٤) !!

(١) « فتح القيمة » (٥ / ٢٢٨) .

(٢) انظر الفرق بين معنى التأوِيل المحمود الذي كان متعارفاً عليه عند السلف والتأوِيل المذموم الذي درج عليه الأشاعرة والخلف في كتاب « ابن تيمية وقضية التأوِيل » للجلبي .

(٣) انظر تفصيل ذلك في « المنهل الرقراق » (١٧ - ٣٤) .

(٤) انظر ما ورد عن السلف في هذه الصفة : « تفسير عبد الرزاق » (٢ / ٣١٠)، و « المستدرك » (٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠)، و « الأسماء والصفات » للبيهقي (٤٣٦ - ٤٣٧)، و « تفسير ابن جرير » (٢٩ / ٢٤ - ٢٧)، و « الرد على الجهمية » لابن منده (٣٧ - ٤٠)، و « المعجم الكبير » للطبراني (١٠٥٩٧)، و « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٧٢٤) وانظر أيضاً : « الاتقان » (١ / ١٢٠)، و « الدر المثور » (٨ / ٢٤٥)، و « الفتح » (٤٢٨ / ١٣) .

قلت : نعم، لا ننكر أنَّ خلافاً وقع بينَ السَّلْفَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ المَذْكُورَةِ، فَقَدْ قَرَرَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِّنْ أَهْلِ الْحَقِّ، الَّذِيْنَ عَنْ عِقِيدَةِ السَّلْفِ، مِنْ مَثَلِهِ : أَوْلَأَ : ابْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، فَإِنَّهُ صَدَرَ كَلَامُهُ عَلَى تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَوْمٌ يُكَشِّفُ عَنِ سَاقِهِ بِمَا نَصَّهُ﴾ :

« قَالَ جَمَاعَةٌ مِّنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : يَدُوِّنُ عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ » ^(١).

ثَانِيًّا : ابْنُ مَنْدَةَ، قَالَ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي مَطْلُعِ كِتَابِهِ « الرَّدُّ عَلَى الجَهَمِيَّةِ » :

« قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَ : ﴿يَوْمٌ يُكَشِّفُ عَنِ سَاقِهِ بِمَا نَصَّهُ﴾ وَمَا ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَالْخِتْلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ فِي مَعْنَى تَأْوِيلِهِ » ^(٢)، وَقَالَ أَيْضًا :

« وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَكْشِفُ عَنِ

(١) وللدكتور : أَحْمَد عَوَيْشَةَ أَطْرَوْحَةً دَكْتُوْرَاهُ مَضْرُوبَةً عَلَى الْآلَةِ الْكَاتِبَةِ « ابْنُ جَرِيرُ الطَّبْرِيِّ وَدَفَاعُهُ عَنْ عِقِيدَةِ السَّلْفِ » لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهَا لِرَأْيِ ابْنِ جَرِيرٍ فِي هَذِهِ الصُّفَّةِ، وَكَذَا الْمَفْرَوِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْمَفْسُرُونَ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَالْإِثْبَاتِ » ١، يَبْيَنُ مَا ذَكَرَ مَحْقِقًا « دَفْعَ شَبَهِ التَّشْبِيهِ » ^(١) نَقْلًا عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسَ قَدْ أَوْلَى هَذِهِ الصُّفَّةَ، وَكَذَا مَجَاهِدَهُ، وَسَعِيدَ بْنَ جَبَرَ، وَقَاتَادَةَ، وَغَيْرَهُمْ .

ثُمَّ قَالَ مُتَبَّحِحًا بَعْدَ كَلَامِهِ : « وَابْنُ عَبَّاسَ صَحَابِيٌّ، وَمَجَاهِدٌ تَابِعِيٌّ، وَابْنُ جَرِيرٍ مِّنْ أَئِمَّةِ السَّلْفِ الْمُحَدِّثِيْنَ، إِذْ ثَبَّتَ التَّأْوِيلُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّفَّاتِ عَنِ السَّلْفِ بِلَا شُكَّ وَلَا رِيبَ، وَعَلَى ذَلِكَ سَارَ الْأَشَاعِرَةُ فَهُمْ مُصَبِّيُّونَ ١ وَقَدْ أَخْطَأُ خَطَاً فَادْحَاً ١١ أَوْ غَلَطَ غَلَطَاً لَا إِحَاً ١١ مِنْ تَطَاوِلٍ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ وَضَلَّلُهُمْ لَأَنَّهُمْ يَؤْوِلُونَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ عَلَى هَدِيِّ الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ سَائِرُونَ ١١ ٢ . »

وَهَذَا كَلَامٌ لَا وزَنَ لَهُ فِي التَّحْقِيقِ الْعَلْمِيِّ، فَهُوَ هَرَاءٌ، وَانْظُرْ مَا سَنْدَكَرَهُ قَرِيبًا .

(٢) « الرَّدُّ عَلَى الجَهَمِيَّةِ » (٣٥) .

ساق ^١ .

ثالثاً : شيخ الإسلام ابن تيمية، قال - رحمه الله تعالى - :
« وأئمَّا الَّذِي أَقُولُهُ الْآنَ وَأَكْتَبَهُ - وَإِنْ كُنْتَ لَمْ أَكْتَبْهُ فِيمَا تَقْدُمُ مِنْ
أَجْوَبَتِي، وَإِنَّمَا أَقُولُهُ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْمَجَالِسِ - إِنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ آيَاتِ
الصِّفَاتِ، فَلِيُسَعَ عَنِ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهَا .

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رواه من الحديث،
ووقفت من ذلك على ما شاء الله - تعالى - من الكتب الكبار والصغرى أكثر من
مئة تفسير، فلم أجده - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً
من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف،
بل عنهم من تقرير ذلك وتشبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام
المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم
شيء كثير .

وتمام هذا أنني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ^٢ يوم يكشف
عن ساق ^٣ فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، إن الله يكشف
عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات
لل الحديث، الذي رواه أبو سعيد في « الصحيحين » ^٤ .

رابعاً : ابن القييم، قال - رحمه الله تعالى - :
« والصحابة متنازعون في تفسير الآية : هل المراد الكشف عن الشدة، أو :

(١) الرد على الجهمية (٣٧) .

(٢) مجمع الفتاوى (٦ / ٣٩٤) .

المراد بها أنَّ الرَّب يكشف عن ساقه ؟ ولا يُحفظ عن الصَّحابة والتَّابعين
نزاعٌ فيما يذكر أنَّه من الصَّفات أم لا، غير هذا الموضع ^(١).
ولكن هنا جملة أمور وحقائق، لا يجوز لأحدٍ أن ينعدُها، أو أن يُغضَّ
نظره عنها، وهي :

أوَّلًا : إنَّ تفسير بعض التَّابعين أو ابن عَباس من الصَّحابة ^(٢) - على فرض
صَحَّته عنهم - لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنِ السَّاقَيْنِ بِالشَّدَّةِ فِي الْآخِرَةِ،
لَيْسَ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي فِيهِ صِرْفُ الْآيَةِ عَنْ ظَاهِرِهَا، وَلَا فِيهِ تَعْطِيلٌ لصَفَةٍ مِنْ
صَفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بَلْ إِنَّمَا يَبْثُونَ هَذِهِ الصَّفَةَ بِالْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى
الصَّحِّيحةِ، فَشَتَّانٌ بَيْنَ قَوْلِهِمْ وَبَيْنَ تَعْطِيلِ وَتَأْوِيلِ الْأَشْعَرِ !!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

« ولا ريب أنَّ ظاهر القرآن لا يدل على أنَّ هذه من الصَّفات، فإنه قال :
﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنِ السَّاقَيْنِ نَكْرَةً فِي الْإِثْبَاتِ لَمْ يَضْفَهَا إِلَى اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ عَنِ
ساقِهِ، فَمَعَ عَدَمِ التَّعْرِيفِ بِالإِضَافَةِ، لَا يَظْهِرُ أَنَّهُ مِنَ الصَّفَاتِ إِلَّا بَدْلِيلٍ آخَرَ، وَمِثْلُ
هَذَا لَيْسَ بِتَأْوِيلٍ، إِنَّمَا التَّأْوِيلُ صِرْفُ الْآيَةِ عَنْ مَدْلُولِهَا وَمَفْهُومِهَا وَمَعْنَاهَا
الْمَعْرُوفَ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْهُوَلَاءِ يَجْعَلُونَ الْلَّفْظَ عَلَى مَا لَيْسَ مَدْلُولًا لَهُ، ثُمَّ
يَرِيدُونَ صِرْفَهُ عَنْهُ، وَيَجْعَلُونَ هَذَا تَأْوِيلًا، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، كَمَا قَدَّمْنَا
غَيْرَ مَرَّةً ^(٣). »

(١) « الصُّواعقُ المرسلة » (١ / ٢٥٢).

(٢) ولم يرد هذا التأويل عن غيره منهم، وورد عن ابن مسعود ما يدل على أنَّه صفة لله،
كما سيأتي .

(٣) « مجموع الفتاوى » (٦ / ٣٩٤ - ٣٩٥).

وقد سبقه أبو يعلى الفراء فحمل تأويل ابن عباس على قول أهل اللغة وليس على التأويل المذكور في كتب الأشاعرة، فقال :

« وأمّا ما روی عن ابن عباس في تأويل الساق فقد خالفه ابن مسعود^(١)، وحمل الساق على أنه صفة، ويمكن أن يحمل قول ابن عباس على أنّ حَدَّ الساق في اللغة : الشَّدَّة، فحکى قول أهل اللغة في ذلك، لا أنه قصد حَدَّه في الشرع^(٢).»

وقال في موضع آخر : « والذی رُوی عن ابن عباس والحسن، فالكلام

عليه من وجهين :

أحدهما : أنه يحتمل أن يكون هذا التفسير منهما على مقتضى اللغة، وأن الساق في اللغة هو الشَّدَّة، ولم يقصد بذلك تفسيره في صفات الله تعالى في موجب الشرع .

والثاني : أنه يعارض ما قاله عبدالله بن مسعود ... » ثم ذكر ذلك مسندًا عنه من وجوبه، وقال : « فهذا قول ابن مسعود، وناهيك بعبد الله أول المقدمين

(١) أخرجه ابن حجر في « التفسير » (٢٩ / ٢٩ ، ٢٤ ، ٢٥) من طرق عنه، بعضها إسناده

صحيح .

وكذا أخرجه عنه موقوفاً : ابن مندة في « الرد على الجهمية » (٣٧) .
وبلفظ آخر عند الحاكم في « المستدرك » (٤ / ٥٨٩ - ٥٩٢)، والبيهقي في « البعث والنشور » (٤٧٠)، والطبراني في « الكبير » رقم (٩٧٠٣) بإسناد صحيح .
وبلفظ آخر عند ابن حجر في « التفسير » (٢٩ / ٢٤ - ٢٥)، وابن خزيمة في « التوحيد » (١ / ٤٢٩) بإسناد حسن .

وأخرجه أيضاً البيهقي في « الأسماء والصفات » (٤٣٨) بإسناد فيه ضعف .

(٢) « إبطال التأويلات » (١ / ٥٨) .

من الصّحابة بعد العشرة ... »^(١).

ثانياً : وعلى أية حال، لا يقدّم قول الصحابي على قول الرّسول ﷺ، وتحمل مخالفة الصحابي للحديث المرفوع على عدم العلم به، لما عرف عنهم من التّمسّك بالسنّن، وقد جاءت أحاديث عديدة عن غير واحد من الصّحابة فيها إثبات هذه الصّفة لله عزّ وجلّ صراحةً، مثل : - حديث أبي سعيد المتقدّم في « صحيح البخاري » وفيه :

« يكشف ربنا عن ساقه »^(٢).

○ وحديث ابن مسعود؛ عند عبد الله بن أحمد في « السنّة » (١٢٠٣)، والطّبراني في « الكبير » (٩٧٦٣)، والبيهقي في « البعث » (٤٣٤) بإسناد صحيح متصل رجاله ثقات، وفيه :

« يكشف الله عن ساقه » .

○ وحديث أبي هريرة؛ عند ابن منده في « الإيمان » (٨١١، ٨١٢)، و« الرد على الجهمية » (٤٠)، وابن جرير في « التفسير » (٢٩ / ٢٦) وفيه :

« يكشف الله عن ساقه » وفيه قبل هذه العبارة :

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَلَى هَذِهِ الْآيَةِ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ ساقِهِ » .

وهذا إسناد صحيح، ونحوه عند الدّارمي في « السنّة » (٣٢٦ / ٢)

(١) « إبطال التأويلات » (١ / ١٦٠ - ١٦١) .

(٢) وقد صحت هذه اللّفظة في حديث أبي سعيد وقد حاول بعضهم تضييفها والتشكيك في صحتها دون أي دليل أو حجّة، ولا يُسع المقام هنا لبسط الطُّرق والكلام عليها، وانظر التعليق على « مجلس من فوائد الّيث بن سعد » (٤٩ - ٥١) و « المنهل الورقان » (٤٦ - ٥٣) .

بإسناد حسن، وفيه : « فيكشف لهم عن ساقه، فيقعون سجوداً، وذلك قوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ » .

وقد أغنانا الله عز وجل بهذا التفسير النبوى المعصوم من الزلل والوهم والخطأ جميع الأقوال الأخرى، فلا يعدل عنه بشيء يلوح في العقل، أو بأمرٍ انقدح في النفس، أو يوجد وذوق العصرانين^(١) !!

ورحم الله الإمام الذهبي فإنه قال مقوله تستحق أن تكتب بماء الذهب، وهي : « إذا رأيت المتكلم المبتدع يقول دعنا من الكتاب والأحاديث الآحاد، وهات العقل؛ فاعلم أنه أبو جهل؛ وإذا رأيت السالك التوحيد؛ يقول : دعنا من التقل و من العقل، وهات الذوق والوجود، فاعلم أنه إبليس قد ظهر بصورة بشر، أو قد حل فيه، فإن جئست منه فاهرب، وإن فاصرעה، وابرك على صدره، واقرأ عليه آية الكرسي، واحتفظه »^(٢).

ثالثاً : من حمل الآية على معنى الشدة : فإنه لم يعطّل هذه الصفة لله عز وجل - وإنما يثبتها بالأحاديث الصريحة الصحيحة الواردة فيها، فهل يقبل الأشاعرة هذا من السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - ، أم أنهم يلتجأون إلى آقوالهم محتاجين بها إن لاحت لهم المواجهة، ويعرضون عنها، ولا يلتفتون إليها لأن لم تتوافق مذهبهم !! نقول لهم : هذا على التنزل، وإن إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ هَذِهِ الصَّفَةَ وَأَضَافَهَا لِرَبِّهِ - عز وجل - وتلا الآية ﴿ يوم يكشف عن

(١) من أمثال الغزالي في كتابه الذي تجرء فيه على أعلام الأمة وعلماء الملة « السنة النبوية » (١٢٥ - ١٢٧) وقد كشف جماعة من العلماء أخطاءه وأوهامه فيه، فجزاهم الله خيراً .

(٢) « سير أعلام البلاء » (٤ / ٤٧٢) .

ساق ^{هـ} ولا نعدل عن هذا لأنّ قول آخر، وهذا من مقتضيات توحيد الأتباع .

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - :

« وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة الله، لأنّه سبحانه لم يصف الساق إليه، وإنما ذكره مجرّداً من الإضافة، منكراً، وألذين أثبتو ذلك صفة، كاليدين والأصبع، لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه : « فيكشف الرب عن ساقه، فيخرون له سجداً » .

ومن حمل الآية على ذلك، قال :

قوله تعالى : « ^{هـ} يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى الشجود ^{هـ} » مطابق لقوله عليه ^ص : « فيكشف عن ساقه، فيخرون له سجداً »، وتنكيره للتعظيم والتفخيم، كأنه قال : يكشف عن ساق عظيمة، جلت عظمتها، وتعالى شأنها، أن يكون لها نظير، أو مثيل، أو شبيه ^(١) .

ومن هنا يعلم خطأ من نقل تفسير ابن عباس على الآية الذي يحتمل المعنى المذكور في اللغة لولا ما ورد عن رسول الله عليه ^ص فيها، وإسقاطه على الحديث الذي فيه « ساقه » مضاد إلى ذاته عز وجل، فهذا الإسقاط يخالف منهج السلف الصالح، وفيه تعطيل للصفات الثابتة لله عز وجل، وهو ما وقع فيه النّووي - عفى الله عنّا وعنّه - في كلامه السابق .

رابعاً : أمّا من تأوّل الحديث بنحو ما قاله النّووي؛ فهو غلط من

(١) « الصّواعق المرسلة » (١ / ٢٥٢) .

وجوه^(١) :

أحدها : أنه ورد في الأحاديث : « فيتمثّل لهم الرّبُّ، وقد كشف عن ساقه » والشّدائِد لا تسمّى رِبّاً .

والثّاني : أنّهم التّمسوه ليتّبعوه، فينجووا من الأهوال والشّدائِد التي وقع فيها من كان يعبد غير الله، وإذا كان كذلك؛ لم يجز أن يلتّمسوه على صفة تلّحّقهم فيها الشّدّة والأهوال .

الثّالث : أنه قال « فيخرون سجّداً » والشّجود لا يكون للشّدائِد .

الرّابع : إنّ جاز تأوّيل هذا على الشّدّة جاز تأوّيل قوله : « ترون رِبّكم »

على رؤية أفعاله وكراماته !! وقد امتنع مثبتوا الصّفات من ذلك^(١) .



(١) ذكرها أبو يعلى في « إبطال التّأوّيلات » (١ / ١٥٩ - ١٦٠) .

(٢) وانظر الكلام على هذه الصّفة أيضاً في : « الصّحاح » (٤ / ١٤٩٩)، و « شرح الشّدّة » (١٥ / ١٤٢)، و « القاموس » للفيروزآبادي (٣ / ٢٥٥)، و « الشّدّرة » للقرطبي (٢ / ٤٩٢ - وتعليقنا عليه)، و « أقاويل النّفّات » (١٧٣) .

الفصل الثالث

الغُضَبُ وَالرُّضْبُ وَالسُّخْطُ وَالْكُرَاهَةُ

قال (٢ / ١٦٢) في شرح قوله ﷺ : « لقى الله تعالى وهو عليه غضبان ». وفي الرواية الأخرى : « وهو عنه معرض » ما نصه :

« فقال العلماء : الإعراض والغضب والسخط من الله - تعالى - هو إرادته إبعاد ذلك المغضوب عليه من رحمته وتعذيبه، وإنكار فعله وذمه، والله أعلم ». وقال (٣ / ٦٨) معلقاً على ما جاء في الحديث : « فيقول آدم وغيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم : إنَّ ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله » :

« المراد بغضب الله - تعالى : ما يظهر من انتقامه ممَّن عصاه، وما يرشه من أليم عذابه، وما يشاهده أهل المجمع من الأهوال التي لم تكن ولا يكون مثلها . ولا شك في أنَّ هذا كله لم يتقدَّم قبل ذلك اليوم مثله، ولا يكون بعده مثله، فهذا معنى غضب الله - تعالى -، كما أنَّ رضاه ظهور رحمته ولطفه حين أراد به الخير والكرامة، لأنَّ الله - تعالى - يستحيل في حُقُّه التَّعْيِيرُ في الغضب

والرِّضا، والله أعلم » انتهى .

وقال (١٧ / ٦٨) عند قوله ﷺ : « لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مَوْضِعُ عِنْدِهِ : إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضْبِي » .
فَقَسَرَ (الغضب) بِقَوْلِهِ : « قَالَ الْعُلَمَاءُ^(١) : غَضْبُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَرَضَاهُ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْإِرَادَةِ، فَإِرَادَتِهِ الْإِثَابَةُ لِلْمُطْبِعِ وَمِنْفَعَةُ الْعَبْدِ تُسَمَّى رَضَا وَرَحْمَةً، وَإِرَادَتِهِ عِقَابُ الْعَاصِي وَخَذْلَانِهِ تُسَمَّى غَضَبًا، وَإِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صَفَةُ لَهُ قَدِيمَة، يَرِيدُ بِهَا جَمِيعَ الْمَرَادَاتِ » .

وقال (١٢ / ١٠ - ١١) عند قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرِهُ لَكُمْ ثَلَاثًا ... » مانصه :
« قَالَ الْعُلَمَاءُ : الرَّضْيُ وَالسُّخْطُ وَالْكُرَاهَةُ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى -، الْمَرَادُ بِهَا : أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، وَثَوَابُهُ وَعِقَابُهُ، أَوْ : إِرَادَتُهُ الثُّوَابُ لِبَعْضِ الْعَبَادِ وَالْعِقَابُ لِبَعْضِهِمْ » انتهى .

قلت : كلامه - رحمه الله تعالى - في هذه الصفات من التأويل المردود^(٢)، وليس على منهج السلف الصالح في إثبات ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته نبيه ﷺ لربه، فإنه سبحانه نزه نفسه ثم أعقب ذلك مدحه رسle، لأنَّه لا يصدر عنهم إلَّا ما يليق به جل جلاله، وذلك في قوله : ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصْفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣).

(١) وَنَحْوُ الْكَلَامِ الْمَذَكُورِ هُنَا عِنْدَ الْمَازِرِي فِي « الْمُعْلَمَ » (١٨٩ / ٣) .

(٢) وَقَدْ تَابَعَ التُّوْرِيُّ الْقَاضِيُّ عِيَاضًا فِي هَذَا التَّأْوِيلَ، فَعِبَارَتِهِ شَبِيهُ بِمَا فِي « الْإِكْمَالِ » لِهِ (٨٩٧ - ٦٣٨ ، ٦٣٧) مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ جَدًّا .

(٣) الصَّفَاتُ : ١٨٠ - ١٨١ .

ومن بين هذه الصّفات التي وردت في الكتاب وصحيح السنة على وجد الإثبات : (الغضب) و (الرضى) و (السخط) و (الكرابة) وهي صفات الفعل لله - عزّ وجل - نمّرها كما جاءت من غير تأويل، وهي له سبحانه صفات حقيقة على ما يليق به، ولا تُشبه ما يتّصف به المخلوق من ذلك، ولا يلزم منها ما يلزم في المخلوق، فلا حجّة فيما ذكره النّوري : « لأنَّ اللهَ - تعالى - يستحيل في حُقُّه التَّغْيِير في الغضب والرَّضا »، فهذا ظن أنَّ اتّصاف الله - عزّ وجل - بهذه الصّفات يلزم منه أن تكون فيه سبحانه على نحو ما هي في المخلوق !! وهذا الظنّ أوقع النّوري وغيره في حمأة التأويل، الذي هو - في حقيقته - ضرب من ضروب التّعطيل، لأنَّه نفى هذه الصّفات بحجّة أنَّها إرادة فالرّضا عنده إرادة الثواب، والغضب والسخط والكرابة إرادة العقاب، فلارجاع هذه الصّفات إلى الإرادة؛ أو إيقاع الفعل؛ خطأ ظاهر، وخلاف مذهب السّلف الصّالح .

قال ابن أبي العز الحنفي شارحاً مقوله الطحاوي في « عقیدته » المشهورة المجمع عليها : « والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى » ما نصّه : « ومذهب السّلف وسائر الأئمّة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاء، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصّفات، التي ورد بها الكتاب والسّنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللاقنة بالله - تعالى -، كما يقولون مثل ذلك في السّمع، والبصر، والكلام، وسائر الصّفات »^(١). ثم قال - رحمة الله تعالى - :

(١) « شرح العقيدة الطحاوية » (٥٢٤) .

« ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان : لم تأولت هذا ؟
فلا بد أن يقول : إن الغضب غليان دم القلب، والرضى السيل والشهوة، وذلك
لا يليق بالله - تعالى - ! فيقال له : غليان دم القلب في الآدمي ينشأ عن صفة
الغضب، لا أنه الغضب .

ويقال له : وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي ميل الحي إلى الشيء، أو
إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي من لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه
مضرة، وهو محتاج إلى ما يريد ومتقر إليه، ويزداد بوجوده، وينقص بعدمه،
فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفه عنه سواء، فإن جاز
هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك .

فإن قال : الإرادة التي يوصف بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد،
وإن كان كل منهما حقيقة ؟ قيل له : فقل : إن الغضب والرضى الذي يوصف
الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة .

إذا كان ما ي قوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين
التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من الشاقض، و وسلم أيضاً من تعطيل
أسماء الله - تعالى - وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره
وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دلّه عليه عقله، إذ
العقل مختلفة، فكل يقول إن عقله دلّه على خلاف ما يقوله الآخر ^(١) .

وهذا الذي ذكره ابن أبي العز الحنفي؛ هو الذي قرره شيخ الإسلام ابن
تيمية، وتلميذه ابن القيم في كثير من المناسبات، فقد توجّها - رحمهما الله

(١) « شرح العقيدة الطحاوية » (٥٢٥ - ٥٢٦) .

تعالى - إلى من أَوْلَى هذه الصُّفَات بالنَّقْد، وإليك بعضاً من كلامهما :
 قال شيخ الإسلام : « ... فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطِبُ مُمِنْ يَقُولُ بِأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ
 بِحَيَاةٍ، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقَدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ،
 وَيَجْعَلُ ذَلِكَ حَقِيقَةً وَيَنْازِعُ فِي مَحْبَبِهِ وَرَضَاهُ، وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ
 مَجَازاً وَيَفْسُرُهُ إِمَّا بِالْإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِيَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ النُّعُمِ وَالْعَقَوبَاتِ، فَيَقُولُ
 لَهُ : لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ وَمَا أَثْبَتَهُ، بَلْ الْقُولُ فِي أَحَدِهِمَا كَالْقُولُ فِي الْآخَرِ .
 فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ إِرَادَتَهُ مِثْلُ إِرَادَةِ الْمَخْلُوقِينَ ! فَكَذَلِكَ مَحْبَبُهُ وَرَضَاهُ

وَغَضَبُهُ، وَهَذَا هُوَ التَّمَثِيلُ .

وَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ لَهُ إِرَادَةً تَلْيقُ بِهِ، كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إِرَادَةً تَلْيقُ بِهِ . قِيلَ لَهُ :
 وَكَذَلِكَ لَهُ مَحْبَبَةٌ تَلْيقُ بِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ مَحْبَبَةٌ تَلْيقُ بِهِ، وَلِهِ رَضِيٌّ وَغَضَبٌ يَلْيقُ
 بِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ رَضِيٌّ وَغَضَبٌ يَلْيقُ بِهِ .

وَإِنْ قُلْتَ : الغَضَبُ غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لِتَطْلِبِ الْإِنْتِقَامِ . فَيَقُولُ لَهُ : وَالْإِرَادَةُ
 مِيلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مُنْفَعَةٍ أَوْ دُفْعِ مُضَرَّةٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ . قِيلَ لَكَ : وَهَذَا غَضَبُ الْمَخْلُوقِ ^(١) .
 وَعَرَضَ ابْنُ الْقَيْمِ شُبَّهَةَ الْمَأْوِلَةِ لِهَذِهِ الصُّفَاتِ، وَرَدَهَا بِحَجْجٍ دَامِغَةٍ،

فَقَالَ :

« فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ إِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ وَالْمُشَيَّةِ لَا يَسْتَلِمُ تَشْبِيهُهَا وَتَجْسِيمُهَا،
 وَإِثْبَاتِ حَقَائِقِ هَذِهِ الصُّفَاتِ يَسْتَلِمُ التَّشْبِيهُ وَالتَّجْسِيمُ، فَإِنَّهَا لَا تَعْقِلُ إِلَّا فِي
 الْأَجْسَامِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ رَقَّةٌ تَعْتَرِي طَبِيعَةَ الْحَيَاةِ، وَالْمَحْبَبَةُ مِيلُ النَّفْسِ لِجَلْبِ مَا

(١) « مَجْمُوعُ الْفَتاوَىٰ » (٢ / ١٧ - ١٨) وَانْظُرْ مِنْهُ (٦ / ١١٩ - ١٢٠) .

ينفعها، والغضب غليان دم القلب لورود ما يرد عليه !

قيل لك : وكذلك الإرادة هي ميل النفس إلى جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها، وكذلك جميع ما أثبته من الصّفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشّاهد، فإنّ العلم انطباع صورة المعلوم في نفس العالم، أو صفة عرضية قائمة به، وكذلك السّمع والبصر والحياة أعراض قائمة بالموصف، فكيف لزم التّشبّه والّتجسيم من إثبات تلك الصّفات ولم يلزم من إثبات هذه ^(١) انتهى .

فهذا كلام متين قوي للغاية، وهو في مناقشة ما أورده التّوسي من تأويل لهذه الصّفة، فالحق وأهل الحق يثبتون هذه الصّفات لله - عزّ وجلّ - على أنّها صفات فعلية ذاتيّة حقيقة له سبحانه على ما يليق به ^(٢)، فلا تقتضي عندهم نقصاً ولا تشبّها، كما أنّهم يثبتون لازم تلك الصّفات، وهي إرادته سبحانه التّواب والعقاب، ولكن لا يوجّهان ذلك عليه، كما تقول المعتزلة، ولا يقولون بما قد يفهم من كلام التّوسي وصريح به بعض أهل التعطيل من أنّ تفسير سخطه وكرهه - بزعمهم - ما يقعون فيه من البلايا والهلكة والضيق والشدة، وآية ذلك عندهم : ما يتقدّم فيه التّأس من هذه الحالات، وما أشبهها، وأنّ جبه ورضاه عكس ذلك !!

(١) « مختصر الصّواعق المرسلة » (١ / ٢٣) .

(٢) وقد نقل محقق « دفع شبه التّشبّه » (٧) في تقدّمه له كذباً وبهتاناً التأويل عن السّلف، ومن بينهم : الإمام مالك، وقد يبّينا أنّ ذلك كذب عليه عند حديثنا عن (نّزول الله - عزّ وجلّ - في الثّلث الأخير من اللّيل)، ومن نقل عنهم التأويل أيضاً : أبو الحسن الأشعري في « رسالته إلى أهل الشّغر » (٧٣) وأنّه أول صفة الرّضا والغضب بالإرادة !! ونقل نحو ذلك عن الآلوسي في « تفسيره » (٦١ - ٦٠) إلّا أنّه قال : « فما نقل عنه من تأويل صفة =

فهذا دعوى، ما رأينا أبطل ولا أبعد من صحيح لغات العرب والجم

منها !!

ففيها : إذا كان أولياء الله المؤمنون من رسليه وأنبيائه وسائر أوليائه في ضيق وشدة وعوز من المأكل والمشارب، وفي خوف وبلاء، كانوا - على حسب هذه الدعوى - في سخط من الله وغضب وعقاب !! وإذا كان الكافر في خصب ودعة وأمن وعافية، واتسعت عليه دنياه من مأكل الحرام، وشرب الخمور، كانوا في رضى من الله وفي محنة، ما رأينا تأويلاً أبعد عن الحق من هذا التأويل^(١)، اللهم إنا نبرأ إليك منه، ونبرأ من كلٌ ما يخالف منهج السلف في العقيدة والدعوة، والعلم والعمل، ومن كل من يطعن فيه وفي أهله قدماً وحديناً .

= الرحمة، إما غير ثابت أو مرجع عنه، والأعمال بالخواتيم، وكذا قال في حق غيره من القائلين به من أهل السنة، على أنه إذا سلم الرأس كفى، ومن أدعى ورود ذلك عن سلف المسلمين، فليأت ببرهان مبين، فما كل من قال يسمع، ولا كل من ترأس يتبع .

أما الخيام فإنها كخيالهن وأرى نساء الحي غير نسائهم
والعجب من علماء أعلام، ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه، وناموا عما حققناه،
ولا أظنك في مرية منه، وإن قل ناقلوه، وكثر منكروه \textcircled{H} كم من فتية قليلة غلت فتة كثيرة بإذن الله \textcircled{H} [البقرة : ٢٤٩] ، انتهى .

وانظر في إثبات الصفات المذكورة لله - عز وجل - وبيان عقيدة السلف فيها : « رد الدارمي على بشر المرسي » (١٩٩) ، و « شرح العقيدة الواسطية » (٥٣ - ٥٤) لهراس، و « الروضۃ الثدیۃ شرح الواسطیۃ » (٩٤ - ٩٧) ، و « أقاویل الثقات » (٧٠)، و « قطف الشمر » (٦٨) .

(١) راجع « رد الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المرسي » (٢٠٠) .

الفصل الرابع الضحك

قال (٢ / ٢٤) في تفسير قوله ﷺ : « فلا يزال يدعو الله تعالى حتى يضحك الله تعالى منه » ما نصه :

« قال العلماء : ضحك الله - تعالى - منه، هو : رضاه بفعل عبده ومحبته إيمانه وإظهار نعمته عليه، وإيجابها عليه، والله أعلم » .

وقال أيضاً (٣ / ٤٣) في تفسير ما جاء في « الصحيح » : « قالوا : ثم تضحك يا رسول الله؟! قال : من ضحك رب العالمين » :

« قد قدمنا معنى الضحك من الله تعالى، وهو : الرضا والرحمة ولرادة الخير لمن يشاء رحمته من عباده، والله أعلم » .

وقال أيضاً (١٣ / ٣٦) في تفسير قوله ﷺ : « يضحك الله إلى رجلين ... » :

« قال القاضي : الضحك هنا استعارة في حق الله تعالى، لأنّه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقّنا، لأنّه إنما يصح من الأجسام، ومن يجوز عليه تغيير الحالات، والله تعالى منزه عن ذلك، وإنما المراد به الرضا

بفعلهما، والثواب عليه، وحمد فعلهما^(١)، ومحبته وتلقي رسول الله لهما بذلك، لأنَّ الضحك من أحدنا إنما يكون عند موافقته ما يرضاه، وسروره وبره لمن يلقاه » .

قال : « ويحتمل أن يكون المراد هنا : ضحك ملائكة الله تعالى الذين يوجههم لقبض روحه وإدخاله الجنة، كما يقال : « قتل السلطان فلاناً » أي : أمر بقتله » .

قلت : هذه التأويلاط باطلة، وصرف للكلام عن ظاهره من غير دليل ولا قرينة، وهذه الصفة من الصفات التي يجب الإيمان بها على منهج السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - فإنهم يقولون بـ « إثبات ضحك ربنا - عز وجل - بلا صفة تصف ضحكه - جل ثناءه - لا ولا يشبه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنَّه يضحك كما أعلم النبي عليه السلام، ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا، إذ الله - عز وجل - استأثر بصفة ضحكه لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي عليه السلام، مصدقون بذلك بقولينا، منصتون عما لم يبين لنا ممَّا استأثر الله - تعالى - بعلمه »^(٢) .

ووجه بطلان التأويلاط المذكورة : إنَّ سبحانه مظهر رضاه ومحبته ورحمته مع عدم الأشياء التي وردت في الخبر من القتل والدعاء، فلم يصح

(١) قال المازري في « المعلم » (١ / ٢٢٧) : « الضحك من الله محمول على إظهار الرضا والقبول إذ الضحك في البشر علامة على ذلك » . انتهى .

وهذا معنى قول النووي، وسيأتي الرد عليه .

(٢) « التوحيد » لابن خزيمة (٢٣٠ - ٢٣١) .

حمل ما ورد به الخبر من الضحك على الرّضى والرّحمة، لأنّه إن جاز تأويله على هذا جاز تأويل قوله ﷺ : « إِنْكُمْ ترُونَ رَبَّكُمْ » على معنى : ترون بعطفه بكم وثوابه ورحمته، وقد أجمعنا ومشينا الصّفات على فساد هذا التأويل، كذلك ها هنا، لأنّ الضحك إذا أضيف إلى الذّات لم يُعقل منه ما قالوه من إظهار الفضل والنّعمة، ولهذا إذا قيل : ضحك الأميّر، لا يُعقل منه ما قالوه، كذلك في صفاته سبحانه، وهذه الصّفة (الضحك) تختصُ الذّات دون ما ذكروه من النّعمة والفضل^(١).

وأمّا تفسير (الضحك) بلازمه وهو الرّضى أو المحبّة أو إرادة الخير، فهذا نفي وتعطيل لهذه الصّفة، أوجبه سوء ظن المعطلة بربّهم حيث توهموا أنّ هذه المعاني تكون فيه كما هي في المخلوق، تعالى الله عن تأويلهم وتعطيلهم وتشبيههم، وقد سبق أن فصّلنا ذلك عند كلامنا على (الغضب والرّضى والسخط والكرابحة)^(٢).

وقد ناقشنا هناك نحو قول التّوسي هنا فيما نقله عن القاضي « ... ومن يجوز عليه تغيير الحالات، والله تعالى متّه عن ذلك » فلا داعي لإعادته، خشية التّطويل، فارجع إليه .

نعم إنّ في قول المتأول : الضحك هو الرّضى أو الرّحمة أو ما شابه ذلك صدقاً في بعض قوله، لأنّه سبحانه لا يضحك لأحدٍ إلّا عن رضى، فيجتمع منه الضحك والرّضا، ولا يصرفه إلّا عن عدوّ، ولكن يقال لهذا المتأول : أنت تنفي

(١) انظر « إبطال التأويلات » (١ / ٢١٨ - ٢١٩) .

(٢) انظر (ص ١٢٣) .

الصُّحُك عن الله، وثبت الرُّضا وحده^(١)، وهذا هو عين التَّعْطِيل، لأنَّ حجَّتك في نفي (الصُّحُك) تصلح في نفي (الرُّضا)، فلم فَرَقْتُ؟! وحوَّلت العريَّة إلى غير وجهها؟! وتلاعَبَت بالتصوُّص من غير قاعدة مطْرُدة، وهكذا الباطل فإنَّه لا يستقيم على وجهٍ واحدٍ، ولا يتَّجه إلى تجاهٍ لا عوج فيه، بل تراه متلجلجاً لا يستقيم على سياقٍ واحدةٍ.

وقد درج السَّلْف على إثبات هذه الصُّفَّة لله عَزَّ وجلَّ، فقد أَسَدَ الذهبي^(٢) إلى أبي عُبَيْد القاسم بن سَلَامَ أَنَّه ذَكَرَ الْبَابُ الَّذِي تَرَوَى فِيهِ صَفَاتُ اللهِ تَعَالَى، وَمِنْهَا: «ضَحَّكَ رَبُّنَا»، فَقَالَ: «هَذِهِ أَحَادِيثُ صَحَّاحٍ، حَمِلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْفَقِيْهَاء بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا نُشَكُ فِيهَا، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ: كَيْفَ يَضْحَكُ؟ قَلْنَا: لَا نَفْسُرُ هَذَا، وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَفْسِرُهُ».

وعلَّقَ عَلَيْهِ الذهبي بِقُولِهِ: «قَلْتَ: قَدْ فَسَرَ عَلَمَاءُ السَّلْفِ الْمَهِمَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَغَيْرِ الْمَهِمَّ، وَمَا أَبْقَوْا مُمِكِّنًا، وَآيَاتِ الصُّفَّاتِ وَأَحَادِيثِهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا أَصْلًا، وَهِيَ أَهْمُ الدِّينِ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُهَا سَائِغًا أَوْ حَتَّمًا، لِبَادِرُوا إِلَيْهِ، فَعُلِمَ قَطْعًا أَنَّ قِرَاءَتَهَا وَإِمْرَارَهَا عَلَى مَا جَاءَتْ هُوَ الْحَقُّ، لَا تَفْسِيرُ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَنَوْمُنَ بِذَلِكَ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءَ بِالسَّلْفِ، مُعْتَقَدِنَ أَنَّهَا صَفَاتُ اللهِ - تَعَالَى -، اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا، وَأَنَّهَا لَا تُشَبِّهُ صَفَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهَا الْمَقْدِسَةُ لَا تُمَاثِلُ ذَوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، قَالَ الْكِتَابُ وَالسَّنَّةُ نَطَقَا بِهَا، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) انظر «رد الدارمي على بشر المرسي» (١٧٦).

(٢) في «السير» (١٠ / ٥٠٥) وذكرة عن أبي عُبَيْد أيضًا ابن عبد البر في «التمهيد»

(٧ / ١٤٩ - ١٥٠).

بلغ، وما تعرّض لتأویل، مع كون الباري قال : ﴿ لتبين للنّاس ما نزل إليّهم ﴾^(١) فعلينا الإيمان والتسليم للنّصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » انتهى .

قال الآجري تحت (باب الإيمان بأنَّ الله عزٌّ وجلٌّ يضحك) : « اعلموا - وفقنا الله ولائكم للرشاد من القول والعمل - أنَّ أهل الحق يصفون الله - عزٌّ وجلٌّ - بما وصف به نفسه عزٌّ وجلٌّ، وبما وصفه به رسوله عليه السلام، وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم .

وهذا مذهب العلماء ممّن اتّبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه : كيف ؟ بل التّسليم له والإيمان به : أنَّ الله يضحك، كذا روى عن النبي عليه السلام وعن صحابته رضي الله عنهم، فلا ينكر هذا إلّا من لا يحمد حاله عند أهل الحق »، ثمَّ أخذ في سرد الأحاديث الواردة في ذلك، ثمَّ قال : « هذه السنن كلها نؤمن بها، ولا نقول فيها : كيف ؟ والذين نقلوا هذه السنن هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة، وفي الصّلاة، وفي الزّكاة، وفي الصّيام، والحجّ، والجهاد، وسائر الأحكام من الحلال والحرام، فقبلها العلماء منهم أحسن قبول، ولا يرد هذه السنن إلّا من يذهب مذهب المعتزلة، فمن عارض فيها أو ردّها، أو قال : كيف ؟ فائتهموا واحذروه »^(٢).

وعلى الشيخ محمد خليل هراس على الحديث الأخير من المواطن الثلاثة التي ذكرها النّووي في تأویل هذه الصّفة، وهو قوله عليه السلام : « يضحك الله

(١) النّحل : ٤٤ .

(٢) الشريعة (٢٧٧ ، ٢٨٤) .

إلى رجلين ... » :

« يثبت أهل السنة والجماعة الضحك لله عز وجل كما أفاده هذا الحديث وغيره على المعنى الذي يلقي به سبحانه، والذي لا يشبهه ضحك المخلوقين؛ عندما يستخفُّهم الفرح، أو يستفزُّهم الطرُب، بل هو معنى يحدث في ذاته عند وجود مقتضيه، وإنما يحدث بمشيته وحكمته، فإنَّ الضحك إنما ينشأ في المخلوق عند إدراكه لأمر عجيب؛ يخرج عن نظائره، وهذه الحالة المذكورة في هذا الحديث كذلك، فإنَّ تسلیط الكافر على قتل المسلم مداعاة في بادئ الرأي لسخط الله على هذا الكافر ومعاقبته في الدنيا والآخرة، فإذا من الله على هذا الكافر بعد ذلك بالتوبه، وهذا للدخول في الإسلام، وقاتل في سبيل الله؛ حتى يستشهد؛ فيدخل الجنة، كان كذلك من الأمور العجيبة حقاً.

وهذا من كمال رحمته وإحسانه وسعة فضله على عباده سبحانه، فإنَّ المسلم يقاتل في سبيل الله ويقتله الكافر، فيكرم الله المسلم بالشهادة، ثم يمُّ على ذلك القاتل فيهديه للإسلام والاستشهاد في سبيله، فيدخلان الجنة جميعاً.

وأماماً تأویل ضحکه سبحانه بالرضا أو القبول، أو أن الشيء حلّ عنده بمحل ما يضحك منه، وليس هناك في الحقيقة ضحك : فهو نفي لما أثبته رسول الله عليه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لربه، فلا يلتفت إليه »^(١).

وقد وقع في تأویل صفة (الضحك) لله سبحانه ابن حجر في « الفتح » (٤٠ / ٦) وعدله الشيخ ابن باز في تعليقه عليه .

(١) شرح العقيدة الواسطية ، (١١٢ - ١١٣) .

وكذا وقع في «مشكل الحديث» (ص ٤٩ - ٥١) لابن فورك
و«الأسماء والصفات» (٤٧٣) - نقلًا عن أبي الحسن بن مهدي الطبرى -
تأويلات باطلة، فيها نحو ما قوله التوسي، فتبين لها، فإن عقيدة السلف على
خلافها، والله الموفق لا رب سواه^(١).



(١) وانظر أيضًا في إثبات هذه الصفة: «تأويل مختلف الحديث» (٥١٧ / ٢) لابن
قتيبة، و«قطف الشُّر» (٦٨)، و«أقاويل الثُّقَات» (٧٢).

الفصل الخامس الفرح

قال مفسراً قوله عليه السلام : « لَهُ أَشَدُّ فَرحاً بِتوبَةِ عَبْدٍ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفِلَةِ » ، قال (١٧ / ٦٠ - ٦١) ما نصُّهُ :

« قال العلماء : فرح الله - تعالى - هو رضاه . وقال المازري^(١) : الفرح ينقسم على وجوه، منها : الشرور، والشرور يقارنه^(٢) الرضا بالمسرور به، قال : فالمراد هنا : أَنَّ اللَّهَ - تعالى - يرضى توبة عبد أَشَدَّ مَا يرضى واجد ضالته بالفلاة، فعَيْر عن الرضا بالفرح تأكيداً لمعنى الرضا في نفس الشاعر، ومبالغة في تقريره » .

قلت : بل (فرح الله) صفة من صفاته الحقيقة، لا يشبه صفات المخلوقين، ولا يمثُل، ولا يعطُل، ولا يجحد، ولا يأوَّل بتأويل يخالف ظاهره، كما صنع التوسي - رحمة الله تعالى - .

واعلم - وفقك الله - أَنَّ الكلام في الفرح قريب من الكلام في الحديث الْذِي تقدَّمَ فِي الْضَّحْكِ، والقول فيه كالقول في ذلك، والأصل الأخذ بظاهر

(١) في « المعلم بفوائد مسلم » (٣ / ١٨٧ - ١٨٨) .

(٢) في المطبوع « يقاربه » بالباء الموحدة، وما أثبتناه هو الموافق لما عند المازري .

الأحاديث، وليس في حملها على ظاهرها ما يحيل صفاته سبحانه، ولا يخرجها عما تستحقه، لأنّا لا نثبت فرحاً هو الشرور، لأنّه يقتضي جواز الشّهوة وال الحاجة عليه، ومن قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُتُمْ فِي الْفُلُكِ وَجَرِينَ بِهِمْ بَرِيعٌ طَيِّبَةٌ وَفَرَحُوا بِهَا ﴾^(١) أي : سرّوا بها، ولا نثبت أيضاً فرحاً هو البطر والأشر، لأنّهما لا يليقان بالله عزّ وجلّ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾^(٢)، قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْفَرَحِينَ ﴾^(٣)، قوله : ﴿ إِنَّهُ لَفَرَحٌ فَخُورٌ ﴾^(٤)، يعني بذلك : فرح البطر والأشر، بل نثبت ذلك صفة كما أثبّتنا صفة الوجه واليدين والسمع والبصر؛ فلا داعي لما نقله النّووي عن المازري في « المعلم » فهو من التأویل المردود، وبنحوه قال ابن فورك في « مشكل الحديث » (٦٤)، والخطابي وعلي بن محمد الطّبری، كما في « الأسماء والصفات » (٤٧٧ - ٤٧٨) للبيهقي، والقرطبي في « المفہم » كما في « الفتح » (١١ / ١٠٦) !!
 فهذا غلط منهم، لأنّ هذا القول عندهم أنّ الرّضا بمعنى الإرادة، وإرادة الله سبحانه لا تختصّ بما ذكر في الخبر من التّوبة، لأنّ ضدّ التّوبة ممّا كان عليه قبل ذلك، كان الله مريداً له^(٥).

قال شارح « العقيدة الواسطية » معلقاً على الحديث الذي أوردناه في

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) القصص : ٧٦ .

(٤) هود : ١٠ .

(٥) من « إبطال التأویلات » (١ / ٢٤٢ - ٢٤٣) بتصوّف .

مطلع هذا المبحث :

« في هذا الحديث إثبات صفة الفرح لله - عَزَّ وَجَلَّ - والكلام فيه كالكلام في غيره من الصفات : إنَّه صفة حقيقة لله - عَزَّ وَجَلَّ - على ما يليق به، وهو من صفات الفعل التَّابعة لمشيئته تعالى وقدرتها، فيحدث له هذا المعنى المعتبر عنه بـ (الفرح) عندما يحدث عبده التَّوبَة والإِنَابَة إِلَيْهِ، وهو مستلزم لرضاه عن عبده التَّائِبِ وَقُبُولِ توبته، وإذا كان الفرح من المخلوق على أنواع، فقد يكون فرح خفَّة وسرور وطرب، وقد يكون فرح أَشَرْ وبطر، فَالله - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْزَهٌ عن ذلك كُلُّهُ، ففرحه لا يشبه فرح أحد من خلقه، لا في ذاته، ولا في أسبابه، ولا في غايته، فسببه كمال رحمته وإحسانه التي يحب من عباده أن يتعرَّضوا لها، وغايتها إِتَام نعمته على التَّائِبِينَ الْمُنَبِّيِّنَ .

وأَمَّا تفسير الفرح بلازمه، وهو الرُّضى، وتفسير الرُّضى بِإِرَادَةِ التَّوَابِ، فكل ذلك نفي وَتَعْطيل لفرحه ورضاه سبحانه، أوجبه سوء ظن هؤلاء المعطلة بِرَبِّهم، حيث توهموا أنَّ هذه المعانٰي تكون فيه كما هي في المخلوق، تعالى الله عن تشبيههم وَتَعْطيلِهِمْ »^(١).

□ □ □ □ □

(١) « شرح العقيدة الواسطية » (١١١ - ١١٢) لهراس، وانظر : « قطف الثُّمر »

(٥٩ - ٦٩)، و « رد الإمام الدارمي على بشر المربي » (١٩٩ - وما بعده) .

الفصل السادس الحب والبغض

قال (٥ / ١٧) معلقاً على قوله ﷺ : « أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغضها إلى الله أسواقها » قال ما نصه : « والحب والبغض من الله - تعالى - : إرادته الخير والشر، أو فعله ذلك من أسعده أو أشقاء » .

وورد في الحديث : في الذي قال في قل هو الله أحد : « أنا أحب أن أقرأ بها » وعلل ذلك بقوله : « لأنها صفة الرَّحْمَن » : فقال النبي ﷺ : « أخبروه أنَّ الله يحبُّه » فعلق عليه (٦ / ٩٥ - ٩٦) بما نصه : « قال المازري ^(١) : محبة الله - تعالى - لعباده : إرادة ثوابهم وتعيمهم . وقيل : محبته لهم نفس الإثابة والتعيم لا الإرادة » .

وقال (١٥ / ١٥١) : « ومحبة الله - تعالى - لعبده : تمكينه من طاعته

(١) وهذا نص كلامه في « المعلم » (١ / ٣٠٨) : « الباري لا يوصف بمحبة المعهودة فيها، لأنَّه ينقدس عن أن يميل أو يمال إليه، وليس بذي جنس أو طبيع، فيتُصف بالشُّوق الذي تقتضيه الجنسية والطبيعة للبشرية، وإنَّما معنى محبته سبحانه للخلق : إرادته لثوابهم وتعيمهم على رأي بعض أهل العلم، وعلى رأي بعضهم أنَّ المحبة راجعة إلى نفس الإثابة والتعيم لا لإرادة » .

وعصمته وتوفيقه وتسهيل الطافه وهدايته وإفاضة رحمته عليه، هذه مباديه، وإنما غايتها : فكشف الحجب عن قلبه حتى يراه بصيرته، فيكون كما قال في الحديث الصحيح : « فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره ... » إلى آخره، هذا كلام القاضي .

وقال (١٦ / ١٢٤) مفسراً قوله عز وجل : « بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْبَبَكَ كَمَا أَحْبَبَهُ فِيهِ » :

« قال العلماء : محبة الله عبده؛ هي : رحمته له ورضاه عنه، وإرادته له الخير، وأن يفعل به فعل المحب من الخير، وأصل المحبة في حق العباد : ميل القلب، والله - تعالى - متنزه عن ذلك » .

قلت : هذا من التأويل المخالف لما عليه السلف الصالح، والمردود عند أهل السنة والجماعة، وسبق أن ذكرنا وجوه بطلانه من ناحية عقلية، كلامنا على صفة (الغضب والرضا والسخط والكرابة)، مما يقال ويرد على تأويل تلك الصفات يرد على من تأول صفة (الحب والبغض) .

وإن التأويل الذي نقله التوسي في تعطيل لهاتين الصفتين، لأن معناه : إن الله - تعالى - لا يحب، وإنما محبته محبة طاعته وعبادته، وإرادته الأحسان إليهم، والذي دل عليه الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها : أن الله - تعالى - يحب ويعجب لذاته، وإنما حب ثوابه فدرجة نازلة^(١)، والصواب إثبات صفة المحبة والبغض التي تليقان بجلاله وعظمته .

(١) قاله الطوفى كما في « أقاويل الثقات » (٧٧)، وفيه قوله أيضاً : « وأول من أنكر المحبة في الإسلام الجعد بن درهم ». وحکاه شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » (٢ / ٣٥٤) عن الجعد أيضاً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

« إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَثَبَتَا مُحَبَّةَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمُحِبِّيهِمْ لَهُ، كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حِبًا لِّلَّهِ ﴾^(١)، وَقُولُهُ : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوْنَهُ ﴾^(٢)، وَقُولُهُ : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ الْأَنْفُسِ أَهْبَطُهُمْ إِلَيْكُم مِّنَ الْأَنْفُسِ ﴾^(٣)، وَقُولُهُ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾^(٤)، ﴿ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٥)، ﴿ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾^(٦)، ﴿ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾^(٧)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ : « ثَلَاثٌ مِّنْ كُلِّ فِيهِ وَجَدَ بِهِ حَلَاوةُ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سَوَاهُمَا ... »^(٨) . »

قال : « وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله - تعالى - لعباده المؤمنين ومحبتهم له، وهذا أصل دين الخليل إمام الحنفاء عليه السلام »^(٩) .

(١) البقرة : ١٦٥ .

(٢) المائدة : ٥٤ .

(٣) التوبه : ٢٤ .

(٤) التوبه : ٧ .

(٥) البقرة : ١٣٥ .

(٦) البقرة : ٢٢٢ .

(٧) الممتحنة : ٨ .

(٨) أخرجه البخاري في « الصحيح » (كتاب الإيمان ، باب حلاوة الإيمان) :

(١ / ٦٠) رقم (١٦)، ومسلم في « الصحيح » كتاب الإيمان : باب بيان خصال من أتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١ / ٦٦) رقم (٤٣)، بعد (٦٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٩) « مجموع الفتاوى » (٢ / ٣٥٤) .

قلت : ليت شعري ! بماذا يجيب النّافون للمحاجة عن مثل قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا قَالَ لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنِّي أَحَبُّ فَلَانًا فَأَحَبْهُهُ ، قَالَ : فَيَقُولُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ : إِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَ يَحْبُّ فَلَانًا فَأَحَبْهُهُ ، قَالَ : فَيَحْبُّهُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَيُوَضِّعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ ، وَإِذَا أَبْغَضَهُ فَمُثْلُ ذَلِكَ » ^(١) .

إذن فليس للتأویلات والمقولات المذكورة وجه سائغ، ولو قدر أن بعضها فيه لازم صفتی (الحب) و (البغض)، وأنّها تفسیر لها ماما يلزمها، فإنّ بعضها الآخر فيه باطل؛ ذكرناه في آخر كلامنا على صفة (البغض والرضى والسخط والكراهة)، ويعجبني بهذا الصّدد ما قاله العلامة القاسمي - رحمة الله تعالى - :

« مذهب السلف في المحاجة المسندة له تعالى، أنّها ثابتة له تعالى بلا كيف ولا تأویل، ولا مشاركة للمخلوق في شيء من خصائصها، كما تقدّم في الفاتحة في ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ .

فتأویل مثل الزّمخشري لها يثبته تعالى لهم أحسن الثواب، وتعظيمهم والثناء عليهم والرضا عنهم، تفسير باللازم، متزع كلامي لا سلفي ^(٢) انتهى . فالتأویل المذكور متزعّه اعزالي، ولذا تعقب ابن المنير الزّمخشري بكلام طويل، وممّا فيه :

(١) أخرجه البخاري في « الصحيح » رقم (٦٤٠)، ومسلم في « الصحيح » رقم

(٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) « محسن التأویل » (٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤) .

« فليس معلوم أكمل ولا أجمل من المعبود الحق، فاللذة الحاصلة في معرفته تعالى، ومعرفة جلاله وكماله، تكون أعظم، والمحبة المنبثقة عنها تكون أمكن، وإذا حصلت هذه المحبة بعثت على الطاعات والموافقات، فقد تحصل من ذلك : أن محبة العبد ممكنة، بل واقعة من كل مؤمن، فهي من لوازم الإيمان وشروطه، والناس فيها متفاوتون بحسب تفاوت إيمانهم، وإذا كان كذلك، وجب تفسير محبة العبد لله بمعناها الحقيقي لغة، وكانت الطاعة والموافقات كالمسبب عنها والمغایر لها، ألا ترى إلى الأعرابي الذي سُئل عن الساعة ؟ فقال النبي عليه السلام : « ما أعددت لها ؟ » قال : ما أعددت لها كبير عمل، ولكن حب الله ورسوله . فقال عليه الصلاة والسلام : « أنت مع من أحببت » ^(١).

فهذا الحديث ناطق بأن المفهوم من المحبة لله غير الأعمال والتزام الطاعات، لأن الأعرابي نفها وأثبت الحب، وأقره عليه الصلاة والسلام على ذلك ^(٢).

وأخيراً : لله در القائل ^(٣) :
 إن المقال بالاعتزال لخطة
 عميماء حل بها الغواة المُرَدَّة

(١) أخرج نحوه البخاري في « الصحيح » رقم (١٧٣٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) « الانتصاف » (١ / ٣٤٥ - ٣٤٦)، وانظر منه : (٤ / ٩) وهو بذيل « الكشاف » ط . دار المعرفة .

(٣) وهو الإمام يحيى الصرصري الأنباري .

هجموا على سبيل الهدى بعقولهم
ليلاً فعاثوا في الديار وأنسدوا
ضم إذا ذكر الحديث لديهم
نفروا، كأن لم يسمعوه، وغردوا
واضرب لهم مثل الحمير إذا رأى
أشد العرين فهؤلئك منهم شرداً
إلى أن قال :
يدعو من أتبع الحديث مشبهها
هيها ! ليس مشبهها من يشينها
لكنه يروي الحديث كما أتى
من غير تأويل ولا يتأول

□ □ □ □ □

الفصل السابع

المكر وبعض صفات الفعل

قال - رحمة الله - (١١٩ / ٧) شارحاً قوله عليه السلام لأسماء بنت أبي بكر : « ولا تحصي فتحصي عليك ولا توعي فتوعي الله عليك » ما نصه : « هو من باب مقابلة اللفظ باللفظ للتجنيس، كما قال - تعالى - : (ومكروا ومكر الله) معناه : يمنعك كما منعت، ويقترب عليك كما قترت، ويمسك فضله عنك كما أمسكته . وقيل : معنى « لا تحصي » أي : لا تدعديه؛ فتستكثريه؛ فيكون سبباً لانقطاع إتفاقك » .

قلت : وكلامه في صفة المكر وغيرها من صفات الفعل لله - عز وجل - من الأمور المردودة غير المقبولة، ومنهجه السلف في فهم الأسماء والصفات على خلافها، وما الداعي لهذا المعنى، وذات الله غير ذواتنا، وبالتألي على أسمائه وصفاته غير أسمائنا وصفاتنا، فإن التأويل لا يكون إلا بعد الورق في التشبيه، وحيثئذ يكون هنالك داع لصرف اللفظ عن معناه، وهو في حقيقته تعطيل .

وتعقب الشيخ عبدالعزيز بن باز - حفظه الله تعالى - الحافظ ابن حجر
عندما تأول هذا الحديث بنحو ما قاله التّنّوّي، فقال : « هذا خطأ لا يليق من

الشارح، والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة، على الوجه اللائق به سبحانه
كسائر الصفات، وهو سبحانه يجازي العامل بمثل عمله، فمن مكر مكر الله به،
ومن خادع خدعه، وهكذا من أوعى أوعى الله عليه، وهذا قول أهل الشنة
والجماعة، فالرمه تفرز بالنجاة والسلامة، والله الموفق ^(١).

واعلم - وفقني الله وإياك للصواب - أن الصفات إذا كانت كمالاً في
حال، ونقصاً في حال، لم تكن جائزة في حق الله، ولا متنعة على سبيل
الإطلاق، فلا تثبت له إثباتاً مطلقاً، ولا تنفي عنه نفياً مطلقاً، بل لا بد من
التفصيل، فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتتنع في الحال التي تكون
نقصاً، وذلك كالمكر وهذه الصفات وغيرها من صفات الأفعال، كالكيد
والخداع، فهذه تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها،
لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون
نقصاً في غير هذه الحال، ولهذا لم يذكرها الله ولا رسوله عليه السلام على أنها من
صفاته سبحانه بطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها ^(٢)،
كقوله تعالى : ﴿ وَيَكْرُونَ وَيَمْكِرُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ^(٣)، قوله : ﴿ إِنَّهُمْ
يَكْيِدُونَ كَيْدًا وَأَكْيِدُونَ كَيْدًا ﴾ ^(٤)، قوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَرِجُهُم
مِّنْ حِلَّةٍ لَا يَعْلَمُونَ * وَأَمْلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدَهُمْ مُّتِينٌ ﴾ ^(٥)، قوله ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

(١) « فتح الباري » (٣ / ٣٠٠) الهاشمش .

(٢) « القواعد المثلثة » (٢٠) .

(٣) الأنفال : ٣٠ .

(٤) الطارق : ١٥ - ١٦ .

(٥) الأعراف : ١٨٢ - ١٨٣ .

يُخادعون الله وهو خادعهم ^(١)، قوله : ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعْكُمْ إِنَّا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٢) ومن مثل قوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ في هذا الحديث « لا تُحصي في حصي الله عليك، ولا توعي فيوعي الله عليك ». وقد ألمح ابن القيم إلى نحو ما ذكره التوسي من تأويل هذه الصفات ورده بنحو ما قررناه، فقال :

« وقد قيل : إن تسمية ذلك مكرًا وكيدًا واستهزة وخداعًا من باب الاستعارة، ومجاز المقابلة، نحو هـ وجزاء سيئة مثلها ^(٣)، ونحو قوله : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَنَا عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَنَا عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٤)، وقيل : وهو أصوب، بل تسمية ذلك حقيقة على بابه، فإن المكر إيصال الشيء إلى الغير بطريق خفي، وكذلك الكيد والمخداعة، ولكنّه نوعان : قبيح : وهو إيصال ذلك لمن لا يستحقه . وحسن : وهو إيصاله إلى من يستحقه؛ عقوبة له . فال الأول مذموم، والثاني ممدوح .

والرب - تعالى - إنما يفعل من ذلك ما يحمد عليه، عدلاً منه وحكمة، وهو تعالى يأخذ **الظالم** والفاجر من حيث لا يحتسب، لا كما يفعل **الظلمة** بعباده .

وأئمّة السيئة فهي (فعلة) مما يسوء، ولا ريب أن العقوبة تسوء صاحبها؛

(١) النساء : ١٤٢ .

(٢) البقرة : ١٤ - ١٥ .

(٣) الشورى : ٤٠ .

(٤) البقرة : ١٩٤ .

فهي سيئة له، حسنة من الحكم العدل «^(١)».

وزيادة في توضيح ما سبق أود أن أبين ما يلي :

أولاً : إن الله لم يصف نفسه بالكيد، وإن رسول الله عليه صلوات الله عليه لم يصف ربه بالإحصاء إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق، وهذا الوصف على حقيقته دون مجاز، إذ الموجب للمجاز منتب كما سيأتي .

ثانياً : إن دعوى إطلاق هذه الألفاظ على الله - سبحانه - بالشرط السابق على سبيل المجاز لأنها توهם التّشبيه؛ باطلة، والمراد بهذا المجاز : نفي قيام الأفعال الاختيارية بذات الله - سبحانه - وهذا باطل، وقد مرّ معنا الرد على النّووي عندما أُولى بعض هذه الصّفات مثل : «الحب والبغض» و «الصّحّك» و «الغضب والرضى والسخط والكراهة» و «الفرح» .

ثالثاً : إن هذه الأفعال لا تتم على الإطلاق، ولا تمدح على الإطلاق، ومجازاة المسيء بمثل إساءته جائز في جميع الملل، مستحسن في جميع العقول، ولهذا كاد الله - سبحانه وتعالى - ليوسف حين أظهر لإخوانه ما أبطن خلافه، جزاء على كيدهم له مع أية .

رابعاً : هذه المجازاة من المخلوق حسنة، فكيف من الخالق؟ هذا إذا نزلنا على قاعدة التّحسين والتّقييّع العقليين، وأنه سبحانه منزه عنما يقدر عليه مما لا يليق بكماله، ولكنه لا يفعله لقبحه وغناه عنه، وإن نزلنا ذلك على نفي التّحسين والتّقييّع عقلاً . وأنه يجوز عليه كل ممكّن، ولا يكون قبيحاً، فلا يكون المكر وغيره من صفات الفعل منه قبيحاً أبداً، فلا يمتنع وصفه به ابتداء،

(١) «إعلام الموقعين» (٣ / ٢١٧ - ٢١٨) .

لا على سبيل المقابلة على هذا التقدير .

وعلى التقديرتين : بإطلاق ذلك عليه سبحانه على حقيقة دون مجاز، إذ الموجب للمجاز متنبٍ على التقديرتين .

خامساً : لا يشرع اشتقاق أسماء الله - عز وجل - من هذا الصفات، ومن فعل ذلك من الجهلة فقد افترى على الله الكذب، وفاه بأمر عظيم، نقشع منه الجلود، وتکاد الأسماع تصم عند سماعه .

قال السفاريني في « الدرة المضيئة » في مبحث الأسماء الحسنة :

لکتها في الحقيقة توقيفية^(١) لنا بما أدلة وفيه

يقول العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - : « فنسبة الكيد والمكر ونحوها إليه سبحانه من إطلاق الفعل عليه تعالى، والفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد وشاء وأحدث، ولم يتسم بـ (المريد) و (الشائي) و (المحدث)، كما لم يتسم نفسه بـ (الصانع) و (الفاعل) و (المتقن)، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء، وقد أخطأ أربع الخطأ من اشتئق له من كل فعل اسم، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسمّاه : الماکر، والمخادع، والفاتن، والکائد، ونحو ذلك . وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يخبر عنه بأنه شيء موجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يسمى بذلك »^(٢) .

(١) انظر « العقائد السلفية » (٥٩) .

(٢) « مدارج السالكين » (٤١٥ / ٣) وانظر - غير مأمور - في إثبات هذه =

قلت : ومن الأسماء الممتنع اشتقاقها من الأفعال؛ وقد وصف بها الرَّبُّ
 - عَزُّ وجل - ممن عمل على الاستكثار وعدم الوقوف على المقرر عند أهل
 الحق في هذا الباب : (الكاتب) اشتقاقاً من قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ
 الرَّحْمَةَ ﴾^(١)، و (سامع) أخذأً من قوله تعالى : ﴿ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾^(٢)، و
 (المفتى) أخذأً من الآية : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَفْتَيْكُمْ ﴾^(٣)، وهكذا .
 ورحم الله ابن حزم لما قال : « إنَّ الْأُمَّةَ مُجَمَّعَةَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْعُو أَحَدٌ
 فِي قَوْلٍ : يَا مَسْتَوِي ! ارْحَمْنَا ! وَلَا يَسْمِي أَبْنَهُ عَبْدَ الْمَسْتَوِي »^(٤) .



= الصُّفَاتُ : « مختصر الصُّواعق المرسلة » (٣٤ - ٣٢ / ٢) ، و « طریق الہجرتین »
 (٤٢٧ - ٤٢٩) ، و « أقاویل الثقات » (٧٢) ، و « ابن جریر ودفاعه عن عقيدة السلف »
 (٤٩٥ - ٤٠٣) .

(١) الأنعام : ١٢ .

(٢) الحج : ٦١ ، ٧٥ ولقمان : ٢٨ والجادلة : ١ .

(٣) النساء : ١٢٧ .

(٤) « الفصل بين الأهواء والعمل والتحل » (١١٥ / ٢) .

الفصل الثامن

كُنْهُ اللَّهُ وَقُرْبَهُ

قال شارحاً قوله عليه السلام : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنَّه ليدنو ثمَّ يباهي بهم الملائكة، فيقول : ما أراد هؤلاء؟ » ما نصه (١١٧ / ٩) :

« قال المازري^(١) : معنى (يدنو) في هذا الحديث، أي : يدنو رحمته وكرامته لا دنو مسافة ومائة، قال القاضي عياض : يتأول فيه ما سبق^(٢) في حديث النَّزول إلى السَّماء الدُّنيا » ونحوه في (١٧ / ٨٧) .

وشرح قوله عليه السلام فيما يرويه عن ربِّه - عزَّ وجلَّ - : « وإنْ تقرَّبْ مِنِّي شبراً تقرَّبْتَ إِلَيَّ ذرَاعاً، وإنْ تقرَّبْ إِلَيَّ ذرَاعاً تقرَّبْتَ مِنِّي باعاً، وإنْ أثَانِي يمشي أتَيْتَه هرولة » بقوله (١٧ / ٣ - ٤) :

« هذا الحديث من أحاديث الصُّفات، ويستحيل إرادة ظاهره، وقد سبق الكلام في أحاديث الصُّفات مِنْهات، و معناه : من تقرَّبْ إِلَيَّ بطاعتي تقرَّبْتَ إِلَيَّ برحمتي والتَّوفيق والإعانة، وإنْ زادَ زدتْ، فإنْ أثَانِي يمشي وأسرع في طاعتي؛

(١) في « المعلم » (١٩١ / ٣) .

(٢) راجع (ص ٨٧) .

أتيته هرولة، أي : صببُتُ عليه الرَّحْمَة وسبقته بها، ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود، والمراد : أنَّ جزاءه يكون تضعيقه على حسب تقرُّبه » .

قلت : أهل السنة والجماعة يجرؤون هذه التصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق، بالله عز وجل، من غير تمثيل، ولا تكليف، ولا تأويل، ولا تعطيل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأئمَّا دُنُوهُ نفْسِهِ وَتَقْرِبَهُ مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ، فَهَذَا يُشَبِّهُ مِنْ يُشَبِّهُ قِيامَ الْأَفْعَالِ الْأَخْتِيَارِيَّةِ بِنَفْسِهِ، وَمَجِيئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَزْوْلِهِ، وَاسْتِوَاهُ عَلَى عَرْشِهِ، وَهَذَا مَذَهَبُ أَئمَّةِ السَّلْفِ وَأَئمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمُشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالنَّقْلُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مَتَوَاتِرٌ، وَأَوْلُ مَنْ أَنْكَرَ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ الْجَهَمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْمُعْتَزَلَةِ، وَكَانُوا يُنْكِرُونَ الصِّفَاتَ وَالْعُلُوَّ عَلَى الْعَرْشِ، ثُمَّ جَاءَ ابْنُ كَلَابَ، فَخَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَثَبْتُ الصِّفَاتَ وَالْعُلُوَّ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَكِنْ وَافَقَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا تَقْوُمُ بِهِ الْأُمُورُ الْأَخْتِيَارِيَّةُ »^(١) .

وقال : « وأئمَّا قربه ما يقرب منه، فهو خاص لمن يقرب منه، كالداعي والعبد، وكقربه عشية عرفة، ودُنُوهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِأَجْلِ التَّحْجِاجِ، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْعُشَيْةُ بِعِرْفَةِ قَدْ تَكُونُ وَسْطَ النَّهَارِ فِي بَعْضِ الْبَلَادِ، وَتَكُونُ لِيَلَّا فِي بَعْضِ الْبَلَادِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْبَلَادَ لَمْ يَذْنُ إِلَيْهَا، وَلَا إِلَى سَمَائِهَا الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا دَنَّا إِلَى

(١) (شرح حديث التَّرْوِيل) (١٠٥) .

السماء الدنيا التي على الحجاج ^(١) .

وقال بعد كلام كاشفاً الغلط الذي جعل بعضهم يتأول القرب الوارد في الآيات والأحاديث :

« ولكن بعض الناس لما ظنوا أنه يوصف بالقرب من كل شيء، تأولوا ذلك : بأنه عالم بكل شيء، قادر على كل شيء، وكأنهم ظنوا أن لفظ القرب مثل لفظ المعية » .

وقال : « وأما قرب الرَّبِّ قرباً يقوم به بفعله القائم بنفسه، فهذا تبنيه الكلائية، ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته، وأما السلف وأئمَّة الحديث والستة فلا يمنعون ذلك، وكذلك كثير من أهل الكلام، فنزلوه كل ليلة إلى السماء الدنيا، ونزلوه عشية عرفة، ونحو ذلك هو من هذا الباب » ^(٢) .

وذهب ابن قتيبة في شرح الحديث الثاني إلى نحو ما عند الثوري، فقال

- رحمة الله تعالى - :

« إن هذا مثل وتشبيه، وإنما أراد : أن من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكني عن ذلك بالمشي والهرولة، كما يقال : فلان موضع في الضلال - والإيضاع : سير سريع - لا يراد أنه يسير بذلك السير، وإنما يراد أنه يسرع إلى الضلال، فكني بالوضع .

وكذلك قوله - عز وجل - : ﴿ والذين سعوا في آياتنا معاجزين ﴾ ^(٣)

(١) شرح حديث النزول (١١٤) .

(٢) شرح حديث النزول (١٣٧) .

(٣) الحج : ٥١ ، وسبأ : ٥ .

والسعى : الإسراع في المشي ، وليس يراد أنهم مشوا ، وإنما يراد أنهم أسرعوا بنيةاتهم وأعمالهم ^(١) .

فعلم ابن قتيبة ما ذهب إليه بأنَّ اللَّهَ - تعالى - قال : « ومن أثاني يمشي » ومن المعلوم أنَّ المتقرِّب إلى اللَّهَ عَزَّ وجلَّ الطَّالب للوصول إليه لا يتقرَّب ويطلب الوصول إلى اللَّهَ - تعالى - بالمشي فقط ، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ، ومشاعر الحج ، والجهاد في سبيل اللَّه ، ونحوها . وتارة بالركوع والسجود ونحوهما . وقد ثبت عن الرَّبِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّقْرِبُ إِلَى اللَّهِ - تعالى - وَطَلَبُ الْوَصْوَلِ إِلَيْهِ ، وَالْعَبْدُ مُضطَبِّعٌ عَلَى جَنْبِهِ ، كَمَا قَالَ تَعْالَى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ ^(٢) .

فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث : بيان مجازة اللَّه - تعالى - العبد على عمله ، وأنَّ من صدق في الإقبال على ربِّه ، وإنْ كان بطبيعة ، جازاه اللَّه - تعالى - بأكمل من عمله وأفضل ، وصار هذا هو ظاهر اللُّفْظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه .

وإذا كان هذا ظاهر اللُّفْظ بالقرينة الشرعية لم يكن تفسيره به خروجاً عن ظاهره ، ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل ، فلا يكون حججاً لهم على أهل السنة ، ولله الحمد .

وما ذهب إليه ابن قتيبة والثوري له حظٌ من النظر ، لكن ما نقلناه عن

(١) اختلاف الحديث ، (١ / ٤٤٩ - ٥٥٠) .

(٢) آل عمران : ١٩١ .

ابن تيمية أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف .

ويجاب عما جعلاه قرينة من كون التّقْرُب إلى الله - تعالى - وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي؛ لأنَّ الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر، فيكون المعنى من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي؛ لتوقيتها عليه بكونه وسيلة لها؛ كالمشي إلى المساجد للصلوة، أو من ماهيتها؛ كالطواف والسعى، والله - تعالى - أعلم^(١).

وقد قررَ شيخ الإسلام الثاني، والعلامة الرَّبَّانِي : ابن قيم الجوزيَّة ما ذكره أستاذه ابن تيمية - عليهما الرَّحْمَةُ والرَّضوانُ - من قرب الله - تعالى - لعباده المحسنين، فقال :

« إنَّ الإِحْسَانَ يَقْتَضِي قَرْبَ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ، فَيَقْرُبُ رَبُّهُ مِنْهُ بِإِحْسَانِهِ تَقْرُبٌ تَعْلَى إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنْ تَقْرُبٍ مِنْهُ شَرِّاً تَقْرُبٌ مِنْهُ ذَرَاعَّاً، وَمِنْ تَقْرُبٍ مِنْهُ ذَرَاعَّاً تَقْرُبٌ مِنْهُ باعَّاً، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ بِذَاتِهِ وَرَحْمَتِهِ قَرِيبًا لَّمْ يُنْظِيرْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا أَنَّهُ سَبَحَانَهُ يَقْرُبُ مِنْ عَبَادِهِ فِي أَخْرِ الْلَّيْلِ، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَيَدْنُو مِنْ أَهْلِ عِرْفَةِ عَشِيَّةِ عِرْفَةِ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ، فَإِنَّ عَلَوَهُ سَبَحَانَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَلَا يَكُونُ قَطُّ إِلَّا عَالِيًّا، وَلَا يَكُونُ فَوْقَهُ شَيْءٌ أَبْتَدَى، كَمَا قَالَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ : « وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ »^(٢).

(١) « القواعد المثلثيَّة » (٧١ - ٧٢ - ٧٢) بتصرف يسير .

(٢) أخرجه مسلم في « الصَّحِيفَةِ » (٤ / ٢٠٨٤) رقم (٦٣) وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وهو سبحانه قريب في علوه، عالٍ في قربه، كما في الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري قال : كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سفر، فارتقت أصواتنا بالتكبير، فقال : « أئُها النَّاسُ ! أربعوا على أنفسكم، فَإِنَّكُمْ لَا تدعون أَصْمَمَ وَلَا غَائِبًا، إِنَّ الَّذِي تدعُونَه سَمِيعٌ قَرِيبٌ، أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عَنْقِ رَاحْلَتِه » ^(١).

فأخبر ﷺ وهو أعلم الخلق به أنه أقرب إلى أحدهم من عنق راحلته، وأخبر الله فوق سماواته على عرشه، مطلع على خلقه، يرى أعمالهم، ويعلم ما في بطونهم، وهذا حَقٌّ لا ينافق أحدهما الآخر ^(٢).

وأخيراً : أرى من اللازم على التشبيه على ثلاثة أمور :

الأول : أن التَّوْيِي فَسَرَ في « شرحة صحيح مسلم » (١٧ / ٣٦) قوله ^{عليه السلام} : « ... وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلِيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ؛ فَلِيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ » بقوله :

« وَأَنَّمَا مَعْنَى الظَّاهِرِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، فَقِيلَ : هُوَ مِنَ الظُّهُورِ بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ وَكَمَالِ الْقَدْرَةِ، وَمِنْهُ ظَاهِرٌ فَلَانٌ عَلَى فَلَانٍ . وَقِيلَ : الظَّاهِرُ بِالدَّلَائِلِ الْقَطْعَيَّةِ، وَالْبَاطِنُ : الْمُحْتَجَبُ عَنْ خَلْقِهِ . وَقِيلَ : الْعَالَمُ بِالْخَفَيَّاتِ » .

قلت : لم تترك تفسير رسول الله ^{عليه السلام} لتفسير غيره، بل معنى الظاهر : العالي فوق عباده، فليس فوقه شيء، وهو سبحانه له الفوقيَّة المطلقة، بما في

(١) أخرجه الشَّيْخان في « صحيحيهما » من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) مختصر الصَّواعق المرسلة » (٢ / ٢٧٠ - ٢٧١) .

ذلك فوقية المكانة والقهر .

قال البغوي : « والظاهر : الغالب العالى على كل شيء، والباطن العالم بكل شيء ». قال : « هذا معنى قول ابن عباس » ثم نقل أقوالاً أخرى^(١) . وقال ابن منده : « الباطن : المحتجب عن ذوي الألباب كنه ذاته وكيفية صفاته عز وجل »^(٢) .

وقد تُسب إلى مقاتل أنه فسر الباطن بالقريب، ثم فسر القرب بالعلم والقدرة، ورددَه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -^(٣) .

الثاني : قال التوسي في « شرحه صحيح مسلم » (٣٨ / ٥) معلقاً على قوله عليه السلام : « إذا كان أحدكم يصلّى؛ فلا يصق قبّل وجهه، فإنّ الله قبّل وجهه إذا صلّى » ما نصّه :

« أي الجهة التي عظمها ! وقيل : فإنّ قبلة الله ! وقيل : ثوابه، ونحو هذا، فلا يقابل هذه الجهة بالبصاق الذي هو الاستخفاف بمن يُزف إليه وإهانته وتحقيره » انتهى .

قلت : لا داعي لهذه التأويلات ! واعلم أنّ كون الله بين يدي المصلي قبل وجهه لا ينافي العلو وكونه على العرش فوق مخلوقاته، فإنه مع ذلك واسع محيط بالعالم كله، وقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله - عز وجل - بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه، فإنّ كل خط يخرج من

(١) « معالم التّزيل » (٤ / ٢٩٣) .

(٢) « التّوحيد » (٢ / ٨٢) .

(٣) انظر « شرح حديث التّزول » (١٢٨ - ١٢٩) .

المركز إلى المحيط يستقبل سافلها المحاط بها بوجهه من جميع الجهات والجوانب، فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط، وهو محيط ولا يحاط به^(١).

والأخير : نقل المباركفوري في « تحفة الأحوذى » (١٠ / ٦٥) كلام التّوّي على حديث : « ... وإن تقرّب مني شبراً .. » ولم يرتضه فقال : « قلت : لا حاجة إلى هذا التّأوّيل ، قال الترمذى في باب فضل الصّدقة بعد رواية حديث أبي هريرة : « إِنَّ اللَّهَ يَقْبِلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ ... » الخ ، وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذه من الروايات من الصّفات وزنّ الرب - تبارك وتعالى - كُلُّ ليلة إلى السّماء الدُّنيا ، قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن بها ولا يتوهّم ولا يقال : كيف ، هكذا روي عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وعبدالله بن المبارك أنّهم قالوا في هذه الأحاديث : أمروها بلا كيف ، وهكذا أقوال أهل العلم من أهل السنة والجماعة » انتهى .



(١) انظر : « إبطال التّأوّيلات » (١ / ٢٢٧ - ٢٢١) ، و « شرح العقيدة الواسطية » للشيخ زيد الفياض (٢٠٣ - ٢١٣) ، و « مختصر الصّواعق المرسلة » (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦) ، و « قطف الثُّمر » (٦٠) ، والتعليق على « صحيح التّرغيب والثّرهيب » (ص ١١٦) ، و « القواعد المثلّى » (٥٧) .

الفصل التاسع

عُلُوُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ عَلَّا كَخَلْقِهِ

قال في شرح قول النبي ﷺ للحجارية : « أين الله؟ ». فقالت : في السماء . قال : « من أنا؟ ». قالت : أنت رسول الله . قال : « أعتقدها فإنها مؤمنة »^(١) قال ما نصه (٥ / ٢٤ - ٢٥) : « هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان :

أحدهما : الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أنَّ الله - تعالى - ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات .

والثاني : تأويله بما يليق به . فمن قال بهذا، قال : كان المراد امتحانها هل هي موحّدة تقرُّ بأنَّ الخالق المدبر الفعال هو الله وحده، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء؛ كما إذا صلَّى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنَّه منحصر في السماء، كما أنَّه ليس منحصراً في جهة الكعبة، بل ذلك لأنَّ السماء قبلة الداعين، كما أنَّ الكعبة قبلة المصليين، أو هي من عبادة الأوّل

(١) خرجته وبيّنت طرقه في تعليقي على رسالة ابن رشد « الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط » (٣٠ - ٢٣) .

العبدان للأوثان التي بين أيديهم ؟ فلما قال : في السماء، علم أنها موحّدة، وليس عابدة للأوثان^(١).

قال القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلّمهم ونظارهم ومقلّدتهم أنَّ الظواهر الواردة بذكر الله في السماء، كقوله تعالى : ﴿ أَمْنَتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ﴾^(٢) ونحوه، ليست على ظاهرها، بل متأولة عند جميعهم، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكليف من المحدثين والفقهاء والمتكلّمين تأوّل « في السماء » أي : على السماء .

ومن قال من دهماء النّظار والمتكلّمين وأصحاب التّنزيه بنفي الحدّ واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى؛ تأوّلواها تأويلاً بحسب مقتضها، وذكر نحو ما سبق .

قال : ويا ليت شعري ! ما الذي جمع أهل السنة والحق كلهم على وجوب الإمساك عن الفكر في الذّات كما أمروا، وسكتوا لحيرة العقل واتفقوا على تحريم التّكليف والتشكيل، وأنَّ ذلك من وقوفهم وإمساكهم غير شاك في الوجود والموجود، وغير قادر في التّوحيد، بل هو حقيقته، ثم تسامح بعضهم بإثبات الجهة خاشياً من مثل هذا التّسامح .

وهل بين التّكليف وإثبات الجهات فرق ؟ لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من

(١) هذا معنى كلام المازري في « المعلم » (١ / ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٢) الملك : ١٦ .

أنه ﴿القاهر فوق عباده﴾^(١) وأنه استوى على العرش، مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلّي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء﴾ عصمة لمن وفقه الله - تعالى -، وهذا كلام القاضي - رحمة الله تعالى - .

قلت : تصرّف التّوّوي - رحمة الله - في كلام القاضي عياض، وهذا نصُّ كلام القاضي عياض بحروفه :

« والمُسَأَّلة بالجملة؛ وإن كان تساهل في الكلام فيها بعض الأشياخ المُقتدى بهم من الطائفتين، فهي من مُعوصات مسائل التّوحيد، ويَا لَيْتْ شعرِي ما الذي جمع أراء كافّة أهل الشّّرّة والحق على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التّفّكُر في الذّات كما أموا، وسكتوا لحيرة العقول هناك، وسَلَّمُوا، وأطّبقوا على تحريم التّكّييف والتّخييل والتّشكيل، وَأَنَّ ذلك من وقوفهم وحيرتهم غيرُ شكٍ في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادر في التّوحيد، بل هو حقيقة عندهم، ثُمَّ تسامح بعضهم في فصلِ منه بالكلام في إثبات جهة تخصُّه أو يُشار إليه بحِيزٍ يُحاذِيه، وهل بين التّكّييف من فرق، أو بين التّحدِيد في الذّات والجهات من بُونٍ، لكن إطلاق ما أطلقه الشّرّع من أَنَّه ﴿القاهر فوق عباده﴾^(١)، وأنَّه استوى على عرشه، مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلّي الذي لا يصح في معقول سواه ﴿ليس كمثله شيء وهو السَّمِيع البصير﴾ عصمة لمن وفقه الله - تعالى - وهداه »^(٢) .

(١) الأنعام : ١٨ ، ٦١ .

(٢) «إكمال العلم» (ق ٢٠٦ / ب) .

وقد وقع في كلام النّووي ما يستحق أن يقف عنده، وأن يُنَبَّهُ إليه الطلبة، فهذه مسألة من المسائل المهمة التي ينبغي أن تكون واضحة وضوح الشمس من غير أدنى لُبْس أو غُموض، والكلام المذكور آنفًا لا يفي بشيء من ذلك، بل عليه مؤاخذات، ولئنما كان هذا الشرح سار في الأقطار، في سائر الأعصار، لا بدّ من الوقوف على ما في هذا الكلام لمناصرة الحق، والوقوف على العقيدة السلفية؛ فنقول :

أولاً : قول النّووي « من غير خوض في معناه » ليس من مذهب السلف، وأنّا السلف يعلمون المعنى ويسكون عن الخوض في الكيفية، وما رأه النّووي من أنّ مذهب السلف هو تفويض المعنى ليس ب صحيح كما يئنّا في الباب الأول .

ثانياً : قوله نقلًا عن القاضي عياض : « إِنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي السَّمَاءِ ... لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهَا، بَلْ مَتَأْوِلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، فَمَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ جَهَةٍ فَوْقَ مَا لَمْ يُحَدِّدْ وَلَا تَكَيِّفَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ تَأْوِلَ « فِي السَّمَاءِ » أَيْ : عَلَى السَّمَاءِ » فَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرْ هُنَا :

الفرق الكبير بين تفسير السلف الذي هو عين مقتضى اللفظ، وتأويلي الخلف المخالف لمقتضى اللفظ، فالتأويل المذكور؛ أعني : « على السماء » هو التفسير السلفي للآية، وليس فيه إخراج للفظ عن ظاهره، وهو المراد من قوله عليه صلوات الله عليه : « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء »^(١) فكما هو

(١) الحديث صحيح راجع « السلسلة الصحيحة » رقم (٩٢٠) .

مقرر في الأذهان، ومشاهد في العيان أنَّ النَّاسَ على الأرض، وهو المراد من قوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ارحموا من في الأرض » فكذلك المراد من قوله « يرحمكم من في السَّماءِ » فتأمل ولا تكن من الغافلين .

ثالثاً : تفرقة التَّوْرِي بين قبلة الدَّاعِي وقبلة المُصْلِي مما لا دليل عليه، فلا قبلة للمسلم إلَّا واحدة، وحمله جواب الجارية لرسول الله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقولها : « في السَّماءِ » على قبلة الدَّاعِينَ بعيد، يعوزه الدَّلِيل .

رابعاً : عقيدة السَّلْفِ القائمة على الكتاب والسَّنَّة : أنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مُسْتَوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، أخْبَرَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، منها :

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنِ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾^(١) .
فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةِ تَدْلِي دَلَالَةً وَاضْحَى أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْاَسْتِوَاءِ؛ خَبِيرٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لَا تَخْفِي عَلَيْهِ الصِّفَةُ الْلَّائِنَةُ مِنْ غَيْرِهَا، وَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الَّذِي يَنْفِي عَنْهُ صِفَةَ الْاَسْتِوَاءِ لَيْسَ بِخَبِيرٍ، نَعَمْ، وَاللَّهُ هُوَ لَيْسَ بِخَبِيرٍ^(٢) .

وَالْأَدْلَةُ النَّقْلِيَّةُ وَالْعُقْلِيَّةُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرَةٌ وَشَهِيرَةٌ، وَنُقُولُ السَّلْفَ حَافَلَةً بِهَا، وَهَذِهِ الْأَدْلَةُ وَالنُّقُولُ مُسْطَرَّةٌ فِي كِتَابِ التَّوْحِيد^(٣)، وَأَخْصُّ مِنْهَا :

(١) الفرقان : (٥٩) .

(٢) « منهاج ودراسات لآيات الصِّفات » (٢٦) .

(٣) من مثل : « إبطال التأويلات » (١ / ٢٣٢) لأبي يعلى الفراء، و « التوحيد »

(١٠١) لابن خزيمة، و « الرُّوْدُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ » (١٨) لعثمان بن سعيد الدارمي، و « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٣ / ٣٨٧ وما بعدها) للالكائي و « الإبانة » (٣٦) لأبي الحسن الأشعري، و « مختصر الصواعق المرسلة » (٢ / ١٢٦) لابن القيم، و « درء تعارض العقل والنقل » (٦ / ٢٥٨) لابن تيمية وكتبه حافلة في بيان هذه المسألة و « التمهيد » (٧ / ١٢٨) =

ما كتب مفرداً في هذا الباب^(١)، من مثل كتاب الإمام الذهبي «العلو للعلي العفار» وكتاب ابن قدامة المقدسي «إثبات صفة العلو» وكتاب ابن القيم «اجتماع الجيوش الإسلامية» فإنه أله للرء على من أول الاستواء يعني يخالف ما عليه سلف الأئمة، من مثل المعتزلة والجهمية، ومن سار على منهجهم في التأويل.

خامساً : ومن بين الأمور التي وقعت في كلام الإمام النووي السابق وتحتاج إلى توضيح نسبة الجهة والمكان لله - عز وجل - والإزالة الغموض في هذه المسألة، أحب أن أبين ما يلي :

أن لفظ الجهة فيه إجمال وتفصيل، فنحن نوافق على نفيه عن الله - تبارك وتعالى - من وجه، ونثبته من وجه آخر، ذلك أنه قد يراد بنفي الجهة أن الله - سبحانه وتعالى - غير موجود في داخل هذا العالم، فإن أريده هذا المعنى فإن الله - سبحانه وتعالى - منزه عن أن يكون في شيء من مخلوقاته، وإن كان المقصود بنفي الجهة العدمية التي هي عبارة عن أن الله - سبحانه وتعالى - فوق خلقه فهذا الأمر مرفوض تماماً لأن لا يجوز أن يقال أنه - سبحانه وتعالى - ليس في جهة بقصد نفي علوه وفوقيته على خلقه، وبناء على ما تقدم فإن الجهة قسمان :

الأول : جهة يجب أن ينزع الله - تبارك وتعالى - عنها، وهي هذا العالم

= ابن عبد البر القرطبي، و «عقيدة عبد الغني المقدسي» (٤٠)، و «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٢٥)، وغيرها كثير .

(١) وقد صنف فيها كثير من المحدثين، مثل : أسامة القصاص - رحمة الله تعالى - وعبد الله الثابت، والأخ سليم الهمالي، وعوض منصور .

الوجودي فإنَّ اللهَ - تبارك وتعالى - ليس حالاً في شيءٍ من مخلوقاته، وعلى هذا مضى سلف الأمة .

الثاني : جهة ثانية وهي عدم محض، وهي ما فوق العالم، فإنّيات جهة لله تبارك وتعالى بمعنى أنَّه فوق العالم مستو على عرشه باين من خلقه فهذا واجب شرعاً، مع مراعاة عدم التشبيه والتكييف، لأنَّ هذه الجهة ثابتة لله تبارك وتعالى بما تواتر من نصوص القرآن الكريم والسنّة المطهرة وإجماع سلف الأمة، بل جميع الأديان السماوية والكتب المنزلة، فمن قال أنَّ اللهَ تبارك وتعالى فوق العالم لم يقل بجهة وجودية بل بجهة عدمية أثبتتها الشرع، وأثبتتها الفطرة، وأثبتتها العقل كذلك .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية موضحاً هذا المعنى :
« فإذا كان سبحانه فوق الموجودات كلها، وهو غني عنها لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها فضلاً عن أن يحتاج إليها، وإن أريد بالجهة ما فوق العالم فذلك ليس بشيء ولا هو أمر وجودي، وهملاء أخذوا لفظ الجهة بالاشراك، وتوهموا وأوهموا إذا كان في جهة كان في شيءٍ غيره، كما يكون الإنسان في بيته، ثم رتبوا على ذلك أن يكون الله محتاجاً إلى غيره، والله تعالى غني عن كلّ ما سواه »^(١).

وجملة القول في الجهة إن أريد بها أمر وجودي فهذا ينبغي نفيه لأنَّ الله

(١) انظر « نقض تأسيس الجهمية » (١ / ٥٢٠)، و « التدميرية » (ص ٤٥)، و « مختصر العلو » (٢٨٦ - ٢٨٧)، و « مناجع الأدلة » (١٧٨)، و « البيهقي و موقفه من الألهيات » (٣٥٣)، و « ابن جرير ودفاعه عن عقيدة السلف » (٤٧٥ - ٤٧٦) .

تبارك وتعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من خلقه، فهو سبحانه وتعالى
فوق عرشه بائن من خلقه وهو معهم بعلمه، وإن أريده بالجهة أمر عدمي وهو ما
فوق العالم فهذا ينبغي إثباته لأنّه ليس هنالك فوق العالم إلّا الله وحده .



الفصل العاشر

الثورة والإيتان

أول التوسي - رحمة الله تعالى - الصورة والإيتان الواردة في قوله عليه السلام في حديث أبي هريرة الطويل : « فيأتهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون، فيقول : أنا ربكم . فيقولون : نعوذ بالله منك؛ هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه؛ فيأتهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول : أنا ربكم . فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه » فعلق على هذا القسم من الحديث، فقال (٢ / ٢٠) :

« أعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وأيات الصفات قولين : أحدهما : وهو مذهب معظم السلف أو كلامهم : أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون : يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله - تعالى - وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أنه الله - تعالى - ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققين، وهو أسلم .

والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين : أنها تتأول على ما يليق

بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلاً لها لمن كان من أهله، لأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضية في العلم، فعلى هذا المذهب يقال في قوله ﷺ : « فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ » : إِنَّ الْإِتِيَانَ عِبَارَةٌ عَنْ رَؤْيَتِهِمْ إِلَيْهِ، لِأَنَّ العَادَةَ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنْهُ غَيْرُهُ لَا يَكُنُهُ رَؤْيَتُهِ إِلَّا بِالْإِتِيَانِ، فَعَبَرَ بِالْإِتِيَانِ وَالْمَجَيْءِ هُنَّا عَنِ الرُّؤْيَا مَجَازًا^(١).

وقيل : الإتيان فعل من أفعال الله - تعالى - سماه إتياناً . وقيل : المراد يأتِيهِمُ اللَّهُ، أي : يأتِيهِمْ بعضاً ملائكة الله .

قال القاضي عياض - رحمه الله - : هذا الوجه أشبه عندي بالحديث، قال : ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها من سمات الحدث الظاهر على الملك والمخلوق . قال : أو يكون معناه : يأتِيهِمُ اللَّهُ في صورة، أي : يأتِيهِمْ بصورة، ويظهر لهم من صور ملائكته ومخلوقاته التي لا تشبه صفات الإله ليختبرهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك أو هذه الصورة : أنا ربكم رأوا عليه علامات المخلوق ما ينكرون، ويعلمون أنه ليس ربهم، ويستعيذون بالله منه .

ثم أخذ بعد ذلك مباشرة في تأويل (الصورة) الواردة في قوله ﷺ : « فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرَفُونَ » فقال : « فالمراد بالصورة هنا الصفة، و معناه : فَيَتَجَلِّي اللَّهُ - سبحانه وتعالى - لَهُمْ عَلَى الصُّفَةِ الَّتِي يَعْلَمُونَهَا وَيَعْرَفُونَهُ بِهَا، وَإِنَّمَا عَرَفُوهُ بِصَفَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَقْدَمَتْ لَهُمْ رُؤْيَا لَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ لَا يَشْبَهُ شَيْئاً مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَا يَشْبَهُ شَيْئاً مِنْ

(١) هذا معنى كلام المازري في « المعلم » (١ / ٢٢٦) .

مخلوقاته، فيعلمون أنه ربهم، فيقولون : أنت ربنا، وإنما عبر بالصورة عن الصفة لمشابهتها إياها، ولمجانسة الكلام، فإنه تقدم ذكر الصورة » .

وكلامه في تأويل (الصورة) عند شرحه لقوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إذا قاتل أحدكم أخاه فليجترب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته » أوضح، فقال معلقاً على القسم الأخير من الحديث : « فإن الله خلق آدم على صورته » ما نصه (١٦ / ١٦٦) :

« فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان حكمها واضحاً مبسوطاً، وأنَّ من العلماء من يمسك عن تأويلها، ويقول : نؤمن بأنَّها حق، وأنَّ ظاهرها غير مراد، ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف، وهو أحوط وأسلم .

والثاني : إنَّها تتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله - تعالى -، وأنَّه ليس كمثله شيء .

قال المازري^(١) : هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت [عند أهل التقليل]، ورواه بعضهم : « إنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحْمَن » وليس بثابت عند أهل الحديث، وكأنَّ من نقله رواه بالمعنى الذي وقع له، وغلط في ذلك .

قال المازري : وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث، فأجراه على ظاهره، وقال : لله - تعالى - صورة لا كالصور، وهذا الذي قاله ظاهر الفساد، لأنَّ الصورة تفيد التركيب، وكل مركب محدث، والله - تعالى - ليس بمحدث، فليس هو مركباً، فليس مصرياً، قال :

(١) في « المعلم » (٣ / ١٦٩ - ١٧٢) وقد اختصر النووي كلامه .

وهذا كقول المجمّمة : جسم لا كال أجسام^(١)، لِمَا رأوا أهل السنة يقولون : الباري سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء، طردوا الاستعمال، فقالوا : جسم لا كال أجسام . والفرق أن لفظ شيء لا يفيد الحدوث، ولا يتضمن ما يقتضيه، وأمّا جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب، وذلك دليل الحدوث، قال : العجب من ابن قتيبة في قوله : « صورة لا كالصور » مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته، فالصورتان على رأيه سواء، فإذا قال : لا كالصور تناقض قوله . ويقال له أيضاً : إن أردت بقولك صورة لا كالصور أنّه ليس بمؤلف ولا مرّكّب، فليس بصورة حقيقة، وليس اللّفظة على ظاهرها، وحينئذ يكون موافقاً على افتقاره إلى التأويل .

وأختلف العلماء في تأويله، فقالت طائفة : الضمير في صورته عائد على الأخ المضروب، وهذا ظاهر رواية مسلم . وقالت طائفة : يعود إلى آدم، وفيه ضعف . وقالت طائفة : يعود إلى الله - تعالى -، ويكون المراد إضافة تشريف واحتصاص، كقوله تعالى : « ناقة الله »^(٢)، وكما يقال في الكعبة : بيت الله، ونظائره، والله أعلم » انتهى بحروفه .

قلت : لي على كلام التّوسيي السابق ملاحظات وتعقبات وزيادة بيان وإيضاح في بعض ما ذكره ونقله عن غيره من العلماء، وهكذا البيان :

أولاً : ليس مذهب السلف ما نقله التّوسي عنهم من تفويض المعنى، وإنما مذهبهم إثبات المعاني، وتفويض علم كيفيةها إلى الله - تعالى -، وقد فصلنا

(١) انظر - لزاماً - ما قدمناه في التعليق على (ص ٢١ - ٢٣) على هذا اللفظ .

(٢) الشمس : ١٣ .

الكلام عليه في الباب الأول، فراجعه .

ثانياً : تأويله للإitan والمجيء بالرؤيه؛ أو بعض ملائكة الله، ليس صحيحاً، ويناقض العقيدة السلفية في الصفات .

فنحن إذ نقول بإثبات صفة المجيء والإitan للرب - عز وجل - فلا يستلزم ذلك التشبيه والتجسيم، وإنما ثبت ذلك على الوجه اللائق بجلاله وعظمته، فلا ثبت له مجيناً وإياناً كما يكون للخلق إذا فعلوا ذلك من شغل محل، وتفريح آخر، وغير ذلك مما هو لازم للمخلوقين إذا فعلوا شيئاً من ذلك، ومثل هذا ممتنع في حفظه سبحانه وتعالى، لأنَّه سبحانه وتعالى منزه عما يكون من صفات المحدثين، وسمات المخلوقين .

وعلى هذا فإنَّ مجيء الله - سبحانه وتعالى - وإيانه يوم القيمة لفصل القضاء بين عباده، كما في الأحاديث الصحيحة كل ذلك حقيقة من غير أن يلزم فعله سبحانه وتعالى ما يلزم المخلوق إذا فعل مثل ذلك، ومن المؤكَّد أنَّ سلف الأمة وأئمَّتها يعلمون أنَّ الله - سبحانه - إذا وصف نفسه بصفة أو وصفه رسوله عليه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيء من ذلك، أنَّه ثابت له على ما يليق به سبحانه وتعالى، فلا يشبه شيئاً من صفات خلقه، كما لا تشبه ذاته سبحانه ذاتهم، وكذلك القول بالنسبة لأفعاله سبحانه وتعالى .

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ في صفات الخلق ما يختلف بعضها عن بعض، فيكون من بعضها ما لا يكون من الآخر، بمجرد اختلاف ذواتها، مع أنها كلها مخلوقة، فكيف إذا كانت هذه الصفات متعلقة بذات الله سبحانه !؟ فتشابه الصفات في الاسم لا يستلزم تشابه الذوات، وفي هذا يقول شيخ

الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

« وإذا قيل : الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس حركة، قيل : والحركة أيضاً أصناف مختلفة، فليست حركة الرُّوح كحركة البدن، ولا حركة الملائكة كحركة البدن، والحركة يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى، كما يقول كثير من الطبائعية والفلسفه، منها الحركة في الحكم كالحركة في التمو، والحركة في الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم، وحركة اللون والثياب من سواد إلى بياض، والحركة في الأين كالحركة تكون بالأجسام الثامنة من الثبات والحيوان في التمو الزيادة، أو في الذبول والقصاص، وليس هناك انتقال جسم من حيز إلى حيز »^(١).

ثالثاً : وبناءً على ما تقدم نقول : إن نفي حقيقة مجده سبحانه وإتيانه، والقول بأنه يلزم ذلك ما يلزم الخلق عند مجدهم وإتيانهم، لأن إثبات المجيء والإتيان في نظرهم يتضمن الحركة والانتقال والتحيز في جهة، وهذا لا يتصور إلا في الأجسام، والله منزه عن الجسمية، وكذلك القول بأن ما يصح عليه المجيء والإتيان لا ينفك عن الحركة والشكون، وهذا حادثان، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والإتيان يجب أن يكون مخلوقاً محدثاً، والله - سبحانه وتعالى - منزه عن ذلك . نقول : إن القول بهذا كله باطل من أساسه لما يئننا، ولأنه لا يرد على إثبات المجيء والإتيان محدود، ولا يلزم لوازم تمتنع في حق الله - تعالى - من إثبات ما أثبت الباري عز وجل لنفسه من الصفات والأفعال، ولا ما أثبته له رسوله عليه السلام .

(١) شرح حديث النزول ، (٩٨) .

ودعوى أنَّ هناك لوازِم تلزم أهل الإثبات عند التزام القول بإثبات ما ورد في الكتاب والسنَّة ليست صحيحة، إذ لو كان الآخر كذلك فهـي لازمة لمن جاء بإثبات ذلك، وهو أعلم الخلق بربِّه، فالمبثتون لم يثبتوا شيئاً من قبل أنفسهم، بل أخذوا بالنصوص وصدقـوها، وأمنوا بما جاء فيها على مراد قائلـها، فاللـوازِم تلزم من أولـها بتأيـله لها عن مدلـولـها^(١).

وعليـه يتـبـين لنا أنَّ من أولـ هذه الصـفـة وغـيرـها من أفعال الله - تعالى -، خـوفـاً من أن يلزمـ الخـالـقـ ذلكـ ما يلزمـ المـخلـوقـ إذاـ فعلـ مـثـلـ ذلكـ أوـ أـتـصـفـ بهـ، فـقدـ جـانـبـ الصـوابـ وـأـخـطـأـ خـطـأـ فـاحـشـاـ، حيثـ ظـنـ أنـ أـفـعـالـ اللهـ - تعالىـ - وـصـفـاتـهـ كـأـفـعـالـ خـلـقـهـ وـصـفـاتـهـمـ، فـشـبـهـ اللهـ بـخـلـقـهـ فـوـقـ فـيـماـ فـرـ منهـ، وجـمـعـ بـينـ الشـبـهـ وـالـتـعـطـيلـ^(٢).

ورـحـمـ اللهـ شـيـخـ الإـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ لـمـاـ قـالـ :

« ... ثـمـ هـؤـلـاءـ المـبـثـتـةـ إـذـاـ قـالـواـ لـمـنـ أـثـبـتـ أـنـهـ يـرـضـيـ وـيـغـضـبـ، وـيـحـبـ وـيـغـضـ، أـوـ مـنـ وـصـفـهـ بـالـاسـتـوـاءـ، وـالـثـرـولـ، وـالـإـتـيـانـ، وـالـسـجـيـءـ، وـبـالـوـجـهـ، وـالـيـدـ، وـنـحـوـ ذـلـكـ، إـذـاـ قـالـواـ :ـ هـذـاـ يـقـنـصـيـ التـجـسـيمـ، لـأـنـاـ لـاـ نـعـرـفـ مـاـ يـوـصـفـ بـذـلـكـ إـلـاـ ماـ هـوـ جـسـمـ !ـ

قـالـتـ المـبـثـتـةـ :ـ فـأـنـتـمـ قـدـ وـصـفـتـمـوـ بـالـحـيـاةـ، وـالـعـلـمـ، وـالـقـدـرـةـ، وـالـسـمـعـ، وـالـبـصـرـ، وـالـكـلـامـ، وـهـذـاـ كـهـذـاـ، فـإـذـاـ كـانـ هـذـاـ يـوـصـفـ بـهـ جـسـمـ، فـالـآخـرـ كـذـلـكـ، وـإـنـ أـمـكـنـ أـنـ يـوـصـفـ بـأـحـدـهـمـ مـاـ لـيـسـ بـجـسـمـ فـالـآخـرـ كـذـلـكـ، فـالـتـفـرـيقـ

(١) انظر « مختصر الصـبـوـاعـقـ المرـسـلـةـ » (٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥) .

(٢) « الإمام اـبـنـ جـرـيرـ الطـبـرـيـ وـدـفـاعـهـ عـنـ عـقـيـدـةـ السـلـفـ » (٤٧٧ـ وـمـاـ بـعـدـهـ) .

بينهما تفريق بين المتماثلين ^(١).

فهذا إلزام من شيخ الإسلام لمن يُعطل هذه الصفة بحججة أنَّ فيها تجسيماً مع أنَّه يصرُّ ويقول : « لم ينطق أحد من السَّلْف والأئمَّة في وصف الله بالجسم، لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك، لأنَّها عبارات مجملة لا تتحقُّ حقيقةً، ولا تبطل باطلًا، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الکُفَّار ما هو من هذا النوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السَّلْف والأئمَّة » ^(٢).

ويقول السَّلْفيون لمعارضيهم في هذه الصُّفات : القول في صفات الله كالقول في ذاته، والله - تعالى - ليس كمثله شيء لا في صفاتة ولا في ذاته ولا في أفعاله، فلو سأله سائل : كيف يجيء سبحانه ؟ أو : كيف يأتي ؟ فليقل له : كيف هو في نفسه، فإذا قال له : لا أعلم كيفية ذاته، فليقل له : وكذلك لا تعلم كيفية صفاته، فإنَّ العلم بكيفية الصُّفة يتبع العلم بكيفية الموصوف .

والخلاصة : قد دلَّ القرآن ^(٣) والستة على أنَّه سبحانه يجيء يوم القيمة لفصل القضاء بين عباده، ويأتي في ظلَّلٍ من الغمام والملائكة، وهذه من الأفعال

(١) « الرِّسالَة التَّدْمُرِيَّة » (٢ / ٢٣) - مع التُّسْفَة المهدِيَّة .

(٢) المرجع الشَّابِق (٢ / ٢٤)، بتصريف يسير وانظر « إبطال التَّأوِيلات » (١ / ٨٣)، و « مختصر الصَّواعق المرسلة » (٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨)، وما قدمناه في التعليق على (ص ٢١ - ٢٣) من عدم جواز إطلاق (الجسم) على الله سبحانه .

(٣) انظر الآيات وتوجيهها والكلام السَّلْفي عليها في التَّفاسير الآتية : « تفسير الطَّبرِي »

(٤ / ٢٦٥ - ٢٦٩ و ١٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ و ٢٧ / ٧٨ و ٣٠ / ١١٩)، و « تفسير ابن كثير » (١ / ٢٤٨ و ٤ / ٥١٠)، و « محسن التَّأوِيل » (٣ / ٥١٧).
وانظر أيضاً « شرح الستة » (١ / ١٩٧ و ٢ / ١٠٢).

التي يفعلها بنفسه في هذه الأمكانة، فلا يجوز نفيها عنه ببني الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه، وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له^(١).

وقد نقل صديق حسن خان^(٢) نحو كلام النّووي المذكور في مطلع هذا المبحث، ونقل القولين، وعقب على قوله المأولة : « وهذا خلاف ما عليه سلف الأئمة وأئمتها »^(٣) وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى : ﴿ و جاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴾^(٤) ما نصه :

« والحق أنّ هذه الآية من آيات الصلفات التي سكت عنها وعن مثلها عامة سلف الأئمة وأئمتها وبعض الخلف، فلم يتكلّموا فيها، بل أمروها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تحريف ولا تعطيل، وقالوا : يلزمها الإيمان بها، وإجراها على ظاهرها، والتأويل ديدن المتكلّمين ودين المتأخّرين، وهو خلاف ما عليه جمهور السلف الصالحين »^(٥).

رابعاً : بعد هذا البيان في دفع ما أثاره المسؤولون من ضرورة صرف المجيء والإتيان الحقيقي اللائق بكماله وعظمته عن ظاهره، وأنّ صنيعهم هذا الشنيع ما كان إلّا لأنّهم شبّهوا الباري بخلقه أولاً، ثمّ أوقعهم هذا التشبيه

(١) انظر « مختصر الصواعق المرسلة » (٢٥٨) .

(٢) في تفسير « فتح البيان » (١ / ٣٣٥ - ٣٣٦) .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) الفجر : ٢٢ .

(٥) « فتح البيان » (١٠ / ٣٤٤) .

بالتعطيل ثانياً، بعد هذا كله نبين خطأ ما ذهبا إليه من تأويل، سواء ما ذكره التوسي في الكلام السابق، أو ما ذكره غيره من مجيء أمره، أو مجيء حسابه وعذابه، فنقول :

قال الشيخ السعدي - رحمه الله تعالى - في تفسير قوله تعالى : ﴿ هُل ينظرون إِلَّا أَن يأْتِيهِمُ اللَّهُ ﴾ :

« وهذه الآية وما أشبهها دليل لمذهب أهل السنة والجماعة المثبتين للصفات الاختيارية، كالاستواء، والنزول والمجيء، ونحو ذلك من الصفات التي أخبر بها تعالى عن نفسه، وأخبر بها عنه رسوله ﷺ، فيشتبهونها على وجه يليق بجلال الله وعظمته من غير تشبيه ولا تحريف، خلافاً للمعطلة على اختلاف أنواعهم من الجهمية، والمعتزلة، والأشعرية، ونحوهم من ينفي هذه الصفات، ويتأول لأجلها الآيات بتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، بل حقيقتها القدح في بيان الله، وبيان رسوله، والرّغم بأنّ كلامهم هو الذي تحصل به الهدایة في هذا الباب ! فهو لاء ليس معهم دليل نقلٍ، بل ولا دليل عقلي .

أما النّقلي : فقد اعترفوا أن النّصوص الواردة في الكتاب والسنة ظاهرها بل صريحها دالٌ على مذهب أهل السنة والجماعة، وأنّها تحتاج لدلائلها على مذهبهم الباطل أن تخرج عن ظاهرها، ويزاد فيها وينقص، وهذا كما ترى لا يرضيه من في قلبه مثقال ذرة من إيمان .

وأما العقل : فليس في العقل ما يدلُّ على نفي هذه الصفات، بل العقل دلٌ على أنّ الفاعل أكمل من الذي لا يقدر على الفعل، وأنّ فعله تعالى المتعلق

بنفسه والمتعلق بخلقه هو كمال ^(١).

فمما يعد حمل المجيء والإتيان على مجيء أمر الله ورحمته وحسابه وعذابه، أو على إتيان بعض ملائكة الله، أو على أنه عبارة عن رؤية المؤمنين له ! لأن حمل المجيء والإتيان على الحقيقة قد تواترت الأخبار عن أعلم الخلق بربه - سبحانه وتعالى - بثبات ذلك، وليس في جميعها ما يدل على أن المراد بالمجيء والإتيان المجاز، وإنما جاء فيها ما يدل على الحقيقة .

فإن أريد ببيان الله : أمر الله ورحمته؛ أن الله إذا جاء حلّت رحمته وأمره فهذا حق، وإن أريد أن الإتيان للأمر والرحمة أو غير ذلك فقط، وأن الله - تعالى - لا يأتي بهذا باطل، لكون إتيانه حقيقة، كما صرّحت الأخبار بذلك ^(٢).

فالتأويلات المذكورة لم يرد عن السلف ما يدل عليها، فضلاً عن مضادتها للتصوّص من الكتاب والسنّة، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية لما قال :

«إنّ جميع هذه التأويلات مبتدعة لم يقل أحد من الصحابة شيئاً منها، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمّة السنّة والحديث : أحمد بن حنبل، وغيره من أئمّة السنّة» ^(٣).

(١) وانظر كتاب الأخ عبد الرزاق العبّاد «الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة»، فإنّ فيه تفصيلاً مستطاباً عن منهج الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمة الله تعالى في الصفات .

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢٥٩ / ٢)، و«ابن جرير ودفاعه عن عقبة السلف» (٤٨٦) .

(٣) «شرح حديث النّزول» (٦٢) .

ويقول عثمان بن سعيد الدارمي في ردّه على الجهمية الذين أؤلوا
المجيء والإتيان بنسو هذه التأويلات :

« فأمّا مجيئه يوم القيمة وإتيانه في ظلل من الغمام والملائكة، فلا
اختلاف بين الأمة أنّه إنما يأتيهم يومئذ كذلك لمحاسبتهم، وليصدع بين خلقه
ويقرّرهم بأعمالهم، ويجزيهم بها، ولينصف المظلوم منهم من الظالم، لا
يتولّ ذلك أحدٌ غيره تبارك وتعالى جده، فمن لم يؤمن بذلك لم يؤمن يوم
الحساب، ولكن إن كنتم محقّين في تأويلكم هذا وما ادعّيتم من باطلكم -
ولستم كذلك - فأنّوا بحديث يقوّي مذهبكم فيه من رسول الله ﷺ، أو
بتفسير تأثرونّه صحيحاً عن أحدٍ من الصحابة أو التابعين؛ كما أتيناكم به عنهم
نحن لمذهبنا »^(١).

خامساً : بعد هذا الرّد على من أُول صفة المجيء والإتيان للرّب - عزّ
وجل - من خلال الأدلة والحجج والنّقول المجملة، نلقي مزيداً من الأضواء
على فساد مفردات التأويل المذكورة آنفاً، فنقول^(٢) :

١ - يقال لمن تأول المجيء والإتيان بالرحمة والأمر : أتريدون رحمته
وأمره صفتة القائمة بذاته، أم مخلوقاً منفصلاً سمّيتموه (رحمة) و (أمراً)، فإن
أردتم الأول فمجيئه يستلزم مجيء الذّات قطعاً، وإن أردتم الثاني كان الذي
يجيء ويأتي لفصل القضاء مخلوقاً محدثاً لا رب العالمين، وهذا معلوم

(١) رد عثمان بن سعيد الدارمي على بشر العريسي » (١٤٨) .

(٢) انظر : « الضّواعق المرسلة » (٢ / ١٠٧ وما بعدها)، و « إبطال التأويلات »

» (١ / ١٣٠ وما بعدها) .

البطلان قطعاً، وهو تكذيب صريح للأخبار، فإنه يصح معه أن يقال : لا يأتي
ولا يجيء لفصل القضاء، وإنما الذي يأتي غيره !!

٢ - قوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يأتيهم الله ... » قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ قوله
﴿ هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ ونظائره، قيل : هو من مجاز الحذف،
وتقديره : وجاء أمر ربك : وهذا باطل من وجوه :
أحدها : أنه إضمار مالا يدل اللفظ عليه، بتطابقة ولا تضمن ولا لزوم،
وادعاء حذف ما لا دليل عليه يرفع الوثوق من الخطاب، ويطرّق كل مبطل على
ادعاء إضمار ما يصح باطله .

ثانيها : إن صحة التّركيب واستقامة اللفظ لا تتوّقف على هذا
المحذوف، بل الكلام مستقيم تمام قائم المعنى، بدون إضمار، فإضماره مجرّد
خلاف الأصل، فلا يجوز .

ثالثها : إنّ إذا لم يكن في اللفظ دليل على تعين المحذوف، كان تعينه
قولاً على المتكلّم بلا علم، وإخباراً عنه بإرادة ما لم يقم دليل على إرادته،
وذلك كذب عليه .

رابعها : إنّ في السياق ما يبطل هذا التّقدير، وهو قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ
وَالْمَلَكُ ﴾ فعطف مجيء الملك على مجيء سبحانه يدل على تغایر
المجيئين، وأنّ مجيء سبحانه حقيقة كما أنّ مجيء الملك حقيقة، بل
مجيء الرب سبحانه أولى أن يكون حقيقة من مجيء الملك، وكذلك قوله :
﴿ هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾
ففرق بين إتّيان الملائكة وإتّيان الرب، وإتّيان بعض آيات ربك، فقسم ونوع،

ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً، فتأمله !، ولهذا منع عقلاً
الفلسفه حمل هذا اللُّفظ على مجازه، وقالوا : هذا يأباه التقسيم والتردّيد
والاطراد .

خامسها : إنَّه لو صرَّح بهذا الحذف المقدَّر لم يحسن، وكان كلاماً
ركيكيَاً، فاذْعاء صدق ما يكون النُّطق به مشتركاً باطل، فإنه لو قال : هل ينظرون
إلاَّ أن يأتِيهِم الملائكة أو يأتِي ملك رَبِّك، أو أمر رَبِّك؛ كان مستهجنَاً .

٣ - أمَّا حَمْل النُّوْرِي الإِتِيَانِ وَالْمَجِيَّء الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الرُّؤْوَيَةِ
مجازاً؛ فبعيد جدًّا، بل هو من الخطأ الممحض، فقد أطُرد نسبة المجيء
والإتيان إلى الرَّبِّ - عَزَّ وَجَلَ - مطلقاً من غير قرينة تدلُّ على أنَّ الذي نسب
إليه ذلك غيره من مخلوقاته، فكيف توسيع دعوى المجاز فيه، فلو أَنَّ المجاز
كان ثابتاً فإنَّما يُصار إليه عند تعذر الحمل على الحقيقة إذ هي الأصل، فما
الذِّي أَحَالَ حَمْلَ ذَلِكَ عَلَى حَقْيَقَتِهِ مِنْ عَقْلٍ أَوْ نَقْلٍ أَوْ اِتْفَاقٍ مِّنْ اِتْفَاقِهِمْ
حَجَّةٌ !؟

سادسها : الإتيان والمجيء من الله - تعالى - نوعان : مطلق ومقيد،
فإذا كان مجيء رحمته أو عذابه كان مقيداً، كما في حبر حذيفة رضي الله
عنه : « فجاء الله بالخير »^(١)، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَلَّنَاهُ
عَلَى عِلْمٍ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ ﴾^(٣) .

(١) أخرجه مسلم في « صحيحه » (١٤٧٦ / ٣) رقم (١٨٤٧) .

(٢) الأعراف : ٥٢ .

(٣) المؤمنون : ٧١ .

النوع الثاني : والمجيء والإتيان المطلق، قوله : ﴿ وجاء رَبُّكَ
وَالْمَلَكُ ﴾^(١)، قوله : ﴿ هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي ظُلْلَهُ مِنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ ﴾^(٢)، وهذا لا يكون إلَّا مجئه سبحانه، هذا إذا كان مطلقاً فكيف
إذا قُيِّدَ بما يجعله صريحاً في مجئه نفسه ؟ قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَأْتِيهِمُ
الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكُمْ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكُمْ ﴾^(٣)، فعطف مجئه على
مجيء الملائكة، ثم عطف مجيء آياته على مجئه .

سابعها : وأخيراً .. نقل بعضهم تحت عنوان (إثبات التأويل عند السلف) أَنَّ الإمام أحمد بن حنبل يُؤَرِّلُ، فقال : « روى الحافظ البيهقي في كتابه « مناقب الإمام أحمد » - وهو كتاب مخطوط - ومنه نقل الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (١٠ / ٣٢٧) : فقال :

روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أنَّ أَحمد
ابن حنبل تأول قول الله - تعالى - : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أَنَّهُ جاءَ ثوابه !

(١) الفجر : ٢٢ .

٢١٠ (البقرة: ٢)

(٣) الأَنْعَامُ : ١٥٨ .

(٤) النهاية:

ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » انتهى كلام ابن كثير «^(١)
انتهى .

قلت : وهذا الكلام خطأ من وجوه :
أحدها : إن التأويل - بمعناه المتعارف في اصطلاح الأصوليين؛ وهو :
صرف اللُّفْظ عن ظاهره المبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدل على ذلك -
ليس مذهب السلف الصالح أبداً، فلا يغرنك العنوان المزعوم، فإن المفردات
التي ساقها صاحبها لا تصلح أدلة، وقد سبق^(٢) بيان كشف خطأ بعضها .
ثانية : إن الإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبيئة لما
تนาزع فيه الناس ما ليس لغيره، وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنّة واتباع سبيل السلف
الطيب، ولهذا كان جميع من يتحلّ السنّة من طوائف الأمة - فقهائها
ومتكلّمتها وصوفيتها - ينتحلونه .

ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل، فإن هذا أمر لا بد منه في العالم،
والنبي ﷺ قد أخبر بأن هذا لا بد من وقوعه، وأنه لما سُأله ربه أن لا يلقي بأسهم
بينهم منع ذلك، فلا بد في الطوائف المتسبة إلى السنّة والجماعة من نوع تنازع،
لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنّة، كما أنه لا بد أن يكون بين
المسلمين تنازع واختلاف، لكن لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق لا
يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة .

ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتبين إلى السنّة والجماعة :

(١) مقدمة محقق « دفع شبه التشبيه » (١٢ - ١٣) .

(٢) راجع لزاماً (ص ٩٣ وما بعدها، ١٢٨ - ١٢٩ - الهاشم) .

كان متحلاً للإمام أحمد، ذاكراً أنه مقتدي به متبوع سبيله، وكان بين أعيان أصحابه من المواقفة والمؤلفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إن أبا بكر عبدالعزيز يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه مثل ما يذكر من حجج أصحابه، لأنَّه كان عنده من متكلمة أصحابه .

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون : أبو الحسن التميمي، وابنه، وابن ابنته، ونحوهم؛ وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقياني من المؤدة والصحبة ما هو معروف ومشهور .

ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد - لما ذكر اعتقاده - اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي، وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه؛ ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول : « وكان أبو عبدالله » .

وهو منزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويدرك مذهبه بحسب ما فهمه ورأه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بآلفاظه وأفههم لمقاصده؛ فإنَّ الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون منزلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم أنَّ أحداً منهم يقول : حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا، بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهمنا لمراده .

فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن

النبي ﷺ، لكن النبي ﷺ معصوم، فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ . وأمّا غير النبي ﷺ فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمررين متناقضين ولم يشعر بالتناقض .

لكن إذا كان في المنسوب عن النبي ﷺ ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة - وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والنالقوان لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كبير - لم يستكروه وقوع نحو من هذا في غيره؛ بل هو أولى بذلك؛ لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره^(١).

فالنقل المذكور لا يعتمد عليه، ولا سيما أنّ المشهور عن الإمام أحمد في هذا الباب خلاف المذكور .

ثالثها : بخصوص الرواية السابقة المنسوبة عن الإمام أحمد، فاختلَف فيها أصحابه على ثلَاث طرق :

أحدها : إنّها غلط عليه، فإنّ حبلاً تفرد بها عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبِه، وإذا تفرد بما يخالف المشهور عنه، فالخلاف وصاحبِه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبدالله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية .

ذكره ابن القيم، وعقب عليه بقوله :

« والتحقيق : إنّها رواية شاذة؛ مخالفة لجادة مذهبِه » .

(١) « مجموع الفتاوى » (٤ / ١٦٧ - ١٦٨) .

ثم ذكر الطريق الثالث لأصحاب أحمد، وهي : أن حنبلًا ضبط ما نقل، وخالفوا في تخریج هذا النص، وأسهب في تفصیل ذلك^(١).

وما رجحه ابن القیم هو الصواب في هذا الباب، وهو ما نقله أبو يعلى الفراء عن أبي إسحاق بن شاقلا، قال بعد أن ذكر رواية حنبل : « هذا غلط من حنبل لا شك فيه، وأراد أبو إسحاق بذلك أن مذهب حمل الآية على ظاهرها في مجيء الذات، هذا ظاهر كلامه، والله أعلم »^(٢).

ثامنها : والخلاصة .. إن المجيء والإitan صفة للرب - تعالى -، وغير جائز تکلف القول في ذلك لأحد إلا بخبر من الله - جل جلاله - أو من رسول مرسلا، قاله ابن جرير^(٣).

تاسعها : أمّا (الصورة) فتشبّهها لله - عز وجل - لما جاء في الأحاديث الكثيرة الشهيرة، وبعضاها في « الصّحّيّحين » من غير أن نتأوّلها، ومن غير اعتقاد تشبيه فيها، ولا شك أنّ نفي هذه الصّفة عن الرب - تبارك وتعالى - ينافي الأحاديث الواردة في ذلك، ورحم الله ابن قتيبة لما قال : « والذّي عندي - والله أعلم - أنّ الصّورة ليست بأعجّب من اليدين والأصبع والعين، وإنّما وقع الإلّف لتلك لمجيئها في القرآن، ووّقعت الوحشة من هذه لأنّه لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجّمیع، ولا نقول في شيء منه بکیفیّة ولا حدّ »^(٤).

(١) انظر « مختصر الصّمّاعق المرسلة » (٢ / ٢٦٠ - ٢٦١) .

(٢) « إبطال التأویلات » (١ / ١٣٢) .

(٣) تفسير ابن جرير (٢ / ١٩١) وانظر « ابن جرير الطّبّيري ودفاعه عن عقيدة السّلف » (٤ / ٧٧ وما بعدها) .

(٤) « اختلاف الحديث » (١ / ٥٤١) .

أَمَّا تضييف المازري للفظة : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ »
وقوله فيه : « لِيَسْ بِثَابِتٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ». فَهُوَ الصَّوابُ .
وقد فَصَّلَ ذَلِكَ شِيخُنَا الْأَلْبَانِي فِي « سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُضَعِّفَةِ » رَقْمَ (١١٧٥ و ١١٧٦) ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ .

وَبِنَاءً عَلَيْهِ : فَإِنَّا نَثَبِّتُ لِلَّهِ صُورَةً ، وَنَقُولُ عَنْهَا كَمَا كَوَلَّنَا فِي بَاقِي الصَّفَاتِ ،
ثُمَّ وَلَا تَنَاؤلْ ، وَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهَا وَصِرْفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ الرَّاجِزُ
حِيثُ قَالَ :

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتْبَاعِ مَنْ سَلَفَ

وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتَدَاعِ مَنْ خَلَفَ^(١)

□ □ □ □ □

(١) انظر كلام العلماء على الصُّورَةِ فِي : « التُّوحِيدِ » (٣٧ - ٣٨) لِابْنِ خَزِيرَةِ ، وَ
« إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ » (١ / ٧٧ - ١٠٩) ، وَ« التُّوحِيدِ » (١ / ٢٢٣ - ٢٢٤) لِابْنِ مَنْدَةِ ، وَ
« الشُّرِيعَةِ » (٣١٤ - ٣١٥) لِلْأَجْرِيِّ ، وَ« الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ » (٢٩٠) لِلْبَيْهَقِيِّ ، وَ« فَتحِ
الْبَارِيِّ » (٥ / ١٨٣ و ٣ / ١١) ، وَ« الْمِيزَانِ » (١ / ٦٠٢) ، وَ« الْلِّسَانِ » (٢ / ٣٥٦) ، وَ
« طَبَقَاتِ الْحَنَابَةِ » (١ / ٣٠٩) ، وَ« الْذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابَةِ » (١ / ٢٩) ، وَ« مَشْكُلِ
الْحَدِيثِ » (٦٧) لِابْنِ فُورَكَ ، وَ« أَقْوَابِ الْتَّفَعَاتِ » (١٦٦ - ١٧٣) ، وَ« سِيرِ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ »
(ترجمة ابن خزيرة) .

الفصل الحادي عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أول النّووي اليد بالقدرة تارة، وبالرّحمة تارة أخرى، ونقل عن القاضي عياض ما يدلّ على إثباتها دون هذين التأowيلين تارة ثالثة، وإليك كلامه بحروفه : « قال (٦ / ٣٩ - ٣٨) معلقاً على قوله ﷺ : « ثم يسْطِ يديه سُبْحَانَه وَتَعَالَى » ما نصّه :

« هو إشارة إلى نشر رحمته، وكثرة عطائه، وإجابتـه، وإسباغ نعمته ». وقال (٧ / ٨٠) معلقاً على قوله ﷺ : « يَمِنُ اللَّهُ مَلَأِي سَحَاءَ لَا يغيبُهَا شَيْءٌ اللَّيلُ وَالنَّهَارُ » ما نصّه :

« قال القاضي : قال الإمام المازري^(١) : هذا مَعْنَى يَتَأَوْلُ، لَأَنَّ اليمين إذا كانت بمعنى المناسبة للشّمال لا يوصف بها الباري - سبحانه وتعالى -، لأنّها تتضمّن إثبات الشّمال، وهذا يتضمّن التّحديد، ويتقدّس الله سبحانه عن التّجسيم والحد، وإنّما خاطبهم رسول الله ﷺ بما يفهمونه، وأراد الإخبار بأنّ الله - تعالى - لا ينقصه الإنفاق، ولا يمسك خشية الإملاق جل الله عن ذلك، وعَبَرَ ﷺ عن توالي النّعم بسُجْنِ اليمين، لَأَنَّ الباذل مَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ بِيمِينِه،

(١) وكلامه في « المعلم » (٢ / ١٣ - ١٤) وقد تصرّف فيه القاضي .

قال^(١) : ويحتمل أن يريد بذلك أنَّ قدرة الله - سبحانه وتعالى - على الأشياء على وجه واحد لا يختلف ضعفاً وقوَّة، وأنَّ المقدرات تقع بها على جهة واحدة، ولا تختلف قوَّة وضعفاً كما يختلف فعلنا باليمن والشَّمال، تعالى الله عن صفات المخلوقين، ومشابهة المحدثين .

وأيَّا قوله عليه السلام في الرواية الثانية : « ويده الآخرى القبض » فمعناه : آنَّ وإن كانت قدرته سبحانه وتعالى واحدة، فإنَّه يفعل بها المختلفات، ولما كان ذلك فيما لا يمكن إلَّا يدينه عَبْر عن قدرته على التَّصْرُف في ذلك باليدين، ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب على سبيل المجاز، هذا آخر كلام المازري » انتهى بحْرَفِه .

وقال (١٧ / ٧٦) في شرح قوله عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُسْطِعْ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِتُوبَ مَسِيَّ النَّهَارِ، وَيُسْطِعْ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِتُوبَ مَسِيَّ اللَّيْلِ » ما نصُّه :

« فُسْطِطَ الْيَدُ : اسْتِعْرَاثٌ فِي قَبْوِ التَّوْبَةِ، قَالَ المازري^(٢) : الْمَرَادُ بِهِ قَبْوُ التَّوْبَةِ، وَلَمَّا وَرَدَ لِفَظُ بُسْطِ الْيَدِ، لَأْنَّ الْعَرَبَ إِذَا رَضِيَ أَحَدُهُمُ الشَّيْءَ بَسْطَ يَدَهُ لِقَبْوِهِ، وَإِذَا كَرِهَ قَبْضَهَا عَنْهُ، فَخَوْطَبُوا بِأَمْرٍ حَسْيٍ يَفْهَمُونَهُ، وَهُوَ مَجَازٌ، فَإِنَّ يَدَ الْجَارِحَةِ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى - » انتهى .

وقال (١٧ / ١٣٢) شارحاً لقوله عليه السلام : « يَأْخُذُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَاوَاتَهُ وَأَرْضَهُ بِيَدِيهِ، فَيَقُولُ : أَنَا اللَّهُ، وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيُسْطِطُهَا ... » :

(١) أي : المازري، رحمه الله تعالى .

(٢) في « المعلم » (٣ / ١٩٠) .

« ... وأمّا إطلاق اليدين لله - تعالى - فمتّأول على القدرة، وكني عن ذلك باليدين، لأنّ أفعالنا تقع باليدين، فخوطبنا بما نفهمه ليكون أوضح وأوّل في التّفّوس، وذّكر اليمين والشّمال حتى يتمّ المثال، لأنّا نتأول باليدين ما نكرمه، وبالشّمال ما دونه، ولأنّ اليمين في حقّنا يقوى لما لا يقوى له الشّمال، ومعلوم أنّ السّماءات أعظم من الأرض، فأضافها إلى اليمين، والأرضين إلى الشّمال، ليظهر التّقريب في الاستعارة، وإنّ كان الله - سبحانه - لا يوصّف بأنّ شيئاً أخفّ عليه من شيء، ولا أثقل من شيء، هذا مختصر كلام المازري^(١) في هذا » ثمّ نقل^(٢) عن القاضي عياض قوله :

« وقبض النبي عليه ﷺ أصابعه وبسطها؛ تمثيل لبعض هذه المخلوقات وجمعها بعد بسطها، وحكاية للمبسوط والمقبوض؛ وهو السّماءات والأرضون، لا إشارة إلى القبض والبسط الذي هو صفة القاّبض والباسط سبحانه وتعالى، ولا تمثيل لصفة الله - تعالى - السّمعية المسمّاة بـ (اليد) التي ليست بجارحة » قوله :

« والله أعلم بمراد نبيه عليه ﷺ فيما ورد في هذه الأحاديث من مشكل، ونحن نؤمن بالله - تعالى - وصفاته، ولا نشبه شيئاً به ولا نشبهه بشيء ليس كمثله شيء وهو السّمّيع البصير ﷺ وما قاله رسول الله عليه ﷺ وثبت عنه فهو حق وصدق، فما أدرّ كنا علّمه بفضيل الله - تعالى - وما خفي علينا آمنا به، ووكلنا علمه إليه سبحانه وتعالى، وحملنا لفظه على ما احتمل في لسان العرب الذي

(١) في « المعلم بفوائد مسلم » (٣ / ١٩٥ - ١٩٦) .

(٢) أبي النّوروي، وسيأتي كلام القاضي عياض بحروفه من كتابه « الإكمال » .

خوطبنا به، ولم ينقطع على أحدٍ معنـيـه، بعد تنزيـهـه سـبـحـانـهـ عن ظـاهـرـهـ الـذـي
لا يـلـيقـ بـهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ، وـبـالـلـهـ التـوـفـيقـ »ـ اـنـتـهـىـ .

قلـتـ :ـ ماـ نـقـلـهـ التـوـوـيـ أـخـيـرـاـ عـنـ القـاضـيـ عـيـاضـ يـضـادـ وـيـنـاقـضـ ماـ ذـكـرـهـ
مـنـ أـقـوـالـ وـتـأـوـيـلـاتـ لـصـفـةـ (ـ الـيـدـ)ـ،ـ فـهـوـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ تـرـدـ دـيـنـ إـثـبـاتـ هـذـهـ
الـصـفـةـ وـتـأـوـيـلـهـاـ،ـ دـوـنـ تـرـجـيـحـ وـوـقـوـفـ عـلـىـ الـحـقـ؛ـ وـالـمـذـهـبـ الصـدـقـ،ـ الـذـيـ فـيـهـ
الـنـجـاـةـ وـالـفـوـزـ وـالـعـصـمـةـ،ـ وـالـمـشـيـ عـلـىـ مـنـهـجـ السـلـفـ الصـالـحـ رـضـوـانـ اللـهـ عـلـيـهـمـ
أـجـمـعـيـنـ .

ويـلـاحـظـ أـيـضـاـ أـنـهـ تـصـرـفـ فـيـ كـلـامـ القـاضـيـ عـيـاضـ الـأـخـيـرـ،ـ فـكـلـامـهـ فـيـ
«ـ إـكـمـالـ الـمـعـلـمـ بـفـوـاـقـ مـسـلـمـ»ـ (ـ قـ ٨٠ـ /ـ بـ)ـ عـلـىـ التـحـوـيـلـالـيـ :ـ
«ـ فـمـاـ وـرـدـ مـنـ هـذـهـ الـأـحـادـيـثـ مـنـ مـشـكـلـ،ـ يـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـصـفـاتـهـ وـلـاـ يـشـبـهـ
شـيـءـ بـهـ،ـ وـلـاـ يـشـبـهـ هـوـ بـشـيـءـ سـوـاـهـ،ـ لـيـسـ كـمـثـلـهـ شـيـءـ وـهـوـ السـمـيـعـ الـبـصـيرـ»ـ
وـمـاـ قـالـهـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ الـسـلـامـ مـنـ ذـلـكـ وـثـبـتـ عـنـهـ حـقـ وـصـدـقـ،ـ فـمـاـ أـدـرـكـنـاـ عـلـمـهـ
فـبـفـضـلـ اللـهـ،ـ وـمـاـ عـيـيـ عـلـيـنـاـ مـنـ ذـلـكـ آـمـنـاـ بـهـ،ـ وـوـكـلـنـاـ عـلـمـهـ إـلـيـهـ وـإـلـيـ رـسـوـلـهـ،ـ
وـحـمـلـنـاـ لـفـظـهـ مـاـ اـحـتـمـلـ فـيـ الـلـسـانـ الـذـيـ بـعـهـ اللـهـ بـهـ،ـ لـيـثـيـنـ لـلـنـاسـ مـاـ نـزـلـ إـلـيـهـمـ،ـ
وـلـمـ يـنـقـطـ عـلـىـ مـغـيـيـرـةـ بـعـدـ تـنـزـيـهـهـ تـعـالـىـ عـمـاـ يـلـيقـ بـهـ مـنـ ظـاهـرـهـ»ـ .

وـالـحـقـ فـيـ هـذـهـ الـصـفـةـ :ـ خـلـافـ مـاـ قـرـرـهـ التـوـوـيـ أـوـلـاـ،ـ وـخـلـافـ مـاـ نـقـلـهـ
أـيـضـاـ عـنـ الـمـازـرـيـ فـيـ «ـ الـمـعـلـمـ»ـ مـنـ تـأـوـيـلـاتـ لـهـاـ،ـ لـاـ تـبـتـ أـمـامـ مـنـهـجـ السـلـفـ
وـعـقـيـدـتـهـمـ فـيـهـاـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ قـيـامـ الـدـلـلـ الـشـرـعـيـ عـلـىـ بـطـلـانـهـ،ـ فـتـأـوـيـلـ الـيـدـ بـ
(ـ الـقـدـرـةـ)ـ بـاـطـلـ،ـ يـدـلـ عـلـىـ بـطـلـانـهـ :ـ قـوـلـهـ سـبـحـانـهـ :

﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديي ﴾^(١).

فيستحيل أن يكون المراد من قوله ﴿ بيديي ﴾ أي : بقدرتني !! لأنَّ إبليس - لعنه الله - خلقه الله بقدره أيضاً .

والآية المذكورة أيضاً فيها ردٌّ على من زعم أنَّ المراد باليد النعمة !!

قال أحمد في رواية الميموني :

« من زعم أنَّ يداه نعماه، كيف يصنع بقوله : ﴿ خلقت بيديي ﴾ مشددة »^(٢).

قلت : يلزم المأول لها على هذا الوجه أن يقول : « بقدرَتَي »، وهذا باطل، لا يقول به عاقل، وكذا قوله سبحانه : ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾^(٣).

وسذا التأويل ليس لأهل السنة فيه نصيب، فهو دخيل على منهجهم وعقيدتهم، وإنما هو من عقيدة الجهمية المعطلة، ومن أقوال المبتدعة، من أمثال : بشر المرسي وأضرابه، ولذا قال ابن خزيمة في مواطن عديدة في كتابه « التوحيد » في سياق إثبات هذه الصفة لله - عز وجل : « وإن رغمت أنوف الجهمية »^(٤).

(١) ص : ٧٥ .

(٢) « إبطال التأويلات » (١ / ١٦٩)، وانظر « شرح الواسطية » (٦٦) لـ محمد خليل هرّاس، وانظر وجه البطلان المذكور وتفصيله في « رد الدارمي على بشر المرسي » (٣٠ وما بعدها) .

(٣) المائدة : ٦٤ .

(٤) « التوحيد » (٥٦، ٥٧) .

وقال أيضاً : « باب ذكر صفة آدم عليه السلام والبيان الشافعي أنه خلقه بيده لا بنعمته على ما زعمت الجهمية المعطلة، إذ قالت : إن الله يقبض بنعمته من جميع الأرض قبضة فيخلق منها بشراً ... »^(١).

وقال بعد أن أورد قوله سبحانه : ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾ ما نصه : « أراد عزّ ذكره باليدين اليدين لا النعمتين، كما أدعى الجهمية والمعطلة»^(٢) ونقل نحوه عثمان بن سعيد الدارمي عن بشر المرisi، وأفاض في ردّه وبيان عييه وعواره^(٣).

وممّا قال (ص ٢٩ - ٣٠) :

« وقد يجوز للرجل أن يقول : بنيت داراً، أو قتلت رجلاً، أو ضربت غلاماً، أو وزنت لفلان مالاً، أو كتبت له كتاباً، وإن لم يتول شيئاً من ذلك بيده، بل أمر البناء ببنائه، والكاتب بكتابته، والقاتل بقتله، والضارب بضربه، والوازن بوزنه، فمثل هذا يجوز على الجاز الذي يعقله الناس بقلوبهم، على مجاز العرب . وإذا قال : كتبت بيديّ كتاباً كما قال الله : (خلقت آدم بيديّ)، أو قال : وزنت بيديّ، وقتلت بيديّ، وبنيت بيديّ، وضربت بيديّ، كان ذلك تأكيداً لبيديه، دون بيدي غيره .

ومعقول المعنى عند العقلاء، كما أخبرنا الله : أنه خلق الخلائق بأمره

(١) (التوحيد) (٦٣) .

(٢) (التوحيد) (٦٧) .

(٣) انظر « رد الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المرسي العنيد » (٢٥ وما بعدها) .

فقال : ﴿إِنَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) ، فعلمَنا أَنَّهُ خلقَ الْخَلَائِقَ بِأَمْرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَكَلَامَهُ وَقُولَهُ : ﴿كُنْ﴾ وَبِذَلِكَ كَانَتْ ، وَهُوَ الْفَعَالُ مَا يَرِيدُ .

فَلَمَّا قَالَ : (خَلَقْتَ آدَمَ يَدِيَّ)^(٢) ، عَلِمَنَا أَنَّ ذَلِكَ تَأْكِيدٌ لِيَدِيهِ ، وَأَنَّهُ خَلَقَهُ بِهِمَا مَعَ أَمْرِهِ وَإِرَادَتِهِ ، فَاجْتَمَعَ مَعَ آدَمَ تَحْلِيقُ الْيَدِ نَصَّاً ، وَالْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ ، وَلِمَ يَجْتَمِعَا فِي خَلْقٍ غَيْرِهِ مِنَ الرُّوْحَانِيِّينَ . انتهى .

وَقَدْ دَلَّتْ نَصُوصُ شَرْعِيَّةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى إِثْبَاتِ صَفَةِ الْيَدِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - ، فَنَوْمُنَا بِهَا مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، مِنْ مَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٣) فِيَدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - فَوْقَ يَدِ الْمَبَايِعِينَ ، وَلَا شُكُّ أَنَّ الْمَبَايِعَةَ بِالْيَدِ ، لَا بِالْقَدْرَةِ وَلَا بِالْنُّعْمَ .

وَمِمَّا يَدْرِءُ التَّأْوِيلَ الْمَذَكُورَ عِنْدَ التَّوَوِيِّ فِي « شَرْحِهِ » وَرَوْدُهُ هَذِهِ الصَّفَةُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - مَقْرُونَةً بِنَعْوَتٍ مُتَعَدِّدَةٍ : « الْيَمِينُ » وَ« الْقَبْضُ » وَ« الْمَلْأَىُ » وَ« الْبَسْطُ » وَ« الْأَخْذُ » - كَمَا وَرَدَ فِي النَّصُوصِ السَّابِقَةِ - وَ« الْمَسْحُ » وَ« الْطَّيْيُّ » وَ« الْعَلِيَاً » - كَمَا فِي نَصُوصٍ صَحِيحةٍ أُخْرَى - وَأَنَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى « كَتَبَ » وَ« خَلَقَ » وَ« عَرَسَ » وَ« حَتَّىٰ » وَأَنَّ الْعَبْدَ يَقْفَى بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي نَصُوصٍ كَثِيرَةٍ شَهِيرَةٍ ، لَا يَتَسْعَ الْمَقَامُ لِحَصْرِهَا وَحْشَدُهَا ،

(١) التَّحْلِلُ : ٤٠ .

(٢) كَذَا وَقَعَ فِي الْمَوْضِعَيْنَ (خَلَقْتَ آدَمَ يَدِيَّ) وَالآيَةُ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدِيَّ﴾ [ص : ٧٥] ، فَاقْتَضَى التَّشْبِيهُ .

(٣) الْفَتْحُ : ١٠ .

وَانْظُرْ تَفْصِيلًا حَوْلَ هَذِهِ الْآيَةِ فِي « الْقَوَاعِدِ الْمُثَلِّيِّ » (٧٣ وَمَا بَعْدَهَا) طِ الْثَّانِيَةِ .

وقد كاد أن يأتي بها جميعاً ابن القيم - رحمة الله تعالى - في كتابه العظيم «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»^(١) وذكر شبّهات المعطلين المسؤولين، وردها بتفصيل مستوعب بلغ عشرين وجهاً، وممّا جاء في آخر كلامه - رحمة الله تعالى - :

« ووردة لفظ اليد في القرآن والسنّة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مئة موضع، وروداً متّوّعاً متصرفاً فيه مقرّوناً بما يدل على أنها يدّ حقيقة، من الإمساك، والطّي، والقبض، والبسط، والمصالحة، والختمات، والنّضح باليد، والخلق باليدين، وال المباشرة، بهما، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده، وتخمير طينة آدم بيده، ووقف العبد بين يديه، وكون المقطّعين عن يمينه، وقيام رسول الله ﷺ يوم القيمة عن يمينه، وتخمير آدم بين ما في يديه، فقال : اخترت يمين ربّي، وأخذ الصدقة بيمنه يُريّها لصاحبيها، وكتابه بيده على نفسه إن رحمته تغلب غضبه، وأنّه مسح ظهر آدم بيده، ثم قال له : ويداه مفتوحتان اختر، فقال : اخترت يمين ربّي، وكلتا يديه يمين مباركة، وأنّ يمينه ملائى لا يغيبها نفقة سحّاء الليل والنهار .

ويديه الأخرى القسط يرفع ويختفض .

وأنّه خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، وأنّه يطوي السماوات يوم القيمة ثم يأخذهن بيده اليمني ثم يطوي الأرض باليد الأخرى، وأنّه خطّ الألواح التي كتبها لموسى بيده .

وقوله : « الأيدي ثلاثة : فيد الله العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى » فهل يصح في عقل أو لغة أو عرف أن يقال قدرة الله أو نعمته العليا ويد المعطي التي تليها؟ فهل يحتمل هذا التركيب غير يد الذات بوجه ما؟ وهل يصح أن يراد به غير ذلك؟

وكذلك قوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفعة واليد السفلى هي السائلة » فضيئ هذا إلى قوله : الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي هي التي تليها، وإلى قوله : ﴿ بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء ﴾ تقطع بالضرورة أنَّ المراد يد الذات لا يد القدرة والنعمة، فإنَّ التركيب والقصد والسياق لا يحتمله أبداً .

وتأمل قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَ اللَّهَ يَدَ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ فلئما كانوا يبايعون رسول الله ﷺ بأيديهم، ويضرب بيده على أيديهم، وكان رسول الله ﷺ هو السفير بينه وبينهم، كانت مبايعتهم له مبايعة لله تعالى، ولما كان سبحانه فوق سماواته على عرشه وفوق الخلائق كلهم، كانت يده فوق أيديهم كما أنَّه سبحانه فوقهم، فهل يصح هذا لمن ليس له يد حقيقة؟ فكيف يستقيم أن يكون المعنى قدرة الله ونعمته، فوق قدرِهم ونعمتهم؟ أم تقتضي المقابلة أن يكون المعنى هو الذي يسبق إلى الأفهام من هذا الكلام؟

وكذلك قوله : « ما تصدق أحد بصدقه من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيديه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل » فهل يحتمل هذا الكلام غير الحقيقة؟ وهب أنَّ اليد تستعمل في النعمة، أفسمعتم أنَّ اليمين والكف يستعملان

في النعمة في غير الوضع الجديد الذي اخترعتموه وحملتم عليه كلام الله وكلام
رسوله ﷺ ؟

وكذلك وبيده الأخرى القسط، هل يصح أن يكون المعنى وبقدره
الأخرى ؟

وهل يصح في قوله : « إِنَّ الْمَقْسُطَيْنَ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ » أَنَّهُ عن قدرته في
لغة من اللُّغَاتِ ؟

وهل سمعتم باستعمال اليمين في النعمة والكاف في النعمة ؟ وكيف
يتحمل قوله : « إِنَّ اللَّهَ أَخْذَ ذَرِيَّةَ آدَمَ مِنْ ظَهُورِهِ ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفَهِ » كف
النعمة والقدرة ؟

وهذا لم تعهدوا أنتم ولا أسلافكم به استعمالاً أَبْلَتْهُ سُوَى الوضع الجديد
الذي اخترعتموه، وكذلك قوله : « خَمَرَ اللَّهُ طِينَةَ آدَمَ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ فِيهَا،
فَخَرَجَ كُلُّ طَيْبٍ يَمِينَهُ، وَكُلُّ خَبِيثٍ بِيَدِهِ الْأُخْرَى ثُمَّ خَلَطَ بَيْنَهُمَا »، فهل يصح
في هذا السياق غير الحقيقة ؟ فوضع لفظ النعمة والقدرة ها هنا ثُمَّ انظر هل
يستقيم ذلك ؟ وهل يصح في قوله : « وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدِكِ » أَنْ يكون في
نعمتك أو في قدرتك «^(١) ».

بعد هذا البيان المتبين في دفع وساوس المتأولين وشبههم في نفي هذه
الصُّفَةُ لِلَّهِ - تَعَالَى -، لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أُمُورٍ وَقَعَتْ فِي نَقْلِ التَّوْرَى - رَحْمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى - السَّابِقُ جَانِبُ فِيهَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ، وَهِيَ :

(١) (٢ / ١٧١ - ١٧٣) باختصار يسير .

أولاً : إن النُّعوت التي وصفت بها يد - عز وجل - على حقيقتها، ولا داعي لما ذكر من معنى لـ « يُسْطِبْ يَدِهِ سَبْحَانَهُ » و « يَأْخُذُ اللَّهَ - عز وجل - سماواته وأرضيه بيديه ... »، ونحن لا ننكر صحة المعانى المذكورة؛ من كثرة عطاء الله، ونشر رحمته، وإسباغ نعمته، وقبول توبة العاصي، ونحو ذلك، فهذه وأمثالها دلت عليها نصوص شرعية أخرى، ولكننا ننكر أن يكون المعنى المراد من الأحاديث ما ذكره الثوري أو نقله عمن قبله !!

ثانياً : تأويله القبض بالقدرة « غلط، لأنَّ فيه، إسقاط فائدة التَّخصيص بهذه القبضة، لعلمنا بقدرته على جميع الأشياء، فلا معنى لإضافة القدرة »^(١) لليد الأخرى، وكذا إضافتها « إلى خلق آدم من قبضة قبضها، ولأنَّ للقدرة أسماء أخص به من القبضة، ولأنَّه وإنْ جازَ أنْ تُحمل القبضة على معنى القدرة؛ وجب أن يحمل قوله : « ترون ربكم يوم القيمة » بمعنى ترون قدرته، وكذلك قوله : « خلق آدم بيده » بمعنى قدرته »^(٢) وهكذا في سلسلة طويلة تخرج النصوص الشرعية عن معانيها الصَّحيحة، وعن مدلولها التي تُفهم من لغة العرب .

فالقبض والبسط يكون باليد الحقيقة، لا بالنعمة والقدرة، ولا مناص للمنصفين من إثبات هذا، لأنَّها صفات فعل تابعة لصفة ذات، فكما نؤمن باليد لله - عز وجل - على وجه يليق بجلاله سبحانه؛ نؤمن بأوصاف هذه اليد، سواء

(١) « إبطال التأويلات » (١ / ١٦٩) .

(٢) « إبطال التأويلات » (١ / ١٦٩ - ١٧٠) وفيه - فيما بعد ذلك - ردود على تأويلات آخر لمعنى القبض، فانظره إن أردت الاستزادة، وقد مضى من كلام ابن خزيمة أنَّ هذا التأويل للجهمية، فتبينه .

بسواء، لأنَّ الصُّفَاتُ والذَّاتَ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ، فَكَمَا ثَبَّتَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ يَدًا إِثْبَاتُ وُجُودِ إِيمَانٍ، لَا إِثْبَاتٌ كَيْفِيَّةٌ مَكْيَفَةٌ، فَكَذَلِكَ ثَبَّتَ لِهَذِهِ الْيَدِ صَفَاتٍ وَرَدَتْ بِهَا النُّصُوصُ الصَّحِيَّةُ، عَلَى وَجْهِ الثُّبُوتِ وَالْإِيمَانِ وَالْوُجُودِ لَا إِثْبَاتٌ كَيْفِيَّةٌ وَتَحْدِيدٌ .

قال صاحب «التحفة المهدية شرح الرسالة التَّدْمِرِيَّةِ» (١ / ٦٣) عند قول ابن تيمية - رحمه الله - : «وليس اليد كاليد، ولا البسط كالبسط» ما نصه :

«... وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَيْسَتْ يَدُ اللَّهِ مِثْلُ يَدِ خَلْقِهِ، وَلَا بَسْطَهُ كَبْسَطِهِمْ، بَلْ لِلْمُخْلُوقِ مَا يَنْسَبُهُ، وَلِلْخَالِقِ مَا يَنْسَبُهُ» .

ثالثاً : أَمَّا مَا وَقَعَ فِيمَا نَقَلَهُ التَّوْرِيُّ وَسَكَتَ عَنْهُ؛ مِنْ إِنْكَارِ لَوْصُفِ يَدُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بـ «الشَّمَال»، فَقَدْ وَاقَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، إِلَّا أَنَّهُ وَقَعَ فِي كَلَامِهِ الْلَّاْحِقِ مَا قَدْ يُشَعِّرُ بِأَنَّهُ يَرْضِيُ هَذَا الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا !!

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ : جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيَّةُ بِأَنَّ «كُلَّتَا يَدِيهِ يَمِينٌ» وَهَذَا يَثْبِتُ صَفَةَ الْيَدِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا يَنْفِيَهَا، وَفِيهِ فَائِدَةٌ أَنَّ مَا وُصِّفَ بِهِ مِنْ الْيَدِيْنِ لَيْسَ كَمَا يَوْصِفُ بِهِ الْجَوَارِحُ التِّي تَنْقُصُ مِيَاهَهُ عَنْ مِيَاهِهِ، وَقَدْ ضَعَّفَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ^(١) فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ» (٣٢٤) الْزِيَادَةُ التِّي وَرَدَتْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا : «ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضَيْنِ بِشَمَالِهِ» فَقَالَ : «وَذُكْرُ الشَّمَالِ فِيهِ؛ تَفَرُّدُ بِهِ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ عَنْ سَالِمٍ، وَقَدْ

(١) وَأَفْرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (١٢ / ٣٩٦) وَانْظُرْ «الْأَنْوَارُ الْبَهِيَّةُ» (١ / ٢٣٥) .

روى هذا الحديث نافع وعبيد الله بن مقدم عن ابن عمر، لم يذكرها فيه الشمال، ورُوِيَ ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة، إلَّا أَنَّه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي^(١)، وهما متراكماً، وكيف يصح ذلك وصَحَّ عن النبي عليه أَنَّه سَمِّيَ كلتا يديه يَبِنَا؟! » .

وقال : « وَكَانَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَرْسَلَهُ مِنْ لَفْظِهِ عَلَى مَا وَقَعَ لَهُ، أَوْ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي ذِكْرِ الشَّمَالِ فِي مَقَابِلَةِ الْيَمِينِ » .

وبنحو كلامه الأخير قال أبو يعلى الفراء في « إبطال التأويلات » (١ / ١٧٩ - ١٧٨)، والقرطبي في « المفهوم » كما في « فتح الباري » (١٣ / ٣٩٦)، والدارمي في « النقض على بشر المرسي » (١٥٥ - ١٥٦)، وابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث » (٥١٥ / ٢)، والآخر في « الشريعة » (٣٢١)، وابن الأثير في « النهاية » (٣٠١ / ٥)، ومرعي الكرمي في « أقاويل الثقات » (١٥٨) .

وقد أثبتت صفة (الشمال) صديق حسن خان في « قطف الثمر » (٦٦) !! بناءً على رواية في « صحيح مسلم » وقد سبق بيان حالها، ولذا قال ابن خزيمة في « التوحيد » (٦٦) : « بَابُ ذِكْرِ سَيِّئَةِ ثَامِنَةِ تَبَيَّنَ وَتَوَضَّحَ أَنَّ لَخَالَقَنَا جَلَّ وَعَلَا يَدِينَ كَلَتَاهُمَا يَبِنَا لَا يَسَارُ لَخَالَقَنَا - عَزُّ وَجَلُ -، إِذَا يَسَارَ مِنْ صَفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، فَجَلَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَسَارٌ » .

وقال الخطابي : « لَيْسَ فِيمَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - مِنْ صَفَةِ الْيَدِينَ

(١) انظُرْهُ فِي « السَّنَةِ » (٢٠٣) لَابْنِ أَبِي عَاصِمٍ .

شمال، لأنَّ الشَّمَالَ مَحْلُ النَّقْصِ وَالْعُسْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١).
قلت : وَنَفَيْنَا ذَلِكَ لِشَذُوذِ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا هَذِهِ الْأَفْظَةُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَى،
لَا رَبَّ سَوَاهُ .



(١) «أَقَاوِيلُ الثُّقَّاتِ» (١٥٨)، وانظر التُّصْرِصُ الْوَارِدَةُ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصَّفَةِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَهُ - عَدَا الْمُصَادِرِ الْمُذَكُورَةِ : «شَرْحُ أَصْوَلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَّةِ» (٤١٤ / ٣) وَ«الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (٦٨ وَمَا بَعْدَهَا) لِابْنِ مَنْدَةِ، وَ«عِقِيدَةُ الْحَافِظِ عَبْدِ الْفَتَنِيِّ» (٥٥ - ٦٥) وَ«اعْتِقَادُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ» (٥١ - ٥٢) لِإِسْمَاعِيلِيِّ، وَ«تَفْسِيرُ الْفَاسِيِّ» (٦ / ٢٧٣) .

الفصل الثاني عشر

الأصبع

قال معلقاً على قوله عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ يَسْكُنُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبَعٍ وَالْأَرْضَيْنَ عَلَى أَصْبَعٍ ... » (١٧ / ١٢٩ - ١٣٠) ما نصه :

« هذا من أحاديث الصفات، وقد سبق فيها المذهبان : التأويل، والإمساك عنه مع الإيمان بها؛ مع اعتقاد أنَّ الظاهر منها غير مراد، فعلى قول المتأولين^(١) : يتأنلون الأصبع هنا على الاقتدار، أي : خلقها مع عظمها بلا تعب ولا ملل، والناس يذكرون الأصبع في مثل هذا للنبي والاحترار، فيقول أحدهم : بأصبعي أقتل زيداً، أي : لا كلفة علي في قتله، وقيل : يحتمل أنَّ المراد أصابع بعض مخلوقاته، وهذا غير ممتنع، والمقصود أنَّ يد الجارحة مستحيلة ». وقال أيضاً (١٦ / ٢٠٤) شارحاً قوله عليه السلام : « إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ ... » :

« هذا من أحاديث الصفات، وفيها القولان السَّابقان قريباً : أحدهما : الإيمان بها من غير تعرض لتأويل ولا لمعرفة المعنى، بل

(١) والمذكور هنا منقول عن المازري في « المعلم » (٢ / ١٩٥) بتصريف واختصار .

يؤمن بأنّها حقّ، وأنّ ظاهرها غير مراد، قال الله - تعالى - : ﴿لِيُسْ كَمُثْلَهُ شَيْءٌ﴾^(١).

والثاني^(٢) : يتأوّل بحسب ما يلقي بها، فعلى هذا المراد المجاز، كما يقال : فلان في قبضتي، وفي كفّي، ولا يراد به أَنَّه حال في كفّه، بل المراد تحت قدرتي . ويقال : فلان بين أصبعي أَقْلَبُهُ كَيْف شَتَّ، أَيْ : إَنَّه مُنِي عَلَى قَهْرِهِ، وَالْتَّصْرِفُ بِهِ كَيْف شَتَّ.

فمعنى الحديث : أَنَّه سبحانه وتعالى متصرّف في قلوب عباده، وغيرها، كيف شاء لا يمتنع عليه منها شيء، ولا يفوته ما أراده، كما لا يمتنع على الإنسان ما كان بين إصبعيه، فخاطب العرب بما يفهمونه، ومثله بالمعاني الحسيّة تأكيداً له في نفوسهم .

فإن قيل : فقدرة الله واحدة، والأصبعان للثنية ؟

فالجواب : أَنَّه قد سبق أَنَّ هذا مجاز واستعارة، فوقع التّمثيل بحسب ما اعتادوه غير مقصود به الثنية والجمع، والله أعلم » انتهى .

قلت : في كلام التّوسي - رحمة الله تعالى - خطآن :

أَحدهما : في نقل مذهب السلف، فمذهبهم إثبات المعاني، وتفويض علم كيفيتها فقط إلى الله - عز وجل - وقد سبق التّفصيل في بيان هذا^(٣).

والآخر : التّأویل المذكور للقبضه والكف والأصبع، وقد سبق الرّد على

(١) الشُّورى : ١١ .

(٢) المذكور هنا من كلام المازري في « المعلم بفوائد مسلم » (١٧٩ / ٣) .

(٣) انظر (ص ٦٧ وما بعدها) .

من تأوّل (القبضة) و (الكف) عند حديثنا على صفة (اليد)، ونقول هنا : إنّ هذه الصّفة ثابتة لله - عزّ وجل - فلا يتصرّف فيها بتشبيه ولا تأوّل ولا تعطيل، ولو لا إخبار الرّسول عليهما مَا تجاسر عقل على إثبات شيء لله - عزّ وجل - رجماً بالغيب، فالعقل الصّحيح يقبل النّصوص ويأخذها مأخذ التّسليم بمجرّد صحتها، ولا يعمل على قياس الخالق بالمحظوظ، حتى يحكم بالاستحالة والامتناع، لأنّه قد تلقّى قول الله - عزّ وجل : ﴿لَيْسَ كُمْثُلُهُ شَيْءٌ﴾^(١).

فالقول بأنّ هذه الصّفة مجاز واستعارة؛ ليس له نصيب من الصّحة، ويناقض مذهب السّلف الصّالح، فهم يثبتون ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته رسوله عليهما ملائكة ربّه، وليس في ذلك استحالة ولا ممتنع، وما صرّح به النّبوي - عفى الله عنّا وعنّه - من أنّ قوله عليهما ملائكة : «إنّ قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرّحمن» مجاز واستعارة، وأنّ المراد منه أنّ الله - عزّ وجل - متصرّف في قلوب عباده، وأنّ الحديث ليس على ظاهره ليس صحيحاً، فال الحديث على ظاهره، وقد ترجم له الآجري^(٢) بـ «الإيمان بأنّ قلوب الخلائق بين أصبعين من أصابع الرّب عزّ وجل بلا كيف».

وقد أخذ السّلف أهل السنة بظاهر الحديث، وقالوا : إنّ لله - تعالى - أصابع حقيقة، ثبّتها له كما ثبّتها له رسوله عليهما ملائكة، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين أصبعين منها؛ أن تكون مماثلة لها، حتى يقال :

(١) الشُّورى : ١١.

(٢) في «الشُّريعة» (٣٦٦).

إنَّ الحديث موهم للحلول، فيجب صرفه عن ظاهره، فهذا السّحاب مسخٌ بين السّماء والأرض، وهو لا يمثُل السّماء ولا الأرض، ويقال : بدر بين مكة والمدينة؛ مع تباعد ما بينها وبينهما، فقلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرَّحْمَن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مائة ولا حلول^(١).

وما يبطل التأویل المذکور أنَّ بعضهم حمل (الأصبع) على النّعمة والأثر الحسن^(٢)، وأنشدوا^(٣) :

ضعيف العصا بادي العروق ترى له

عليها إذا ما أ محل النّاس أصبعا

قال ابن قتيبة : « ونحن نقول : إنَّ هذا الحديث صحيح، وإنَّ الذي ذهبوا إليه في تأویل الأصبع لا يشبه الحديث، لأنَّه قال في دعائه : « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » فقالت له إحدى أزواجه : أتوخاف يا رسول الله على نفسك؟! فقال : « إنَّ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عز وجل »^(٤).

(١) « القواعد المثلثي » (٥١)، و « التُّحْفَةُ الْمَهْدِيَّةُ شَرْحُ الرِّسَالَةِ التَّدْمِرِيَّةِ » (١/١٤٩).

وانظر في إثبات هذه الصَّفَةِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - : « الشُّرِيعَةُ » (٣١٦ - ٣١٩) لِلْأَجْرَيِيِّ، و « التُّرْحِيدُ » (٧٦) لِابْنِ خَزِيمَةَ، و « أَقْوَابُ الْكُفَّارَ » (١٥٨ - ١٦٢)، و « قَطْفُ الشَّمْرَ » (٦٥ - ٦٦).

(٢) انظر « مشكل الحديث » (٢٥٤ - ٢٥٩) لِابْنِ فُورَكَ و « فَنْحُ الْبَارِيِّ » (١٣/٣٩٧ - ٣٩٨).

(٣) القائل هو : الرَّاعِيُّ، واسمُه : حَصَّبَنَ بنَ مَعَاوِيَةَ.

(٤) انظر تخریجي له في التَّعْلِيْقِ عَلَى « التَّذَكْرَةِ » لِلقرطَبِيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله، فهو محفوظ بيتهنك النعمتين، فلأي شيء دعا بالتشييت ولم احتاج على المرأة التي قالت له : « أ تخاف على نفسك » بما يؤكد قولها ؟ وكان ينبغي أن لا يخاف إذا كان القلب محروساً بنعمتين .

فإن قال لنا : ما الأصبع عندك ها هنا ؟

قلنا : هو مثل قوله في الحديث الآخر : « يحمل الأرض على أصبع، وكذا على أصبع » ^(١) .

ولا يجوز أن يكون الأصبع ها هنا نعمة، وكتقوله : « وما قدروا الله حق قدره والأرض جميماً قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه ^(٢) » ولم نجز ذلك، ولا نقول : أصبع كأصابعنا، ولا يد كأيدينا، ولا قبضة كقبضاتنا، لأن كل شيء منه جل وعز لا يشبه شيئاً مثناً » ^(٣) .

وأخيراً ... كلام النّووي السابق على الحديثين مأخوذ من كلام المازري ومن كلام لأبي العباس القرطبي صاحب « المفهوم شرح صحيح مسلم » فإنه تأول هذه الصّفة ^(٤) بنحو ما نقلناه آنفاً، وهكذا يقع التأويل في كلام النّووي من خلال نظره في شروح من سبقه، فيتردّد أحياناً في إثبات الصفات، ويجزم أحياناً

(١) أخرجه البخاري في « صحيحه » (٨ / ٥٥٠ - ٥٥١) ومسلم في « صحيحه » من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) « اختلاف الحديث » (٢ / ٥١٣ - ٥١٤) ونحوه في « الاختلاف في النّفط »

(٤) لابن قتيبة أيضاً .

(٥) انظر كلامه في « أقاويل النّفط » (١٦١) .

أخرى بتأويلها، ويجزم تارةً أخرى بأنَّ مذهب السُّلْف هو التَّفْويض، من غير
تحقيق وتحقيق، ووقف على القول الحق في هذا الباب المهم من أبواب
الثُّوْجِيد .

□ □ □ □ □

الفصل الثالث عشر

النَّفَس

أول النّووي - رحمة الله تعالى - النّفس بالذّات تارة، وبالغيب تارة، فقال (١٧ / ٢ - ٣) شارحاً قوله عَزَّ وَجَلَّ : « إِنْ ذَكَرْنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي » ما نصّه :

« قال المازري ^(١) : النّفس تطلق في اللّغة على معانٍ منها : الدّم . ومنها : نفس الحيوان . وهمما مستحيلان في حقّ الله - تعالى - . ومنها : الذّات، والله - تعالى - له ذات حقيقة، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ فِي نَفْسِي ﴾ ومنها : الغيب، وهو أحد الأقوال في قوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(٢) أي : ما في غيبك، فيجوز أن يكون أيضاً مراد الحديث : أي : إذا ذكرني خالياً؛ أثابه الله وجازاه عما عمل، بما لا يطلع عليه أحد » .

قلت : السّلف وأهل الحق يثبتون (النّفس) لله سبحانه، ويستكتون عما وراءه من الخوض في حقيقتها أو كفيتها، وينزّهون الله عن مشابهة نفسه

(١) في « المعلم بفوائد مسلم » (٣ / ١٨٣) .

(٢) المائدة : ١١٦ .

لأنفس المخلوقين، كما لا يقتضي عندهم أن يكون سبحانه مركباً من نفس وبدن، تعالى الله عن ذلك^(١).

وقد وردت الآيات والأحاديث في إثبات هذه الصفة لله - تعالى -، قال الحافظ عبد الغني المقدسي في «عقيدته»^(٢) :

«ومئا نطق بها القرآن وصح بها النقل من الصفات : النفس . قال الله - عز وجل - إخباراً عن نبيه عيسى عليه السلام أنه قال : ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إِنَّك أَنْتَ عَلَمُ الْغَيْبِ ﴾^(٣) ، وقال عز وجل : ﴿ كَتَبْنَا عَلَيْكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾^(٤) ، وقال عز وجل لموسى عليه السلام : ﴿ وَاصْطَبِنَتْكَ لِنَفْسِي ﴾^(٥) ، وروى أبو هريرة عن النبي عليه السلام قال : « يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه؛ ذكرته في نفسي ... »^(٦).

وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « لِمَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَكَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ... »^(٧) انتهى .

(١) انظر تعليق الشيخ محمد خليل هواس على «التوحيد» (٩) لابن خزيمة .

(٢) (ص ٥٦ - ٥٧) رقم (٦٠ ، ٥٩) .

(٣) المائدة : ١١٦ .

(٤) الأنعام : ٥٤ .

(٥) طه : ٤١ .

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحة» (١٣ / ٣٩٥ ، ٥٢١)، ومسلم في «صحيحة» رقم (٢٦٧٥) .

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحة» (١٣ / ٣٩٥) رقم (٧٤٠٤)، ومسلم في «صحيحة» (٤ / ٢١٠٨) .

فما جوزه النبوى - رحمة الله تعالى - أخيراً من التأويل المردود المخالف لمنهج السلف، أمّا ما ذكره أولاً من أن المراد بالنفس الذات؛ فله وجه في العربية، فإن النفس تأتي في كلامهم بمعنى الذات، كما فضلها شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وعليه حمل النصوص المذكورة التي فيها إثبات هذه الصفة لله - عز وجل -، بينما ذكر غيره هذه النصوص مثبتاً بها أن النفس صفة لله - تعالى -، يظهر هنا من صنيع ابن خزيمة، فإنه قال : (باب ذكر البيان من خبر النبي عليه السلام في إثبات النفس لله) ثم حشد النصوص الواردة في ذلك، ثم قال : « فالله - جل وعلا - أثبت في آي من كتابه أن له نفساً، وكذلك قد يئن على لسان نبيه عليه السلام أن له نفساً، كما أثبتت النفس في كتابه، وكفرت الجهمية بهذه الآية وهذه السنة، وزعم بعض جهلتهم أن الله - تعالى - إنما أضاف النفس إليه على معنى إضافة الخلق إليه، وزعم أن نفسه غيره كما خلق غيره، وهذا لا يتوهمه ذو لب وعلم فضلاً عن أن يتكلّم به، وقد أعلم الله في محكم تنزيله أنّه كتب الرّحمة، أفيتوهم مسلم أن الله كتب على غيره الرّحمة؟ وحذّر الله العباد نفسه،

(١) راجع « مجموع الفتاوى » له (٢٩٢ / ٩)، وبحو هذا صرّح عثمان بن سعيد الدارمي في « ردّه على بشر المرسي العنيد » (١٩٦)، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (٢٨٦) .

وقد اختار جماعة من العلماء أن المراد بهذه الصفة (الذات)، وعلى رأس هؤلاء : شيخ الإسلام ابن تيمية كما في « مجموع الفتاوى » (٩ / ٢٩٢ - ٢٩٣)، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (٢٨٦)، والزجاج في « معاني القرآن ولغزه » (١ / ٣٩٩) والسهيلي في « الرّوض الأنف » (٢ / ٦٤ - ٦٢)، وابن الّبان كما في « الإنقان » (٢ / ٩) ومرعى الكرمي في « أقاويل الثقات » (١٨٨ - ١٨٦)؛ وجماعة من المفسّرين كما في « المفسّرين بين التأويل والإثبات في آيات الصفات » .

أفيحل لمسلم أن يقول : إِنَّ اللَّهَ حَذَرَ الْعِبَادَ غَيْرَهُ ؟ أو يتأوّل قوله لـكاليمه موسى : ﴿ وَاصْطَنْعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ فيقول : معناه : واصطنتك لغيري من المخلوقين، أو يقول : أراد لروح الله بقوله ﴿ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ أراد : وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي غَيْرِكَ، هذا ما لا يتوهّمه مسلم؛ ولا ي قوله إلّا كل معطل كافر »^(١).

والي آنّها صفة للذّات ذهب أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه « اعتقاد التّوحيد »، فقد نقل عنه ابن تيمية^(٢) عقیدته؛ وما فيها : إثبات النّفس لله، فقال بعد أن أورد النّصوص من الكتاب والسّنة :

« فقد صرّح بظاهر قوله آنّه أثبت لنفسه نفساً، وأثبتت له الرّسول ذلك، فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه، ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) .

ثمّ قال : « فعل المؤمنين خاصّتهم وعامتهم؛ قبول كل ما ورد عنه عليه السلام؛ بنقل العدل عن العدل، حتى يتصل به ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴾ .

وقال صديق حسن خان : « وممّا نطق بها القرآن، وصحّ بها النّقل من الصّفات : النّفس ... » وسرد الآيات وبعض الأحاديث الواردة في ذلك^(٤). وهذا هو الصّواب المُوافق لمنهج السّلف، والله أعلم .

(١) (التّوحيد) (٨ - ٩) .

(٢) في « مجموع الفتاوى » (٥ / ٧٣) .

(٣) الشُّورى : ١١ .

(٤) (قطف الشّمر) (٦٥) .

الفصل الرابع عشر

الله نور السماوات والأرض

قال (٣ / ١٢ - ١٣) مفسراً قوله تعالى : ﴿الله نور السماوات والأرض﴾^(١) وما جاء في الأحاديث من تسمية سبحانه وتعالى بالثُور ما نصه : « معناه : ذو نورهما وخالقه . وقيل : هادي أهل السماوات والأرض . وقيل : منور قلوب عباده المؤمنين . وقيل : معناه : ذو البهجة والضياء والجمال، والله أعلم » .

وقال أيضاً (٦ / ٥٤) معلقاً على قوله ﷺ : « ... أنت نور السماوات والأرض » :

« قال العلماء : معناه : منورهما، وخالق نورهما، وقال أبو عبيد : معناه : بنورك يهتدي أهل السماوات والأرض .

قال الخطابي في تفسير اسمه سبحانه وتعالى (الثُور) ومعناه : الذي بنوره ينصر ذو العمایة، وبهدايته يرشد ذو الغواية .

قال : ومنه ﴿الله نور السماوات﴾، أي : منه نورهما . قال : ويحتمل أن يكون معناه ذو الثُور، ولا يصح أن يكون الثُور صفة ذات الله - تعالى - ،

(١) الثُور : ٣٥ .

وإنما هو صفة فعل، أي : هو خالقه . وقال غيره : معنى **﴿نور السماوات والأرض﴾** مدبر شمسها وقمرها ونجومها .

قلت : كلام المصطفى في تأويل هذه الآية شبيه بما قاله المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (١ / ٣٠٤) والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨٠٦) ! وهذا التأويل قائم على أنَّ الثور من فعله سبحانه وتعالى، وإنَّ فالثور الذي هو من أوصافه قائم به أيضاً، وحمل الآية عليه من باب أولى، وفي هذا يقول العلامة ابن القيم - رحمة الله تعالى - :

«سُئِّلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - نَفْسَهُ نُورًا، وَجَعَلَ كِتَابَهُ نُورًا، وَدِينَهُ نُورًا، وَاحْتَجَبَ عَنْ خَلْقِهِ بِالثُّورِ، وَجَعَلَ دَارَ أُولِيَّاهُ نُورًا يَتَلَلَّاً، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : **﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**^(١) وَقَدْ فَسَرَ بِكُونِهِ مُنَورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فِي نُورِهِ اهْتَدَى أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فَعْلُهُ، وَإِنَّ الْفَالُورَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَوْصَافِهِ قَائِمٌ بِهِ، وَمِنْهُ اشْتَقَ لَهُ اسْمُ الْفَالُورِ، الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَسْمَائِهِ الْحَسَنِي^(٢)، وَالْفَالُورُ يَضَافُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهِينَ :

- إضافة صفة إلى موصوفها .

- وإضافة مفعول إلى فاعله .

فالأول كقوله عز وجل : **﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾**^(٣) فهذا إشراقها

(١) الْفَالُورُ ٣٥ .

(٢) انظر «تخریج الأسماء الحسنی» لابن حجر العسقلانی بتحقيقی، وهو ضمن سلسلة «السیر الحیث للدراسة الأحادیث» رقم (٢) .

(٣) الزمر : ٦٩ .

يوم القيامة بنوره تعالى إذا جاء لفصل القضاء، ومنه قول النبي ﷺ في الدُّعاء المشهور : « أَعُوذُ بِنُورِ وِجْهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ تُضْلِنِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » ^(١). وفي « معجم الطبراني » و « السنّة » له و « كتاب عثمان بن سعيد الدارمي » وغيرها عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « لِيَسْ عِنْدَ رَبِّكُمْ لَيلٌ وَلَا نَهَارٌ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ نُورِ وِجْهِهِ » ^(٢).

وهذا الذي قاله ابن مسعود رضي الله عنه أقرب إلى تفسير الآية من قول من فسرها بأنّه هادي السماوات والأرض، وأنّما من فسرها بأنّها منّور السماوات والأرض؛ فلا تنافي بينه وبين قول ابن مسعود، والحق أنّه نور السماوات والأرض؛ بهذه الاعتبارات كلّها » ^(٣).

فقول النّووي - رحمه الله - وغيره « ولا يصح أن يكون الثُّور صفة ذات الله - تعالى -، وإنما هو صفة فعل » غير صحيح، والصواب ما ذكره ابن القيم آنفًا، من صحة إضافة (الثُّور) إلى ذات الله - عز وجل - دل على هذا القرآن في قوله سبحانه ﷺ وأشرقت الأرض بِنُورِ رَبِّهَا ^(٤).

وقد أحسن العلّامة عبد الرحمن السعدي عندما قال في تفسير قوله ﷺ الله نور السماوات والأرض ^{﴿﴾} ما نصّه :

(١) أخرجه ابن جرير في « التاريخ » (٢ / ٣٤٥)، والطبراني في « الكبير » بإسناد رجاله ثقات، لكن فيه عنعنة ابن إسحاق، ومن أجلها وللإعظام الذي فيه؛ ضعفه شيخنا في تخریجه لـ « فقه السیرة » (١٣٢) .

(٢) أخرجه ابن منده في « الرد على الجهمية » (٩٩) .

(٣) « اجتماع الجيوش الإسلامية » (١٠)، وانظر كتابنا « فتح من العزيز الغفور في أسباب الخروج من الظلمات إلى النّور » نشر دار المنار .

(٤) الزمر : ٦٩ .

« اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ : الْحَسَنِي وَالْمَعْنَوِي ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى بِذَاتِهِ نُورٌ ، وَحِجَابُهُ نُورٌ ، الَّذِي لَوْ كَشَفْتُهُ لَأَحْرَقْتُ سَبَحَاتَ وَجْهِهِ مَا انتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ ، وَبِهِ اسْتِنَارُ الْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ ، وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّورُ ، وَبِهِ اسْتِنَارَتِ الْجَنَّةُ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْنَوِيُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ ، فِكْتَابُهُ نُورٌ ، وَشَرْعُهُ نُورٌ ، وَالْإِيمَانُ وَالْمَعْرِفَةُ فِي قُلُوبِ رَسُلِهِ وَعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ نُورٌ »^(١) .

وَالْعَجْبُ مِنَ الْقَاسِمِيِّ - رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى - فَإِنَّهُ صَدَرَ الْكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ سَبَحَانَهُ : « اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ التَّوْوِيُّ مِنْ تَأْوِيلٍ ، سَاكِنًا عَلَيْهِ ، وَكَانَهُ مَقْرُّ لَهُ ، مُوافِقٌ عَلَى الْاِقْتَصَارِ عَلَى الْمَذْكُورِ ، ثُمَّ بَعْدَ كَلَامِ نَقْلِ كَلَامِ ابْنِ الْقِيمِ أَنْفَ الذِّكْرِ تَحْتَ عَنْوَانِ « تَنْبِيَهٍ » ، وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى مَا قَرَرَهُ وَاخْتَارَهُ^(٢) .

وَلَلَّهُ درِّ شِيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ فَإِنَّهُ أَسْهَبَ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصَّفَةِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَبِيَنَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِذَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَضْلًا عَنْ أَفْعَالِهِ ، وَأَوْرَدَ شِبَهَ الْمُخَالِفِينَ وَفَنَّدَهَا بِمَا لَا مَزِيدٌ عَلَيْهِ فِي مَوَاطِنِهِ مِنْ « مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ » لِهِ ، اَنْظُرْ مِنْهَا : (٥ / ٧٣ - ٧٤ ، ٣٧٩ - ٣٨٢ ، ٣٧٩ - ٣٩٦^(٣) ، ٢٠ / ٤٦٨ - ٤٦٩) وَكَذَا تَلَمِيْدِهِ ابْنِ قِيمِ الْجُوزِيَّةِ فِي كِتَابِ الْبَدِيعِ « الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ » (٢ / ١٩١ وَمَا بَعْدَهَا - مُخْتَصِرُهُ) ، وَ « الْتَّفْسِيرُ الْقِيمُ » (٣٧٤) .

(١) « تَسْيِيرُ الْكَرِيمِ الْمُتَنَّانِ » (٥ / ٤١٩) .

(٢) راجع « مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » (١٢ / ٢٠٨ - ٢١٠) ، وَ « أَفَوَيْلِ الشُّفَقَاتِ »

(٣) (١٩٤) .

(٣) وَقَدْ رَدَ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ عَلَى جَمِيعِ التَّأْوِيلَاتِ الْمُذَكُورَةِ فِي كَلَامِ التَّوْوِيِّ ، فَرَاجِعُهُ ، فَإِنَّهُ مُنْفَدِدٌ لِلْغَایَةِ .

الباب الثالث

تحقّقات في مسائل مهمّات

و فيه ثمانية فصول :

الأول : مصير أولاد المشركين في الآخرة .

الثاني : الخضر عليه السلام وما يتعلّق به من المسائل .

الثالث : التبرّك بالصالحين وآثارهم .

الرابع : شدُّ الرحال إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة .

الخامس : قراءة القرآن عند القبور .

السادس : رؤية النبي ﷺ رئه ليلة الإسراء .

السابع : سماع الأموات .

الثامن : البدعة وأقسامها .

الفصل الأول

مصير أولاد المشركين في الآخرة

نقل التّوسي عن شرّحه لحديث الصّعب بن حنّامة قال : سُئلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنَ الْذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ يُبَيِّنُونَ؛ فَيُصَيِّبُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، فَقَالَ: « هُمْ مِنْهُمْ » ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ وَلَمْ يَبْيَنِ الرَّاجِحُ مِنْهَا، وَهَذَا نَصُّ كَلَامِهِ (١٢ / ٥٠) : « وَفِيهِ أَنَّ أُولَادَ الْكُفَّارَ حُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا حُكْمُ آبَائِهِمْ، وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَفِيهِمْ إِذَا مَاتُوا قَبْلَ الْبُلوغِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ، الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَالثَّانِي: فِي النَّارِ، وَالثَّالِثُ: لَا يَجْزُمُ فِيهِمْ بِشَيْءٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ». وَأَعْدَادٌ - بَشِيءٌ مِنَ التَّفَصِيلِ وَالْتَّدْلِيلِ - الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ، فَقَالَ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا مِنْ مُولُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ » مَا نَصُّهُ (١٦ / ٢٠٧ - ٢٠٨) :

« وَأَمَّا أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ، فَفِيهِمْ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: هُمْ فِي النَّارِ تَبَعًا لِآبَائِهِمْ، وَتَوَقَّفَ طَائِفَةٌ فِيهِمْ، وَالثَّالِثُ: - وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَحْقُقُونَ - أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِأَشْيَاءٍ مِنْهَا :

حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حِينَ رَأَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْجَنَّةِ، وَحَوْلَهُ أُولَادُ النَّاسِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُولَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: « أُولَادُ الْمُشْرِكِينَ »

رواہ البخاری فی « صحیحہ » .

ومنها : قوله تعالیٰ : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعْذِّبِينَ حَتَّى نُبَعِّثَ رَسُولًا ﴾^(۱) ولا يتوجه على المولود التکلیف ویلزمہ قول الرّسول حتیٰ یبلغ، وهذا متفقٌ علیه، والله أعلم ۚ .

قلت : المذاہب فی أولاد المشرکین أكثر من ثلاثة، وقد أوصلها ابن القيم إلی ثمانیة، ولست هنا بقصد الكلام علیها بالتفصیل، ولذلك موضع آخر^(۲)، والذی یھمنی هنا الرّاجح الموافق للأدلة كلھا، قال ابن القيم - رحمة الله تعالیٰ - بعد أن ذکر أقوالاً ومذاہب سبعة، وأردفھا بالثامن فقال :

« المذهب الثامن : أئمّهم یتحنون فی عرصات القيامة، ویرسل إلیھم رسول إلی كل من لم تبلغه الدّعوة، فمن أطاع الرّسول دخل الجنة، ومن عصاه أدخله النار . وبهذا یتألف شمل الأدلة كلھا، وتوافق الأحادیث، ويكون معلوم الله الذی أحال علیه النّبی ﷺ حیث یقول : « الله أعلم بما كانوا عاملین »^(۳) یظہر حینئذ، ویقع الثواب والعقاب علیه حال کونه معلوماً علماً خارجیاً لا علماً مجرداً، ويكون النّبی ﷺ قد ردّ جوابھم إلی علم الله فیهم، والله یرد ثوابھم وعقابھم إلی معلومھم منھم، فالخبر عنھم مردود إلی علمھ، ومصیرھم مردود إلی معلومھ » .

(۱) الإسراء : ۱۵ .

(۲) انظرة فی تعليقنا علی « التذکرة » للإمام القرطبي .

(۳) أخرجه البخاری فی « الصّحیح » (كتاب الجنائز : باب ما قيل في أولاد المشرکین) (۲۴۵ / ۳) .

ثم دعم هذا القول بأحاديث صحيحة صريحة كثيرة، منها : قوله : « وقد جاءت بذلك آثار كثيرة مؤيد بعضها بعضاً، فمنها : ما رواه الإمام أحمد [في « المسند » (٤ / ٢٤) ، والبزار [في « المسند » رقم (٢١٧٤ - زوائفه) ، والبيهقي في « الاعتقاد » (١٦٩)] أيضاً بأسناد صحيح . فقال الإمام أحمد : حدثنا معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَصْمٌ لَا يَسْمَعُ، وَرَجُلٌ هَرَمٌ، وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ . أَمَّا الْأَصْمِ فَيَقُولُ : رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَأَنَا مَا أَسْمَعُ شَيْئاً . وَأَمَّا الْأَحْمَقِ فَيَقُولُ : رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَالصَّيْبَانَ يَحْذِفُونِي بِالْبَعْرِ . وَأَمَّا الْهَرَمِ فَيَقُولُ : رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَعْقَلُ . وَأَمَّا الَّذِي فِي الْفَتْرَةِ فَيَقُولُ : رَبِّي مَا أَتَانِي رَسُولٌ . فَيَأْخُذُ مَوَاتِيقَهُمْ لِيُطِيعُهُ . فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَنِّي ادْخُلُوكُمُ الْنَّارَ . فَوَاللَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوكُمْ لَكُمْ بَرْدًا وَسَلَامًا » .

ثم ذكر أحاديث أخرى في هذا الباب، منها : حديث معاذ عند الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٨٣ - ٨٤) رقم (١٥٨) وفيه : « وبالهالك صغيراً ... » وفيه « ويقول الهالك صغيراً : يا رب لو آتتني عمراً ما كان من آتتني عمراً بأسعد مني .

فيقول الرعب - سبحانه : لَئِنْ أَمْرَنَّكُمْ بِأَمْرٍ فَتُطِيعُونِي ؟ ... » وذكر نحو الحديث السابق .

وورد ذكر المولود في حديث أنس، عند البزار في « المسند » رقم (٢١٧٧ - زوائفه)، وأبي يعلى في « المسند » رقم (٤٢٤)، والبيهقي في

وورد أيضاً في حديث أبي سعيد الخدري عند : البغوي في «الجعديات» رقم (٢١٢٦)، والبزار في «المسند» (٢١٧٦ - زوائد) .

وأورد ذلك كله ابن القيم وزاد عليه، ثم قال :

«فهذه الأحاديث يشتمل بعضها بعضاً، وتشهد لها أصول الشرع وقواعدة .

والقول بمضمونها هو مذهب السلف وأهل السنة، نقله عنهم الأشعري - رحمة الله - في «المقالات»^(١) وغيرها^(٢) .

وهذا ما صرّح به البيهقي في كتاب «الاعتقاد» (٩٢ - ٩١) وابن تيمية

أيضاً^(٣) .



(١) راجع «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلحين» (٢٩٧) .

(٢) «طريق الهجرتين» (٦٥٢ - ٦٥٧) .

(٣) انظر هذه المسألة بالتفصيل في : «تحقيق الخلاف» (٥٥)، و«الذكرة» (٦٠٨)، و«فتح الباري» (٣ / ٢٩٠)، و«المغنى» (٦٣٣ / ١٠)، و«إكمال المعلم» (٧ / ٧٠، ٧٠ - ٩٢)، و«تعظيم المنة» (١٦٧)، و«فتاوي ابن رشد» (٣ / ٦٥٢)، و«المسامرة» (٢٧٤ - مع نتائج المذكرة)، و«المعلم بفوائد مسلم» (٣ / ١٨٠ - ١٨١) .

الفصل الثاني

الخُضُور عَلَيْهِ السَّلَام

وَمَا يَتَحَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمُسَائِلِ

علق الإمام النّووي على أحاديث كتاب الفضائل : باب فضائل الخضر عليه السلام بكلام طويل، يهمنا منه ما يلي :

أولاً : قوله (١٥ / ١٣٥ - ١٣٦) : « جمُهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ مُوْجُودٌ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، وَذَلِكَ مُتَقَّدٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْمُعْرِفَةِ، وَحَكَايَاتِهِ فِي رَوْيَتِهِ وَالْاجْتِمَاعِ بِهِ، وَالْأَخْذِ عَنْهُ، وَسُؤَالِهِ، وَجَوابِهِ، وَوُجُودِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الْشَّرِيفَةِ، وَمَوَاطِنِ الْخَيْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْصُرَ، وَأَشَهَرُ مِنْ أَنْ يَسْتَرَ .

وقال الشّيخ أبو عمرو بن الصّلاح : هو حي عند جماهير العلماء والصالحين والعامّة معهم في ذلك . قال : وإنما شدّ يانكاريه بعض المحدثين

انتهى .

قلت : والصواب قول هؤلاء (بعض المحدثين) - وهو قول غيرهم أيضاً كما سيأتي - ومستند القائلين بحياته ضعيف جداً، لأن غالبه حكايات عن بعض من يظن به الصلاح ومنامات، وأحاديث مرفوعة عن أنس وغيره، وكلها ضعيف لا تقوم به حجّة، ومن أقواء عند القائلين به آثار التّعزية حين توفي

النبي ﷺ، والاستدلال بهذا أيضاً مردود من وجهين :

الأول : أَنَّه لَم يُثْبِت ذَلِك بِسَنِدٍ صَحِيفٍ .

الثاني : أَنَّه عَلَى فِرْض أَنَّه صَحِيفٌ؛ لَا يَلْزَم مِن ذَلِك عَقْلًا، وَلَا مُؤْمِنًا
الجَن، وَدَعْوَى أَنَّ الْمَعْزِي هُو الْخَضْرَ تَحْكُم بِلَا دَلِيلٍ .

قالَ الشَّنَقِيْطِي؛ وَزَادَ : وَالَّذِي يَظْهُرُ لِي رَجْحَانِه بِالْدَّلِيلِ فِي هَذِه الْمَسْأَلَةِ :
أَنَّ الْخَضْرَ لَيْسَ بِحَيٍّ بَلْ تَوْفِي، وَذَلِك لِعَدَّةِ أَمْوَارٍ :

الأول : ظَاهِرُ عَمُومِ قَوْلِه تَعَالَى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَإِنْ
مَتْ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(١) فَقَوْلُه : ﴿الْبَشَر﴾ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَهِيَ تَعْمَلُ
كُلَّ بَشَرٍ، فَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ نَفْيَ الْخَلْدِ عَنْ كُلِّ بَشَرٍ مِنْ قَبْلِهِ، وَالْخَضْرُ بَشَرٌ مِنْ
قَبْلِهِ، فَلَوْ كَانَ شَرَبَ مِنْ عَيْنِ الْحَيَاةِ، وَصَارَ حَيًّا خَالِدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لَكَانَ اللَّهُ
قَدْ جَعَلَ لِذَلِكَ الْبَشَرَ الَّذِي هُوَ الْخَضْرُ مِنْ قَبْلِهِ الْخَلْدُ !!

الثاني : قَوْلُه ﷺ : «اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا
تَعْبُدُ فِي الْأَرْضِ» أَيْ : لَا تَقْعُدُ عِبَادَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا النَّفْيُ يَشْمَلُ بِعُمُومِهِ
وَرَجُودِ الْخَضْرِ حَيًّا فِي الْأَرْضِ، وَلَوْ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ حَيًّا فِي الْأَرْضِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ
يَعْبُدُ فِي الْأَرْضِ، وَلَوْ عَلَى فَرْضِ هَلَاكِ تَلْكَ الْعَصَابَةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، لَأَنَّ
الْخَضْرَ مَا دَامَ حَيًّا، فَهُوَ يَعْبُدُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ .

الثالث : قَوْلُه ﷺ : «أَرَأَيْتُكُمْ لِيَلْتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا
يَقْبَلُ مَئْنَنُهُ عَلَى ظَهُورِهِ أَحَدٌ» فَلَوْ كَانَ الْخَضْرُ حَيًّا فِي الْأَرْضِ لَمَا تَأْخُرَ

(١) الأنبياء : ٣٤ .

بعد المئة المذكورة؛ والعجب من التّوسي فإنّه قال في «شرح صحيح مسلم» (١٦ / ٩٠) عند هذا الحديث :

« وقد احتاج بهذه الأحاديث من شدّ من المحدثين؛ فقال : الخضر عليه السلام ميّت، والجمهور على حياته كما سبق في باب فضائله، ويتأولون هذه الأحاديث على أنه كان على البحر لا على الأرض، أو أنها عام مخصوص !! فهذا التّأويل يخرج العموم عن عمومه من غير مخصوص؛ إلّا بالرأي، وهذا يفتح باب شر، لأنّ فيه إلغاء لظواهر النّصوص وعوامّها .

الرابع : أنّ الخضر لو كان حيّا إلى زمن النبي ﷺ لكان من أتباعه، ولنصره، وقاتل معه، لأنّه مبعوث إلى جميع الثّقلين : الإنس والجن، والمعلم أنّ الخضر لم يُتّقل بسند صحيح ولا حسن - تسكن النفس إليه - أنه اجتمع برسول الله ﷺ في يوم أحد، ولم يشهد معه قتالاً في مشهد من المشاهد . وبهذا كله؛ يتبيّن أنّ النّصوص الدّالة على موت كل إنسان على وجه الأرض؛ في ظرف المئة سنة التي ذكرها الرّسول ﷺ، ونفي الخلد عن كلّ بشر قبله، تتناول بظواهرها الخضر؛ ولم يخرج عنها نصّ صالح للّخصيص، كما رأيت، والعلم عند الله - تعالى (١) .

فالقول بوفاته؛ وأنّه لم يدرك بعثة النبي ﷺ، هو اختيار أكثر المحققين وجمهيرهم؛ وليس كما قال التّوسي، ونقله عن ابن الصّلاح أنه قول بعض المحدثين !! فهو اختيار البخاري، وإبراهيم الحربي، وابن المنادي، والشرف المرسي، وأبو طاهر العبّادي، وأبو يعلى القاضي، وأبو الفضل بن ناصر، وابن

(١) «أضواء البيان» (٤ / ١٦٣) بزيادة وتصوّف .

العربي، وابن النقاش، وابن الجوزي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن حجر العسقلاني، وابن كثير، والآلوي، وصديق حسن خان، وغيرهم كثير^(١). ثانياً : قول التوسي - رحمة الله تعالى - (١٣٦ / ١٥) : « قال الحبرى المفسر وأبو عمرو : هو - أي : الخضر - نبي، وخالفوا في كونه مرسلاً . وقال القشيري وكثيرون : هو ولئ، وحكى الماوردي في « تفسيره »^(٢) ثلاثة أقوال، أحدها : نبي . والثاني : ولئ . والثالث : أنه من الملائكة . وهذا غريب باطل .

قال المازري^(٣) : اختلف العلماء في الخضر، هل هو نبي أو ولئ، قال : واحتاج من قال بنبوته بقوله : ﴿ وَمَا فَعَلَهُ مِنْ أَمْرٍ ﴾^(٤) فدلّ على أنه نبي أو حي إليه، وبأنه أعلم من موسى، ويبعد أن يكون ولئ أعلم من نبي . وأجاب الآخرون : بأنه يجوز أن يكون قد أوحى الله إلى نبي في ذلك العصر؛ أن يأمر الخضر بذلك » انتهى .

قلت : لم ينفصل البحث مع التوسي - ولا مع المازري قبله - بشيء يرجحه؛ بحيث يعتمد عليه، نعم، أسقط القول بأنه من الملائكة ونعته

(١) انظر المراجع الآتية وفيها زيادة تدليل على ما ذكرناه آنفاً : « مجموع الفتاوى ٤ / ٢٣٧ و ٢٧ / ١٠٠ »، و « تفسير ابن كثير » (٩٩ / ٣)، و « المنار المنيف » (٦٢)، و « الزهر النضر » لابن حجر العسقلاني، بتحقيق الأخ صلاح مقبول، و « الدين الحالص » (٤ / ٣٨) .

(٢) (٣ / ٣٢٥) .

(٣) في « المعلم بفوائد مسلم » (١٣٦ / ٣) .

(٤) الكهف : ٨٢ .

بالاستغراب والبطلان، وكذا قال عنه ابن كثير في « تاريخه » (١ / ٣٢٨) : « وهذا غريب جداً » .

والحق أَنَّهُ نَبِيٌّ، وقد نَقَلَ التَّوْوِيُّ عن الثَّعْلَبِيِّ المَفْسُرِ بَعْدَ الْكَلَامِ المَذَكُورِ آنَفًا مَا نَصَّهُ :

« الْخَضْرُ نَبِيٌّ مَعْمَرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ مَحْجُوبٌ عَنِ الْأَبْصَارِ، يَعْنِي : عَنْ أَبْصَارِ أَكْثَرِ النَّاسِ . قَالَ : وَقَيْلٌ : أَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِلَّا فِي أَخْرِ الزَّمَانِ حِينَ يُرْفَعُ الْقُرْآنُ » .

قَلْتَ : أَمَّا بِقَاءُهُ؛ فَالصَّحِيحُ عَدْمُهُ؛ كَمَا قَدَّمْنَا وَحَقَّقْنَا، أَمَّا نَبَوَّتِهِ فَالصَّحِيحُ إِثْبَاتُهَا . وَبِهِ يَقُولُ الْجَمَهُورُ . كَمَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ فِي « الْبَحْرِ الْمُبِينِ » (٦ / ١٤٧)، وَالْقَرْطَبِيُّ فِي « الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ » (١١ / ١٦ - ٢٨)، وَالْأَلْوَسِيُّ فِي « رُوحِ الْمَعْانِيِّ » (١٥ / ١٩)، وَالشَّنَقِيفِيُّ فِي « أَصْوَاءِ الْبَيَانِ » (٣ / ١٦٢)، وَابْنِ حَجْرٍ فِي « الزَّهْرِ النَّضْرِ »، وَيَعْجِبُنِي مَا نَقَلَهُ فِيهِ (ص ٦٧) عَنْ بَعْضِ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ قَالَ :

« أَوَّلُ عُقْدَةٍ تَحْلُّ مِنَ الزَّنَادِقَةِ؛ اعْتِقَادُ كُوْنِ الْخَضْرِ نَبِيًّا، لِأَنَّ الزَّنَادِقَةَ يَتَذَرَّعُونَ بِكَوْنِهِ غَيْرِ نَبِيٍّ؛ إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ » .

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَيُؤْيِدُهُ : إِنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْخَضْرَ بِقَوْلِهِ ﴿ آتَيْنَا رَحْمَةً مِنْ عَنْدِنَا وَعَلَّمْنَا مِنْ لَدُنْنَا عِلْمًا ﴾^(١) وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ إِطْلَاقُ الرَّحْمَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْمُؤْتَمِنُ عَلَى اللَّهِ، تَكَرَّرَ إِطْلَاقُهُ فِيهِ عَلَى عِلْمِ الْوَحْيِ . فَمِنْ إِطْلَاقِ الرَّحْمَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى

(١) الْكَهْفُ : ٦٥ .

رجلٌ من القرتيين عظيمٌ * أهم يقسمون رحمة ربّك ﷺ ^(١) أي : نبوّته ، حتى يتحكّموا في إنزال القرآن على رجل عظيمٍ من القرتيين .

ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوّة ، قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَمْكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ ^(٢) .

ومن أظهر الأدلة على أن الرّحمة والعلم اللذين امتن بهما على عبده الخضر عن طريق النبوّة والوحي : قوله تعالى : ﴿ وَمَا فَعَلْتَهُ إِنْ مِنْ أَمْرٍ ^(٣) ﴾ أي : وإنما فعلته عن أمر الله - جل وعلا - . وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي ، إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلّا بالوحي من الله - جل وعلا - ، ولا سيما قتل النفس البريئة في ظاهر الأمر ، وتعييب سفن الناس بحرقها ، لأن العدوان على أنفس الناس وأموالهم ، لا يصح إلّا عن طريق الوحي من الله - تعالى - ، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى ^(٤) .

ثالثاً : قال التّوّوي أيضاً في شرحه أحاديث فضائل الخضر ﷺ (١٥) /

١٣٧ :

« وفي هذا الحديث الأدب مع العالم ، وحرمة المشايخ ، وترك الاعتراض عليهم (!!) ، وتأويل ما لا يفهم ظاهره من أفعالهم وحركاتهم وأقوالهم ، والوفاء بعهودهم ، والاعتذار عند مخالفة عهدهم » .

(١) الرّحْمَن : ٣٢ - ٣١ .

(٢) النّساء : ١١٣ .

(٣) الكهف : ٨٢٠ .

(٤) راجع « أضواء البيان » (٤ / ١٥٨) .

وهذا الكلام يفرح به الصُّوفية، ويطيرون به كُلّ مطار، وقد وقع لقوم منهم الاستدلال بهذا الحديث على وجه فيه أُغلاط وأُوايده وخراباً ورزايا وبلايا، كشفنا عنها بتفصيل يسُرُّ المؤمنين في كتابنا «من فصص الماضين في حديث سيد المرسلين»^(١)، وبهمنا هنا التّنبيه على أنَّه يجب على العالم بالشيء المخالف للشريعة، أن ينكر على من يتبعه أنَّه كان، وإنْ كان معروفاً أنَّه من الأخيار وأهل الدين والفضل، ولكن عن طريق الشُّوّال والرُّفق، ويعجبني بهذا الصَّدد ما ذكره النّووي في «شرحه صحيح مسلم» (٣ / ١٧٥) في (كتاب الطهارة)؛ عند حديث بريدة رضي الله عنه؛ أنَّ النّبي عليه صَلَوةُ اللهِ صَلَوةُ الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيفه، فقال له عمر رضي الله عنه : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه . قال : «عَمَدًا صَنَعْتَهْ يَا عَمِّرْ» .

قال التّوسي : « وفي هذا الحديث جواز سؤال المفضول الفاضل عن بعض أعماله؛ التي في ظاهرها مخالفة للعادة، لأنّها قد تكون عن نسيان فيرجع عنها، وقد تكون عمداً لمعنى خفي على المفضول؛ فيستفيده » .



١) انظر منه (٢٣ - ٤٥) .

الفصل الثالث

التبُّرُّكُ بِالصَّالِحِينَ وَأَثْارُهُمْ

علق النّووي - رحمه الله تعالى - على إرسال عتبان بن مالك إلى رسول الله عليهما السلام، وقوله له : « تعال فخُط لي مسجداً، فجاء رسول الله عليهما السلام ... الخ » معدداً الفوائد المستنبطة منه، فقال (٢٤٤ / ١) : « ففيه : التّبرك بآثار الصالحين » !!

وأعاد نحوه في الكلام على الحديث نفسه، فقال (١٦١) : « وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : أَنَّهُ تَبَرَّكَ بِالصَّالِحِينَ وَأَثَارِهِمْ ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَوَاطِعِ الَّتِي صَلُّوا بِهَا ، وَطَلَبَ التَّبَرِيكَ مِنْهُمْ » !! وقال (١٦٢ / ٥) : « فيه : ... وَتَبَرِيكُ الرَّجُلِ الصَّالِحِ وَالْعَالَمِ أَهْلِ الْمَنْزِلِ بِصَلَاتِهِ فِي مَنْزِلِهِ » .

وقال عليه للنسوة اللاتي غسلن ابنته^(١) : « ... فإذا فرغتْ فاذْنِي » قلن : فلما فرغن آذنَاه، فألقى إلينا حقوءاً، فقال : « أشعِرْنَاه إِيَاه » .

(١) هي زينب كذا قاله الجمهور، وقد صرّح به مسلم في « صحيحه » في روایته التي
بعدها . وقيل : هي أم كلثوم .
وانظر تفصيل ذلك في « تبيه المعلم » بهمات صحيح مسلم » رقم (٣٧٠) وتعليقنا
عليه، نشر دار المنار .

فسر النووي - رحمه الله - (الحق) بالإزار، وقال (٣ / ٧) :

«وَمَعْنَى أَشْعَرْنَاهَا إِيَّاهُ : أَجْعَلْنَاهَا شَعَارًا لَهَا، وَهُوَ التُّوْبُ الَّذِي يُلِي الْجَسَدَ، سَمِيَ شَعَارًا، لَأَنَّهُ يُلِي شَعَرَ الْجَسَدِ» ثُمَّ تَكَلَّمُ عَلَى الْحُكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ بِنَحْوِ مَا قَالَ آنفًا : «وَالْحُكْمَةُ فِي إِشْعَارِهِ بِهِ : تَبَرِّيْكَهَا بِهِ» ثُمَّ قَالَ :

«فِيهِ التَّبَرِّكُ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ وَلِبَاسِهِمْ !!

قَلْتُ : التَّبَرِّكُ الْمُشْرُوعُ بِالذَّوَاتِ هُوَ أَمْرٌ خَاصٌ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّالِحِينَ، فَفِي كَلَامِ النَّوْوَيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تَوْسُّعٌ غَيْرُ مُرْضِيٍّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِهِ الْمُقْرَرُ فِي عِقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَقَدْ وَرَدَتْ نَصُوصٌ كَثِيرَةٌ شَهِيرَةٌ صَحِيحةٌ وَفِيرَةٌ فِي مُشْرُوعِيَّةِ التَّبَرِّكِ بِذَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآثَارِهِ، مِنْهَا :

١ - مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيْحِهِ» (كَتَابُ الطَّبِّ : بَابُ الْمَرَأَةِ تَرْقِيُ الرَّجُلِ) (٢١٠ / ١٠) رَقْمُ (٥٧٥١) بِسَنَدِهِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرْضِهِ؛ أَلَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمَعْوِذَاتِ، فَلَمَّا ثَقَلَ؛ كَنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنْ، فَأَمْسَخَ يَدِ نَفْسِهِ لِبَرَّكَتِهَا .

فَفِي دَلَالَةِ الْمُنْطَوِقِ لِهَذَا النَّصِّ : إِثْبَاتُ الْبَرَكَةِ لِذَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ لَهَا أثْرًا زَائِدًا عَلَى غَيْرِهَا، وَإِلَّا لَمَا كَانَ لَفْعَلَ عَائِشَةَ هَذَا مِنْ إِمْسَاكِهَا بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَهَا بِهَا سَائِرُ جَسَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْنَى !! وَلَفَعْلَتْ ذَلِكَ يَدِهَا نَفْسَهَا !! وَلَا يُشَكُّ مُسْلِمٌ فِي أَنَّ ذَاتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبَارَكَةً، وَأَنَّهَا لَيْسَ كَسَائِرِ الذَّوَاتِ، مِنْ هَذِهِ الْحِيَثَيَّةِ، فَهَذِهِ الْبَرَكَةُ إِذْنٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا مَا فَهَمَهُ الصَّحَابَةُ

رضوان الله عليهم، ويدل عليه :

٢ - ما أخرجه مسلم في « صحيحه » (كتاب الفضائل : باب قرب النبي عليه السلام من الناس وتبركهم به) (٤ / ١٨١٢) رقم (٢٣٢٤) بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان رسول الله عليه السلام إذا صلى العدّة جاء خادم المدينة بأنيتها فيها الماء، فما يؤتى ياناء إلا غمس يده فيها، فزئما جاؤوه في العدّة الباردة فيغمس يده فيها .

٣ - وأخرج أيضا في « صحيحه »؛ في الكتاب والباب نفسه؛ برقم (٥٣٢٥) بسنده إلى أنس أيضا قال : لقد رأي رسول الله عليه السلام والحلاق يحليقه، وأطاف به أصحابه؛ مما يريدون أن تقع شعرة إلا في يد رجل . ففي هذين التصريحين؛ وغيرهما؛ بيان لما كان عليه الأصحاب رضوان الله عليهم من التبرك برسول الله عليه السلام وآثاره، قال الترمي - رحمة الله تعالى - (١٥ / ٨٣) :

« في هذه الأحاديث ... التبرك بآثار الصالحين !! وبيان ما كانت الصحابة عليه من التبرك بآثاره عليه، وتبركهم بإدخال يده الكريمة في الآنية، وتبركهم بشعره الكريم، ولا كرامتهم إلّا أن يقع شيء منه إلا في يد رجل؛ سبق إليه » .

قلت : نعم فيها مشروعية التبرك بذات النبي عليه، ولكن تعميم ذلك على سائر من يُظن به الصلاح غير صحيح، إذ لو كان هذا صحيحاً لفهمه بعض الصحابة وعملوا به . فعموم النصوص مقيد الاستدلال به على فهم السلف الصالح ومنهجهم، ولم يؤثر عن أحد منهم أنه فعل به ذلك، أو فعل ذلك مع

من هو أفضل منه^(١) !

والعجب من الإمام التّوسي ! إلّا مع ما قرر هنا، فقد ذكر أنّ أباً جعفر التّرمذمي جزم بظهور شعر رسول الله ﷺ، ثمّ قال : « وقد خالف في هذه المسألة جمهور الأصحاب » !! وتعقبه الذهبي بقوله : « قلت : يتعيّن على كل مسلم القطع بظهور ذلك، وقد ثبت^(٢) أنّه ﷺ لئاً حلق رأسه، فرق شعره المطهّر على أصحابه، إكراماً لهم بذلك »^(٣).

٤ - أخرج مسلم في « صحيحه » (كتاب الفضائل) : باب طيب عرق النبي ﷺ والثّبرك به) (٤ / ١٨١٥ - ١٨١٦) رقم (٢٣٣١) بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال : دخل علينا النبي ﷺ، فقال^(٤) عندنا، فعرق، وجاءت أمي بقارورة؛ فجعلت تسلّت العرق^(٥) فيها . فاستيقظ النبي ﷺ، فقال : « يا أم شليم ! ما هذا الذي تصنعين ؟ » قالت : هذا عرقك نجعله في طيبنا، وهو من أطيب الطيب .

وفي رواية له : « كان النبي ﷺ يدخل بيت أم شليم فنام على فراشها، وليست فيه . قال : فجاء ذات يوم فنام على فراشها . فأتت، فقيل لها : هذا النبي ﷺ نام في بيتك، على فراشك . قال : فجاءت وقد عرق، واستنقا^(٦)

(١) انظر لزاماً كلام الشاطبي - رحمة الله تعالى - الآتي .

(٢) في « صحيح مسلم » رقم (١٣٠٥) .

(٣) « سير أعلام البلاء » (١٣ / ٥٤٦) .

(٤) أي : نام للليلة .

(٥) أي : تمسحه .

(٦) أي : اجتمع .

عرقه على قطعة أديم على الفراش . ففتحت عتيدتها^(١)، فجعلت تُنَشَّفُ ذلك العرق، فتعصّرها في قواريرها، ففزع^(٢) النبي عليه السلام فقال : « ما تصنعن يا أم سليم ؟ » فقلت : يا رسول الله ! نرجو بركته لصبياننا . قال : « أصبت » .

٥ - وأخرج البخاري في « صحيحه » (كتاب الاستذان) : باب من زار قوماً فقال عندهم (١١ / ٧٠) رقم (٦٢٨١) بسنده إلى أنس أنَّ أمَّ سليم كانت تبسط للنبي عليه السلام نطعاً، فيقيل عندها على ذلك النطع، قال : فإذا نام النبي عليه السلام أخذت من عرقه وشعره فجمعته في قارورة، ثم جمعته في سُك^(٣) وهو نائم .

قال^(٤) : فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلى أن يجعل في حنوطه من ذلك المسك، قال : فجعل في حنوطه .

وأخرج مسلم في « صحيحه » (كتاب الفضائل) : باب طيب عرق النبي عليه السلام والتبرك به) (٤ / ١٨١٦) رقم (٢٣٣٢) بسنده إلى أنس عن أم سليم أنَّ النبي عليه السلام كان يأتيها فيقيل عندها . فتبسط له نطعاً فيقيل عليه، وكان كثير العرق، فكانت تجمع عرقه فتجعله في الطيب والقوارير . فقال النبي عليه السلام :

(١) العتيدة : (وزن عظيمة) وهي الشلة، أو الصندوق الصغير، مأخوذ من العتاد، وهي : الشيء المعد للأمر المهم .

(٢) أي : استيقظ من نومه .

(٣) السُّك : (بضم المهملة وتشديد الكاف) وهو طيب مرطب .

وفي « النهاية » طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل .

(٤) القائل هو : ثيامة، الرواية عن أنس رضي الله عنه .

« يا أم سليم ! ما هذا ؟ » قالت : عرقك أذوف^(١) به طيب .

ورواية مسلم الأخيرة أدق من الرواية الأولى، إذ ليس فيها ذكر للأخذ من الشعر، وهذا الأخذ فيه غرابة ! وقد حمله بعضهم على ما ينتشر من شعره عليه اللهم أنس أن النبي عليه السلام لما أراد أن يحلق رأسه بمني، أخذ أبو طلحة شعره؛ فحلق الحجام؛ فجاء به إلى أم سليم، فكانت أم سليم تجعله في سكها، قالت : أم سليم : وكان عليه السلام يجيء يقبل عندي على نطع، وكان معراقاً . قالت : فجاء ذات يوم؛ فجعلت أسلت العرق؛ فأجعله في قارورة لي، فاستيقظ النبي عليه السلام، فقال : « ما تجعلين يا أم سليم !؟ »، فقالت : باقي عرقك، أريد أن أذوف به طيب .

فيستفاد من هذه الرواية؛ أنها لما أخذت العرق وقت قيلولته؛ أضافته إلى الشعر الذي عندها، لا أنها أخذت من شعره لئا نام .

ويستفاد منها أيضاً، أن القصة المذكورة كانت بعد حجّة الوداع، لأنه عليه السلام لما حلق رأسه بمني فيها^(٢) .

وهذا يدلّ على أنه وقع تبرؤك من الصحابة بذات النبي عليه السلام وأثاره بعد

(١) أي : أخلط .

(٢) « فتح الباري » (١١ / ٧١ - ٧٢) وفيه أيضاً بعد ذكر ألفاظه وروياته : « ويستفاد من هذه الروايات اطلاق النبي عليه السلام على فعل أم سليم وتصويبه، ولا معارضة بين قولها أنها كانت تجمعه لأجل طيبة وبين قولها للبركة، بل يحمل على أنها كانت تفعل ذلك للأمررين معاً » .

غزوة الحديبية، وتبُرُّك الصَّحَابَةِ فِي الْحَدِيبَةِ كَانَ بِوْضُوئِهِ وَنَخَامَتْهُ عَلَيْهِ؛
وَإِلَيْكَ مَا يَدْلُّ عَلَيْهِ :

٦ - أخرج البخاري في «الصحيح» (كتاب الشروط : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) (٥ / ٢٢٩ - ٣٣٣) رقم (٢٧٣١ ، ٢٧٣٢) بسنده إلى المسور بن مخرمة ومروان (يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه) وساقا خبر صلح الحديبية، وممّا فيه على لسان عروة : « وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِيكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابَهُ؛ مَا يَعْظِمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ مَحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ يَتَّخِمَ نَخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفْرٍ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَدَلَّكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجْلَدَهُ، وَإِذَا أَمْرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأُ كَادُوا يَقْتَلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتِهِمْ عَنْهُ، ... »^(١).

وهذا يخالف ما ذكره شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - !! فإنّه رأى أنّ النّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صرف الصّحابة عن التّبرك به وبآثاره في حياته . فقال^(٢) : « ... ولكن ثمة أمر يجب بيانه، وهو أنّ النّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وإن أقر الصّحابة في غزوة الحديبية وغيرها على التّبرك بآثاره والّتمسح بها، وذلك لغرض مهم وخاصّة في تلك المناسبة !! وذلك الغرض هو إرهاب كفار قريش وإظهار مدى تعلق المسلمين ببنيهم، وحبّهم لهم، وتفانيهم في خدمته، وتعظيم شأنه، إلّا أنّ الذي لا يجوز التّغافل عنه، ولا كتمانه؛ أنّ النّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد تلك الغزوة رغب

(١) وأخرج البخاري في مواطن كثيرة من «صحيحه» مطولاً ومحضراً، وانظر الأرقام (٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٥٣٢ ، ٨٢٢ ، ١٢١٤) .

(٢) في كتابه «الثّوسل : أنواعه وأحكامه» (١٦٢) .

ال المسلمين بأسلوب حكيم وطريقة لطيفة عن هذا التبرك، وصرفهم عنه، وأرشدهم إلى أعمال صالحة خير لهم منه عند الله - عز وجل - وأجدى، وهذا ما يدل عليه الحديث الآتي :

عن عبد الرحمن بن أبي قحافة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام توضأ يوماً، فجعل أصحابه يتمسحون بوضوئه، فقال لهم النبي عليه السلام : « ما يحملكم على هذا ؟ » قالوا : حب الله ورسوله . فقال النبي عليه السلام : « من سره أن يحب الله ورسوله، أو يحبه الله ورسوله؛ فليصدق حديثه إذا حدث، ولويؤذ أمانته إذا أؤتمن، وليحسن جواره من جاوره » ^(١) انتهى .

وقد ذهب إلى نحو هذا محمد رشيد رضا، فقال : « ولم يعرف من الأحوال التي تبركوا فيها بفضل وضوئه وبصاقه إلا يوم الحديبية » ^(٢).

قلت : التبرك به وبوضوئه وبعرقه ثابت في غير الحديبية وبعدها، وليس كما قال الشيخان الألباني - فسح الله مدعنه - و محمد رشيد رضا - رحمة الله تعالى - إلا أن الأولى تركه للحديث المذكور، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله .

وعلى أية حال، إن هذا التبرك وارد في أحاديث يصعب حصرها في هذا الوطن، فهي من الكثرة بمكان، وفي القدر المذكور آنفًا كفاية، ولكن لا بد هنا من التشبيه على جملة أمور :

(١) قال شيخنا في الهاشم : « قلت : وهو حديث ثابت، له طرق وشواهد في « معجمي الطبراني » وغيرهما، وقد أشار المنذر في « الترغيب » (٢٦ / ٣) إلى تحسينه، وقد خرجته في « الصحيح » برقم (٢٩٩٨) انتهى .

(٢) حاشية « الاعتصام » (٢ / ١١) .

الأول : أن هذا التبرك خاص بالنبي ﷺ، ولا يتعداه إلى غيره من الصحابة فضلاً عمن دونهم، فإطلاق القول بجوازه في حق الصالحين؛ كما قال النوروي في عدّة مواطن من « شرحه » - وقد سبق وأن ذكرناها - غير صحيح، فهذا قياس مع الفارق .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد أن سرد جملة من الأحاديث وقع فيها تبرك من الصحابة بأشياء منفصلة عن بدن النبي ﷺ، قال :

« إن الصحابة - رضي الله عنهم - بعد موته ﷺ لم يقع من أحدٍ منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك ولا عمر رضي الله عنهمَا، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحدٍ منهم من طريق صحيح معروف أن متبركاً تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسير التي اتبّعوا فيها النبي ﷺ، فهو إذاً إجماع منهم على ترك تلك الأشياء .

وبقي النظر في وجه ترك ما تركوا منه، ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يعتقدوا فيه الاختصاص؛ وأن مرتبة النبوة يسع فيها ذلك كله، للقطع بوجود ما التمسوا من البركة والخير، لأنَّه عليه السلام كان نوراً في ظاهره وباطنه، فمن التمس منه نوراً وجده على أيّ جهة التمس، بخلاف غيره من الأمة - وإن حصل له من نور الاقتداء به والاهتداء بهديه ما شاء - لا يبلغ مبلغه على حال توازيه في مرتبته، ولا تقاربه، فصار هذا النوع مختصاً به،

كاختصاصه بنكاح ما زاد على الأربع، وإحلال بعض الواهبة نفسها له، وعدم وجوب القسم على الزوجات^(١)، وشبيه ذلك.

فعلى هذا المأخذ : لا يصح لمن بعده الاقتداء به؛ في التبرير على أحد تلك الوجوه ونحوها، ومن اقتدى به كان اقتداه ببدعة، كما كان الاقتداء به في الزيادة على أربع نسوة ببدعة .

الثاني : أن لا يعتقدوا الاختصاص ، ولكنهم تركوا ذلك من باب الذرائع خوفاً من أن يجعل ذلك سنة - كما تقدم ذكره في أتباع الآثار - والئهي عن ذلك ، أو لأن العامة لا تقتصر في ذلك على حدٍ ، بل تتجاوز فيه الحدود ، وتبالغ بجهلها في التماس البركة ، حتى يدخلها للمتبرك به تعظيم يخرج به عن الحد ، فربما اعتقد في المتبرك به ما ليس فيه ، وهذا التبرك هو أصل العبادة ، ولأجله قطع عمر رضي الله عنه الشجرة التي بُويع تحتها رسول الله عليه السلام ، بل هو كان أصل عبادة الأواثان في الأمم الخالية - حسبما ذكره أهل السير - فخاف عمر رضي الله عنه أن يتمادي الحال في الصلاة إلى تلك الشجرة حتى تُعبد من دون الله ، فكذلك يتفق عند التوغل في التعظيم .

ولقد حكى الفرغاني مذيل « تاريخ الطبرى » عن الحلاج أنَّ أصحابه بالغوا في التبرُّك به، حتى كانوا يتمسّحون بيوله ويتبرّكون بعذرته، حتَّى أدعوا فيه الإلهيَّة تعالى الله عَمَّا يقولون علَوْاً كبيراً.

(١) كذا في الأصل، وعلق عليه الشيخ محمد رشيد رضا في الهاشم : « لعل أصله : عدم وجوب القسم عليه للزوجات ». قلت : وفي هذا نظر !! فإن الظاهر من التصوّر عدم خصوصيّته عليه بذلك، وليحرر !!

ولأنَّ الولاية وإنْ ظهر لها في الظَّاهِر آثار؛ فقد يخفى أمرها، لأنَّها في الحقيقة راجعة إلى أمرٍ باطنٍ لا يعلمه إلَّا اللهُ، فَرَبِّما أُدْعِيَتِ الولاية لمن ليس بوليٍّ، أو أَدْعَاهَا هو لنفسه، أو أَظْهَرَ خارقةً من خوارق العادات هي من باب الشَّعوذة، لا من باب الكرامة، أو من باب السُّحرِ، أو الخاصِّ، أو غير ذلك، والجمهور لا يعرف الفرق بين الكرامة والسُّحر؛ فَيُعَظِّمُونَ من ليس بعظيمٍ، ويقتدون بمن لا قدوة فيه - وهو الضَّلال البعيد - إلى غير ذلك من المفاسد، فتركتوا العمل بما تقدَّم - وإنْ كان له أصلٍ - لما يلزم عليه من الفساد في الدينِ .

وقد يظهر بأُولَى وهله أنَّ هذا الوجه الثاني أرجح، لما ثبت في الأصول العلمية أنَّ كُلَّ قربةٍ أعطِيَها النَّبِيُّ ﷺ، فإنَّ لآمته أُنْوَذْجَاً منها، ما لم يدلُّ دليلٌ على الاختصاصِ .

إلا أنَّ الوجه الأول أيضًا راجح من جهة أخرى، وهو إبطاقهم على التَّرْك إذ لو كان اعتقادهم التشريع لعمل به بعضهم بعده، أو عملوا به ولو في بعض الأحوال؛ إمَّا وقوفًا مع أصل المشروعية، وإمَّا بناءً على اعتقاد انتفاء العلة الموجبة للامتناعِ .

وقد خرَج ابن وهب في « جامعه » من حديث يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : حدَّثني رجلٌ من الأنصار أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أو تنُخُم؛ ابتدأ من حوله من المسلمين وضوءه ونحامته فشربوا، ومسحوا به جلودهم، فلَمَّا رأهم يصنعون ذلك سألهُم : « لَمْ تفعلُونَ هذَا؟ » قالوا : نلتمس الطَّهُور والبركة بذلك . فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَحْبُّ أَنْ يَحْبَبَهُ

الله ورسوله؛ فليصدق الحديث، ول يؤذ الأمانة، ولا يؤذ جاره ». .

فإن صَحَّ هذا النَّقْلُ^(١)؛ فهو مشعر بِأَنَّ الْأُولَى ترَكَهُ، وأنَّ يَتَحرَّى ما هو الْأَكْدُ وَالْأَحْرَى مِنْ وظَائِفِ التَّكْلِيفِ، ولا يَلْزَمُ الْإِنْسَانَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الرُّؤْفَى وَمَا يَتَبعُهَا، أَوْ دُعَاءَ الرَّجُلِ لِغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ سِيَّاتِي بِحَوْلِ اللَّهِ^(٢) انتهى بِحُرْفَهِ .

قَلْتُ : وَهَذَا التَّبَرُّكُ مَحْصُورٌ فِعْلُهُ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ بِمَا ثَبَّتَ عَنِ الصَّحَّابَةِ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوكُمْ بِأَشْيَاءَ مُنْفَصِّلَةٍ عَنْ بَدْنِهِمْ، كَالشِّعْرُ، وَالْوَضْوَءُ، وَالْعَرْقُ، وَالسِّخَامَةُ، مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِّيَّةُ . وَهَذَا التَّوْعُّدُ مِنَ الْبَرَكَةِ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُشَرِّكُ فِيهِ غَيْرُهُ، حَتَّى أَكَابِرُ الصَّحَّابَةِ مُثْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَغَيْرِهِمَا . وَهَذَا التَّوْعُّدُ مِنْ تَعْدِيِ الْبَرَكَةِ قَدْ انْقَطَعَ بَعْدِ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ ذَاتِهِ بَاقِيًّا بِيَقِينٍ بَعْدِ مَوْتِهِ عِنْدَ أَحَدٍ، فَقَدْ اسْتَوْهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ مِنْ أُمَّ سَلَيْمٍ ذَلِكَ الشَّكُّ الَّذِي أَخْذَتْهُ مِنْ عَرْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَوْهَبَهُ أَئِيُّوبُ مِنْ ابْنِ سَيْرِينَ، قَالَ : فَاسْتَوْهَبْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ مِنْ ذَلِكَ الشَّكِّ فَوَهَبْتُ لِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدِي الْآنَ، قَالَ : فَلَمَّا مَاتَ مُحَمَّدٌ خَنَّطَ بِذَلِكَ الشَّكِّ . قَالَ : وَكَانَ مُحَمَّدٌ يُعَجِّبُهُ أَنْ يَحْنَطِ الْمَيِّتَ بِالشَّكِّ^(٣) .

(١) هو صحيح ثابت إن شاء الله - تعالى - كما قال شيخنا في « التَّوْسُلُ » وسبق قوله .

(٢) الاعتصام (٢ / ٨ - ١١) وقارن كلامه بما عند الْدُّهْبِي في « مَعْجمُ الشُّيوْخِ » (١ / ٧٣ - ٧٤) تعلم أنَّ كلامه - رحمة الله - سديد دقيق، بخلاف كلام الْدُّهْبِي الذي يعزوه الدُّفَّةُ والثَّحْرِيرُ .

(٣) أخرجه ابن سعد في « الطَّبِيَّقَاتُ الْكَبْرِيَّةُ » (٨ / ٤٢٨) بإسناد صحيح .

وقد ثبت أن أم سلمة قطعت في السقاء الذي شرب منه النبي ﷺ، وأمسكته عندها^(١).

قال التوسي : « وإنما قطعتها لتحفظ موضع فم رسول الله ﷺ، وتبرعك به، وتصونه عن الابتذال »^(٢).

وقد انقرض المتيقن من آثار رسول الله ﷺ مع الزَّمن، وفي هذا يقول شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - :

« هذا؛ ولا بد من الإشارة إلى أننا نؤمن بجواز التبرعك بآثاره ﷺ، ولا ننكره خلافاً لما يوهنه صنيع خصومنا، ولكن؛ لهذا التبرعك شروطاً، منها: الإيمان الشرعي المقبول عند الله، فمن لم يكن مسلماً؛ صادق الإسلام؛ فلن يحقق الله له أي خير؛ بتبرعك هذا .

كما يشترط للراغب في التبرعك : أن يكون حاصلاً على أثرٍ من آثاره ﷺ، ويستعمله، ونحن نعلم أن آثاره ﷺ من ثيابٍ أو شعرٍ أو فضلات قد فقدَتْ، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن التبرعك بهذه الآثار يصبح أمراً غير ذي موضوع في زماننا هذا، ويكون أمراً نظرياً محضاً، فلا ينبغي إطالة القول فيه »^(٣).

(١) انظر « جامع الترمذى » رقم (١٨٩٣)، و « سنن ابن ماجه » رقم (٣٤٢٢)، و « شمائل الترمذى » رقم (٢١٥)، و « الطبقات الكبرى » (٨ / ٤٢٨) .

(٢) « رياض الصالحين » (٣٣٩) .

(٣) « التوسل » (ص ١٦١ - ١٦٢) وأثنا تقبيل قبر النبي ﷺ، ومسه على وجه التبرعك؛ فلا ينبغي أن يفعل، بخلاف ما قاله الذهبي في « معجم الشيوخ » (١ / ٧٣ - ٧٤)، فنبهه ١

الثاني : هذا التبرك محصور بما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وفعله السلف قبلنا، فلا تتعذر إلى آثار النبي عليه السلام المكانية، كمكان صلّى فيه، أو سار عليه، أو أرض نزل بها، فاستنبط التبرك بآثار الصالحين، والصلة في الموضع التي صلّوا فيها، غير صحيح !! بل هذا من الغلو في الدين، ووسيلة إلى تعظيم البقاء، وأتباع آثار الأنبياء، وقد ورد عن السلف التّهّي عن ذلك .

أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٣٧٦)، وابن وضاح في « البدع والتهي عنها » (٤١)، وسعيد بن منصور في « السنن » بإسناد صحيح عن المعاور بن سعيد الأنصري قال : خرجت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من مكة إلى المدينة، فلما أصبحنا صلّى بنا الغداة، ثم رأى الناس يذهبون مذهبًا، فقال : أين يذهب هؤلاء ؟ قيل : يا أمير المؤمنين ! مسجد صلّى فيه رسول الله عليه السلام، هم يأتون يصلّون فيه .

قال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم، فيتّخذونها كنائس ويعاً، من أدركته الصّلة في هذه المساجد فليصلّ، ومن لا فليمض، ولا يتعمّدّها » .

وعلّق ابن وضاح على هذا الأثر السلفي، فقال : « كان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتّيان تلك المساجد، وتلك الآثار للنبي عليه السلام، ما عدا قباء » .

وقال : « فعليكم بالاتّباع لأنّة الهدى المعروفي، فقد قال بعض من مضى : كم من أمير هو اليوم معروف عند كثير من الناس، منكراً عند من مضى،

ومتحجب إليه بما يبغضه عليه، ومتقرب إليه بما يبعده عنه، وكل بدعة عليها زينة وبهجة» .

الثالث : لقد زلَّ كثير من العلماء في التَّوْسُل بالثَّبَرَك، وعدم الوقوف على حدوده المشروعة، وصوره غير الممنوعة، فتجد بعضهم يلحق ما صنعه الأتراك من منبر وشباك وغير ذلك في مسجد رسول الله ﷺ بما ثبت من ثُبُرَك الصَّحَابَة بشيء افضل عن بدنَه ﷺ !!

وتجد بعضهم الآخر يلحق التَّوْسُل بالثَّبَرَك، ولا يفقه الفرق بينهما (٢) !!
وتجد بعضهم يتمسح به النَّاس، ويتبَرَّكُون به، ويتبَرَّك هو بهم، كُلُّ يقوم بعبادة وطاعة (٣) !! زعموا !

(١) انظر الرد عليهم في « وجاءوا يركضون » (٦٧) .

(٢) من مثل قول البوطي في « فقه السيرة » : « وإذا علمت أنَّ التَّبَرَك بالشيء إلَّا هو طلب الخير بواسطته ووسيلته علمت أنَّ التَّوْسُل بآثار النَّبِي ﷺ أمرٌ مندوب إليه ومشروع، فضلاً عن التَّوْسُل بذاته الشَّرِيفَة ... » .

انظر مناقشته والرد عليه في كتاب شيخنا الألباني « التَّوْسُل » : (١٥٢ وما بعدها) .

(٣) من مثل ما حكاه ابن السبكي في ترجمة الشيرازي في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ٢٢٠ - ٢٢١) عن أبي الحسن الهمذاني قال : « وكان - أبي الشيرازي - عند وصوله إلى بلاد العجم، يخرج أهله بنسائهم وأولادهم، فيسخون أركانه، ويأخذون تراب نعلية، يستشفون به » !!

وقال ابن السبكي بعد ذلك في ترجمته أيضاً : « وخرج إليه صوفيات البلد، وما فيهنَّ إلا من معها سبحة، وألقين الجميع إلى المصحفة، وكان قصدهنَّ أن يلمسها، فحصل لهنَّ البركة، فجعل يمْرُّها على يديه وجسده، ويتبَرَّكُون بهنَّ، ويقصد في حفْهُ ما قصدنَّ في حفْهُ، وكان هذا الحال بـ (ساوة) من بلاد العجم » !!

قلت : نعم لكل مسلم بركة بقدرها، وفي « صحيح البخاري » : « وإنَّ من الشَّجَر لـ ما بركته كبركة المسلم » وتحصل هذه البركة وتكون بقدر الاستقامة والاتباع، وليس هي إلا =

وتجد بعضهم يعتقد أنَّ بركة ذات النبي ﷺ انتقلت بالنُّطفة إلى آلِه، كما يعتقد الرَّافضة، فإنَّهم أهل غلة في الأولياء والصالحين، والثُّبرك بقبورهم وأثارهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فيهم بعد كلام :

« ... ومن هنا أدخل أهل النُّفاق في الإسلام ما أدخلوه، فإنَّ الذي ابتدع دين الرَّافضة كان زنديقاً يهودياً أظهر الإسلام وأبطن الكفر، ليحتال في إفساد دين المسلمين، كما احتال بولص في إفساد دين النَّصادي، سعى في الفتنة بين المسلمين حتى قتل عثمان، وفي المؤمنين من يستجيب، كما قال تعالى : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيْكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأُوْضِعُوا خَلَالَكُمْ يَغُونُوكُمُ الْفَتْنَةَ وَفِيْكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ ﴾^(١) ثُمَّ إِنَّهُ لِمَا تَفَرَّقَتِ الْأُمَّةُ ابْتَدَعَ مَا ادْعَاهُ فِي الْإِمَامَةِ مِنَ النُّصُّ وَالْعَصْمَةِ، وَأَظْهَرَ التَّكْلِيمَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَصَادَفَ ذَلِكَ قُلُوبًا فِيهَا جَهْلٌ وَظُلْمٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَافِرَةً، فَظَهَرَتْ بَدْعَةُ التَّشِيعِ الَّتِي هِيَ مَفْتَاحُ بَابِ الشُّرُكِ، ثُمَّ لِمَا تَمَكَّنَتِ الزَّنَادِقَةُ أَمْرَوْا بِبَنَاءِ الْمُشَاهِدِ، وَتَعْطِيلِ الْمَسَاجِدِ، مُحْتَجِينَ بِأَنَّ لَا تَصْلَى الْجَمَعَةُ وَالْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلْفَ الْمَعْصُومِ، وَرَوَوْا فِي إِنَارَةِ الْمُشَاهِدِ وَتَعْظِيمِهَا وَالْدُّعَاءِ عِنْدِهَا مِنَ الْأَكَاذِيبِ؛ مَا لَمْ أَجِدْ مِثْلَهُ فِيمَا وَقَتَ عَلَيْهِ مِنْ أَكَاذِيبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى صَنَفَ كَبِيرُهُمْ أَبْنَى النَّعْمَانَ كِتَابًا فِي مَنَاسِكِ حَجَّ الْمُشَاهِدِ، وَكَذَبُوا فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ .

= بركة العمل، وليس بركة ذات لشخص معين !! وشئان بين تحصيل هذه البركة بالعمل، وبين جعلها ذريعة للثُّبرك بذات صاحبها !! حتى تفضي إلى الغلو والشرك والشُّعْلَقُ به بالثُّبرك والتُّقْرُب !!

(١) التُّوبَةُ : ٤٧ .

أكاذيب بدؤوا بها دينه وغيروا ملته، وابتدعوا الشرك المنافي للتوحيد، فصاروا جامعين بين الشرك والكذب ^(١).

قلت : وهذا التعظيم من الشيعة للمشاهد، هو عين تعظيم الصُّوفية للقبور والأضرحة، فإنَّ بين هذين الفريقين تشابهاً كبيراً، وصلة قوية، لا يُتسع المجال لسردها وتفصيلها .

والحاصل أنَّ التبرك بالنبي ﷺ وما انفصل عن بدنـه الشـريف من أمور أمر خاص به، ولا يضاهيه فيه غيره، وإنَّ التـوسع في ذلك مـدعاة لفتح بـاب الغـلو في الصـالـحـين، والـتـعـلـقـ بهـمـ، عـلـىـ وـجـهـ قـدـ يـفـضـيـ إـلـىـ الـعـبـادـةـ !!

وما ذكره التـوـويـ فيـ هـذـاـ الـبـابـ غـيرـ صـحـيـحـ أـلـبـةـ، وـكـذـاـ مـاـ ذـكـرـهـ غـيرـهـ مـنـ أـفـاضـلـ الـعـلـمـاءـ، كـابـنـ حـجـرـ الـعـسـقـلـانـيـ، فـإـنـهـ ذـكـرـ قـصـةـ عـتـبـانـ بـنـ مـالـكـ وـصـلـةـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ فـيـ دـارـهـ، وـقـالـ مـعـدـدـاـ الـفـوـائـدـ الـمـسـتـبـطـةـ مـنـهـاـ :ـ «ـ وـفـيـ التـبـرـكـ بـالـمـوـاضـعـ الـتـيـ صـلـىـ فـيـهـ النـبـيـ ﷺ أـوـ وـطـنـهـ، وـيـسـتـفـادـ مـنـهـ أـنـ مـنـ دـعـيـ مـنـ الصـالـحـينـ لـيـتـبـرـكـ بـهـ أـنـهـ يـجـبـ إـذـاـ أـمـنـ الـفـتـنـةـ »ـ ^(٢)ـ .

وقال : « وـفـيـ إـجـتـمـاعـ أـهـلـ الـمـحـلـةـ عـلـىـ الـإـمـامـ أـوـ الـعـالـمـ؛ إـذـاـ وـرـدـ مـنـزـلـ بـعـضـهـمـ، لـيـسـتـفـيدـوـ مـنـهـ، وـيـتـبـرـكـوـ بـهـ »ـ ^(٣)ـ .

وقد عـلـقـ الشـيـخـ اـبـنـ باـزـ - حـفـظـهـ اللـهـ - عـلـىـ الـمـوـطـنـ الـأـوـلـ مـنـ كـلـامـ اـبـنـ حـجـرـ فـقـالـ :ـ «ـ هـذـاـ فـيـهـ نـظـرـ، وـالـصـوـابـ أـنـ مـثـلـ هـذـاـ خـاصـ بـالـنـبـيـ ﷺ لـمـاـ

(١) « مجموع الفتاوى » (٢٧ / ١٦١) .

(٢) « فتح الباري » (١ / ٥٢٢) .

(٣) « فتح الباري » (١ / ٥٢٢ - ٥٢٣) .

جعل الله فيه من البركة، وغيره لا يقاس عليه، لما بينهما من الفرق العظيم،
ولأنَّ فتح هذا الباب، قد يفضي إلى الغلو والشرك، كما قد وقع من بعض
الناس، نسأل الله العافية ॥ .

وقال معلقاً على الموطن الثاني : « هذا غلط ، والصواب منع ذلك كما تقدم في غير النبي ﷺ سداً للذرية المفضية إلى الشرك »^(١) .
وكذا ما ذكره القرطبي في « تفسيره » (٤٧ / ١٠) في التبرك بآثار الصالحين ، فقيه بعده وخفاء ، يظهر بالتأمل ، ولا داعي للإطالة ، فقد أتينا - والله الحمد والمنة - على مقصودنا من تعقب النبوي - رحمة الله تعالى - في هذا الباب على وجه مستوعب ، موضعين الفرق بين التبرك المشروع والتبرك الممنوع ، والله الموفق ، لا رب سواه^(٢) .

□ □ □ □ □

(١) تعلیق الشیخ ابن باز علی «الفتح» (٢/٥٢٢، ٥٢٣).

(٢) انظر - إن شئت الاستزادة في هذا الموضوع - : « هذه مفاهيمنا » (٢٠١) ، ورسالة « التبرك المشروع والتبرك الممنوع » لعلي بن نعيم العلياني ، و « التبرك أنواعه وأحكامه » لناصر عبد الرحمن الجديع ، و « الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من فتح الباري » (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢) .

الفصل الرابع

شُدُّ الرِّحَالُ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ وَالْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ

ذكر التَّوَوِي في « شرحة صحيح مسلم » (١٠٦ / ٩) عند قوله عَلَيْهِ الْمَسْلَكُ : « لا تشدُّوا الرِّحَالَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ : مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى » مُشْرُوِّعٌ شُدُّ الرِّحَالِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ وَالْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ !! وهذا نُصُّ كلامه :

« وَانْخَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي شُدُّ الرِّحَالِ، وَإِعْمَالِ الْمَطْيِ إلى غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الْثَلَاثَةِ، كَالذِّهَابِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَإِلَى الْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدُ الْجُوَيْنِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا : هُوَ حَرَامٌ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضُ إِلَى اخْتِيَارِهِ .

وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا - وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ - أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ وَلَا يَكْرَهُ . قَالُوا : وَالْمَرادُ أَنَّ الْفَضْيَلَةَ التَّلَائِمُ إِنَّمَا هِيَ فِي شُدُّ الرِّحَالِ إِلَى هَذِهِ الْثَلَاثَةِ خَاصَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » انتهى بِحُرْفِهِ .

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ : (١٨٦ / ٩) : « وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضْيَلَةُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الْثَلَاثَةِ، وَفَضْيَلَةُ شُدُّ الرِّحَالِ إِلَيْهَا، لَأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ : لَا

فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها . وقال الشيخ أبو محمد الجوني من أصحابنا : يحرم شد الرحال إلى غيرها وهو غلط !! .

قلت : ما قاله الشيخ أبو محمد الجوني هو الصحيح؛ الذي لا ينبغي العدول عنه أليته، وما ذكره التوسي من الخلاف عن بعض متأخري الشافعية ضعيف، وفيه تأويل متعسف للأحاديث، لا سيما وقد ورد الحديث عند أحمد بلفظ : « لا ينبغي للمطه أن تعمل ... » .

وقول الحافظ في « الفتح » (٣ / ٦٥) في لفظ : « ينبغي » أنه ظاهر في غير التحرير؛ متعقب بما قاله الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعليقه على « الفتح »، وهذا نص كلامه :

« ليس الأمر كما قال، بل هو ظاهر في التحرير والمنع، وهذه اللفظة في عرف الشارع شأنها عظيم، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنَ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾^(١)، قوله : ﴿ قَالُوا سَبَحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولَيَاءٍ ﴾^(٢) » انتهى .

وهذا التنبية يكفي، فليس مرادنا منه إلا التحذير والتعرية على خطأ وقع للإمام التوسي، وإنما فالكلام على هذه المسألة يطول، ونحيل من أراد الاستزادة فيها على ما كتبه الحافظ محمد بن عبدالهادي في « الصارم المنكى »، وعلى كتاب الشيخ أحمد بن يحيى النجمي « أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة » وهما مطبوعان، ولله الحمد والمنة .

(١) مريم : ٩٢ ..

(٢) الفرقان : ١٨ ..

الفصل الخامس

قراءة القرآن عند القبور

قال في كتاب الطهارة : باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه عند حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : مَرْسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَبْرِيْنَ فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذِّبَانِ، وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ . أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . وَأَمَّا الْآخَرُ : فَكَانَ لَا يَسْتَرُ مِنْ بُولِهِ » .

قال : فدعا بعسيب رطب فشقّه باثنين، ثمّ غرس على هذا واحداً، وعلى هذا واحداً، ثمّ قال : « لعله أن يخفّف عنهما ما لم يبسا » فعلق الإمام التّوسي - رحمة الله تعالى - على هذا الحديث بقوله (٤ / ٢٠٢) : « واستحبّ العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث، لأنّه إذا كان يرجى التّخفيف بتسبّيع الجريدة؛ فتلاؤة القرآن أولى، والله أعلم » .

قلت : لا وجه لهذه المقايسة ! فالعبادات لا تقبل القياس، لأنّها غير معلّلة، ومن ثمّ فإنّ الاستدلال المذكور لا يصح، فإنّ التّخفيف لم يكن بسبب الجريدة أبداً، وإنّما بشفاعة النبي عليه السلام، وهذا ما ذكره التّوسي نفسه قبل كلامه هذا، فقال : « وأمّا وضعه عليه السلام الجريدين على القبر - فقال العلماء -

محمول على أنه عليه صلوات الله سأله الشفاعة لهما، فأجبت شفاعته عليه بالتحفيف
عنهم؛ إلى أن يبيسا، وقد ذكر مسلم - رحمة الله تعالى - في آخر الكتاب في
الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبور : « فأجبت شفاعتي أن يرفع
ذلك عنهم ما دام القضييان رطبان » .

ولذا ختم التوسي على الحديث بقوله :

« وقد أنكر الخطابي ما يفعله الناس على القبور من الأخواص ونحوها
متعلقين بهذا الحديث، وقال : لا أصل له، ولا وجه له، والله أعلم » .

وهذا كلام نفيس مبين، لأن الرسول عليه صلوات الله لم يفعله إلا في قبور مخصوصة
أطلع على تعذيب أهلها، ولو كان مشروعًا لفعله في كل القبور^(١)، وعليه فإن
استبطاط المذكور من هذا الفعل على مشروعية قراءة القرآن غير صحيح، ولو
كان صحيحاً لما تركه النبي عليه صلوات الله، ول卉 الأصحاب عليه، ول فعلوه .

والصواب في هذه المسألة ما قاله التوسي في موطن آخر لاحق، وهو (٧ /

٩٠)، قال ما نصه :

« والمشهور في مذهبنا أن قراءة القرآن لا يصله ثوابها » . وهو مذهب
الجمهور، كما حكاه التوسي عنهم في (١١ / ٨٥) .

وبسط - رحمة الله - الكلام على هذه المسألة في « شرح مسلم » (١ / ٩٠)،
و« المجموع » (٣ / ٩٠ و ١٠ / ٤١٧ - ٤٣١) واختار المنهج وأنه

(١) انظر غير مأمور « معالم السنن » (١ / ٢٧)، و « أحكام الجنائز » (٢٠١)،
وتعليق الشيخ أحمد شاكر على « جامع الترمذى » (١ / ١٠٣)، وتعليق الشيخ ابن باز على
« فتح الباري » (٢ / ٢٢٣)، وكتابنا « الإعلام بما فهم خطأ من أحاديث سيد الأنام » .

لَا يَصِلُّ، وَهُوَ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الطُّوِيلَةُ الْذِيْوَلُ، وَالْحَقُّ فِيهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّوْرِي - رَحْمَهُ
اللَّهُ - فِي نَقْلِهِ الْأُخِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).



(١) راجع تعليقنا على «الذِكْرَة» للإمام القرطبي، وكتاب «حُكْمُ القراءة لِلأَمْوَاتِ»
لِحُمَدِ أَحْمَدِ بْنِ السَّلَامِ، و«أَسْعِلَةُ طَالِ حَوْلَهَا الْجَدْلُ» لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الصَّمْدِ - رَحْمَهُ اللَّهُ -
. (٩٤ - ٨٧)

الفصل السادس

رؤيه النبي ﷺ عليه وسلام ربه ليلة الإسراء

مال التّووي إلى إثبات رؤية النبي ﷺ ربّه ليلة الإسراء، فقال مُبِينًا ذلك (٥ / ٣) بعد أن نقل الخلاف الواقع في هذه المسألة بين العلماء :

« فالحاصل أن الرّاجح عند أكثر العلماء أنّ رسول الله ﷺ رأى ربّه بعيني رأسه ليلة الإسراء، لحديث ابن عباس وغيره ما تقدّم، وإثبات هذا لا يأخذونه إلّا بالسماع من رسول الله ﷺ، هذا مما لا ينبغي أن يتشكّك فيه، ثم إنّ عائشة رضي الله عنها لم تنف الرّؤية بحديث عن رسول الله ﷺ، ولو كان معها فيه حديث لذكره، وإنّما اعتمدت الاستباط من الآيات ». انتهى .

قلت : الرّاجح والصّحيح أنّ النبي ﷺ لم ير ربّه ليلة المراج، ولعن كانت عائشة رضي الله عنها لم تسند أنّ محمّداً لم ير ربّه عن رسول الله ﷺ، فقد أسنّد ذلك أبو ذر رضي الله عنه، فقد ثبت في أحاديث الباب عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لأبي ذر : لو رأيت النبي ﷺ لسألته . فقال : عن أيّ شيء كنت تسأله ؟ قال : كنت أسأله : هل رأيت ربّك ؟ قال أبو ذر : قد سألت، فقال : « رأيت نوراً ». وفي رواية : « نور، أتّى أراه » .

قال التّوسي في « شرحه » : « معناه : حجابه نور، فكيف أراه » .

فهذا يؤكّد صحة ما ذهبت إليه عائشة رضي الله عنها^(١).



(١) انظر في هذه المسألة : « المعلم بفوائد مسلم » (١ / ٢٢٣ - ٢٣٤)، و « إبطال التأويلات » (١ / ١١٠ - ١١٤)، و « التوحيد » (٢٢٥ - ٢٣٠) لابن خزيمة، و « تفسير ابن كثير » (٤ / ٢٦٧)، و « معارج القبول » (٣ / ١٠٦٨)، و كتب التفسير في تفسير سورة التكوير : آية رقم (٢٣)، و سورة النجم : آية رقم : (١٣) .

الفصل السابع

سماع الأموات

قال النّووي معلقاً على مقوله النّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ بَدْرٍ : « مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَاعِ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ » ما نصّه (٢٠٦ / ١٧) :

« قال المازري ^(١) : قال بعض النّاس : الميّت يسمع عملاً بظاهر هذا الحديث، ثمّ أنكره المازري ^(٢) وادعى أنّ هذا خاص في هؤلاء . وردّ عليه القاضي عياض، وقال : يحمل سماعهم على ما يحمل عليه سماع الموتى في أحاديث عذاب القبر وفتنته التي لا مدفع لها، وذلك بإحيائهم أو إحياء جزء منهم يعقلون به ويسمعون في الوقت الذي يريد الله، هذا كلام القاضي، وهو الظّاهر المختار الذي يقتضيه أحاديث السلام على القبور، والله أعلم » . انتهى .

(١) في « المعلم » (٢٠٧ / ٣) .

(٢) بقوله : « والذى عليه الحصول من العلماء أنّ الله تعالى خرق العادة، بأنّ أعاد الحياة إلى هؤلاء الموتى؛ ليقرونهم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإلى هذا ذهب قنادة وقد ذكر الحديث لعائشة، فقالت : إنما قال النّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ :

« إنهم الآن يعلمون أنّ الذي كنّت أقول لهم الحق » ثمّ قرأت : « إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى » [النمل : ٨٠] .

فأنت ترى عائشة كيف أنكرت ظاهر هذا الحديث، وحوّلته إلى لفظ آخر، والتشكّك في سماع سائر الموتى وحشتهم؛ يخرم الثّقة بالعلوم الضروريّة » .

قلت : كلام المازري هو الصواب والحق إن شاء الله - تعالى - ، وحياة البرزخ وتفاصيلها مما لا ينبغي الخوض فيه بالرأي والعقل والمقاييس، فثبت أن قتلى بدر سمعوا كما في الحديث السابق، وأن الميت يسمع ساعة الدفن، فهذا نؤمن به ونثبته، وما عدا عن ذلك فالاصل فيه عدم السمع إلأ باللّه، وراجع هذه المسألة في كتاب العلّامة الألوسي « الآيات البينات في عدم سمع الأموات » بتحقيق شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - .

□ □ □ □ □

الفصل الثامن

البدعة وأقسامها

علق التوسي على قوله عليه السلام : « وكل بدعة ضلاله » بقوله : (٦ / ١٥٤ - ١٥٥)

« هذا عامٌ مخصوص والمراد غالب البدع .

قال أهل اللغة : هي كل شيء عمل على غير مثال سابق .

قال العلماء : البدعة خمسة أقسام : واجبة ومندوبة ومحرمة ومكرورة

ومباحة :

فمن الواجبة : نظم أدلة المتكلمين للرّد على السلاحدة والمبتدعين وشبه

ذلك .

ومن المندوبة : تصنيف كتب العلم وبناء المدارس والربط وغير ذلك .

ومن المباح : التبسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك .

والحرام والمكرور ظاهران . وقد أوضحت المسألة بأدلة المبسوطة في

« تهذيب الأسماء واللغات »^(١) فإذا عرف ما ذكرته؛ علم أنّ الحديث من العامّ

المخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة .

(١) انظر منه (٢ / ٢٣ - ٢٤) .

ويؤيد ما قلناه : قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التراويف : « نعمت البدعة » ولا يمنع من كون الحديث عاماً مخصوصاً قوله : « كل بدعة » مؤكداً بـ « كل » بل يدخله التخصيص مع ذلك؛ كقوله : **﴿تَدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ﴾**^(١) .

وعلّق أيضاً على قوله ﷺ : « من سئ في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء »، ومن سئ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده؛ من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »، فقال (١٠٤ - ١٠٥) :

« وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ : « كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله »؛ وأن المراد به المحدثات الباطلة؛ والبدع المذمومة؛ وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة، وذكرنا هناك أن البدع خمسة أقسام : واجبة ومندوبة ومحرّمة ومكرروهه ومحبّة » .

قلت : الصواب أن قوله ﷺ : « كل بدعة ضلاله » باقي على عمومه من غير تخصيص، والتجزئ المزعوم لا دليل عليه، والأدلة قامت على ذم عموم البدع من أوجهه - كما يقول الشاطبي^(٢) - وهي : **أولاً** : إنها جاءت مطلقة عامة على كثرتها لم يقع فيها استثناء أبلة، ولم

(١) الأحقاف : ٢٥ .

(٢) راجع « الاعتصام » (١ / ١٤١ - ١٤٢) وقد زدنا بعض الأوجه مع خلاف في التّقسيم والتّقريع، فاقتضى التّبيه .
وانظر مزيداً من التّقول والتّوجيه على صحة ما ذكرناه في « حقيقة البدعة وأحكامها » (١ / ٢٨٢ - ٢٩٠) لسعيد الغامدي .

يأت فيها ما يقتضي أن منها ما هو هدى، ولا جاء فيها : كل بدعة ضلاله إلا كذا وكذا، ولا شيء من هذه المعاني، فلو كان هنالك محدثة يقتضي النظر الشرعي فيها الاستحسان، أو أنها لاحقة بالمشروعات، لذكر ذلك في آية أو حديث، لكنه لا يوجد، فدل على أن تلك الأدلة بأسراها على حقيقة ظاهرها من الكلية التي لا يختلف عن مقتضها فرد من الأفراد .

ثانياً : أنه قد ثبت في الأصول العلمية أن كل قاعدة كلية، أو دليل شرعي كلي إذا تكررت في موضع كثيرة، وأتي بها شواهد على معانٍ أصولية أو فروعية، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص، مع تكررها، وإعادة تكررها، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَرُ وَازْرَةُ وَزَرْ أَخْرَى ﴾^(١) وما أشبه ذلك، وبسط الاستدلال على ذلك هنالك، فما نحن بصدده من هذا القبيل، إذ جاء في الأحاديث المتعددة والمترددة في أوقات شتى؛ وبحسب الأحوال المختلفة : أن كل بدعة ضلاله، وأن كل محدثة بدعة، وما كان نحو ذلك من العبارات الدالة على أن البدع مذمومة، ولم يأت في آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلية فيها، فدل ذلك دلالة واضحة على أنها على عمومها وإطلاقها .

ثالثاً : إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك، وتقبيلها والهروب عنها، وعمن اتسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنوية، فهو - بحسب الاستقراء - إجماع ثابت، فدل على أن كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل .

(١) الأنعام : ١٦٤، الإسراء : ١٥، فاطر : ١٨، الزمر : ٧ .

رابعاً : أن متعقل البدعة يقتضي ذلك بنفسه، لأنّه من باب مضادة الشّارع وأطراح الشّرع، وكل ما كان بهذه المثابة فمحال أن ينقسم إلى حسن وقبيح، وأن يكون منه ما يمدح منه وما يذم، إذ لا يصح في معقول ولا منقول؛ استحسان مشافة الشّرع .

خامساً : ولو فرض أنّه جاء في التّقليل استحسان بعض البدع؛ أو استثناء بعضها عن الذّم لم يتصرّر، لأنّ البدعة طريقة تضاهي المشرع من غير أن تكون كذلك، وكون الشّارع يستحسنها دليل على مشروعّيتها، إذ لو قال الشّارع : المحدثة الفلانية حسنة، لصارت مشروعة .

سادساً : لئن ثبت ذم البدع ثبت ذم صاحبها، لأنّها ليست بمذمومة من حيث تصورها فقط، بل من حيث تتصف بها المتصف، فهو إذاً المذموم على الحقيقة، والذّم خاصّة التّأثيم، فالمبتدع مذموم آثم، وذلك على الإطلاق والعموم، دلّ على ذلك الكتاب والسّنة .

سابعاً : أمّا الاستدلال بحديث « من سنّ في الإسلام ... » على صحة تقسيم البدعة إلى حسنة وسّيّة، فهو خطأ من وجوه^(١) :

أحدّها : إنّ لفظ « السنة » في هذا الحديث لغو، وليس شرعاً اصطلاحياً، كما هو الحال في قوله عليه السلام : « عليكم بسنتي ... »، قوله : « من رغب عن سنتي فليس مني » .

(١) انظر « إشارة الشّرعة في الحكم على تقسيم البدعة » (٢٠)، وكتابنا « الإعلام بما فهم خطأ من أحاديث سيد الأنام »، وقد تكلّم الشّاطبي على الحديث بكلام متين في « الاعتصام » (١٨٣ / ١)، فراجعه .

ثانيها : يظهر ما قررناه من قوله ﷺ : « من سُنّة في الإسلام سُنّة سُيّئة » ، ومن المعلوم أنّه لا يوجد في سُنّة النبي ﷺ شيء سُيّء ، فيتعمّن من هذه القراءة حمل لفظ « السُّنّة » في الحديث على المعنى اللغوي .

ثالثها : ويتعمّن هذا الحمل إذا علمنا سبب ورود الحديث ، روى الدّارمي في « سننه » (١ / ١٢٧) وغيره - بآلفاظ متقاربة - عن جرير بن عبد الله قال : « خطبنا رسول الله ﷺ ، فتحّت على الصّدقة ، فأبظواه ، حتى بان في وجهه الغضب ، ثمّ إنّ رجلاً من الأنصار جاء بصرّة ، فتتابع النّاس ، حتى رُثي في وجهه الشرور ، فقال : من سُنّة في الإسلام سُنّة حسنة ... » .

ومن المعلوم باتفاق مشروعية الصّدقة ، فهذا الأنصاري لم يتداع شيئاً في الدين بالمعنى الاصطلاحي ! فمن أين للقائلين بأنّ هنالك بدعة حسنة في الدين بمعناها الاصطلاحي لا اللغوي ؟ وكيف يجوز لهم أن يستدّلوا بهذا الحديث على ذلك !

رابعها : لو حمل الحديث على « السُّنّة » بمعناها الاصطلاحي لا اللغوي لكان الأحاديث النبوية متناقضة ، لأنّ النبي ﷺ اعتبر كل البدع ضلاله ، ومن الجدير بالذكر أنّ قوله ﷺ : « وكل بدعة ضلاله » جاء في مقابلة « وأحسن الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ » ، وهذا يجعلنا نقطع ، بأنّ البدع طريقة تضاعي الشّريعة ، وأنّ المتّبّس بها على شرّ جسيم ، وخطر عظيم .

خامسها : وعلى فرض أنّ ذلك الصحابي الأنصاري جاء بفعل آخر غير الصّدقة ، وأقرّه عليه النبي ﷺ ، فيكون فعل الصحابي أو قوله سُنّة بعد إقرار النبي ﷺ ، وهذه السُّنّة لم تستفد سُيّتها من القول أو الفعل المجرّد ، بل من أجل

وسادسها : لو افترض جدلاً أنَّ في النُّصوص أو في أقوال السُّلف ما يقتضي حسن بعض البدع الشرعية، فإنَّ ذلك يخرج النُّصوص العام الدَّام للبدعة عن عمومه، لأنَّ ما وصف بالحسن؛ إمَّا أنْ يكون غير حسن أصلاً، فيحتاج إثبات حسنِه إلى دليل، فأمَّا ما ثبت حسنِه، فليس من البدع، فيبقى عموم الدَّام للبدع محفوظاً لا خصوص فيه، وإنَّما أنْ يقال : ما ثبت حسنِه فهو مخصوص من العموم، والعام المخصوص دليل فيما عدا صورة التَّخصيص، فمن اعتقاد أنَّ بعض البدع مخصوص من عموم الدَّام، وجب عليه الإتيان بالدليل الشرعي الصالح للتَّخصيص من الكتاب أو السنة، أو الإجماع، فما ثبت حسنِه لا يسمُّى بدعة شرعية، وإنْ كان يسمُّى من جهة اللغة فحسب^(١) .

ويحسن بنا في هذا المقام نقل كلام التَّووي - رحمة الله تعالى - على حديث جرير : « من سَنَّ في الإسلام ... » قال - رحمة الله - في « شرح صحيح مسلم » (١٦ / ٢٢٦ - ٢٢٧) عقبه :

« وفي الحديث الآخر : « من دعا إلى هدى ... ومن دعا إلى ضلاله ... » هذان الحديثان صريحان في الحث على استحباب سن الأمور الحسنة، وتحريم سن الأمور السيئة، وأنَّ من سَنَّ سنة حسنة كان له مثل أجر كل من يعمل بها إلى يوم القيمة، ومن سَنَّ سنة سيئة كان عليه مثل وزر كل من يعمل بها إلى يوم القيمة، وأنَّ من دعا إلى هدى كان له مثل أجور متابعيه، أو إلى

(١) من كلام شيخ الإسلام في « اقتضاء الصِّراط المستقيم » (٢ / ٥٨٤ وما بعدها)، و « مجموع الفتاوى » (١٠ / ٣٧١) بتصرُّف .

ضلاله كان عليه مثل آثام تابعيه، سواء كان ذلك الهدى والضلال هو الذي ابتدأه أم كان مسبوقاً إليه، سواء كان ذلك تعليم علم أو عبادة أو أدب أو غير ذلك » انتهى .

قلت : نعم، إن كان العمل المدعى إليه هدى فله من الأجر على النحو المذكور، والعكس بالعكس .. ولكن كيف يعرف ذلك .. بالتشهي واتباع الهوى ورغبة النفس، أم بالتحسین البدعي الذي لا ضابط له، أم بالتحسین والتقبیح العقليين، أم بالذوق والوجود ؟ ليس بذلك كله، وإنما بعرضها على الكتاب وصحیح السنة، فما وافقهما يؤخذ به، ويعرض عليه بالنواخذ، وما خالفهما فيطوى ويرمى، ولا كرامة .

ورحم الله الإمام الذهبي لما قال في ترجمة (أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي) : « إذا رأيت المتكلّم المبتدع يقول : دعنا من الكتاب والأحاديث والآحاد، وهات (العقل)؛ فاعلم أنه أبو جهل، وإذا رأيت السالك التوحيد يقول : دعنا من النّقل ومن العقل، وهات الذّوق والوجود، فاعلم أنه إبليس قد ظهر بصورة بشر، أو قد حلّ فيه، فإنْ جئت منه فاهرّب، وإنْ فاصرّعه، وابرّك على صدره، واقرأ عليه آية الكرسي، واحنّقه »^(١) .

والتحسین البدعي؛ مردود عند السلف، وغير معمول به، كما يظهر لمن تأمل مقولاتهم، وينظر في إنكارهم، وما ورد عنهم من ألفاظ يتعلّق بها المحسّن للبدع، كقول عمر في صلاة قيام رمضان : « نعمت البدعة هذه » لا تخرج عن كونها بدعة لغویّة .

(١) « سير أعلام النّبلاء » (٤ / ٤٧٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين : حسنة وقبيحة، بدليل قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح : « نعمت البدعة هذه » ، وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله عليه صلوات الله عليه وسلم ليست بمكرورة، أو هي حسنة، للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس .

وربما يضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم، ما عليه كثير من الناس من كثير من العادات ونحوها، فيجعل هذا أيضاً من الدلائل على حسن بعض البدع : إما بأن يجعل ما اعتقد هو ومن يعرفه إجماعاً، وإن لم يعلم قول سائر المسلمين في ذلك، أو يستذكر تركه لما اعتقد بمثابة من **هـ** وإذا قيل لهم تعالىوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا **هـ**^(١) وما أكثر ما قد يحتاج بعض من يتبعون المتشددين إلى علم أو عبادة، بحجج ليست من أصول العلم التي يعتمد في الدين عليها .

والغرض : أن هذه التصوّص الدالة على ذم البدع معارضة بما دلّ على حسن بعض البدع، إما من الأدلة الشرعية الصحيحة، أو من حجج بعض الناس التي يعتمد عليها بعض الجاهلين، أو المتأولين في الجملة .

ثم هؤلاء المعارضون؛ لهم هنا مقامان :

أحدهما : أن يقولوا : إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح، فالقبيح ما نهى عنه الشارع، وما سكت عنه من البدع فليس بقبيح، بل قد يكون حسناً، فهذا مما يقوله بعضهم .

(١) المائدة : ١٠٤ .

المقام الثاني : أن يقال عن بدعة معينة : هذه بدعة حسنة، لأنَّ فيها من المصلحة كيت وكيت، وهؤلاء المعارضون يقولون : ليست كل بدعة ضلاله . والجواب : أمَّا القول : « إنَّ شر الأمور محدثاتها، وأنَّ كل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النَّار » والتحذير من الأمور المحدثات : فهذا نصُّ رسول الله عليهما اللَّهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يدفع دلالته على ذم البدع، ومن نازع في دلالته فهو مراغم «^(١)».

وقد ردَ الشاطئي على من استمسك بمقولة عمر رضي الله عنه في القول بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، فوجَّه مقوله عمر توجيهًا صحيحًا، فقال بعد أن ذكر ما روتَه عائشة رضي الله عنها في « الصحيح » : أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المسجد ذات ليلة فصلَّى بصلاته ناسٌ، ثمَّ صَلَّى القابلة، فكثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجتمعوا اللَّيلة الثَّالثَةُ أو الرَّابعَةُ فلم يخرج إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : « قد رأَيْتَ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فلَمْ يَعْنِيَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ يَفْرُضَ عَلَيْكُمْ » .

قال ما نصُّه :

« فتأملوا، ففي هذا الحديث ما يدلُّ على كونها سُنَّةً، فإنَّ قيامه أولاً بهم؛ دليل على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان، وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية الافتراض لا يدلُّ على امتناعه مطلقاً، لأنَّ زمانه كان زمان وحى وتشريع، فيمكن أن يوحى إِلَيْهِ إِذَا عَمِلَ بِهِ النَّاسُ بِالْإِلْزَامِ، فلَمَّا زالت عِلْمُ التَّشْرِيعِ بِمَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى أَصْلِهِ، وَقَدْ ثَبَّتَ الْجُوازُ فَلَا نَاسُخُ لَهُ » .

(١) « اقتضاء الصراط المستقيم » (٢ / ٥٨٢ - ٥٨٣) .

ثم قال - رحمه الله تعالى - : « وإنما لم يقم ذلك أبو بكر - رضي الله عنه - لأحد أمرين :

○ إنما لأنّه رأى أنّ قيام النّاس آخر اللّيل؛ وما هم به عليه؛ كان أفضل عنده من جمعهم على إمام أول اللّيل، ذكره الطّروشي .

○ وإنما لضيق زمانه - رضي الله عنه - عن النّظر في هذه الفروع، مع شغله بأهل الرّدة، وغير ذلك؛ مما هو أكدر من صلاة التّراويح » .

ثم تكلّم على فعل عمر فقال : « فلما تمّهّد الإسلام في زمان عمر - رضي الله عنه - ورأى النّاس في المسجد أوزاعاً - كما جاء في الخبر - قال : لو جمعت النّاس على قارئ واحد لكان أمثل، فلما تمّ له ذلك، نبه على أنّ قيامهم آخر اللّيل أفضل، ثمّ اتفق السّلف على صحة ذلك وإقراره، والأئمّة لا تجتمع على ضلالّة، وقد نصّ الأصوليون أنّ الإجماع لا يكون إلّا عن دليل شرعي » .

ثم ردّ على مسمّي البدعة، والقائلين بأنّ هنالك بدعة حسنة فقال ما

نُصُّه :

« فإنّ قيل : فقد سمّاها عمر - رضي الله عنه - بدعة وحسّنها بقوله : « نعمت البدعة هذه » ، وإذا ثبتت بدعة مستحسنة في الشرع؛ ثبت مطلق الاستحسان في البدع .

فالجواب : إنما سمّاها بدعة باعتبار ظاهر الحال؛ من حيث تركها رسول الله عليه السلام، واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر رضي الله عنه، لا أنّها بدعة في المعنى، فمن سمّاها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الأسامي، وعند ذلك فلا يجوز أن يستدلّ بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلّم فيه، لأنّه

نوع من تحريف الكلم عن موضعه ^(١).

أما ما نقله النووي عن بعض العلماء - وهو العز بن عبد السلام ^(٢) - من تقسيم للبدعة إلى خمسة أقسام، فهو - كما يقول الشاطبي - تقسيم مختصر، لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع، لأنَّ من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي، لا من نصوص الشرع ولا من قواعده، إذ لو كان هناك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة؛ لما كان ثم بيعة، ولكن العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها، أو المخير فيها، فالجمع بين عدْ تلك الأشياء بداعاً، وبين كون الأدلة على وجوبها أو ندبها أو إباحتها، جمع بين متنافيين .

أما المكروه منه، والمحرم؛ فمسلم من جهة كونها بداعاً لا من جهة أخرى، إذ لو دل دليل على منع أمر أو كراحته لم يثبت ذلك كونه بيعة، لإمكان أن يكون معصية، كالقتل، والسرقة، وشرب الخمر، ونحوها، فلا بيعة يتصور فيها ذلك التقسيم أبداً إلا الكراهة والتحريم، حسبما يذكر في بابه ^(٣). وقد تابع العز على هذا التقسيم جماعة من العلماء الأقدمين والمعاصرين غير الإمام النووي، منهم : القرافي في « الفروق » (٤ / ٢٠٢ - ٢٠٥)، والزركشي في « المنشور في القواعد » (١ / ٢١٨)، وابن حجر الهيثمي في « الفتاوي الحديثية » (١٥٠)، والسعاوي في « فتح المغثث » (٢ / ٣٢٧)،

(١) راجع « الاعتصام » (١ / ١٩٤ - ١٩٥) .

(٢) راجع له « قواعد الأحكام » (٢ / ١٧٢ - ١٧٤)، و « الفتاوي » (١١٦) .

(٣) « الاعتصام » (١ / ١٩١ - ١٩٢) .

وابن جُزَيْيَ في «قوانين الأحكام» (١٩)، والسيوطى في «الحاوى» (١ / ١٩٢، ٣٤٨)، و«الأمر بالاتّباع» (٨٩ - بتحقيقنا)، وابن فودي في «إحياء السنّة وإخراج البدعة» (٥٢ - ٥٦)، ومحمد علوى المالكى في «مفاهيم يجب أن تصحّ» (٣٣)، وابن خلیفة علیوی في «هذه عقيدة السلف والخلف» (١٧٥)، والغماري وغيرهم كثير !!

وقد لام الشاطئي القرافي في متابعته لكلام شيخه العز في تقسيم البدعة، وكشف عن أمرٍ منهم جدًا، وهو أن القرافي - وكذا من سار على منواله - اتبَعَ شيخه من غير أن يتأمل كلامه، قال الشاطئي - رحمة الله تعالى - :

«فما ذكره القرافي عن الأصحاب من الاتفاق على إنكار البدع صحيح، وما قسمه فيها غير صحيح، ومن العجب حكاية الاتفاق مع المصادمة بالخلاف، ومع معرفته بما يلزمها في خرق الإجماع، وكأنه إنما اتبَعَ في هذا التقسيم شيخه من غير تأمل، فإن ابن عبد السلام ظاهر منه أنه سئى المصالح المرسلة بدعاً، بناءً - والله أعلم - على أنها لم تدخل أعيانها تحت التصوّص المعينة، وإن كانت تلائم قواعد الشرع، فمن هنالك جعل القواعد هي الدلالة على استحسانها، بتسميتها لها بلفظ البدع، وهو من حيث فقدان الدليل المعين على المسألة، واستحسانها من حيث دخولها تحت القواعد، ولما بني على اعتماد تلك القواعد استوت عنده مع الأعمال الداخلة تحت التصوّص المعينة، وصار من القائلين بالمصالح المرسلة، وسمّاها بدعاً في اللفظ، كما سئى عمر - رضي الله عنه - الجمع في قيام رمضان في المسجد بدعة» .

ثم قال بعد ذلك مباشرة : «أيُّ القرافي؛ فلا عذر له في نقل تلك الأقسام

على غير مراد شيخه، ولا على مراد الناس، لأنَّه خالف الكل في ذلك التقسيم، فصار مخالفًا للإجماع^(١).

قلت : لي هنا جملة من الملاحظات، وبها أختتم هذا الموضوع، وهي :
أولاً : ما يلحق القرافي من عدم العذر في الاتكاء على كلام الشيخ العز ابن عبد السلام من غير تأمل؛ يلحق التُّنُوُّي وجميع من نقل كلامه .

ثانياً : توجيه الشاطبي لكتاب العز؛ توجيه خبير عالم بمنهج العز وفتاويمه، يعلم ذلك من عشرات - بل من مئات - الفتاوى للعز بن عبد السلام، فيا ليت القائلين بالتحسین البدعی یفتون في مسألة التلقین، وتقسیم الدین إلى قشور ولباب، وصلات الرُّغائب، ومسح الوجه باللیدین بعد الدُّعاء - وغير ذلك كثیر - بما یفتی به العز بن عبد السلام .

ثالثاً : في قول التُّنُوُّي المذکور في مطلع هذا المبحث « ... ویؤیده ما قلناه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التَّرَاوِیح » : « نعمت البدعة ... » تجُوز وتسامح، فليس قوله هذا في صلاة التَّرَاوِیح، وإنما في جمع الناس عليها، وقد وجّهنا فعله، وأنَّ القائلين بأنَّ البدع جميعها سیئة؛ ولا يوجد فيها بدعة حسنة أبداً؛ أسعد بقول عمر من مخالفيهم .

رابعاً : التَّمثيل على البدعة الواجبة بنظم أدلة المتكلمين، والمندوبة بتصنيف كتب العلم، وبناء المدارس، والربط، والمبادرة بالتبسيط في ألوان الأطعمة، فجميع هذه الأمور ليست من البدع، وإن لم توجد في الزَّمان الأول، فأصولها موجودة في الشرع، فلا ينبغي أن یسمى شيء من ذلك بدعة أصلاً .

(١) « الاعتصام » (١ / ١٩٢) .

قال الشاطبي : « وأمّا ما قاله عز الدين، فالكلام فيه على ما تقدّم، فأمثلة الواجب منها من قبيل (ما لا يتم الواجب إلّا به) كما قال، فلا يشترط أن يكون معمولاً به في السلف، ولا أن يكون له أصل في الشريعة على الخصوص، لأنّه من باب المصالح المرسلة لا البدع »^(١).

وقال أيضاً : « وأمّا أمثلة المندوبة، فذكر منها إحداث الرّبطة والمدارس، فإنّ عنى بالرّبطة ما بني من الحصون والقصور؛ قصداً للرباط فيها، فلا شكّ أنّ ذلك مشروع بشرعية الرّبطة ولا بدعة فيه .

ولأنّ عنى بالرّبطة ما بني لالتزام سكّانها قصد الانقطاع إلى العبادة - لأنّ إحداث الرّبطة التي شأنها أن تبني تدريجياً للمنقطعين للعبادة في زعم المحدثين، ويوقف عليها أوقاف يجري منها على الملازمين لها ما يقوم بهم في معاشهم من طعام ولباس وغيرهما - لا يخلو أن يكون لها أصل في الشريعة أم لا، فإنّ لم يكن لها أصل، دخلت في الحكم تحت قاعدة البدع التي هي ضلالات، فضلاً عن أن تكون مباحة، فضلاً عن أن تكون مندوباً إليها، وإن كان لها أصل فليست ببدعة، فإذا حالها تحت جنس البدع غير صحيح »^(٢).

ثمّ فصل الكلام على بناء المدارس، والتوسيع في المaldoذات^(٣)، ويبيّن أنّها ليست من البدع في شيء .

خامساً : وأخيراً .. كل عمل ليس له أصل من أصول الشرع، بدعة

(١) « الاعتصام » (١٩٧ / ١) .

(٢) « الاعتصام » (٢٠٠ / ١) .

(٣) انظر « الاعتصام » (٢١١ - ٢٠٥ / ١) .

ضلاله، وإن ارتكبه من يُعَذَّبُ من (أرباب الفضيلة) أو من يشتهر (بالمشيخة) فإنَّ أفعال العلماء والعباد ليس بحجَّة، ما لم تكن مطابقة للشرع.

«فعليك - إذا سمعت من يقول : هذه بدعة حسنة، بالقيام في مقام المぬع، مسندًا له بهذه الكلمة وما يشابهها، من نحو قوله عليه السلام : «كل بدعة ضلاله» طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة، التي وقع التزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإنْ جاءك به قبلته، وإنْ كاع كنت قد أقسمته حجرًا واسترحت من المجادلة»^(١) وصفوة القول وجملته «أنَّ البدع كلها مردودة، ليس منها شيء مقبول، وكلها قبيحة ليس فيها حسن، وكلها ضلال ليس فيها هدى، وكلها أوزار ليس فيها أجر، وكلها باطل ليس فيها حق»^(٢).
والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

هذا، وقد كانت للإمام التوسي - رحمه الله تعالى - جهود جيئة في محاربة البدعة، فحدَّرَ من كثيرٍ من البدع في كتبه، سنأتي على ما وقنا عليه من ذلك في الفصل الأول من الباب الرابع في هذا الكتاب، والله الموفق، لا رب سواه.



(١) من كلام صديق حسن خان في «الدين الخالص» (٣ / ٢١).

(٢) «معارج القبول» (٢ / ٥٠٣)، وانظر : «تحفة الأحوذى» (٧ / ٤٤٣ - ٤٤٤).

الباب الرابع

تحذير الإمام النووي - رحمه الله تعالى -
من البدع وأمره بالمحروم ونفيه عن المنكر

وفيه فصلان :

● الفصل الأول : تحذيره من البدع .

وفيه خمسة مباحث :

- البحث الأول : تقديس الحجة وتحذيره من روایة الحديث
الموضوع والضعيف .

- البحث الثاني : بدع المصلين .

- البحث الثالث : بدع الأمكنة .

- البحث الرابع : بدع الأزمنة .

- البحث الخامس : بدع الفرق والطوائف .

● الفصل الثاني : أمره بالمعروف ونفيه عن المنكر .

وفيه مباحثان :

- البحث الأول : رسائله إلى الملوك والجبارية .

- البحث الثاني : رسائله إلى الفقهاء أو التي كانت بسيبهم .

الفصل الأول

تحذيره من البدع

إن الإمام التّوسي - رحمه الله تعالى - على الرغم مما ذكرناه عنه من أمور فيها عدم إصابة الحق، وبعد عن الدليل، والمنهج السلفي القويم، إلا أنه إمام من أئمة الأثر؛ فقد عاش مع كلام النبي صلّى الله عليه وسلم، وقضى أغلب أوقاته في سمع الحديث الشريف من أفواه كبار الحفاظ في الشام، متعرّفاً بذلك على دقائق الشّنة، ومن خلال حياته رأى أناساً يخالفون هدي النبي صلّى الله عليه وسلم في اعتقدات ومارسات بدعية، فعمل رحمه الله تعالى على تصويبهم، من خلال تحذيره من هذه البدع التي كانت سائدة آنذاك، وفيما يلي أمثلة حية على هذه البدع التي حذر الإمام التّوسي فيها، ومن الأغترار بأصحابها، ونختتم بها كتابنا؛ اعترافاً منا بفضل هذا الإمام، وبجهوده الجباره في خدمة العلم، ودعوته للتمثيل بالكتاب والشّنة، ونبذ الخرافه والبدعه .



المبحث الأول

تقديس الحجّة^(١) وتحذيره من روایة الحديث

الموضوع والضعف

سئلَ الشيخ التَّوْرِي - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هل هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي يَقُولُهُ
عوَامُ أهْلِ الشَّامِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ :
« مَنْ زَارَنِي وَزَارَ أَنِي إِبْرَاهِيمَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ؛ ضَمِنْتُ لَهُ عَلَى اللَّهِ
الْجَنَّةَ »^(٢).

وَيَقُولُونَ :

« مَنْ حَجَّ؛ فَلَيُقْدِسْ حَجَّهُ فِي سَنَتِهِ » .

يَعْنُونَ : يَزُورُ بَيْتَ الْمَقْدِسَ فِي سَنَةِ الْحَجَّ .

هَلْ لَهُذَيْنِ أَصْلٌ أَمْ لَا ؟

وَقَدْ أَجَابَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيخُ التَّوْرِيَّ بِقَوْلِهِ :

« الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ وَمَوْضِعٌ، وَلَا أَصْلٌ لَوَاحِدٌ مِنْ هَذِيْنِ الْأَمْرَيْنِ »

(١) وَهَذِهِ الْبَدْعَةُ مُنْتَشِرَةٌ - لِلَّآنَ - فِي الدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ بِعَامَّةٍ، وَلَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(٢) انْظُرْ لِزَاماً : « الْفَوَائِدُ الْمُجَمُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضِعَةِ » (ص : ١١٧) ، وَ

« سَلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الْمُضَعِّفَةِ » (١ / ٦١) .

المذكورين، لكن زيارة الخليل عليه صلوات الله عليه وبيت المقدس فضيلة لا تختص بال الحاج، ولو تركهما الحاج؛ لم يؤثر ذلك في صحة حججه ^(١).

ويقول الشيخ النووي عن ذلك أيضاً ^(٢) :

« وهذا باطل؛ ليس هو مروياً عن النبي عليه صلوات الله عليه، ولا يُعرف في كتاب صحيح ولا ضعيف، بل وضعه بعض الفجرة ». .

وقد حذر - رحمة الله تعالى - من رواية الحديث الموضوع والضعف، وعدم بيان حاله، وأن من يفعل ذلك؛ فهو داخل في قوله عليه صلوات الله عليه :

« إِنْ كَذَبَ أَعْلَمْ لَيْسَ كَكَذِيبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا، فَلَيَتَبَرَّأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ » ^(٣).

وبين - رحمة الله - أن لا فرق في ذلك بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه؛ كالترغيب، والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فقال :

« لا فرق في تحريم الكذب عليه صلوات الله عليه بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه؛ كالترغيب، والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فكله حرام، من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، يأجّماع المسلمين الذين يُعتَدُ بهم في الإجماع؛ خلافاً للكرامية، الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنَّه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الرُّهْد، أو ينسبهم جهلاً مثلهم .

(١) « فتاوى الإمام النووي » (ص : ٢٦٦ و ٢٦٧) .

(٢) « المجموع » (٨ / ٢٧٧) .

(٣) أخرجه البخاري في « الصحيح » (٣ / ١٦٠) رقم (١٢٩١)، ومسلم في مقدمة « الصحيح » (١ / ١٠) رقم (٣)، من حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - .

وشبّههُ زعمهم الباطل أنَّه جاءَ في روايَة :

« مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعْمِدًا، لِيَضْلُّ بِهِ، فَلَيَتَبُوأْ مَقْعَدًا مِنَ النَّارِ »^(١).

وزعمَ بعضُهم أنَّ هذا كذبٌ لهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا كذبٌ عَلَيْهِ .

وهذا الذي انتَهَى وَفْلُوهُ وَاسْتَدْلُوا بِهِ غَايَةُ الْجَهَلِ، وَنَهَايَةُ الْغَفْلَةِ، وَأَدَلَّ

الدَّلَائِلُ عَلَى بُعْدِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ شَيْءٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ، وَقَدْ جَمَعُوا فِيهِ جَمَلًا مِنَ

الْأَغَالِبِ الْلَّاتِقَةِ بِعَقْلِهِمُ السَّخِيفَةِ، وَأَذَهَانِهِمُ الْبَعِيدَةُ الْفَاسِدَةُ، فَخَالَفُوا قَوْلَ اللَّهِ

عَزَّ وَجْلَ :

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمَعَ وَالبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ

عَنْهُ مَسْؤُلًا ﴾^(٢).

وَخَالَفُوا صَرِيحَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَارَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْصَّرِيحَةِ الْمُشَهُورَةِ فِي

إِعْظَامِ شَهَادَةِ الزُّورِ .

وَخَالَفُوا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْحَلْ وَالْعَقْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَائِلُ الْقَطْعَيَاتُ فِي

تَحْرِيمِ الْكَذْبِ عَلَى آحَادِ النَّاسِ، فَكَيْفَ بَنَى قَوْلُهُ شَرْعًا، وَكَلَامَهُ وَحْيًا؟!

وَلَمَّا نَظَرَ فِي قَوْلِهِمْ؛ وُجِدَ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنَّهُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾^(٣).

وَمِنْ أَعْجَبِ الْأَشْيَاءِ قَوْلِهِمْ : هَذَا كَذْبٌ لَهُ ! وَهَذَا جَهَلٌ مِنْهُمْ بِلِسَانِ

الْعَرَبِ وَخُطَابِ الشَّرْعِ، فَإِنْ كُلَّ ذَلِكَ عِنْهُمْ كَذْبٌ عَلَيْهِ .

(١) وهو منكر بهذه الزيادة، انظر : « السلسلة الضعيفة » رقم (١٠١١) .

(٢) الإسراء : ٣٦ .

(٣) النجم : ٤ .

وأما الحديث الذي تعلقوا به؛ فأجاب العلماء عنه بأجوبة :
أحسنها وأخصّها : أن قوله : « **ليضلّ النّاس** »؛ زيادة باطلة، اتفق الحفاظ
 على إبطالها، وأنها لا تُعرف صحيحة بحال .
الثاني : جواب أبي جعفر الطحاوي، أنها لو صحت؛ لكان ذلك تأكيد؛
 كقول الله تعالى :

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيَضْلُلَ النَّاسَ ﴾^(١) .

الثالث : أن اللام في « **ليضلّ** » ليست لام التّعليل، بل هي لام الصّيرورة
 والعاقبة، معناه : أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به؛ كقوله تعالى :
 ﴿ فَالْتَّقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَّابًا وَحَزَنًا ﴾^(٢) .
 ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر، وعلى هذا يكون
 معناه : فقد يصير أمر كذبه إضلالاً .

وعلى الجملة : مذهبهم أرك من أن يعني بإيراده، وأبعد من أن يهتم
 بإعاده، وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده، والله أعلم .

الرابعة : يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو
 غلب علنه ظنه وضعه، فمن روى حديثاً - علم أو ظنّ وضعه -، ولم يبيّن حال
 روایته وضعه؛ فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول
 الله ﷺ .

ويدلّ عليه أيضاً الحديث السابق :

(١) الأنعام : ١٤٤ .

(٢) القصص : ٨ .

« مَنْ حَدَثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرِيَ اللَّهُ كَذْبًا؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ »^(١).

ولهذا قال العلماء : ينبغي لمن أراد رواية حديث، أو ذكره، أن ينظر، فإن كان صحيحاً أو حسناً، قال : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفاً، فلا يقل : قال، أو فعل، أو أمر، أو نهي، وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول : رُوِيَ عَنْهُ كذا، أو جَاءَ عَنْهُ كذا، أو يُرَوِيُ، أو يُذَكَّرُ، أو يُحَكَّى، أو يُقَالُ، أو بَلَغَنَا، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ »^(٢).



(١) أخرجه مسلم في مقدمة « صحيحه » (١ / ٩)، والترمذى في « الجامع » رقم (٢٦٤)، وابن ماجه في « السنن » رقم (٣٨) .

(٢) « شرح النووي على صحيح مسلم » (١ / ٧٠ - ٧١) .

المبحث الثاني بدع الصلاة

● من بدع صلاة التراويح .

وسئلَ الشيخ التوسي عن الذي يفعله بعض المسلمين بالنّاس في صلاة التراويح، وهو قراءة سورة (الأنعام) في الرّكعة الأخيرة من صلاة التراويح في الليلة السابعة من شهر رمضان أو غير السابعة؛ هل هو سنة أو بذمة؟ فقد قال قائل بأنّها نزلت جملة واحدة، فهل هذا ثابت في الصحيح أم لا، وهل فيه دليل لما يفعلونه، فإنّ كانت بذمة، فما سبب كراحتها؟

وقد أجاب الشيخ على ذلك بقوله :

« هذا الفعل المذكور ليس سنة، بل هو بذمة مكرورة، ولكرامتها أسباب :

○ منها : إيهام كونها سنة .

○ منها : تطويل الرّكعة الثانية على الأولى، وإنّما السنة تطويل الأولى .

○ منها : التطويل على المأمورين، وإنّما السنة التّخفيف .

○ منها : هذى القراءة، وهذّمتها .

○ منها : المبالغة في تخفيف الرّكعات قبلها .

وغير ذلك من الأسباب .

ولم يثبت نزول (الأنعام) دفعه واحدة، ولا دلالة فيه لو ثبت لهذا الفعل، فينبغي لكل مصلٌ اجتناب هذا الفعل، وينبغي إشاعة إنكار هذا، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في النهي عن محدثات الأمور، وأنَّ كلَّ بدعة ضلالة، ولم يُنقل هذا الفعل عن أحد من السلف، وحاشاهم ^(١).

● من بدع الجنائز .

وشنل عن القراءة التي يقرؤها بعض الجهلة على الجنائز بدمشق؛ بالتمطيط الفاحش، والتغني الزائد، وإدخال حروف زائدة في كلمات، ونحو ذلك مما هو مشاهد منهم؛ هل هو مذموم أم لا ؟
وقد أجاب على ذلك بقوله :

« هذا منكر ظاهر، ومذموم فاحش، وهو حرام بإجماع العلماء، وقد نقل الإجماع فيه الماوري، وغير واحد، وعلى ولی الامر - وفقيه الله تعالى - زجرهم عنه، وتعزيرهم، واستتابتهم، ويجب إنكاره على كل مكلف تمكّن من إنكاره ^(٢) .

وقال في « الأذكار » :

« وأما ما يفعله الجهلة من القراءة على الجنائز بدمشق وغيرها؛ من القراءة

(١) « فتاوى الإمام النووي » (ص ٤٧ - ٤٨) .

(٢) « فتاوى الإمام النووي » (ص ٤٦ - ٤٧) .

بالتمطيط، وإخراج الكلام عن مواضعه؛ فحرام بإجماع العلماء ^(١).

وحدث الإمام النووي من الاجتماع للتعزية بقوله :

« وأما الجلوس للتعزية، فنص الشافعي، والمصنف - أبي الشيرازي صاحب « المذهب »، وسائر الأصحاب؛ على كراحته، ونقله الشيخ أبو حامد في « التعليق »، وأخرون عن نص الشافعي ^(٢)؛ قالوا : يعني بالجلوس لها : أن يجتمع أهل البيت في بيته، فيقصدهم من أراد التعزية ».

قال :

« قالوا : بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم، فمن صادفهم؛ عزّاهم، ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها » ^(٣).

● بدعة صلاة الرغائب .

وشغل - رحمة الله تعالى - عن صلاة الرغائب المعروفة في أول ليلة جمعة من شهر رجب؛ هل هي سُنّة وفضيلة أم بدعة ؟ وقد أجاب على ذلك بقوله :

« هي بدعة قبيحة، منكرة أشد الإنكار، مشتملة على منكرات، فيتعين تركها، والإعراض عنها، وإنكارها على فاعلها، وعلى ولي الأمر - وفقه الله تعالى - منع الناس من فعلها؛ فإنّه راع، وكل راع مسؤول عن رعيته، وقد

(١) « الأذكار » (ص ٢٠٣) .

(٢) انظر « الأم » (١ / ٢٤٨) .

(٣) انظر « المجموع » (٥ / ٣٠٦)، و « الأذكار » (ص ١٣٦) .

صنف العلماء كتبًا في إنكارها، وذمها، وتسفيه فاعلها، ولا يُغترّ بكثره الفاعلين لها في كثير من البلدان، ولا بكونها مذكورة في « قوت القلوب »، و« إحياء علوم الدين »، ونحوهما؛ فإنّها بدعة باطلة ^(١). ويقول بعد ذلك ^(٢) :

« وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرجوع إلى كتابه، فقال تعالى : ﴿إِنَّ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِي إِنْ كُشِّمْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ^(٣).

ولم يأمر باتباع الجاهلين، ولا بالاعتراض بغلطات المخطئين .

وقال في « شرح صحيح مسلم » (٢٠ / ٨) عند حديث النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بصلوة يومها بصيام :

« وفي هذا الحديث : النهي الصريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلوة من بين الليالي، ويومها بصوم، وهذا متفق على كراهيته .

واحتاج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدةعة، التي تسمى (الرغائب)، قاتل الله واضطجعها ومخترعها، فإنّها بدعة منكرة، من البدع التي هي ضلاله وجهالة، وفيها منكرات ظاهرة، وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيّة في تقييدها، وتضليل مصلحتها ومبتدعها، ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تُحصر، والله أعلم » .

(١) « فتاوى الإمام النووي » (ص ٥٩)، و « المجموع » (٤ / ٥٦)، و « الأسرار المروعة » لعلي القاري (ص ٣٩٦) .

(٢) « فتاوى الإمام النووي » (ص ٦٠) .

(٣) النساء : ٥٩ .

وقال في « شرح المذهب » (٤ / ٥٦) :
 « ولا يُغترَّ من اشتَبَّهَ عَلَيْهِ حُكْمُهَا مِنَ الْأَئْمَةِ، فَصَنَفَ ورقاتٍ فِي
 اسْتِحْبَابِهَا؛ فَإِنَّهُ غَالِطٌ فِي ذَلِكَ .
 وصَنَفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْمَقْدَسِيِّ^(١) كِتَابًا
 نَفِيسًا فِي إِبْطَالِهِمَا، فَأَحْسَنَ فِيهِ وَأَجَادَ، رَحْمَهُ اللَّهُ » .

● بناء المساجد على القبور .

وَشَئَلَ عَنْ مَقْبَرَةِ مَسْبَلَةِ الْمُسْلِمِينَ، بَنَى إِنْسَانٌ فِيهَا مَسْجِدًا، وَجَعَلَ فِيهَا
 مَحْرَابًا؛ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ يَجُبُ هَدْمُهُ ؟
 وَقَدْ أَجَابَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :
 « لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُبُ هَدْمُهُ »^(٢) .

● السجود بين يدي المشايخ .

وَشَئَلَ عَنِ السَّجُودِ الَّذِي يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ بَيْنَ يَدَيِّ الْمَشَايخِ وَنَحْوِهِمْ؛ مَا
 حَكْمُهُ ؟
 وَقَدْ أَجَابَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

(١) الْمَعْرُوفُ بِـ (أَبِي شَامَةَ الْمَقْدَسِيِّ)، الْمُتَوْفِيُّ سَنَةَ (٦٦٥ هـ)، وَكِتَابِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ هُوَ
 « الْإِنْصَافُ لِمَا وَقَعَ فِي صَلَةِ الرَّغَائِبِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ »، أُوْدِعَهُ بِرَمْتَهُ فِي كِتَابِهِ « الْبَاعِثُ عَلَى إِنْكَارِ
 الْبَدْعِ وَالْمَحْوَادَتِ »، وَهُوَ مُطَبَّعٌ بِتَحْقِيقِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَنَعَتْهُ تَمَّ الصَّالِحَاتِ .
 (٢) « فَتاوَى الْإِمَامُ التَّوْرِيُّ » (ص ٦٧ - ٦٨) .

« هو حرام شديد التحريم »^(١).

وبقوله : « فإن ذلك حرام قطعاً بكل حال، سواء كان إلى القبلة أو غيرها،
وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل، وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر عافانا
الله تعالى »^(٢).

□ □ □ □ □

(١) « فتاوى الإمام النووي » (ص ٧٦) .

(٢) « روضة الطالبين » (١ / ٣٢٦) .

المبحث الثالث

بدع الأمكانة

● بدع تفعل في الروضة .

و حول بعض بدع النّاس في المدينة المنورة يقول الشّيخ النّووي^(١) :
« من جهالات العّامة و بدعهم : تقرّبهم بأكل الثّمر الصّيحاني في الروضة
الكريمة، و قطفهم شعورهم، و رميها في القنديل الكبير، وهذا من المنكرات
المستشنة، والبدع المستقبحة » .

● بدع تفعل عند قبر النّبّي ﷺ .

و حول قيام بعض النّاس بأشياء منكرة عند قبر نبّينا محمّد ﷺ يقول
الشّيخ النّووي^(٢) :

« لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ، و يكره مسحه باليد، و تقبيله، بل الأدب
أن يبعد منه؛ كما يبعد منه لو حضر في حياته ﷺ، هذا هو الصواب الذي قاله

(١) المجموع ، (٨ / ٣٧٦) .

(٢) المجموع ، (٨ / ٢٧٥) .

العلماء، وأطقووا عليه، ولا يغتر بمخالفة كثير من العوام، وفعلهم ذلك، فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة، وأقوال العلماء، ولا يلتفت إلى محدثات العوام، وغيرهم، وجهاتهم ٠

ويقول بعد ذلك^(١) :

« ومن خطر بياله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة؛ فهو من جهاله وغفلته؛ لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع، وكيف ينبغي الفضل في مخالفة الصواب؟ ٠

● بدعة الوقوف على جبل الرحمة ٠

و حول قيام كثير من الحجاج بالوقوف على جبل الرحمة في عرفات، وتفضيل ذلك على غيره من أرض عرفات؛ يقول الشيخ التوسي^(٢) :

« وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات، وترجح لهم له على غيره من أرض عرفات، حتى ربما توهم من جهلتهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه؛ فخطأً ظاهر، ومخالف للسنة، ولم يذكر أحدٌ ممن يعتمد في صعود هذا الجبل فضيلة يختص بها، بل له حكم سائر أرض عرفات؛ غير موقف رسول الله عليه السلام؛ إلا أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، فإنه قال :

« يُستحبّ الوقوف عليه ٠

(١) (المجموع) (٨ / ٣٧٥) ٠

(٢) (المجموع) (٨ / ١١٢ - ١١٣) ٠

وكذا قال الماوردي في « الحاوي » :

« يُستحب قصد هذا الجبل الذي يقال له : جبل الدعاء » .

وقال :

« وهو موقف الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - » .

وذكر البندنيجي نحوه .

وهذا الذي قالوه لا أصل له، ولم يرد في حديث صحيح ولا ضعيف، فالصواب الاعتناء بموقف رسول الله ﷺ، وهو الذي خصّه العلماء بالذكر، وحثّوا عليه، وفضلوه، وحديثه في « صحيح مسلم »^(١)؛ هكذا نصّ عليه الشافعى، وجميع أصحابنا، وغيرهم من العلماء .

● صلاة ركعتين بعد الفراغ من السعي .

و حول صلاة النساء ركعتين إذا فرغوا من السعي يقول :

« قال الشيخ أبو محمد الجويني :رأيَتَ النَّاسَ إِذَا فَرَغُوا مِنَ السَّعْيِ؛ صَلَوُا رَكْعَتَيْنِ عَلَى الْمَرْوَةِ . قال : وَذَلِكَ حَسْنٌ، وَزِيَادَةٌ طَاعَةٌ، وَلَكِنَّ لَمْ يَبْثُتْ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

هذا كلام أبي محمد !!

(١) انظر « صحيح مسلم » (٢ / ٨٩٠)، ومن رواية جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « نحرت ها هنا ومني كلها منحر، فانحروا في رحالكم، ووقف ها هنا، وعرفة كلها موقف، ووقف ها هنا وجمع كلها موقف » .

وقال أبو عمرو بن الصَّلاح : ينفي أن يُكرَه ذلك؛ لأنَّه ابتداء شعار، وقد
قال الشافعي - رحمه الله - : ليس في السعي صلاة .
وهذا الذي قاله أبو عمرو أظهر، والله أعلم «^(١)».

□ □ □ □ □

(١) «المجموع» (٨ / ٧٦) .

المبحث الرابع

بدع الأزمنة

● بدع يوم الجمعة .

و حول بعض الأشياء التي ابتدأت في يوم الجمعة يقول^(١) :

« يذكره في الخطبة أمور ابتدأها الجهلة :

○ منها : التفاتهم في الخطبة الثانية، والدق على درج المنبر في صعوده، والدعاء إذا انتهي إلى صعوده قبل أن يجلس، وربما توهموا أنها ساعة الإجابة؛ وهذا جهل فإنّ ساعة الإجابة إنما هي بعد جلوسه .

○ منها : المجازفة في أوصاف السلاطين في الدعاء لهم .

○ منها : مبالغتهم في الإسراع في الخطبة الثانية » .

● بدع شهر شوال .

و حذر - رحمة الله - من اعتقاد الجاهلية من كراهة التزوج والدخول في شهر شوال، فقال معلقاً على قول عائشة - رضي الله عنها - :

(١) « روضة الطالبين » (٢ / ٣٢ و ٣٣) .

« تزوجني رسول الله ﷺ في شوّال، وبني بي في شوّال، فأيُّ نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني؟! وكانت تستحب أن تدخل نساءها في شوّال »^(١) :

« فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوّال، وقد نصّ أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة بهذا الكلام ردّ ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيله بعض العوام اليوم؛ من كراهة التزوج والتزويج والدخول في شوّال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطهرون لما في اسم شوّال من الإشارة والرُّفع »^(٢).



(١) أخرجه مسلم في « الصحيح » (٩/٢٠٩ - نووي) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/٢٠٩) .

المبحث الخامس

بدع الفرق والطوائف

وَحَذَرَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - كَثِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِنْ آرَاءِ الْفِرَقِ وَالْطَّوَافِ الْمُبَدِّعَةِ؛
مِثْلُ الْقَدْرِيَّةِ^(١)، وَالْمُعْتَلَةِ^(٢)، وَالْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ .

فَحَذَرَ مِنْ أَكَادِيبِ الرَّوَافِضِ عَلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِقَوْلِهِ :
« ... أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَدْخَلَتْهُ الرَّوَافِضُ وَالشِّيَعَةُ فِي عِلْمِ عَلِيٍّ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - وَحْدِيَّهُ، وَتَقُولُوهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَبَاطِيلِ، وَأَضَافُوهُ إِلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَاتِ
وَالْأَقَاوِيلِ الْمُفْتَعَلَةِ وَالْمُخْتَلَقَةِ، وَخُلُطُوهُ بِالْحَقِّ، فَلَمْ يَتَمَيَّزْ مَا هُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ مَا
أَخْتَلَقُوهُ »^(٣) .

وَحَذَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ بِالرَّجُعَةِ، فَقَالَ :

« الرَّجُعَةُ : مَا تَقُولُهُ الرَّأْفَاضَةُ وَتَعْتَقِدُهُ بِزَعْمِهَا الْبَاطِلُ : أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - فِي السَّحَابِ، فَلَا نَخْرُجُ - يَعْنِي مَعَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ وَلَدِهِ - حَتَّى يَنْادِي
مِنَ السَّمَاءِ : أَنِ اخْرُجُوا مَعِهِ .

(١) « شَرْحُ النَّوْوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (١/١٥٤ وَ ١٥٦) .

(٢) « شَرْحُ النَّوْوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (١/١٠٩ - ١١٠ وَ ٢١١) .

(٣) « شَرْحُ النَّوْوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (١/٨٣) .

وهذا نوع من أباطيلهم، وعظيم من جهالاتهم، اللائقة بأذهانهم السخيفه،
وعقولهم الواهية «^(١)».

وأكتفي بهذا القدر من الأمثلة الواضحة حول موقف الشيخ التوسي من
البدع وأصحابها، ووجدنا ميزانه في ذلك أنَّ ما وافق السنة هو الحق الذي لا بدَّ
من اتباعه والسير على وفقه، وما خالف السنة من أشياء محدثة مبتدعة لا بدَّ من
تجنبها والابتعاد عنها ابتعاداً كلياً .

وقد لاحظنا فيما مضى أنَّه إذا سُئلَ عن شيء ووجد فيه مخالفة لهدي
رسول الله ﷺ، نبه إلى ذلك، وحذَّر تحذيراً شديداً من الاغترار بفعلَ من
يخالف هدي المصطفى - عليه الصَّلاة والسلام -، وذلك أنَّه لا قيمة لأيِّ فعلٍ
إذا كان على خلاف الكتاب والسنة .

وكان كثيراً ما يتعرَّض في مصنفاته لبعض البدع ومحدثات الأمور؛ ببيان
خطرها، والدُّعوة لأجل تجنبها، والابتعاد عنها .



(١) « شرح التوسي على صحيح مسلم » (١ / ١٠١)، وانظر أيضاً في موقفه من
الروافض (١ / ٩٩ و ٢١٠) .

الفصل الثاني

أمره بالمحروف ونهييه عن المنكر

قد أكرم الله - تبارك وتعالى - الشيخ النووي بأن يكون محيياً لدين الله، وذلك بأمره بالمعروف، ونهييه عن المنكر، وإحيائه للسنة، وقمعه للبدعة، ولا أدل على ذلك من رسائله التي وجهها لحكام عصره، ولمن خالف الحق وباع دينه بدنيا غيره، ممن كان يفتى بحسب هواه .

ونتعرّض في هذا الفصل إلى نماذج من رسائله هذه لتبيّن لنا منقبة أخرى من مناقبه العظيمة، نضعها في خاتمة دراستنا هذه برهاناً على حبه، وقطعاً لمن قد يوصفنا بالتطاول على هذا الإمام، الذي نشهد الله على حبه، ولكن الحق أحب إلينا منه، ومن أنفسنا التي بين جنباتنا، وما سطرنا الذي زبرناه إلا من باب انتفاع الناس عامة، وطلبة العلم خاصة، من شرح هذا الإمام على أحسن حال، وأتم وجه، بحيث لا يقعون فيما وقع فيه من تأويل ومخالفات، وينتهون على هذه الردود والتعقيبات الغاليات النفيسيات، التي نسأل الله رب البريات أن ينفع بها، و يجعلها في ميزان الحسنات .



المبحث الأول

رسائله إلى الملوك والجبارية

قال ابن العطار في « تحفة الطالبين » : (١٠١ وما بعدها) :

« وكان - أَيْ : النووي - مواجهًا للملوك والجبارية بالإنكار، ولا يأخذنَه في اللَّه لومة لائم، وكان إذا عجز عن المواجهة؛ كتب الرسائل، وتوصل إلى إبلاغها، فمَمَّا كتبه وأرسلني في السعي فيه وهو يتضمن العدل في الرعية، وإزالة المكوس عنهم، وكتب معه في ذلك شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر شيخ الحنابلة، وشيخنا العلامة قدوة الوقت أبو محمد عبد السلام ابن علي بن عمر الزواوي شيخ المالكية، وشيخنا العلامة ذو العلوم أبو بكر محمد ابن أحمد الشريسي المالكي، وشيخنا العارف القدوة أبو إسحاق إبراهيم ابن الشيخ العارف ولِي اللَّه عبد الله عُرف بابن الأرمني، وشيخنا المفتى أبو حامد محمد بن العلامة أبي الفضائل عبدالكريم ابن الحرنستاني خطيب دمشق وابن خطيبها، وجماعة آخرون، ووضعها في ورقة كتبها إلى الأمير بدر الدين بيلبك الخزندار^(١) بإصال ورقة العلماء إلى السلطان الظاهر

(١) كان جواداً نبيلاً، نائب الديار المصرية للملك الظاهر، عالي الهمة، وافر العقل، محباً إلى الناس، ينطوي على مروءة ومحبة للعلماء والصلحاء والزهاد، كان قد وقف درساً =

التركي»، وهذه صورتها :

بسم الله الرحمن الرحيم
من عبدالله يحيى التواوي .

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى المحسن ملك الأمراء بدر الدين، أadam الله الكريم له الخيرات، وتوأه بالحسنات، وبأله من خيرات الآخرة والأولى كل آماله، وبارك له في جميع أحواله، آمين .

ويئم إلى العلوم الشريفة^(١) أن أهل الشام في هذه السنة في ضيق عيش، وضيق حال، بسبب قلة الأمطار، وغلاء الأسعار، وقلة الغلات والثبات، وهلاك الماشي، وغير ذلك .

وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على الرعية والسلطان، ونصيحته في مصلحته ومصلحتهم، فإن الدين النصيحة .

وقد كتب خدمة الشرع؛ الناصحون للسلطان، المحبون له؛ كتاباً بذكيره النظر في أحوال رعيته، والرفق بهم، وليس فيه ضرر، بل هو نصيحة محسنة، وشفقة تامة، وذكرى لأولي الألباب .

والمسؤول من الأمير - أئده الله تعالى - تقديمه إلى السلطان - أadam الله له الخيرات -، ويتكلّم عليه من الإشارة بالرّفق بالرّعية بما يجده مُدّخراً له عند الله :

= بالجامع الأزهر على الشافعية، مات سنة (٦٧٦هـ)؛ يقال: إنّه مات مسموماً .
انظر ترجمته في «البداية والنهاية» لابن كثير (١٣ / ٢٧٧)، و«شندرات الذهب» (٥ / ٣٥١) .
(١) أي: أرفع إلى علمكم الشريف .

﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ شُوَّرٍ تَوْدُ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمْدَأْ بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ تَنَفَّسَهُ ﴾^(١).

وهذا الكتاب الذي أرسله العلماء إلى الأمير أمانة ونصيحة للسلطان - أعز الله أنصاره - وال المسلمين كلهم في الدنيا والآخرة، فيجب عليكم إيصاله للسلطان - أعز الله أنصاره - وأنتم مسؤولون عن هذه الأمانة، ولا غذر لكم في التأخر عنها، ولا حجّة لكم في التقصير فيها عند الله تعالى، وتسألون عنها ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنْوَنَ ﴾^(٢)، ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَيْتَهِ * وَصَاحِبِتِهِ وَبَنِيهِ * لَكُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ ﴾^(٣).

أنت بحمد الله تجتُّون الحُّلُّ، وتحرصون عليه، وتتسارعون إليه، وهذا من أهم الخيرات، وأفضل الطاعات، وقد أهْلَلْتُمْ له، وساقه الله إليكم، وهو من فضل الله، ونحن خائفون أن يزداد الأمر شدّة إن لم يحصل النّظر في الرّفقي بهم .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا إِذَا هُمْ مُبَصِّرُونَ ﴾^(٤).

وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾^(٥).

والجماعة الكاتيون منتظرُون ثمرة هذا، ما إذا فُلِّتموها؛ وجدّتموها عند الله؛

(١) آل عمران : ٣٠ .

(٢) الشّعراء : ٨٨ .

(٣) عبس : ٢٤-٢٧ .

(٤) الأعراف : ٢٠١ .

(٥) البقرة : ١١٥ .

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾^(١).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

□ □ □ □

فلمما وصلت الورقتان إليه؛ أوقفَ عليهما السلطان، فلما وقف عليها؛ ردَّ جوابها جواباً عنيفاً مؤلماً، فتنكَّدت خواطِر الجماعة الكاتبين، وغيرهم، فكتب - رحمة الله - جواباً لذلك الجواب :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

اللَّهُمَّ صَلُّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ .

مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَحْسِنُ التَّوَاوِي .

يُنهى أنَّ خَدَمَةَ الشَّرْعِ كَانُوا كَتَبُوا مَا بَلَغَ السُّلْطَانَ - أَعْزَّ اللَّهَ أَنْصَارَهُ -، فجاءَ الجوابُ بِالْإِنْكَارِ وَالْتَّوْبِيْخِ وَالْتَّهْدِيدِ، وَفَهِمَنَا مِنْهُ أَنَّ الْجَهَادَ ذُكْرٌ فِي الْجَوابِ عَلَى خَلْفِ حُكْمِ الشَّرْعِ، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ إِيْضَاحَ الْأَحْكَامِ عَنْدِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا أَخْذَ اللَّهَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ثَبَيْثَةً لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٢).

فوجب علينا حينئذٍ بيانه، وحرم علينا السكوت؛ قال الله تعالى :

(١) النَّحْلُ : ١٢٨ .

(٢) آل عمران : ١٨٧ .

﴿ لِيْسَ عَلَى الْضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(١).

وذكر في الجواب أنَّ الجهاد ليس مختصاً بالأجناد، وهذا أمرٌ لم ندعه، ولكنَّ الجهاد فرضٌ كفاية، فإذا قررَ السلطان له أجناداً مخصوصين، ولهم أخبار^(٢) معلومةٌ من بيت المال؛ كما هو الواقع؛ تفرغ باقي الرعية لصالحهم ومصالح السلطان والأجناد وغيرهم؛ من الزراعة، والصنائع، وغيرها، الذي يحتاجُ النَّاسُ كُلُّهم إِلَيْها، فجهادُ الأجناد مُقابل الأخبار المقررة لهم، ولا يحلُّ أن يُؤخذَ من الرعية شيءٌ ما دام في بيت المال شيءٌ من نَقِدٍ، أو مَتَاعٍ، أو أرْضٍ، أو ضياعٍ تَبَاعُ، أو غير ذلك.

وهؤلاء علماء المسلمين في بلاد السلطان - أعزَّ اللَّهُ أنصاره - مُتَفَقُونَ على هذا، وبيت المال - بِحَمْدِ اللَّهِ - معمورٌ، زادَه اللَّهُ عمارَةً وسعةً وخيراً وبركةً في حياة السلطان المقرونة بكمال السعادة له، والتوفيق والتسديد والظهور على أعداء الدين، ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عَنْدِ اللَّهِ ﴾^(٣).

ولأنَّما يُستعان في الجهاد وغيره بالافتقار إلى الله تعالى، واتباع آثار النبي عليه السلام، وملازمة أحكام الشرع.

وجميع ما كتبناه أولاً وثانياً هو التصيحة التي نعتقدها، وندين الله بها،

(١) التوبه : ٩١.

(٢) (الأخبار)؛ واحدها : الحِبْزَةُ، أي : التصييب.

(٣) آل عمران : ١٢٦.

ونسأله الدوام عليها حتى نلقاء .

والسلطان يعلم أنها نصيحة له ولرعيته، وليس فيها ما نلام عليه، ولم يكتب هذا للسلطان؛ إلا لعلمنا الله يحب الشرع، ومتابعته أخلاق النبي عليه السلام؛ في الرفق برعيته، والشفقة عليهم، وإكرامه لآثار النبي عليه السلام، وكل ناصح للسلطان موافق على هذا الذي كتبناه .

وأما ما ذكر في الجواب من كوننا لم ننكر على الكفار حين كانوا في بلاده، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان والقرآن بطغاة الكفار؟! وبائي شيء كنا نذكر طغاة الكفار وهم لا يعتقدون شيئاً من ديننا؟! وأما تهديد الرعية بسبب نصيحتنا، وتهديد طائفة العلماء؛ فليس هو المرجو من عدل السلطان، وحلمه! وأي حيلة لضعفاء المسلمين المفرّقين في أقطار ولاية السلطان في كتاب كتبه بعض المسلمين الناصحين نصيحة للسلطان ولهم، ولا علم لهم به؟!

وكيف يواخذون به لو كان فيه ما يلام عليه؟!

وأما أنا في نفسي؛ فلا يضرني التهديد، ولا أكبر منه، ولا يعني ذلك من نصيحة السلطان، فإني أعتقد أن هذا واجب على غيري، وما ترتب على الواجب؛ فهو خيرٌ وزيادة عند الله تعالى؛ ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾^(١)، ﴿وَأَفْوَضُ أُمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٢)، وقد أمرنا رسول الله عليه السلام أن نقول بالحق حيث ما كنا، وأن لا تخاف في الله

(١) غافر : ٣٩ .

(٢) غافر : ٤٤ .

لومة لائم .

ونحن نحي للسلطان معاي الأمور، وأكمل الأحوال، وما ينفعه في آخرته ودنياه، ويكون سبباً لدوار الحيرات له، ويقى ذكره له على ممر الأيام، ويخلد في سنته الحسنة، ويجد نفعه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾^(١).

وأما ما ذكر من تمهيد السلطان البلاد، وإدامته الجهاد، وفتح الحصون، وقهر الأعداء؛ فهذا بحمد الله من الأمور الشائعة، التي اشترك في العلم بها الخاصة والعامة، وسارت في أقطار الأرض، ولله الحمد، وثواب ذلك مدخل للسلطان إلى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾^(٢).

ولا حجّة لنا عند الله تعالى إذا تركنا هذه النصيحة الواجبة علينا .

والسلام عليكم، ورحمة الله وبركاته .

الحمد لله رب العالمين^(٣).



واما كتبه لما احتيط على أملاك دمشق - حرسها الله تعالى - بعد إنكاره
مواجهة السلطان الظاهر، وعدم إفادته وقبوله :

(١) آل عمران : ٣٠ .

(٢) آل عمران : ٣٠ .

(٣) انظر : «تحفة الطالبين» (١٠٢ - ١٠٨)، و «ترجمة الإمام التوسي» (٤٠ - ٤٣)، و «النهاج السوي» (٧١ - ٦٦)، و «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٤٧٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَذُكْرٌ فِي النُّذُكْرِي تَنْفُعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) .
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أَتُوا الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ وَلَا
تَكْثِمُونَهُ ﴾^(٢) .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالثَّقْوِي وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْغَدْوَانِ ﴾^(٣) .

وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى الْمَكْلُفِينَ نَصِيحةَ السُّلْطَانِ - أَعْزَزَ اللَّهُ أَنْصَارَهُ -
وَنَصِيحةً عَامَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ :
« الَّذِينَ النَّصِيحةُ لَهُمْ، وَلِكُتَابِهِ، وَرَسُولِهِ، وَأَئمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »^(٤) .
وَمِنْ نَصِيحةِ السُّلْطَانِ - وَفَقَهَ اللَّهُ لَطَاعَتِهِ، وَتَوَلََّهُ بِكَرَامَتِهِ - أَنْ يَنْهَا^(٥)
إِلَيْهِ الْأَحْكَامَ إِذَا جَرَتْ عَلَى حِلَافِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ .
وَأَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الشُّفَقَةَ عَلَى الرُّعْيَةِ، وَالْاِهْتِمَامَ بِالضَّعْفَةِ، وَإِزَالَةَ الضرَرِ
عَنْهُمْ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

(١) الذاريات : ٥٥ .

(٢) آل عمران : ١٨٧ .

(٣) المائدة : ٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي « الصَّحِيفَةِ » (١ / ٧٥) وَغَيْرُهُ .

(٥) أَيْ : يُرْفَعُ إِلَيْهِ .

(٦) الحجر : ٨٨ .

وفي الحديث الصحيح : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا تُنَصَّرُونَ وَتُرْزَقُونَ بِضَعْفَائِكُمْ »^(١).

وقال ﷺ : « مَنْ كَشَفَ عَنْ مُسْلِمٍ كُبْرَةً مِنْ كُبْرِ الدُّنْيَا، كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ كُبْرَةً مِنْ كُبْرِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنَى الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَى أَخْيَهِ »^(٢).

وقال ﷺ : « اللَّهُمَّ مَنْ وَلَيَّ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَرَفَقَ بِهِمْ؛ فَارْفُقْ بِهِ، وَمَنْ شَقَّ عَلَيْهِمْ؛ فَاشْقُّ عَلَيْهِ »^(٣).

وقال ﷺ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »^(٤).

وقال ﷺ : « إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ؛ الَّذِينَ يُعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِهِمْ، وَمَا وُلُوا »^(٥).

وقد أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا وَعَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ بِالسُّلْطَانِ - أَعْزَزَ اللَّهُ أَنْصَارَهُ - فَقَدْ أَقَامَهُ الْنُّصْرَةَ الدِّينِ، وَالْذَّبْبُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَذْلَلَ بِهِ الْأَعْدَاءَ مِنْ جَمِيعِ الْطَّوَافِقِ، وَفَتَحَ عَلَيْهِ الْفَتْوَحَاتِ الْمَسْهُورَةَ فِي الْمَدْدَةِ الْيَسِيرَةِ، وَأَوْقَعَ الرَّعْبَ مِنْهُ فِي قُلُوبِ أَعْدَاءِ الدِّينِ، وَسَائِرِ الْمَارِدِينِ، وَمَهَّدَ لِهِ الْبَلَادَ وَالْعِبَادَ، وَقَمَعَ أَهْلَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي « الصَّحِيفَةِ » (٦ / ٨٨)، وَغَيْرُهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي « الصَّحِيفَةِ » (٤ / ٤) رَقْمُ (٢٦٩٩)، وَغَيْرُهُ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي « الصَّحِيفَةِ » رَقْمُ (١٨٢٨)، وَغَيْرُهُ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي « الصَّحِيفَةِ » (٢ / ٣٨٠) رَقْمُ (٩٨٣)، وَ(٥ / ٦٩)، وَ(١٧٧، ١٧٧، ١٨١، ١٨١، ٣٧٧) رَقْمُ (٢٤٠٩)، وَ(٩ / ٩) رَقْمُ (٢٥٤)، وَ(١٣ / ١١١) رَقْمُ (٧١٣٨)، وَمُسْلِمٌ فِي « الصَّحِيفَةِ » (٣ / ١٤٥٩) رَقْمُ (٥١٨٨)، وَ(١٨٢٩)، وَغَيْرُهُمَا .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي « الصَّحِيفَةِ » (٣ / ١٤٥٨) (رَقْمُ ١٨٢٧)، وَغَيْرُهُ .

الرَّيْغُ وَالْفَسَادُ، وَأَمْدَهُ بِالْإِعَانَةِ وَاللَّطْفِ وَالسَّعَادَةِ .

فَلَلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى هَذِهِ النِّعَمِ الْمُظَاهَرَةِ، وَالْخَيْرَاتِ الْمُتَكَاثِرَةِ، وَنَسَأْلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ
دَوَامَهَا لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَزِيَادَتِهَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ آمِينَ .

وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ شَكْرَ نِعَمِهِ، وَوَعَدَ الْزِيَادَةَ لِلشَّاكِرِينَ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿لَئِنْ
شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١).

وَلَقَدْ لَحِقَ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْحَوْطَةِ عَلَى أَمْلَاكِهِمْ أَنْوَاعُ مِنَ الضرَرِ، لَا
يُكَثُرُ التَّعَبُّرُ عَنْهَا، وَطُلُبَ مِنْهُمْ إِثْبَاثٌ لَا يَلْزَمُهُمْ، فَهَذِهِ الْحَوْطَةُ لَا تَحْلُّ عِنْدَ أَحَدٍ
مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ مَنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ؛ فَهُوَ مُلْكُهُ، لَا يَحْلُّ الْاعْتَرَاضُ عَلَيْهِ،
وَلَا يُكَلِّفُ بِإِثْبَاتِهِ .

وَقَدْ اشْهَرَ مِنْ سِيرَةِ السُّلْطَانِ أَنَّهُ يُحِبُّ الْعَمَلَ بِالشَّرِيعَةِ، وَيُوصِي نَوَابَهُ، فَهُوَ
أُولَى مَنْ عَمِلَ بِهِ، وَالْمَسْؤُلُ إِلَاقَ النَّاسِ مِنْ هَذِهِ الْحَوْطَةِ، وَالْإِفْرَاجُ عَنْ
جَمِيعِهِمْ، فَأَطْلَقَهُمْ أَطْلَقَكَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ؛ فَهُمْ ضَعِفَةٌ، وَفِيهِمُ الْأَيْتَامُ،
وَالْأَرَاملُ، وَالْمَسَاكِينُ، وَالضَّعِفَةُ، وَالصَّالِحُونَ، وَبَيْنَهُمْ نُصَرَّ، وَنُفَاثَ، وَنُرْزَقُ، وَهُمْ
سَكَانُ الشَّامِ الْمَبَارَكِ، جِيرَانُ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ -، وَسَكَانُ
دِيَارِهِمْ، فَلَهُمْ حُرْمَاتٌ مِنْ جَهَاتِ .

وَلَوْ رَأَى السُّلْطَانُ مَا يَلْحُقُ النَّاسَ مِنَ الشَّدَائِدِ؛ لَا شَتَّدَ حُزْنَةَ عَلَيْهِمْ،
وَأَطْلَقَهُمْ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يُؤْخِرْهُمْ، وَلَكِنْ لَا تُنْهِيَ الْأُمُوزُ إِلَيْهِ عَلَى وُجُوهِهَا .
فَبِاللَّهِ ! أَغْيَثُ الْمُسْلِمِينَ؛ يُغْثِيَ اللَّهُ، وَارْفَقْ بِهِمْ؛ يَرْفَقِي اللَّهُ بِكَ، وَعَجَّلْ لَهُمْ
الْإِفْرَاجَ قَبْلَ وَقْوَةِ الْأَمْطَارِ، وَتَلَفِّ غَلَّاتِهِمْ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ وَرِثُوا هَذِهِ الْأَمْلَاكَ مِنْ

(١) إِبْرَاهِيمٌ : ٧ .

أسلافهم، ولا يمكنهم تحصيل كتب شراء، وقد ثبّتت كتبهم .
وإذا رفق السلطان بهم؛ حصل له دعاء رسول الله عليه السلام من رفق بأئته،
ونصره على أعدائه؛ فقد قال الله تعالى : ﴿ إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرُكُم ﴾^(١).
وتتوفر له من رعيته الدُّعَوات، وتطهُّر في ملكته البركات، وينارك له في
جميع ما يقصدُه من الخيرات .

وفي الحديث عن رسول الله عليه السلام قال : « مَنْ سَنَ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرٌ هَا
وأَجْرٌ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَنَ سُنَّةً سَيِّئَةً؛ فَعَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ
عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^(٢).
فنسأَلُ اللهُ الْكَرِيمَ أَنْ يُوفِّقَ السُّلْطَانَ لِلشُّفَّنِ الْحَسَنَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ بِهَا إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ، وَيُحَمِّلَهُ مِنَ الشُّفَّنِ السَّيِّئَةِ .

فهذِه نصيحتنا الواجبة علينا للسلطان، ونرجو من فضيل الله تعالى أن يلهمه
الله فيها القبول .

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ^(٣) .



(١) محمد : ٧ .

(٢) أخرجه مسلم في « الصحيح » (٢ / ٧٠٤ - ٧٠٥) رقم (١٠١٧)، والنسائي
في « المجنبي » (٥ / ٧٥ - ٧٦)، وغيرهما .

(٣) انظر : « تحفة الطالبين » : (١٠٨ - ١١٤) و « المنهاج السوي » (٧٤ - ٧١) =

وَمَا كَتَبَهُ رَسَالَةٌ تَعْلَقُ بِالْمَكْوِسِ وَالْحَوَادِثِ الْبَاطِلَةِ .

وَمَا كَتَبَهُ رَسَالَةٌ بِالْأَمْدَاءِ وَالْخَيْلِ، وَأَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ عَلَى يَدِ مَنْ يَشَاءُ
مِنْ عَبَادِهِ فِي دُولَةِ الشَّعِيدِ بْنِ الظَّاهِرِ^(١) - رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - .



[=] وَ « تَرْجِمَةُ الْإِمَامِ التَّوْوِيِّ » (٤٣ - ٤٥) لِلْسَّخَاوِيِّ، وَفِيهِ مَعْقِبًا عَلَيْهَا :

« قَلْتُ : وَكَانَ السَّبَبُ فِي هَذِهِ الْحَوْطَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ « الْبَدْرِ السَّافِرِ » أَنَّ السُّلْطَانَ الظَّاهِرَ بِيَسِرِسَ لَمَّا وَرَدَ دِمْشَقَ بَعْدَ قَتْلِ التَّنَارِ وَنَزَّوْهُمْ عَنِ الْبَلَادِ، وَلَيْ وَكَالَّةً بَيْتِ الْمَالِ شَخْصًا مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْأَمْلَاكَ الَّتِي بِدِمْشَقِ كَانَ التَّنَارُ قَدْ اسْتَولَوا عَلَيْهَا، فَتَمَلِّكُوهَا عَلَى مَقْنُصِي مَذَهَبِ أَبِي حِنْفَةِ - رَحْمَهُ اللَّهُ - فَوُضِعَ السُّلْطَانُ يَدَهُ عَلَيْهَا، فَقَامَ جَمَاعَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ الشَّيْخُ مِنْ أَعْظَمِهِمْ » .

(١) هُوَ نَاصِرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْرَكَةُ خَانُ بْنُ الظَّاهِرِ رَكْنُ الدِّينِ بِيَسِرِسَ، وَاسْتَقَرَ فِي الْمُكْرَبَةِ بَعْدَ أَيَّهَا، وَخَلَعَ مِنْهَا بَعْدَ سَتِينِ وَشَهْرِيْنَ وَثَمَانِيَّةِ أَيَّامٍ، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « تَرْجِمَةِ الْإِمَامِ التَّوْوِيِّ » (ص : ٤٦) .

المبحث الثاني

رسائله إلى الفقهاء أو التي كانت بسببهم

وما كتبه بسبب الفقهاء لما رسم^(١) بان الفقيه لا يكون متولاً في أكثر من مدرسة واحدة، وهذه صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم .

خدمة الشرع ينهون أن الله تعالى أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، ونصيحة ولادة الأمور، وعامة المسلمين، وأخذ على العلماء العهد بتبليغ أحكام الدين، ومناصحة المسلمين، وحث على تعظيم خرماته، وإعظام شعائر الدين، وإكرام العلماء وتبعاعهم .

وقد بلغ الفقهاء بأن رسم في حكمهم بأن يغيروا عن وظائفهم، ويقطعوا عن بعض مدارسهم، فتكتدت بذلك أحوالهم، وتضرروا بهذا التضييق عليهم، وهم محتاجون، ولهم عيال، وفيهم الصالحون، والمشغلون بالعلوم، وإن كان فيهم أفراد لا يلتحقون بمراتب غيرهم، فهم متسببون إلى العلم، ومشاركون فيه .

ولا يخفى مراتب أهل العلم، وفضلهم، وثناء الله تعالى عليهم، وبيانه

(١) أي : كثيرون، و (الرسم) : ما يصدره رئيس الدولة كتابة في شأن من الشؤون، تكون له قوة القانون .

مزِّيَّهم على غيرهم، وأنَّهم ورثة الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وأنَّ الملائكة - عليهم السلام - تضعُ أجنحتها لهم، ويستغفِر لهم كُلُّ شيءٍ، حتى الحيتانُ .

واللائِقُ بالجناَب العالِي إِكرَام هذه الطائفة، والإِحسانُ إِلَيْهم، ومعاَضِدِهم، ودفعُ المُكَروَّهات عنْهُم، والنَّظرُ في أحوالِهِم؛ بما فيه الرِّفْقُ بهم؛ فقد ثُبِّتَ في « صحيح مسلم » عنِ رسول الله ﷺ أنَّه قالَ :

« مَنْ وَلَيَّ مِنْ أَمْرِ أَئْتَيْ شَيْئاً، فَرَفَقَ بِهِمْ؛ فَارْفَقَ بِهِ »^(١).

وروى أبو عيسى الترمذى بإسناده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّه كان يقولُ لطلبةِ العلم : مرحباً بوصيَّةِ رسول الله ﷺ إنَّ رسول الله ﷺ قالَ :

« إِنَّ رِجَالاً يَأْتُونَكُمْ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ؛ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا »^(٢).

والمسؤُولُ أن لا يُغَيِّرُ على هذه الطائفة شيءٍ، وَتُسْتَجَلَّ دعوَتُهُمْ لِهَذِهِ الدُّوَلَةِ الْقَاهِرَةِ، وقد ثُبِّتَ في « صحيح البخاري » أنَّ رسول الله ﷺ قالَ :

(١) مضى تخرِيجه .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ٢٥٣)، والترمذى في « الجامع » (٥ / ٣٠)، وابن ماجه في « السنن » (١ / ٩١)، والراهمى فى « المحدث الفاصل » (١٧٦)، والخطيب فى « الجامع لأخلاق الراوى » (١ / ٢٢٥)، و « شرف أصحاب الحديث » (ص ٢١ و ٢٢)، والبيهقي فى « المدخل إلى السنن الكبرى » رقم (٦٢٢)؛ كلُّهم من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري به .

وأبو هارون العبدى؛ هو عمارة بن جوين؛ متزوج، كذبه بعضهم .

انظر : « المجموع » (٢ / ١٧٧)، و « الميزان » (٣ / ١٧٣) .

« هل تُنَصَّرُونَ وَتُرَزَّقُونَ إِلَّا بِضُعْفَائِكُمْ »^(١).

وقد أحاطت العلوم بما أحبَّ به الوزير نظام الملك^(٢) حين أنكرَ عليه السلطان صرف الأموال الكثيرة في جهة طبعة العلم، فقال :

« أقمت لك بها جنداً لا تُرُدُّ سهامُهُم بالأسحاب » .

فاستصوبَ فعلَهُ، وساعدهُ عليه .

واللهُ الكريم يوفِّقُ الجناب دائمًا لمرضاته، والمسارعة إلى طاعته .

والحمدُ لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(٣).



وله - رحْمَهُ اللهُ تعالى - رسائل كثيرة في كليات تتعلق بال المسلمين وجزئيات، وفي إحياء سنن نبيات، وفي إماتة بدع مظلمات، وله كلام طويل في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، مواجهًا به أهل المراتب العاليات .

وقد كتب رسالة إلى من كان يسعى في إحداث أمور باطلة على المسلمين، جديرة بأن يتأملها كل داعية إلى الله، لعلم حرص العلماء على العامة، وغضبتهم عندما تنتهي حرمات الله تعالى .

(١) مضى تخرجه .

(٢) هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطُّوسِي، من جُلُّ وزراء الدولة السلجوقية، كان مجلسهً عالماً بالعلماء، اشتغل بالعلم، وأملى، وحدَّث، وأنشأ المدارس في الأ蚊ار، توفي سنة (٤٨٥هـ)، انظر « شذرات الذهب » (٣٧٣ / ٣) .

(٣) انظر : « تحفة الطالبين » (١١٥ - ١١٧)، « ترجمة الإمام النووي » (ص ٤٦ - ٤٧)، و « المنهاج السوي » (ص ٧٤ - ٧٦) .

قال ابن العطار :

« كنت يوماً يناديه لتصحح درس عليه في « مختصر علوم الحديث »
الأصغر له، فلما فرغت منه؛ قال لي :

« رأيت الليلة في النام كأنني كنت سابحاً في بحرٍ، وكأنني خرجم منه إلى
شاطئيه، وإذا أنا بشخص قد غرق فيه، وقد تعلق بخشبة على وجهه لحظة، ثم
غرق ». .

قلت : يا سيدي ! علمت الشخص من هو ؟

قال : « نعم ». .

قلتُ : من هو ؟

قال : « ابن النجّار ». .

قلت : فما أونته ؟

قال : « يظهر قليلاً، ثم يخفي خفاء لا ظهور بعده، مع نفاق قلبه ». .

وكان من قصّة المذكور أنه سعى في إحداث أمور على المسلمين باطلة،
فقام الشيخ - قدس الله روحه - مع جماعة من علماء المسلمين، فأزالوها ياذن
الله تعالى، ونصر الله الحق وأهله، فغضب لذلك؛ لكراهيته مصلحة المسلمين،
ونصيحة الدين، وبعث إلى الشيخ يهدده، ويقول :

« أنت الذي تحرب العلماء على هذا ». .

فكتب إليه الشيخ - قدس الله روحه - كتاباً هذا صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله رب العالمين .

من يحيى النwoي .

اعلم أيها المقصُّر في التأهُب لمعاده، التارك مصلحة نفسه في تهيئة جهازه له وزاده، أني كنت لا أعلم كراحتك لنصرة الدين، ونصيحة السلطان والمسلمين؛ حملأ مني لك على ما هو شأن المؤمنين؛ من إحسان الظن بجميع الموحدين، وربما كنت أسمع في بعض الأحيان من يذكُرك بغضّ المسلمين، فأنكُر عليه بلسانك وبقلبي؛ لأنّها غيبة لا أعلم صحتها، ولم أزل على هذا الحال إلى هذه الأيام .

فجرى ما جرى من قول قائل للسلطان - وفقه الله لكرم الخيرات - : إنَّ هذه البساتين يَحُلُّ انتزاعها من أهلها عندَ بعض العلماء، وهذا من الافتراء الصريح، والكذب القبيح، فوجب على جميع من علم هذا من العلماء أن يُبيّن بطلانَ هذه المقالة، وَدَحْضَ هذه الشناعة، وأنّها خلاف إجماع المسلمين، وأنَّه لا يقولُ بها أحدٌ من أئمَّة الدين، وأنَّه يُنهوا^(١) ذلك إلى سلطان المسلمين، فإنَّه يجب على الناس نصيحته؛ لقول النبي عليه السلام في الحديث الصحيح : « الدّين النّصيحة؛ لله ولكتابه، ولرسوله، وأئمَّة المسلمين، وعامتهم »^(٢) .
وإمام المسلمين في هذا العصر هو السلطان - وفقه الله تعالى لطاعته، وتوّلاه بكرامته - .

وقد شاع بين الخواص والعام، أنَّ السلطان كثيُر الاعتناء بالشرع، ومحافظ على العمل به، وأنَّه بني المدرسة لطوائف العلماء، ورئب القضاة من المذاهب

(١) أي : يرفعوا .

(٢) مضى تخرجه .

الأربعة، وأمر بالجلوس في دار العدل؛ لإقامة الشرع، وغير ذلك؛ مما هو معروف من اعتناء السلطان - أعز الله أنصاره - بالشرع، وأنه إذا طلب طالب منه العمل بالشرع؛ أمر بذلك، ولم يخالفه .

فلما افترى هذا القائل في أمير البساتين ما افتراه، ودلّس على السلطان، وأظهر أن انتزاعها جائز عند بعض العلماء، وغش السلطان في ذلك، وبلغ ذلك علماء البلد؛ وجب عليهم نصيحة السلطان، وتبيين الأمر له على وجهه، وأن هذا خلاف إجماع المسلمين، فإنه يجب عليهم نصيحة الدين، والسلطان، وعامة المسلمين .

فوقتهم الله تعالى للاتفاق على كتب كتاب يتضمن ما ذكرته، على جهة النصيحة؛ للدين، والسلطان، والمسلمين، ولم يذكروا فيه أحداً بعينه، بل قالوا : من زعم جواز انتزاعها؛ فقد كذب .

وكتب علماء المذاهب الأربعة خطوطهم بذلك؛ لما يجب عليهم من النصيحة المذكورة، واتفقوا على تبليغها ولئ الأمر - أدام الله نعمته عليه - لينصحو، وينبئوا حكم الشرع .

ثم بلغني جماعات متکاثرات في أوقات مختلفات - حصل لي العلم بقولهم - أنك كرهت سعيهم في ذلك، وسارعـت في ذم فاعل ذلك، وأسندـت معظم ذلك كله إلـيـ، ويا حـيـاـ ذلك من صنيع .

وبـلـغـنيـ عنـكـ هـؤـلـاءـ الـجـمـاعـاتـ أـنـكـ قـلـتـ : قـولـواـ لـيـحـيـ : هـوـ الـذـيـ سـعـيـ فـيـ هـذـاـ، فـيـنـكـفـتـ عـنـهـ، إـلـاـ أـخـذـتـ مـنـهـ دـارـ الـحـدـيـثـ .

وبـلـغـنيـ عنـكـ هـؤـلـاءـ الـجـمـاعـاتـ أـنـكـ حـلـفـتـ مـرـاتـ بـالـطـلاقـ الـثـلـاثـ أـنـكـ مـاـ

تكلمت في انتزاع هذه البساتين، وأنك تشتهي إطلاقها !

فيا ظالم نفسه ! أما تستحي من هذا الكلام المتناقض، وكيف يصح الجماع
بين شهوتك إطلاقها وأنك لم تتكلم فيها، وبين كراهتك الشعبي في إطلاقها
ونصيحة السلطان والمسلمين ؟

ويا ظالم نفسه ! هل تعرّض لك أحد بمكرهه، أو تكلم فيك بعينك ؟
ولأنما قال العلماء : من قال هذا للسلطان فقد كذب، ودلّس عليه، وغشّه، ولم
ينصحه . فإنّ السلطان ما يفعل هذا إلّا لاعتقاده أنّه حلال عند بعض العلماء،
فبيتوا أنّه حرام عند جميعهم، وأنت قد قلت : إنّك لم تتكلّم فيها، وحلفت على
هذا بالنّطلاق الثلاث، فأيُّ ضرر عليك في إبطال قولك كاذب على الشرع، غاش
مدلّس على السلطان، وقد قلت : إنّه غيرك ؟ وكيف تكره الشعبي على شيء قد
أجمع الناس على استحسانه ؟ بل هو واجب على من قدر عليه .

وأنا - بحمد الله - من القادرين عليه بالطريق الذي سلكت، وأما نجاحه؛
 فهو إلى الله تعالى؛ مقلّب القلوب والأبصار .

ثم إنّي أتعجّب غاية العجب من اتخاذك إلّا ي خصماً، ويا جبذا ذلك من
التخاذ، فإنّي - بحمد الله تعالى - أحب في الله تعالى، وأبغض فيه، فأحب من
أطاعه، وأبغض من خالفه، وإذا أخبرت عن نفسك بكرهتك الشعبي في مصلحة
المسلمين، ونصيحة السلطان؛ فقد دخلت في جملة المخالفين، وصرت ممن يبغضه
في الله رب العالمين، فإن ذلك من الإيمان؛ كما جاءت به الآثار الصّحيحة،
المنقولة بأسانيد الأئمّة الأخيّار^(١).

=

(١) يشير الإمام النووي إلى حديث :

أَرْضَ لِمَنْ غَابَ عَنْكَ غِيَبَتُهُ

فَذَاكَ ذَنْبَ عِقَابِهِ فِيهِ

ويا ظالم نفسيه ! أنا خاصمتك، أو كالمثلث، أو ذكرتُك، أو يبني وبينك مخاصمة، أو منازعة، أو معاملة في شيء ؟! فما بالك تكره فعل خير يسرني الله الكريم له ؟! ﴿ وَمَا نَقْمَوْا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾^(١).

بل أنت لسوء نظرك لنفسك تتأذى على نفسك، وتشهد الشهود بكرامة هذه النصيحة، التي هي مصرحة بأنك أنت الذي تكلمت في هذه البساتين، وأن الطلاق واقع عليك، وما أبعد أن تكون شبهاً بن قال الله تعالى فيهم : ﴿ وَلَتَعْرِفُنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴾^(٢).

ويا عدو نفسيه ! أثراني أكرة معاادة من سلك طريقتك هذه، بل - والله - أحبها، وأؤثرها، وأفضلها بحميد الله تعالى، فإن الحب في الله، والبغض فيه، واجب على عليك، وعلى جميع المكلفين، ولست أدرى أي غرض لك في حرصك في الإنكار على الساعين في إعظام حرمات الدين، ونصيحة الشيطان وال المسلمين .

فيما ظالم نفسيه ! أنت عن هذا، وارجع عن طريقة المباحثتين المعاندين .

= « مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانُ ». أخرجه أبو داود في « السنن » (رقم: ٤٦٨١)، والطبراني في « المعجم الكبير » (رقم: ٧٦١٣ و ٧٧٣٧ و ٧٧٣٨)، والبغوي في « شرح السنة » (٥٤/١٣)، والبيهقي في « الاعتقاد » (ص: ١٧٨ و ١٧٩)؛ بإسناد حسن .

(١) البروج : ٨ .

(٢) محمد : ٣٠ .

وأعجّب من هذا تكريرك الإرسال إلَيَّ - بزعمك الفاسد - كالمتعدد : إن
لم ينكفَّ أخذت منه دار الحديث .

فيما ظالم نفسه ! وجاهل الخير وتاركه ! أطّلعت على قلبي أني متهاونت
عليها، أو علمت أني من خصّر فيها، أو تحقّقت أني معتمدٌ عليها، مستندٌ إليها، أو
عرفت أني أعتقد انحصار رزقي فيها .

أوما علمت - لو أُنصلّف - كيف كان ابتداء أمرها، أو ما كنت حاضراً
مشاهِداً أخذني لها ؟!

ولو فِرِضَ تَهَافَّتْتُ عَلَيْهَا، أَكْنَتْ أُؤْيِدَتْ عَلَى مَصْلَحَةِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ،
مشتملةٌ عَلَى نصيحةِ اللَّهِ، وكتابِهِ، ورَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالسُّلْطَانِ، وعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؟!
هذا ما لم أَفْعُلْهُ ولن أفعله إن شاء اللَّهُ تَعَالَى .

وكيفَ تَوَهَّمَتْ أَنِّي أَتَرَكَ نصيحةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَسُلْطَانَ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ؛
مخافَةً مِنْ خِيَالِتِكَ ؟! إنَّ هَذِهِ لَغْوَةٌ مِنْكَ عَظِيمَةٌ .

وَيَا عَجَّبًا مِنْكَ ! كَيْفَ تَقُولُ هَذِهِ ؟! أَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ ؟! بِيَدِكَ خَزَانَتِ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَعَلَيْكَ رَزْقُ الْخَلَقِ أَجْمَعِينَ ؟! أَمْ أَنْتَ سُلْطَانُ
الْوَقْتِ؛ تَحْكُمُ فِي الرِّعَيَّةِ بِمَا تُرِيدُ ؟!

فَلَوْ كُنْتَ عَاقِلًا، مَا تَهَجَّمْتَ عَلَى التَّفْوِهِ بِهَذَا الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ إِلَّا
رَبُّ الْعَالَمَيْنَ، أَوْ سُلْطَانُ الْوَقْتِ؛ مَعَ أَنَّ سُلْطَانَ الْوَقْتِ مَنْزَأٌ عَنْ قَوْلِكَ الْبَاطِلِ،
مَرْتَفَعٌ الْحَلْلُ عَنْ فَغْلِ مَا ذَكَرْتَ .

يَا ظَالِمُ ! فَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ هَذِهِ اسْتِقْلَالًا مِنْكَ؛ فَقَدْ افْتَأَتْ عَلَيْهِ، وَاجْتَرَأَتْ
عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، وَنَسْبَتْ إِلَى الظُّلْمِ عُدْوَانًا، وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُهُ عَنْهُ؛ فَقَدْ كَذَبْتَ

عليه، فإنه - بحمد الله - حسن الاعتقاد في الشرع، وذلك من يعلم الله تعالى عليه، والسلطان - بحمد الله وفضله - أكثر اعتقاداً في الشرع من غيره، ومعظم حرماته، وليس هو من يقابل ناصحة بهذينات الجاهلين، وترهات الخالفين، بل يقبل نصائحهم؛ كما أمره الله تعالى .

واعلم أيها الظالم نفسه ! أني - والله الذي لا إله إلا هو - لا أترك شيئاً أقدر عليه من السعي في مناصحة الدين والسلطان وال المسلمين في هذه القضية، وإن رغبت أنوف الكارهين، وإن كرها ذلك أعداء المسلمين، وفرق حزب المخذلين، وسترى ما أتكلم به - إن شاء الله تعالى - عند هذا السلطان - وفمه الله تعالى لطاعته، وتولاه بكرامته - في هذه القضية؛ غيره على الشرع، وأعظاماً لحرمات الله تعالى، وإقامة للدين، ونصيحة للسلطان وعامة المسلمين .

ويا ظالم نفسه ! أجلب بخيلك ورجلك إن قدرت ! واستعن بأهل المشرقين وما بين الخافقين، فإني - بحمد الله - في إمكانية تامة، وأرجو من فضل الله تعالى أنك لا تقوى لمنابذة أقل الناس مرتبة، وأنا - بحمد الله تعالى - ممتن يرث القتل في طاعة الله تعالى .

أتقوى يا ضعيف الحيل لمنابذتي ! أبلغك يا هذا أنني لا أؤمن بالقدر ! أو بلغك أنني أعتقد أن الآجال تنتص ، وأن الارزاق تتغير !

أما ثمك في نفسك في قيبح ما أتيته من الفعال، وسوء ما نطقت به من

المقال !

أيا ظالم نفسه ! من طلب رضي الله تعالى ترده خيالتك، وتمويهاتك، وأباطيلك، وترهاتك ؟

وبعد هذا كله، أنا أرجو من فضيل الله تعالى أنَّ الله يوفق السلطان - أَدَمَ الله يعْمَلُ عليه - لإطلاق هذه البساتين، وأن يفعَلَ فيها ما تقرُّ به أعينُ المؤمنين، ويرغِمُ أنفَ المخالفين، فإنَّ الله تعالى قال : ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١).

والسلطان - بحمد الله تعالى - يفعل الخيرات، فما يتركُ هذه القضية تفوُّته .

واعلم أنك عندِي - بحمد الله تعالى - أقلَّ ممَّن أهتمُ بشأنِك، أو ألتَّفتُ إلى خيالِك وبطلازِك، ولكنِّي أردُتُ أن أعرِفَكَ بعضَ أمرِي؛ لتدخلَ نفسَكَ في منابذَةِ المسلمين بأسِرِهم، ومنابذَةِ سلطانِهم - وفَقَهَ الله تعالى - على بصيرة منكَ، وترتفع عنكَ جهالةُ بعضِ الأمور؛ ليكونَ دخولُكَ بعد ذلك معاندةً لا عنَّدَ لكَ فيها .

ويا ظالِمَ نفسه ! أتَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يخفى علىَّ وعلىَّ مَن سلكَ طريقَ نصائحِ المسلمين وولاةِ الأمْرِ وحُمَّةِ الدِّينِ أنا لا نعتقدُ صدقَ قولِ الله تعالى : ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١).

وقولِه تعالى : ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِه﴾^(٢).

وقولِه تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِيمَا نَهَا يَنْهَا إِنَّمَا شَانَنَا﴾^(٣).

وقولِه تعالى : ﴿إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ وَلَيَبْتَأْلِمَنَّ أَقْدَامَكُمْ﴾^(٤).

(١) الأعراف : ١٢٨ .

(٢) فاطر : ٤٣ .

(٣) العنكبوت : ٦٩ .

(٤) محدث : ٧ .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١).

وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « لَا تَرَأْلُ طَائِفَةً مِنْ أَمْتَيْ ظَاهِرِيْنَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضْرُهُمْ خَذْلَانُ مِنْ خَذَلَهُمْ »^(٢).

والمراد بهذه الطائفة أهل العلم؛ كما قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه وغيره من أولي الشهى والفهم^(٣).

وقوله ﷺ : « وَاللَّهُ فِي عَوْنَ الْعَبْدُ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخِيهِ »^(٤).

هذا فيمن كان في عون واحد من الناس، فكيف الطُّفُّ بْنُ هُوَ في عون المسلمين أجمعين؛ مع إعظام حُرُّوماتِ الشَّرِّعِ، ونصيحةِ الشَّرِّطَانِ، وموالاته، وبذل النفس في ذلك؟!

واعلم أني - والله - لا أتعرّضُ لك بمكرهه سوى أني أُبغضُك لله تعالى، وما امتناعي عن التّعرض لك بمكرهه عن عجزِ، بل أخاف الله رب العالمين من إيداعه من هو من جملة المُوحَّدين .

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) أخرجه البخاري في « الصحيح » (١٣ / ٢٩٣ - فتح) رقم (٧٣١١)، ومسلم في « الصحيح » (٣ / ١٥٣٧)، وغيرهما؛ بنحوه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . والحديث وارد عن جمع من الصحابة، بلغ عددهم ستة عشر نفساً من الصحابة، وعده من الأحاديث المتوترة؛ كما قال شيخ الإسلام في « اقتضاء الصراط المستقيم » (ص ٦)، وانظر « نظم المتناثر » (ص ٩٣) .

(٣) يعني أهل الحديث، وقال مثله عبدالله بن المبارك، وعلي بن المديني، والبخاري، وأحمد بن سنان، وغيرهم، راجع « شرف أصحاب الحديث » (ص ٢٦ - ٢٧) للخطيب البغدادي .

(٤) مضى تخرجه .

وقد أخبرني من أثُقُّ بعتره وصلاحه، وكراماته وفلاجه، أَنَّكَ إِنْ لَمْ تُبَادر
بالتَّوْبَةِ؛ حَلَّ بَكَ عَقْوَبَةُ عَاجِلَةٍ، تَكُونُ بَهَا آيَةٌ لِمَنْ بَعْدَكَ، لَا يَأْتُمُّ بَهَا أَحَدٌ مِنْ
النَّاسِ، بَلْ هُوَ عَدْلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، يُوقَعُ بَكَ؛ عَبْرَةٌ لِمَنْ بَعْدَكَ، فَإِنْ كُنْتَ نَاظِرًا
لِتَفْسِيْكِ؛ فَبَادِرْ بِالرُّجُوعِ عَنِ سُوءِ فَعَالِكِ، وَتَذَارِكْ مَا أَسْلَفْتُهُ مِنْ قَبِيْحِ مَقَالِكِ، قَبْلَ
أَنْ يَحِلَّ بَكَ مَا لَا تُقَالُ فِيهِ عَثَرَتُكِ، وَلَا تَغْتَرْ بِسَلَامِتِكِ وَثُرُوتِكِ وَوَصْلِتِكِ،
وَأَنِّكِرْ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

فَدَنَادِتِ الدُّنْيَا عَلَى تَفْسِيْهَا

لَوْ كَانَ فِي الْعَالَمِ مَنْ يَشْمَعُ

كَمْ وَاثِقٍ بِالْعُمُرِ وَارِيَّتَهُ

وَجَامِعٍ بَدَدْتُ مَا يَجْمَعُ

وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَتَى بِالْهُدَىٰ^(١)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢).

□ □ □ □ □

قال ابن العطار - رحمه الله تعالى - :

(١) هذه العبارة من هدي النبي ﷺ في مخاطبة أهل الكتاب كما في « صحيح البخاري » وغيره .

وقرر السيوطي المتع منها بين المسلمين .

راجع « الحاوي للفتاوى » (١ / ٢٥٢) .

(٢) انظر : « تحفة الطالبين » (١٩٩ - ٢١٠)، و « ترجمة الإمام النووي » (ص ٣٦ و ٥٥ - ٥٥) للسخاوي، و « الإمام النووي » (ص ١٤٩ - ١٥٨) لعبدالغني الدقر، و « الإمام النووي وأثره في الفقه الإسلامي » (ص ٦٦ - ٧١) .

« قالَ لِي الْمَحْدُثُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ فَرَحِ الْإِشْبِيلِي (١) - رَحْمَةُ اللَّهِ - وَكَانَ لَهُ مِيَاعَةٌ عَلَى الشَّيْخِ - فَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ - فِي الْثَّلَاثَاءِ وَالْسَّبْتِ، يَوْمٌ يُشَرِّحُ فِي « صَحِيفَةِ الْبَخَارِيِّ » وَيَوْمٌ يُشَرِّحُ فِي « صَحِيفَةِ مُسْلِمٍ »؛ قَالَ : كَانَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينِ قَدْ صَارَ إِلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتِبٍ، كُلُّ مَرْتَبَةٍ مِنْهَا؛ لَوْ كَانَتْ لِشَخْصٍ شُدُّثَ إِلَيْهِ أَبَاطِلُ الْإِبْلِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ :

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى : الْعِلْمُ، وَالْقِيَامُ بِوَظَائِفِهِ .

الْثَّانِيَةُ : الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا وَجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا .

الْثَّالِثَةُ : الْأُمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٢) .

آخِرُ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِنَعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالِحَاتُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَآخِرُ دُعَائِنَا أَنِّيَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .



(١) انظر ترجمته في « تذكرة الحفاظ » (٤ / ١٤٨٦)، و « شذرات الذهب » (٥ / ٤٤٣) ومقدمة تحقيقنا لكتاب « الحالات » لبيهقي نشر مكتبة الغرباء، المدينة التبوية فإنَّ له مختصرًا بهذا الكتاب يشرِّفُهُ اللَّهُ لَنَا إِنْتَامَهُ بِهِ وَتَوْفِيقَهُ .

(٢) انظر « تحفة الطالبين » (١١٨)، و « تاريخ الإسلام » (ورقة ٥٧٩)، و « المنهاج السوي » (٤٩)، و « ترجمة الإمام النووي » (٣٤)، و « تذكرة الحفاظ » (٤ / ١٤٧٣) .

الفهارس العلمية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- الفوائد العلمية مرتبة على الحروف .
- الفوائد العلمية مرتبة على أصحابها وبيان مناهجهم .
- الطوائف والفرق .
- التعقبات .
- جدول أخطاء النووي مرتبأ على حسب ورودها في «الشرح» .
- الموضوعات والمحفوظات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية رقم الآية الصفحة

		(أ)	
٢٢٩	الكهف : ٦٥		آتيناه رحمة من عندنا
١٦٤	الملك : ١٦		أَمْتَنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ
١٤٥	التوبه : ٢٤		أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
٣٢٥ ، ٣١٣	محمد : ٧		إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرَكُمْ
٣٠٥	الأعراف : ٢٠١		إِنَّ الَّذِينَ اتَّقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ
١٤٠	القصص : ٧٦		إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرَحِينَ
٣٠٦	النحل : ١٢٨		إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا
١٤٥	التوبه : ٧		إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ
١٥١	النساء : ١٤٢		إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يَخَادِعُونَ اللَّهَ
١٠٧	يوسف : ٢		إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا
١٩٧	النحل : ٤٠		إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ
٣٠٨	غافر : ٣٩		إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ
٩١	طه : ١٣		إِنَّمَا أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي

١٤٠	١٠ : هود	إِنَّهُ لِفَرْحٌ فَخُورٌ
١٥٠	١٦، ١٥ : الطارق	إِنَّهُمْ يَكْيِدُونَ كِيدًا * وَأَكْيِدُ كِيدًا
١٥٨	٢٤ : آل عمران	الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقَعْدًا
٢١٨ - ٢١٥	٣٥ : النور	اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

(ب - ث)

١٨٤	٧١ : المؤمنون	بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ
١٩٩، ١٩٧، ١٩٥	٩٤ : المائدة	بَلْ يَدُاهُ مَبْسُوطَانِ
٧٩	٨٩ : النحل	تَبَيَّنَ لَكُلُّ شَيْءٍ
٢٦٢	٢٥ : الأحقاف	تَدْمِرُ كُلُّ شَيْءٍ
٢١٤، ٢١٢، ٢١١	١١٦ : المائدة	تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ

(ح - س)

١٠٨	٤٠ : هود	حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرَنَا
١٤٠	٢٢ : يونس	حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ
٣٢	١٠ : الحشر	رَبِّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَانَا
٤١، ٣٢	٢٨٦ : البقرة	رَبِّنَا لَا تَؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا
١٤٦	٢ : الفاتحة	الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
١٢٤	١٨٠ : الصافات	سَبَحَانَ رَبِّكَ رَبُّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصْنُفُونَ
١٥٤	١ : المجادلة	سَمِيعٌ بَصِيرٌ

(ف)

١٨٥	٢٦ : النحل	فَأَتَى اللَّهُ بِنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ
-----	------------	---

١٠٢٨٩	٥٩	النساء : ٥٩ فإن تنازعتم في شيء فالنقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً
٢٨٤	٨	القصص : ٨ فمن أظلم من افترى على الله كذباً
٢٨٤	١٤٤	الأنعام : ١٤٤ فمن أظلم من افترى على الله كذباً
١٥١	١٩٤	البقرة : ١٩٤ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه

(ق)

١٥١	١٤	البقرة : ١٤ قالوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ
٢٥٢	١٨	الفرقان : ١٨ قالوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا
١٥٤	١٢٧	النساء : ١٢٧ قُلْ أَللّٰهُ يَفْتَيْكُمْ
١٦٥، ٦١	١٨	الأنعام : ١٨ القاهر فوق عباده

(ك)

٢١٢	٥٤	الأنعام : ٥٤ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ
١٥٤	١٢	الأنعام : ١٢ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ
١٢٩	٢٤٩	البقرة : ٢٤٩ كُمْ مِنْ فَتَّةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبْتَ فَتَّةً كَثِيرَةً

(ل)

٣١٢	٧	إِبْرَاهِيمٌ : ٧ لَإِنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدْنَكُمْ
١٣٥	٤٤	النحل : ٤٤ لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ
٢٤٨	٤٧	التوبه : ٤٧ لَوْ خَرَجُوا فِي كُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً
٣٠٧	٩١	التوبه : ٩١ لَيْسَ عَلَى الْعَصْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى
٢٤، ٢١، ١٩، ١٦	الشوري : ١١	لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
٢١٤، ٢٠٧، ٢٠٦، ١٩٤، ١٩٣، ١٦٥، ١٠٦، ٧٣		

(م - ه)

١٩٥،١٤	ص : ٧٥	ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي
١٧٤	الشمس : ١٣	ناقة الله
١٨٥،١٨٣	الأنعام : ١٥٨	هل ينظرون إلا أن تأييهم الملائكة
١٨٣،١٨٠	البقرة : ٢١٠	هل ينظرون إلا أن يأييهم الله

(و)

٣٠٦	آل عمران : ١٨٧	وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
٢٩٨	المائدة : ١٠٤	وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله
٢١٧،٢١٦	الزمر : ٦٩	وأشرق الأرض بنور ربها
٣٠٨	غافر : ٤٤	وأنوض أمرى إلى الله
٢٣٠	النساء : ١١٣	وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة
١٠٧	الفرقان : ٤٨	وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً
٣١٠	الحجر : ٨٨	وانخفض جناحك للمؤمنين
٢١٤،٢١٢	طه : ٤١	واصطعنتك لنفسي
١٤٥	البقرة : ١٦٥	والذين آمنوا أشد حباً لله
٣٢٥	العنكبوت : ٦٩	والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
١٥٧	الحج : ٥١، سبأ : ٥	والذين سعوا في آياتنا معاجزين
١٥٠	الأعراف : ١٨٢	والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم
٣١٠	المائدة : ٢	وتعاونوا على البر والتقوى
٣٥	العصر : ٣	وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر

وجاء ربك والملك صفاً صفاً

١٨٥، ١٨٣، ١٧٩	الحجر : ٢٢
١٥١	الشوري : ٤٠
٣١٠	الذاريات : ٥٥
٣٢٥	الأعراف : ١٢٨
٢٣٠	الزخرف : ٣١
٣٢٦	الروم : ٤٧
٩٢	النساء : ١٦٤
٣٢٢	محمد : ٣٠
١٨٤	الأعراف : ٥٢
٤٢	المائدة : ٨٩
٣٠٥	البقرة : ١١٥
٢٢٦	الأنبياء : ٣٤
٢٠٩	الزمر : ٦٧
٢٢٠، ٢٢٨	الكهف : ٨٢
٢٢٢	الإسراء : ١٥
٣٠٧	آل عمران : ١٢٦
٣٢٢	البروج : ٨
٢٥٢	مريم : ٩٢
٢٨٣	النجم : ٣
٧٩، ٧٨	آل عمران : ٧
١٤٩	آل عمران : ٥٤

وجزاء سيئة سيئة مثلها
وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين
والعاقبة للمتقين
وقالوا لو لا نزل هذا القرآن
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين
وكلم الله موسى تكليماً
ولتعرفنهم في لحن القول
ولقد جئناهم بكتاب فصلناه
ولكن يواخذكم بما عقدتم الأيمان
وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
وما قدروا الله حقاً قدره
وما فعلته عن أمري
وما كنا معدين حتى نبعث رسولاً
وما النصر إلا من عند الله
وما نقوموا منهم إلا أن يؤمنوا
وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً
وما ينطق عن الهوى
وما يعلم تأويله إلا الله
ومكروا ومكر الله

١٤٠	الحديد : ٢٣	ولا تفرحوا بما آتاكم
٢٨٣	الإسراء : ٣٦	ولا تقف ما ليس لك به علم
٦٤	النساء : ٦٢	ولا تنكحوا ما نكح آباءكم من النساء
٤١	الأحزاب : ٥	ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به
٣٢٥	فاطر : ٤٣	ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله
١٥٠	الأنفال : ٣٠	ويمكرون ويمكر الله

(لا - ي)

٤٢	البقرة : ٢٢٥	لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
١٤٥	البقرة : ٢٢٢	يحب التوابين ويحب المتطهرين
١٤٥	البقرة : ١٣٥	يحب المحسنين
١٤٥	المتحنة : ٨	يحب المقطفين
١٤٥	المائدة : ٥٤	يحبهم ويحبونه
١٩٩، ١٩٧	الفتح : ١٠	يد الله فوق أيديهم
٣٠٩، ٣٠٥	آل عمران : ٣٠	يوم تجدر كل نفس ما عملت من خير
٣٠٥	الشعراء : ٣٠	يوم لا ينفع مال ولا بنون
٣٠٥	عبس : ٢٤	يوم يفر المرء من أخيه
١١٩، ١١٦-١١٤	القلم : ٤٢	يوم يكشف عن ساق



فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة

الحديث

(أ)

أحبّ البلاد إلى الله مساجدها	١٢٣
إذا قاتل أحدكم أخاه فليتجنب الوجه	١٧٣
إذا كان أحدكم يصلّي فلا يبصق	١٦١
رأيتمكم ليلتكم هذه	٢٢٦
أربعة يحتجون على الله	٢٢٣
أعوذ بنور وجهك الكريم	٢١٧
أما إنّهما ليعذبان وما يعذبان في كبير	٢٥٣
أنت مع من أحببت	١٤٧
أنت نور السماوات والأرض	٢١٥
إنّ أقرب ما يكون العبد من ربه	١٥٨
إنّ الله أخذ ذريّة آدم من ظهره	٢٠٠
إنّ الله عز وجل إذا أحب عبداً	١٤٦

إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ١٩٠، ١٧٣	١٩٠، ١٧٣
إِنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثَةً ١٢٤	١٢٤
إِنَّ اللَّهَ يَقْبِلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيمِينِهِ ١٦٢	١٦٢
إِنَّ اللَّهَ يَسِّكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبَعٍ ٢٠٥	٢٠٥
إِنَّ اللَّهَ يَهْلِكُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيلِ الْأَوَّلِ ٩١	٩١
إِنَّ اللَّهَ يَنْزَلُ فِي اللَّيلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٩٧	٩٧
إِنَّ رِجَالًا يَأْتُونَكُمْ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ ٣١٦	٣١٦
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةُ ۝ يَوْمٌ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِ ۝ ١١٨	١١٨
إِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مَحْدُثَاتِهَا ٢٦٩	٢٦٩
إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ ٢٠٨	٢٠٨
إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ ٢٠٧، ٢٠٥	٢٠٧، ٢٠٥
إِنَّ كَذِبًا عَلَيْهِ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ٢٨٢	٢٨٢
إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عَلَى مَنَابِرِ مِنْ نُورٍ ٣١١	٣١١
إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ ٢٠٠	٢٠٠
إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُمْثِلُ هَذَا ٢٤٦	٢٤٦
أَيَّتَ اللَّهُ ١٦٣	١٦٣
أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبَعُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ ١٦٠	١٦٠
أَرْحَمُوا مِنْ فِي الْأَرْضِ ١٦٦	١٦٦
اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ٢٢٢	٢٢٢
اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةَ ٢٢٦	٢٢٦

اللهم من ولی من أمر المسلمين شيئاً ٣١١
الأيدي ثلاثة فمن الله العليا ١٩٩

(ب - ث)

بأن الله قد أحبك كما أحببته ١٤٤
بعندي رسول الله إلى رجل تزوج امرأة أبيه ٦٣
تزوجني رسول الله ﷺ في شوال ٢٩٨
تعال فخط لي مسجداً ٢٣٣
ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ١٤٧
ثم يبسط يديه سبحانه وتعالى ١٩١
ثم يطوي الأرض بشماله ٢٠٢

(خ - ع)

خلق الله الفردوس بيده ١٥
خلقك الله بيده ١٤
خمر الله طينة آدم ٢٠٠
رأيت نوراً ٢٥٧
عليكم بستني ٢٦٤
عمداً صنعته يا عمر ٢٣١

(ف - ق)

فأجبت شفاعتي أن يدفع ذلك عنهم ٢٥٤
فإذا أحببته كنت سمعه ١٤٤
فإذا فرغتن فآذنني ٢٣٣
فجاء الله بالخير ١٨٤
فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله تعالى ١٣١
فيأتيهم الله في صورة غير صورته ١٧١
فيكشف عن ساقه ١٢٠
قال الله قد فعلت ٤١،٣٢
قد رأيت الذي صنعت ٢٦٩
قطعت في السقاء الذي شرب منه النبي ﷺ ٢٤٥

(ك)

كان إذا توضأ أو تنعم ٢٤٣
كان إذا صلى الغداة جاء خدم المدينة ٢٣٥
كان يدخل بيت أم سليم ٢٣٦
كان ينفث على نفسه في مرضه ٢٣٤
كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ٣١١
كل محدثة بدعة ٢٦٢

(ل)

لقد رأيت رسول الله ﷺ والخلق يحلقه ٢٣٥
 لقي الله تعالى وهو عليه غضبان ١٢٣
 لله أشد فرحاً بتوبة عبده ١٣٩
 لما خلق الله الخلق ٢١٢
 لما قضى الله الخلق ١٢٤
 ليس عند ربكم ليل ولا نهار ٢١٧

(م)

ما أنت بأسمع لما أقول منهم ٢٥٩
 ما بال أقوام يفعلونَ كذا وكذا ٥٤
 ما تجعلين يا أم سليم ٢٣٨
 ما تصدق أحد بصدقة من طيب ١٩٩
 ما تصنعين يا أم سليم ٢٣٧
 ما من مولود إلّا يولد على الفطرة ٢٢١
 ما من يوم أكثر من أن يعتق الله ١٥٥
 من بدّل دينه فاقتلوه ٥٩
 من حجّ فلبيقدس حجّته في سنتيه ٢٨١
 من حديث عنني بحديث يرى أنه كذب ٢٨٥
 من دعى إلى هدى ٢٦٦

من رغب عن سنتي فليس مني	٢٦٤
من زارني وزار أبي إبراهيم	٢٨١
من سره أن يحب الله ورسوله	٢٤٠
من سنّ سنة حسنة فله أجرها	٣١٣
من كان منكم يحب أن يحبه الله ورسوله	٢٤٤، ٢٤٣
من كذب على متعمداً ليضل به	٢٨٣
من كشف عن مسلم كربة من كرب الدين	٣١١
من ولد من أمر أمّتي شيئاً	٣١٦

(ن - ه)

نعمت البدعة	٢٦٨، ٢٦٢
نور أئني أراه	٢٥٧
هل تنصرون أو ترزقون إلا بضعفائكم	٣١٧
هم منهم	٢٢١
وأولاد المشركين	٢٢١

(و)

وأنت الظاهر فليس دونك شيء	١٥٩
وإن من الشجر لما بركته كبركة المسلم	٢٤٧
وأولاد المشركين	٢٢١

٢٣٩	والله إن رأيت مليكاً فقط
٣٢٦	والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه
١٥١، ١٤٩	ولا تحصي فيحصي الله عليك
٢٢٣	ويقول الهالك صغيراً

(لا)

١٥	لا أجعل ذريتي من خلقت بيدي
٣٢٦	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين
٢٥١	لا تشدوا الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد
٥٩	لا تعذبوا بعذاب الله
٩١	لا يسأل عن عبادي غيري
٢٥٢	لا ينبغي للمطى أن تعمل

(ي)

٢٣٨، ٢٣٦	يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين
١٩٢	يأخذ الله سماواته وأرضه بيده
٩١	يأمر منادياً ينادي
٢٠٨	يا مقلب القلوب
٢٠٩	يحمل الأرض على أصبع
١٣٦، ١٣٥	يضحك الله إلى رجلين

يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ٢١٢

يكشف ربنا عن ساقه ١١٨، ١١٢

يمين الله ملأى سحاء لا يغيبها نفقة ١٩١

ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا ٨٧

اليد العليا خير من اليد السفلية ١٩٩



الفوائد العلمية مرتبة على الحروف

موضع الفائدة / الصفحة	موضع الفائدة / الصفحة
• الأفعال : لا يشتق منها أسماء/ ١٥٤ .	• الإثيان : تفسير <i>إلا أن يأتيمهم الله</i> / ١٨٠ ، رد تأويل الإثيان/ ١٨٢ .
• الألفاظ : إنكار تقسيمها إلى حقيقة ومجاز/ ٨٢ .	• الإثبات : مذهب السلف الإثبات/ ٧٢ ، مذهب السلف تفصيل الإثبات/ ١٠٦ ، إثبات الساق/ ١١٣ ، إثبات الحب والبغض/ ١٤٥ ، إثبات الضحك/ ١٣٤ ، لا ثبت
• الإنكار : إنكار تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز/ ٨٣ ، الجعد بن درهم أول من أنكر الحبطة/ ١٤٤ .	الصفات مطلقاً إذا كانت في حال كمالاً وفي حال نقصاً/ ١٥٠ ، توقف السلف في الجسم والجواهر والتحيز نفياً وإثباتاً/ ١٧٨ ، إثبات اليدين/ ١٩٦ ، إثبات الأصبع/ ٢٠٧ ، إثبات الشمال نقص/ ٢٠٤ ، إثبات النفس/ ٢١٤ ، إثبات صفة النور/ ٢١٨ ، إثبات موت الخضر/ ٢٢٨ .
• الاتهام : في اتهام أبي يعلى/ ١٠٣ .	• الأسماء : الأسماء التي لا يجوز اشتقاقها/ ١٥٤ ، باب الأفعال أوسع من باب الأسماء/ ١٥٣ .
• الاجتهاد : المجتهد المخطئ عليه أن يرجع إلى حكم الشرع عند ورود الدليل/ ٥٣ ، لا فرق بين المجتهد المخطئ والمتبدع في الظاهر/ ٥٣ .	• الأصبع : إثباته على الحقيقة / ٢٠٧ .
• الادعاء : ادعاء النwoي أن مذهب السلف التأويل/ ٢٤ .	• الأصول : قاعدة أصولية مهمة/ ٢٦٣ .
• الاستواء : يقال في الاستواء ما يقال في النزول/ ٨٨ .	
• الاشتقاق : لا يجوز اشتقاق الأسماء/ ١٥٤ .	

● **البغض** : إثبات الحب والبغض/ ١٤٥ .

● **التأويل** : ادعاء التوروي أنَّ مذهب السلف التأويل/ ٣١ ، بيان حكم السلف على المتأول/ ٤١، ٣٩ ، من تأوُّل الجهة خطأ فهو معدور/ ٤٢ ، براءة الأوزاعي من التأويل/ ٤١ ، حكم المتأول لشبيه/ ٤٧ ، حكم المتأول في الحقيقة/ ٤٩ ، كل تأوِيل تأوِيل/ ٦١ ح ، من أول ما يعلم من الدين بالضرورة لا يعذر/ ٦٢ ، الفرق بين تأوِيل السلف وتأوِيل المؤولة/ ٦٧ ، هل الوقوف على لفظ الجلالة في قوله: هُوَمَا يعلم تأوِيله إِلَّا اللَّهُ لازم؟ وما معنى التأويل فيها/ ٧٨ ، رد تأوِيل النزول/ ٨٩ ، تفنيد تأوِيل الكلام/ ٩٠ ، الرد على محقق كتاب «دفع شبه التشبيه» أنَّ التأويل من قواعد الشريعة/ ٩٠ ، خطأ نسب التأويل إلى أَحمد/ ٩٨ للساق ليس من تأوِيل الأشاعرة/ ١١٣ ، لا يصح ما روَي عن ابن عباس في تفسير الساق/ ١١٣ ، رد تأوِيل الغضب والرضى/ ١٢٥ ، وقوع بعض العلماء في التأويل/ ١٣٦ ، ١٤٠ ، وقوع بعض العلماء في التأويل/ ١٤٠ ، تأوِيل الفرج/ ١٤١ ، تأوِيل المجيء والإتيان/ ١٨٢ ، رد تأوِيل المجيء والإتيان/ ١٨٢ ، إبطال تأوِيل اليد بالقدرة/ ٢٠٠ ، تأوِيل النور/ ٢١٦ .

● **الامتحان** : أولاد المشركين يتتحدون في الآخرة/ ٢٢٢ .

● **الباطن** : معنى الظاهر والباطن في الحديث/ ١٦ .

● **البدع** : كيفية معاملة أهل البدع/ ١٨ ، تبديع من بقي على الخطأ بعد إقامة الحجة عليه/ ٣٣ ، إطلاق السلف أهل الأهواء على أهل البدع/ ٥١ ، أهل البدع ليسوا متبعين الهوى بإطلاق/ ٥٢ ، المبتدع يتثبت برأيه/ ٥٣ ، حكم المبتدع إذا لم يدع لبدعته/ ٥٤ ، فائدة عدم تعين أهل البدع/ ٥٤ ، أسباب تعصُّب المبتدع لبدعته/ ٥٥ ، كيف ظهرت بدعة التشيع/ ٤٨ ، أقسام البدعة/ ٢٦١ ، الجائز والمحرم من البدعة/ ٢٦١ ، الأدلة التي قالت على ذم جميع البدع/ ٢٦٢ ، خطأ تقسيم البدعة/ ٢٦٨ ، الرد على من استدل بحديث عمر على تقسيم البدع/ ٢٦٩ ، الرد على من قسم البدعة خمسة أقسام/ ٢٧١ ، الاتفاق على إنكار البدع/ ٢٧٢ ، بدعة قرن الحج بزيارة بيت المقدس/ ٢٨٢ ، بدعة صلاة التراويف/ ٢٨٦ ، بدعة صلاة الجنائز/ ٢٨٧ ، بدعة صلاة الرغائب/ ٢٨٨ ، بدعة بناء المساجد على القبور/ ٢٩٠ ، بدعة تحدث في الروضة/ ٢٩٣ ، بدعة الوقوف على جبل الرحمة/ ٢٩٤ ، بدعة صلاة ركعتين بعد السعي/ ٢٩٥ ، بدعة يوم الجمعة/ ٢٩٧ ، بدعة شهر شوال/ ٢٩٧ ، بدعة الرافضة/ ٢٩٩ .

● **التفويض** : التفويض المطلق ليس مذهب السلف/١٦٤، ٦٧، ٢٢، ١٦ ، ادعاء النوروي أن مذهب السلف تفويض المعنى/٢٤ ، زعم حسن البناء أن مذهب السلف تفويض المعنى/٥٧ ، مذهب السلف تفويض الكيفية/٧٢ ، مذهب ابن تيمية تفويض الكيفية/٧٤ .

● **التقسيم** : أقسام البدعة/٢٦١ ، خطأ تقسيم البدعة إلى حسنة وقيحة/٢٦٨ ، الرد على من استدل بحديث عمر على تقسيم البدعة/٢٦٩ ، تقسيم العز بن عبد السلام البدعة خمسة أقسام ورد التقسيم/٢٧١ .

● **التقليد** : تكفير المطلق لا يقتضي تكفير المعين/٤٣ ، كفر من قال بخلق القرآن/٤٣ ، التوقف عن كفير المعين/٤٤ ، ٤٥ ، أقوال أئمة المذاهب في تحذير أتباعهم من تقليلهم إذا خالفوا الصواب/٥٠ .

● **التوسل** : انظر التبرك .

● **الجسم** : كلام السلف في لفظة الجسم/٢٢ ، توقف السلف في القول في الجسم نفياً وإثباتاً/١٧٨ .

● **الجمعة** : بدع يوم الجمعة/٢٩٧ .

● **الجهة** : كلام ابن تيمية في معنى الجهة/١٦٩ ، لفظة الجهة فيها إجمال وتفصيل عند السلف/١٦٨ .

● **الجوهر** : توقف السلف عن القول بالجوهر نفياً وإثباتاً/١٧٨ .

● **البرك** : البرك المشروع بالذوات/٢٣٤ ، مبالغة أصحاب الحلاج في البرك به/٢٤٢ ، البرك بذات النبي عليه السلام ثبت عن الصحابة في حياته/٢٤٤ ، البرك غير التوسل/٢٤٧ .

● **التحذير** : التحذير من تبع زلات العلماء/٣٢ ، تحذير أئمة المذاهب أتباعهم من تقليلهم لهم إذا خالفوا الصواب/٥٠ ، التحذير من بدعة قرن الحج بزيارة بيت المقدس/٢٨٢ ، التحذير من بدع صلاة التراويح/٢٨٦ ، التحذير من بدع صلاة الجنائز/٢٨٧ ، التحذير من بدعة صلاة الرغائب/٢٨٨ ، التحذير من بدع صلاة المساجد على القبور/٢٩٠ ، التحذير من بدع تحدث في الروضة/٢٩٣ ، التحذير من بدع الوقوف على جبل الرحمة/٢٩٤ ، التحذير من بدع صلاة ركعتين بعد السعي/٢٩٥ ، التحذير من بدع يوم الجمعة/٢٩٧ ، التحذير من بدع شهر شوال/٢٩٧ ، التحذير من بدع الرافضة/٢٩٩ .

● **التحيز** : توقف السلف نفياً وإثباتاً فيه/١٧٨ .

● **التشابه** : تشابه الصفات في الاسم لا يستلزم تشابه الذوات/١٧٥ .

● **التشبيه** : لا يشبه الله بالمحلوقين/١٠٨ .

● **التشيع** : كيف ظهرت بدعهم/٢٤٨ .

● **التعزير** : التعزير بالقتل/٦٤ .

• **الزيادة** : زيادة ليضل على حديث من كذب عليه متعمداً منكرة/ ٢٨٣ .

• **الزندة** : أول عقدة تخل منها اعتقاد أنَّ الخضر حي/ ٢٢٩

• **الساق** : تفسير الساق بالشدة/ ١١١ ، تأويل الساق/ ١١٦، ١١١ ، ذكر بعض تأويلات الساق/ ١١١ ، تفسير ابن عباس للساق/ ١١٣ ، إثبات صفة الساق/ ١١٣ ، خلاف السلف في تفسير الساق/ ١١٤ ، الصحيح عن السلف إثبات الساق/ ١١٦ ، لا يحفظ عن السلف نزاع في الصفات سوى الساق/ ١١٦ ، السلف أثبتو الساق بالحديث/ ١٢٠ .

• **الشبهة** : لا يعنى بالشبهة كل من ادعى ذلك/ ٥٧ ، قيد إعذار الخالف بالشبهة/ ٥٧ .

• **الشمال** : ضعف لفظة الشمال/ ٢٠٢ ، من ضعفها ومن أثبتها من العلماء/ ٢٠٣ ، إثبات الشمال محل نقص/ ٤٠ .

• **شوال** : استحباب التزوج والدخول في شهر شوال/ ٢٩٨ ، بدع تحدث في شهر شوال/ ٢٩٧ .

• **الصفات** : الكلام في الصفات فرع من الكلام في الذات/ ٧٣ ، تخطي ابن حوزي في الأسماء والصفات/ ٩٨ ، صفات الله لا تكيف ولا تقاس ولا تشبه/ ٨٠ ، القول في سائر الصفات سواء/ ١٢٧ ، لا يشتق من الحب : إثبات صفة الحب/ ١٤٥، ١٤٦ .

• **الحج** : بدعة قرن الحج بزيارة بيت المقدس/ ٢٨٢ ، بدع تحدث في الروضة/ ٢٩٣ ، بدع الوقوف على جبل الرحمة/ ٢٩٤ ، بدع صلاة ركعتين بعد الانتهاء من السعي/ ٢٩٥ .

• **الحديث** : التحذير من رواية الحديث الضعيف/ ٢٨٢ ، زيادة ليضل على حديث «من كذب عليه متعمداً منكرة»/ ٢٨٣ ، ما ينبغي لمن أراد أن يروي حديث/ ٢٨٥ .

• **الدُّنُو** : إثبات صفة الدُّنُو/ ١٥٦ ، تأويل الدُّنُو/ ١٥٧ .

• **الذات** : الكلام في الصفات فرع من الكلام في الذات/ ٧٣ ، القول في الصفات كالقول في الذات/ ١٧٨ .

• **الرَّجْعَة** : ذكر معنى الرجعة ومتقدديها/ ٢٩٩ .

• **الرد** : رد تأويل صفة الرضى/ ١٢٥ ، رد تأويل الفرح/ ١٤١ ، الرد على من احتج بتفسير ابن عباس للساق على التأويل/ ١١٨ ، رد تأويل المجيء والإثيان/ ١٨٢ ، الرد على من استدل بحديث عمر على تقسيم البدعة/ ٢٦٩ ، الرد على تقسيم العز بن عبد الإسلام للبدعة/ ٢٧١ .

• **الرؤبة** : النبي عليه السلام لم يرها ليلة المراجـع/ ٢٥٧ .

قطعاً من القطعيات/ ٦٣ .

• **القرب** : إثبات القرب/ ١٥٦ ، تأويل القرب/ ١٥٧ .

• **القياس** : العبادات لا تقبل القياس/ ٢٥٣ .

• **الكتب** : نسبة كتاب «المقاصد» للنوفوي/ ٢٠ ، كتاب «دفع شبه التشبيه» نسب للإمام أحمد ما هو منه بريء/ ٩٨ ، بيان كذب على أبي يعلى في كتاب «العواصم»/ ١٠٤ ، كتاب «السنة النبوية» للغزالى/ ١١٩ ح، وقع التأويل في كتاب «مشكل الحديث»/ ١٣٧ ، ١٤٠ ، ذكر كتب خاصة في إثبات العلو/ ١٦٨٩ ، «اجتماع الجيوش الإسلامية» خاص للرد على من أول الاستواء/ ١٦٨ ، كتاب «مناسك حج المشاهد» مليء بالكذب على النبي ﷺ/ ٢٤٨ .

• **الكذب** : كذب من قال عن ابن عباس وابن مسعود أن الراسخين في العلم لا يعلمون معنى المتشابه/ ٨١ ، بيان كذب ما روی عن أبي يعلى في كتاب «العواصم»/ ١٠٤ ، كتاب «مناسك حج المشاهد» مليء بالكذب على النبي ﷺ/ ٢٤٨ .

• **الكلام** : هل يجوز أن يتكلّم الله بكلام لا معنى له للمخاطب/ ٧٩ ، الله يتكلّم دون آلة مثل أسنان ولسان وشفتين/ ١٠٨ .

• **الكيد** : لا يوصف الله بالكيد إلا على الصفات الفعلية أسماء/ ١٥٤ ، القول في الصفات كالقول في الذات/ ١٧٨ ، القول أن الصفات مجاز واستعارة ليس مذهب السلف/ ٢٠٧ ، صفات الخلق يختلف بعضها عن بعض/ ١٧٥ ، تشابه الصفات لا يستلزم تشابه الذوات/ ١٧٥ .

• **الصورة** : تأويل الصورة/ ١٧٢ ، إثبات صفة الصورة/ ١٨٩ .

• **الصلوة** : بدعة صلاة التراويف/ ٢٨٦ ، بدعة صلاة الجنائز/ ٢٨٧ ، بدعة صلاة الرغائب/ ٢٨٨ ، بدعة صلاة ركعین بعد السعي/ ٢٩٥ .

• **الضحك** : تأويل الضحك ورده/ ١٣١ ، ابن حجر أول الضحك/ ١٣٦ .

• **الظاهر** : معنى الظاهر والباطن في الحديث/ ١٦١ .

• **العلم** : بركته عزوه لقائله/ ٤٠ .

• **العلو** : مثال على إثبات العلو/ ١٦١ ، تأويل العلو/ ١٦٤ .

• **العموم** : سبب نهي النبي ﷺ كان على العموم دون الخصوص/ ٥٤ .

• **الغضب** : تأويل الغضب ورده/ ١٢٥ .

• **الفرح** : تأويل الفرح ورده/ ١٤١ .

• **القرآن** : كفر من قال بخلق القرآن/ ٤٣ .

• **القتل** : جواز أمر الإمام قتل من خالف

السلف في النزول/٨٨، بيان خطأ ما نسب إلى الإمام مالك من تأويل النزول/٨٩، تفنيد تأويل النزول/٨٩، ٩٠، إبطال لفظة ينزل بالتشديد بدل ينزل ٩٣/٩٣.

• **النصوص** : مراد ظاهر النصوص/٧١، عموم النصوص مقيد بعمل السلف في الاستدلال ٢٣٥/٢٣٥.

• **النفس** : مذهب السلف إثبات النفس/٢١١.

• **النفي** : مذهب السلف النفي المجمل/١٠٦.

• **النور** : تأويل صفة النور/٢١٦، تفسير الله نور السماوات والأرض/٢١٧، إثبات صفة النور/٢٨١.

• **اليد** : تأويل اليد/١٩١، ١٩٣، إثبات اليد في القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين/١٩٨، إبطال تأويل اليد/٢٠٠.

• **اليمين** : كلتا يدي الله يمين/٢٠٢.

• **الكيفية** : مذهب السلف تفويض الكيفية/٧٢، مراد السلف بقولهم : بلا كيف/٧٣، كيفية النزول مجهولة/٨٨، صفات الله لا تكيف/١٠٨/١٠٨.

• **المجاز** : تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز لا يعرفه السلف/٨٣، أول من ذكر المجاز من أهل السلف/٨٣، أنا ونحن من مجاز اللغة/٨٤، القول أنَّ الصفات مجاز واستعارة ليس من مذهب السلف/٢٠٧.

• **المجيء** : تأويل المجيء وردوده/١٨٢/١٨٢.

• **المحبة** : المعد أول من أنكر المحبة/١٤٤.

• **المحكم** : كلمة مهمة في المحكم والتشابه/٧٧.

• **المذهب** : الرازبي أول من أصيل مذهب الأشاعرة/١٢، مذهب السلف إثبات/٧٢، مذهب السلف تفويض الكيف/٧٢، مذهب السلف في النزول/٨٨، مذهب السلف القول في الصفات كالقول في الذات/١٧٨، مذهب السلف إثبات الأصبع/٢٠٧، مذهب السلف إثبات النفس/٢١١.

• **المساجد** : بدعة قرن الحج بزيارة بيت المقدس/٢٨٢، بدعة بناء المساجد على القبور/٢٩٠، بدعة تحدث في الروضة/٢٩٠.

• **النزول** : النزول معقول/٨٨، مذهب سهل الجزاء/١٥٢/١٥٢.

الفوائد الهميمية مرتبة على أصحابها وببيان مناهجهم

الإمام وموضع فائدته / الصفحة

<p>• الخلاج : مبالغة أصحابه في التبرك به القرآن/٤٣، توقفه في تكبير العين/٤٤ قوله : أنا ونحن من مجاز اللغة/٨٤، خطأ ما نسب إليه من تأويل/١٨٨،١٨٥، ما نسب إليه ابن الجوزي/٩٨ .</p> <p>• الخضر عليه السلام : أكثر المحققين على القول بوفاته/٢٢٧، إثبات أهل العلم أنه ميت/٢٢٧، أول عقدة تخل من الزندقة اعتقاد الخضر حيًّا/٢٢٩، إثبات المازري أنَّه نبي/٢٥٩ .</p> <p>• صديق حسن خان : ادعائه إثبات الشمال/٢٠٣، إثباته النفس/٢١٤، إثباته أنَّ الخضر ميت/٢٢٨ .</p> <p>• عبدالله بن عباس : ذكر تفسيره الساق بالشدة/١١١، تفسيره للساق ليس من تأويل الأشاعرة/١١٣، لا يصح ما روی عنه في تفسير الساق/١١٣، مخالفة ابن مسعود له إن صرَّ ما روی عنه/١١٧، الرد على من احتج بتفسير ابن عباس/١١٨ .</p>	<p>• أحمد بن حنبل : كفر من قال بخلق القرآن/٤٣، توقفه في تكبير العين/٤٤ قوله : أنا ونحن من مجاز اللغة/٨٤، خطأ ما نسب إليه من تأويل/١٨٨،١٨٥، ما نسب إليه ابن الجوزي/٩٨ .</p> <p>• أحمد بن فرح : قوله في النووي/٣٢٨ .</p> <p>• إسحاق بن أحمد : بعثه رسالة تحذير إلى ابن الجوزي حول عقيدته/١٠٠ .</p> <p>• الجعد بن درهم : أول من أنكر الحجة في الإسلام/١٤٤ .</p> <p>• حبيب بن أبي حبيب : ادعائه على مالك تأويل النزول/٨٩، أقوال أهل العلم فيه/٩٥ .</p> <p>• حسن البنا : زعمه أنَّ مذهب السلف تفويض المعنى/٥٧ .</p>
---	--

● **أبو القاسم الأصفهاني** : مذهب السلف إثبات الصفات وتفويض الكيفية/٢٢ .

● **أبو يعلى** : ذكر ما اتهم به، دفاع شيخ الإسلام عنه وبيان كذب ما روي عنه في كتاب «العواصم» ١٠٤ .

● **أبو يعلى القراء** : إبطال لفظة ينزل بتشديد الرأي بدل ينزل ربنا ٩٣ .

● **ابن تيمية** : كلامه على لفظة الجسم/٢٢، تقريره ميل الغرالي للفلسفة/٢٦، تحذيره من تبييع زلات العلماء/٣٢، تبييع من وقع في الخطأ بعد قيام الحجّة/٣٣، خطأ من قلد العلماء في خطأهم/٣٣، تكفير المطلق لا يقتضي تكفير المعين/٤٢، توقفه عن تكفير المعين/٤٥، التفريق بين الداعية وغير الداعية للبدعة/٥٥، قوله في الحكم على الدروز والنصرية وكيفية معاملتهم/٥٨، قوله في ظواهر النصوص/٧١، تفويض الكيفية/٧٤، يرى الوقف على لفظ الجملة في قوله: **هُوَ مَا يَعْلَمُ تأوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ** ٧٨، انكاره تقسيم الألفاظ/٨٢، رده على من انتكاري تقسيم الألفاظ/٨٣، قوله في ابن الجوزي/٩٩، أول النزول/٨٩، قوله في ابن الجوزي/٩٩، قوله في الساق/١١٦، القول في الصفات سواء/١٢٧، رده تأوِيلُ الفرج/١٤١، إثبات صفة الحب والبغض/١٤٥، إثبات دنو الله وقربه/١٥٦، كلامه حول الجهة/١٦٩، تشابه الصفات في الاسم لا يستلزم تشابه الصبحك/١٣٤ .

● **عبد الله بن مسعود** : مخالفته ابن عباس إن صحي ما روي عنه في التأوِيل/١١٧ .

● **العز بن عبد السلام** : تقسيمه البدع وتعقبه/٢٧١ .

● **القاضي عياض** : تأوِيله الساق/١١١، تأوِيله الضحك/١٣١، تأوِيله العلو/١٦٤، تأوِيله الصورة/١٧٢، تأوِيله اليد/١٩٣، تأوِيله النور/٢١٦، رده على المازري إنكار سمع الأموات للأحياء/٢٥٩ .

● **مالك بن أنس** : حبيب بن أبي حبيب ادعى عليه تأوِيل النزول/٨٩، براءته مما نسب إليه من التأوِيل/٩٧، إثباته نزول الله ليس كالمخلوقين/١٠٧ .

● **محمد بن إسماعيل** : كذب أتباعه أنه قال بنسخ الشريعة/٥٩ .

● **محمد بن نصر** : إمام النصرية/٥٨ .

● **محمد الغرالي - المعاصر** : جرأته على أعلام وعلماء الله/١١٩ .

● **هشتنكين الدرزي** : إمام الدرزية/٥٨ .

● **أبو جعفر الترمذى** : النزول معقول والكيف مجهول والإيمان به واجب/٨٨ .

● **أبو عيد القاسم بن سلام** : بركة العلم عزوه لقائله/٤٠، إثبات صفة الضحك/١٣٤ .

فيما ادعى على مالك/ ٨٩ .

• **ابن أبي العز** : رده على من تأول الصفات/ ١٢٥ .

• **ابن العطار** : مخالفته لشيخه التوسي في الأسماء والصفات/ ١٦، ١٤، ١٣ ، ثناه على شيخه التوسي/ ١٤، ١٣ ، تأثره بالذهبي/ ١٤ ، آخر الذهبي من الرضاة/ ١٤ ، نصرته عقيدة السلف/ ١٤، ١٥، ١٤ ، إثباته الصفات/ ١٧، ١٦ .

• **ابن فورك** : وقوعه في تأويل الصفات/ ١٤٠، ١٣٧ .

• **ابن قتيبة** : تأويل صفة الدنو والقرب/ ١٥٧ ، إثباته صفة النور/ ١٨٩ .

• **ابن قدامة** : قوله في ابن الجوزي/ ٩٨ .

• **ابن القيم** : مراد السلف قولهم بلا كيف/ ٧٣ ، إنكاره تقسيم الألفاظ/ ٨٣ ، مذهب السلف إثبات الساق ولا يحفظ نزاع عنهم في غيرها من الصفات/ ١١٦ .

السلف أثبوا الساق/ ١٢٠ ، عدم جواز اشتغال الأسماء/ ١٥٣ ، باب الأفعال أوسع من الأسماء/ ١٥٣ ، دفاعه عن الإمام أحمد/ ١٨٨ ، إثباته صفة النور/ ٢١٦ ، أولاد المشركين يمتحنون في الآخرة/ ٢٢٢ .

• **ابن كلام** : خلاف الجهمية والمعترضة فأثبتت الصفات والعلو ولكن وافقهم على أنه لا تقوم به الأمور الاختيارية/ ١٥٧، ١٥٦ .

الذوات/ ١٧٦ ، إثبات صفة النور/ ٢١٨ ، كيف ظهرت بدعة التشيع/ ٢٤٨ ، خطأ تقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة/ ٢٦٨ .

• **ابن الجوزي** : تخطيته في الأسماء والصفات/ ٧٤ ، قول ابن رجب الحنبلي فيه/ ٩٨ ، قول ابن قدامة المقدسي فيه/ ٩٨ ، قول شيخ الإسلام فيه/ ٩٨ : رسالة إسحاق إليه لتحذيره من مسائل في العقيدة/ ١٠٠ .

• **ابن حبان** : صفات الله لا تكيف ولا تقاس إلى صفات المخلوقين/ ١٠٨ .

• **ابن حجر** : وقع في تأويل صفة الضحك في كتابه «الفتح»/ ١٣٦ .

• **ابن حزم** : أقوال الفرق في من خالفهم في الاعتقاد والأحكام/ ٤٦ ، لا يشق من الصفات اسم/ ١٥٤ .

• **ابن خزيمة** : إثبات اليدين/ ١٩٦ ، إثبات النفس/ ٢١٣ .

• **ابن رجب** : قوله في ابن الجوزي/ ٩٨ .

• **ابن سيرين** : استشهاده السك من أم سلمة الذي أخذته من عرق الشّي عَلَيْهِ الْمَحْمَدَ/ ٢٤١ .

• **ابن الصلاح** : رعمه أن الخضر حمي/ ٢٢٥ ، كراهيته صلاة ركعتين بعد السعي/ ٢٩٦ .

• **ابن عبدالبر** : ذكره مذهب السلف في النزول/ ٨٨ ، تخطيته لحبيب كاتب مالك

• **ابن الوزير** : ضابط العذر المعتبر وغير المعتبر/ ٦٢، ٦١ .

• **الشافعي** : تحريم الاشتغال بعلم الكلام/ ٢٨، كراهيته لاجتماع المتعارضة/ ٢٨٨، إثباته عدم وجود صلاة في المسعي/ ٢٩٦ .

• **الشنقيطي** : ترجيحه أن الخضر ليس حيًا/ ٢٢٦ .

• **الشوكتاني** : قائدة جواز أمر الإمام قتال من خالف قطعياً من القطعيات/ ٦٢، إثبات صفة الساق/ ١١٢ .

• **الغزالى** : أسباب تعصب المبتدع لبدعته/ ٥٤، تقريره أن الصفات من باب المتشابه/ ٧٧ .

• **القاسمي** : إثباته صفة الحب/ ١٤٦، سكوته على تأويل صفة النور/ ٢١٨ .

• **القرافي** : ذكره التفاق أصحاب الحديث إنكار البدع/ ٢٧٢ .

• **المازري** : تأويله الشخصك/ ١٣٢، تأويله الفرج/ ١٣٩، تأويله الحب/ ١٤٣، تأويله الدنو والقرب/ ١٥٥، تأويله الإتيان/ ١٧٢، تأويله اليد/ ١٩١، تأويله النفس/ ٢١١، تأويله النور/ ٢١٦، إثباته أن الخضر نبي/ ٢٢٨، إنكاره سماع الأموات للأحياء/ ٢٥٩ .

• **النووى** : شهادة شرحه «صحيح مسلم»/ ٧، تقليده الأشاعرة في باب الصفات/ ١١، قول الإسنوى في تصانيف النووى/ ٢٠ .

• **ابن الأوزاعى** : براءته مما نسب إليه من التأويل/ ١٠٤ .

• **الدارمى** : رده على الجهمية في تأويل الجھي، والإتیان/ ١٨٢ .

• **الذهبى** : كيفية معاملة أهل البدع/ ٢٦٧، ١١٩، ٥٨، أخوه ابن العطار من الرضاةعة/ ١٤ .

• **الرازى** : أول من أصل مذهب الأشاعرة/ ١٢ .

• **الرافعى** : مقارنته مع النووى/ ١٢ .

• **السعدي** : تفسيره (هل ينظرون إلا أن يأتىهم الله)/ ١٨٠، تفسير (الله نور السماوات والأرض)/ ٢١٧ .

• **الشاطبى** : سبب تسميته أهل البدع أهل الأهواء/ ٥١، أهل الهوى ليسوا متبعين الهوى بإطلاق/ ٥٢، قائدة عدم تعين أهل البدع/ ٥٤، قوله في الدعاء إلى بدعتهم/ ٥٥، خصوصية التبرك بالنبي عليه السلام/ ٢٤١، الأدلة على ذم جميع البدع/ ٢٦٢، رده على من استدل بحديث عمر إلى تقسيم البدع/ ٢٦٨، رده على من قسم البدع إلى خمسة

رأى ربه ليلة المراجعة/ ٢٥٧، زعمه جواز سماع الأموات للأحياء/ ٢٥٩، تخصيصه قول النبي عليه كل بدعة صلاة/ ٢٦١، تحذيره من بدعة قرن الحج بزيارة بيت المقدس/ ٢٨٢، تحذيره من بدعة صلاة التراويح/ ٢٨٦، تحذيره من بدعة صلاة الجنائزة/ ٢٨٧، تحذيره من بدعة صلاة الرغائب/ ٢٨٨، تحذيره من بدعة بناء المساجد على القبور/ ٢٩٠، تحذيره من بدعة تحدث في الروضة/ ٢٩٣، تحذيره من بدعة الوقوف على جبل الرحمة/ ٢٩٤، تحذيره من بدعة صلاة ركعتين بعد السعي/ ٢٩٥، تحذيره من بدعة يوم الجمعة/ ٢٩٧، تحذيره من بدعة شهر شوال/ ٢٩٧، تحذيره من بدعة الرافضة/ ٢٩٩، أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر/ ٣١٨، مدح أبي العباس أحمد بن فرج الإشبيلي له/ ٣٢٨.

• **العلماء غير المعيترين** : وقوع بعض العلماء الأفضل في الأشعريّة/ ٣١، أكثر المحققين على القول بوفاة الحضر عليه السلام/ ٢٢٧، اتفاق الأصحاب على إنكار البدع/ ٢٧٢ تحذير الأئمة أتباعهم من تقليدهم إذا خالفوا الدليل / ٥٠، قول أهل العلم في حبيب بن أبي حبيب/ ٩٥، ذكر تأويلات بعض العلماء للساق/ ١١١، وقوع بعض العلماء في التأويل/ ١٤٠، إثباتهم أنّ الحضر ميت/ ٢٢٧ .

ومقارنته مع الرافعي/ ١٢، نشأته في عصر انتشار الأشاعرة/ ١٢، اضطراب المترجمين له في عقيدته/ ١٠، معانٍ عامة لعقيدته/ ٢٠، تأويله لصفات المفعولة خشية تشيه الله بخلقه/ ٢١، نسبة كتاب المقادير له فيه نظر/ ٢٠، ترددٌ في مذهب السلف ومذهب الأشاعرة/ ٢١، قوله أنّ التأويل يستساغ إذا دعت إليه الحاجة/ ٢٢، ادعائه أنّ مذهب السلف تفويض المعنى/ ٢٤، التروي ليس أشعرياً صرفاً/ ٢٥، موافقته لأهل السلف في كثير من المسائل/ ٢٦، ردوده على فرق الصالل/ ٢٦، مخالفته للأشاعرة في أول واجب على المكلف/ ٢٧، سبب الاشتباه في نسبة التروي إلى الأشاعرة أو أهل السنة/ ٢٨، تأويله للنزول/ ٨٧، تأويله للساق/ ١١١، تأويله للضحك/ ١٣١، تأويله الفرح/ ١٣٩، تأويله المكر وبعض صفات الفعل/ ١٤٩، تأويله الدنو والقرب/ ١٥٥، تأويله العلو/ ١٦٣، تفرقته بين قبلة الداعي وقبلة المصلي والرد عليه/ ١٦٢، تأويله اليد/ ١٩١، تأويله الأصبع/ ٢٠٥، تأويله النفس بالذات/ ٢١١، تأويله النفس/ ٢١١، تقليده بعض الأشاعرة في تأويل الأصبع/ ٢٠٩، تأويله للنور/ ٢١٥، زعمه أنّ الحضر حي/ ٢٢٨، ٢٢٥، زعمه جواز شد الرحال إلى آثارهم/ ٣٣، ذكره جواز شد الرحال إلى قبور الصالحين/ ٢٥١، زعمه أنّ النبي عليه

فوائد الطوائف والفرق

الفرقة وموضع الفائدة / الصفحة الفرقة وموضع الفائدة / الصفحة

● **الباطنية** : كفرهم أشد من كفر اليهود والنصارى/ ٥٨، سبب إجماع السلف على كفرهم ٥٧ .

● **الجهمية** : تأوילهم الجيء والإيان والرد عليهم ١٨٢، إنكارهم إثبات الصفات والعلو/ ١٥٦ .

● **الدروز** : ذكر الحكم عليهم/ ٥٨، أتباع هشتكين/ ٥٨، ذكر كيفية معاملتهم/ ٥٨ .

● **الرافضة** : اعتقادهم أن التبرك بالنبي عليه السلام انتقل إلى أهل بيته/ ٢٤٨، توافقهم مع الصوفية/ ٢٤٩، ذكر بعض بدعهم/ ٢٩٩ .

● **السلف** : التفويض المطلق ليس مذهبهم/ ٢٢، ادعاء النwoي أن مذهبهم تفويض المعنى/ ٢٤، رواية السلف عن بعض أهل البدع/ ٣١، بيان حكم السلف في المتأول/ ٤٧، توقفهم في تكفير المعين/ ٤١، إطلاقهم على أهل البدع أهل الأهواء/ ٤٣، زعم حسن البناء أن مذهبهم تفويض ٥١

● **الإسماعيلية** : كذبهم أن محمد بن إسماعيل نسخ الشريعة/ ٥٩ .

● **الأشعرية** : الرازى أول من أصل مذهبهم/ ١٢، تردد النwoي بين مذهبهم ومذهب السلف/ ٢١، وقوع بعض العلماء في الأشعرية/ ٣١، تفسير ابن عباس ليس من تأويل الأشعرية/ ١١٣، نشأة النwoي في عصر ساد فيه مذهبهم/ ١٢، مخالفة النwoي لهم في أول واجب على المكلف/ ٢٧ .

● **أهل الأهواء - أو أهل البدع -** : رواية السلف عن بعضهم لصدقهم/ ٣١، تسمية السلف لأهل البدع أهل الأهواء وسبب ذلك/ ٥١، أهل البدع ليسوا متبعين الهوى على الإطلاق/ ٥٢، فائدة في عدم تبديع المعين/ ٥٤، القول في الدعاء إلى بدعهم/ ٥٥، الفرق بين الداعية وغير الداعية إلى البدع/ ٥٥، كيفية معاملتهم/ ٥٨، ١١٩ . ٢٦٧

المعنى/٥٧، الفرق بين تأويلهم وتأويل
المعنى/٦٧، مذهب السلف الإثبات
المؤولة/٦٧، مذهب السلف الإثبات
وتفويض الكيف/٧٢، مرادهم بقولهم: بلا
كيف/٧٢، هل يجوز أن يتكلم الله بكلام
غير مفهوم للمخاطب/٧٩، تقسيم الألفاظ
إلى حقيقة ومجاز لا يعرفه السلف/
٢٠٧،٨٣، أول من ذكر المجاز من
السلف/٨٣، مذهب السلف في النزول/
٨٨، مذهبهم تفصيل الإثبات والنفي
المجمل/١٠٦، الخلاف في معنى آية **﴿يَوْمٌ**
يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِيهِ/١١٤،١١٥، لا يحفظ
عن السلف نزاع في غير الساق من
الصفات/١١٦، إثباتهم الساق/١٢٠،
مذهبهم الإثبات/١٢٥، توقفهم في الجسم
والجهر والتحيز نفياً وإثباتاً/١٧٨، القول في
الصفات كالقول في الذات/١٧٨، إثباتهم
الأصبع/٢٠٧، إثباتهم النفس/٢١١، عموم
التصوص مقيد بمنهجهم وفعلهم/٢٣٥ .

• **الشيعة** : كيف ظهرت بدعتهم/٢٤٨ .

• **الصوفية** : مبالغة أصحاب الحلاج بالبرك
به/٢٤٢، بعض الأمور التي وافقوا فيها
الرافضة/٢٤٩ .

• **الكرامية** : إطلاقهم لفظ الجسم على
الرب/٢٢، تجويزهم وضع الحديث في
الترغيب والترهيب/٢٨٢ .

• **المعزلة** : إنكارهم إثبات الصفات والعلو

فهرس التحقيقات (*)

الصفحة

التعقب

● حسن البنا :

- تعقبه أنَّ مذهب السلف تفويض المعنى ٦٧ - ٧٠
- تناقضه فيما نسبه إلى السلف ٦٨

● صديق حسن خان :

- ذكر تعقبه للنروي في تأويله صفة الصورة والإitan ١٧٩

● القاضي عياض :

- تعقبه المازري في إنكار سماع الأموات للأحياء ٢٥٩

● محمد رشيد رضا :

- تعقبه في تخصيصه التبرك بالئبى عليه مثلك يوم الحديبة فقط ٢٤٠

● ابن حجر :

- تعقب ابن باز له تأويله صفة الضحك ١٣٦

- تعقب ابن باز له تأويله صفة المكر ١٤٩ - ١٥٠

- تعقب ابن باز له جواز التبرك بالصالحين ٢٤٩ - ٢٥٠

(*) قمت بترتيب هذا الفهرس على حروف المعجم لأسماء العلماء الذين تعقبتهم في الكتاب - أو تعقبوا غيرهم - وإن كانوا مشهورين بكنية أو لقب فقد اعتمد ذلك مثل : ابن حجر، ابن العربي، القرطبي، النروي .

- تعقب ابن باز له جواز شد الرحال إلى قبور الصالحين ٢٥٢

● ابن العربي المالكي :

- تعقبه نعيم بن حماد في قوله ينزل بذاته وهو على كرسيه ١٠٦

● الذهبي :

- تعقبه النووي بالقطع بطهارة شعر النبي ﷺ ٢٣٦

● الزمخشري :

- تعقبه شيخ المعتزلة كلام الله لموسى ٩٢

- تعقب العلامة القاسمي له في تأويله صفة الحبة ١٤٦

● السبكي :

- تعقبه إطلاقه أهل السنة والجماعة على الأشاعرة والماترودية ... ١٨ - ١٩

● الشاطبي :

- تعقبه العز بن عبد السلام والقرافي في تقسيم البدعة ... ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤

● الشيرازي :

- تعقبه في تبركه بـ « مسابع » صوفيات « ساوية » ٢٤٧ ح^(٤)

● القرطبي :

- تعقبه في تحويز التبرك بالصالحين ٢٥٠

● المباركفوري :

- تعقبه النووي في تأويله صفة القرب ١٦٢

● الإمام النووي :

- تعقبه أن مذهب التفويض مذهب السلف ١٦، ٦٧

- تعقبه في نقله عن مالك والأوزاعي أنهما أولاً النزول ٢٤١

(٤) إذا وجدت حرف (ح) بعد رقم الصفحة فإن هذا يعني أن التعقب المذكور موجود في حاشية الصفحة المتبعة قبل الحرف .

- تعقبه في زعمه أنَّ الصفات من باب المتشابه	٧٧
- تعقبه في زعمه أنَّ الصفات من باب المجاز	٨٣
- تعقبه في تأويله التزول	٨٨
- تعقبه في تأويله الساق	١١١
- تعقبه في تأويله الغضب والرضا والسخط والكراهية	١٢٤ - ١٢٣
- تعقبه في تأويله صفة الضحك	١٣٢ - ١٣١
- تعقبه في تأويله صفة الفرح	١٤٣
- تعقبه في تأويله صفة الحب والبغض	١٤٣
- تعقبه في تأويله صفة المكر وبعض صفات الفعل	١٤٩
- تعقبه في تأويله صفة العلو	١٦٣
- تعقبه في تأويله صفة الصورة والإيتان	١٧١
- تعقبه في تأويله صفة اليد	١٩٣ - ١٩١
- تعقبه في تأويله صفة الأصبع	٢٠٥
- تعقبه في تأويله صفة النفس	٢١٣ ، ٢١١
- تعقبه في تأويله صفة النور	٢١٥
- تعقبه في مصير أولاد المشركين في الآخرة	٢٢١
- تعقبه في الحضر وما يتعلّق به من مسائل	٢٢٧
- تعقبه في شد الرحال إلى قبور الصالحين	٢٥١
- تعقبه في جواز قراءة القرآن عند القبور	٢٥٣
- تعقبه في رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء	٢٥٧
- تعقبه في جواز سماع الأموات الأحياء	٢٥٩
- تعقبه في تخصيص حديث كل بدعة ضلالة	٢٦٢
- تعقب النووي لابن حجر الطبرى والماوردى والبندينجى في استحباب الوقوف بجبل الرحمة	٢٩٥

جدول أخطاء النووي

مرتبأ حسب ورودها في «الشرح»

الخطأ	مكانه في «الشرح»	الصفحة
التبرك بالصالحين وآثارهم . ذكر تأويل الغضب والرضا والسخط والكراهية .	(٢٤٤ / ١)	٢٣٣
	(١٦٢ / ٢)	١٢٣
رؤيه النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء . ذكر تأويله صفة النور .	(٥ / ٣)	٢٥٧
مذهب السلف في الصفات تأويل المعنى وذكر تأويل الصورة .	(١٢ / ٣ - ١٣)	٢١٥
	(٢٠ - ١٩ / ٣)	١٧٩
ذكر تأويله الصورة والإيتان .	(٢٠ - ١٩ / ٣)	١٧١
ذكر تأويله الضحك .	(٤٣ ، ٢٤ / ٣)	١٣١
ذكر تأويله الساق . ذكر تأويل الغضب والرضا والسخط والكراهية .	(٢٧ - ٢٨ / ٣)	١١١
	(٦٨ / ٣)	١٢٣

ذكر تأويل الغضب والرضا والسخط والكراهية .

٢٥٣	(٢٠٢ / ٤)	
٢٥٣		قراءة القرآن على القبور .
١٤٣	(١٧ / ٥)	ذكر تأويله الحب والبغض .
١٦٣	(٢٥ - ٢٤ / ٥)	ذكر تأويله علو الله .
٢٢٣	(١٦١ - ١٦٢ / ٥)	التيرك بالصالحين وآثارهم .
٦٧	(٣٧ - ٣٦ / ٦)	مذهب السلف تفويض المعنى .
٨٧	(٣٧ - ٣٦ / ٦)	ذكر تأويله النزول .
١٩٢ - ١٩١	(٣٩ - ٣٨ / ٦)	ذكر تأويله اليد .
٢١٥	(٥٤ / ٦)	ذكر تأويله صفة النور .
١٤٣	(٩٥ - ٩٦ / ٦)	ذكر تأويله الحب والبغض .
٢٦١	(١٥٤ - ١٥٥ / ٦)	البدعة وأقسامها .
١٩٢ - ١٩١	(٨٠ / ٧)	ذكر تأويله اليد .
٢٦٢	(١٠٤ - ١٠٥ / ٧)	البدعة وأقسامها .
		ذكر تأويله المكر وبعض صفات الفعل .
١٤٩	(١١٩ / ٧)	
		شد الرحال إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة .
٢٥١	(١٠٦ / ٩)	
١٥٥	(١١٧ / ٩)	ذكر تأويله دنو الله وقربه .

شد الرحال إلى قبور الصالحين والموضع الفاضلة .

٢٥١

(١٨٦ / ٩)

ذكر تأويل الغضب والرضا والسخط والكرابية .

١٢٤

(١٢ / ١٠ - ١١)

مصير أولاد المشركين في الآخرة .

٢٢١

(٥٠ / ١٢)

١٣١

(٢٦ / ١٣)

ذكر تأويله الضحك .

٢٢٥

الخضر وما يتعلّق به من المسائل . (١٣٦ - ١٣٥ / ١٥)

٢٣٠

(١٣٧ / ١٥)

حرمة المشايخ .

١٤٣

(١٥١ / ١٥)

ذكر تأويله الحب والبغض .

١٤٤

(١٢٤ / ١٦)

ذكر تأويله الحب والبغض .

مذهب السلف في الصفات تفويض المعنى .

٦٧

(١٦٦ / ١٦)

ذكر تأويله الأصبع .

٢٢١

(٢٠٨ - ٢٠٧ / ١٦)

مصير أولاد المشركين في الآخرة .

٢٢١

(٢٠٨ - ٢٠٧ / ١٦)

الصفات من باب المتشابه .

٢١١

(٣ - ٢ / ١٧)

ذكر تأويله النفس .

١٥٥

(٤ - ٣ / ١٧)

ذكر تأويله دنو الله وقربه .

١٣٩

(٦١ - ٦٠ / ١٧)

ذكر تأويله الفرح .

١٢٣

(٦٨ / ١٧)

ذكر تأويله الغضب والرضا .

١٥٥	(٦٨ / ١٧)	ذكر تأويله دنو الله وقربه .
١٩٢ - ١٩١	(٦٧ / ١٧)	ذكر تأويله اليد .
٢٠٥	(١٣٠ - ١٢٩ / ١٧)	ذكر تأويله الأصبع .
١٩٢ - ١٩١	(١٣٢ / ١٧)	ذكر تأويله اليد .
٢٥٩	(٢٠٧ - ٢٠٦ / ١٧)	سماع الأموات .
١١١	(٧٧ / ١٨)	ذكر تأويله الساق .
١١١	(٧٧ / ١٨)	ذكر تأويله الساق .

□ □ □ □ □

الموضوعات والمحفوّيات

الصفحة

الموضوع

٥	● المقدمة
٧	- وضع الله القبول لمصنّفات الإمام النووي
٧	- انتشار «شرح صحيح مسلم» ومدحه
٨	- حال هذا الشرح
٩	- سبب تأليفه لهذا الكتاب
٩	- منهجي في هذا الكتاب
١١	- ملاحظات هامة
١١	- أسباب وقع الإمام النووي في هذه الأخطاء
١٨	- ما هي عقيدة الإمام النووي؟
٢٨	- سبب اختلافهم في تحديد عقيدة الإمام النووي
٢٩	- أهمية هذه الدراسة
٣٠	- موقفنا من الإمام النووي وتأویلاته
٣٥	- ... وأخيراً

● الباب الأول ٣٧

- الفصل الأول : حكم المتأول ٣٩
○ المبحث الأول : الأدلة على أن المتأخدة لا تكون إلا على مجرد المخالفة المقصودة ٤١
○ المبحث الثاني : الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر ٤٩
○ المبحث الثالث : الضابط في الفرق بين الحكم على الحقيقة والحكم على الظاهر ٥٣
○ المبحث الرابع : ضابط الإعذار بالتشبه ٥٧
- الفصل الثاني : تعقبات الإمام التوسي في قواعد وكلئات ٦٧
○ المبحث الأول : الرد على زعمه أن مذهب السلف في الصفات هو تفويض المعنى ٦٧
○ المبحث الثاني : الرد على زعمه أن الصفات من باب المتشابه ٧٧
○ المبحث الثالث : الرد على زعمه أن الصفات من باب المجاز ٨٣

● الباب الثاني : إبطال التأويلات في الصفات ٨٥

- الفصل الأول : نزول الله عز وجل في الليل ٨٧
- الفصل الثاني : الشاق ١١١

- الفصل الثالث : الغضب والرُّضى والسخط والكرابة	١٢٣
- الفصل الرابع : الضحك	١٣١
- الفصل الخامس : الفرح	١٣٩
- الفصل السادس : الحب والبغض	١٤٣
- الفصل السابع : المكر وبعض صفات الفعل	١٤٩
- الفصل الثامن : دنَّ اللَّهُ وقربه	١٥٥
- الفصل التاسع : علو اللَّهِ على خلقه	١٦٣
- الفصل العاشر : الصُّورة والإيتان	١٧١
- الفصل الحادي عشر : اليد	١٩١
- الفصل الثاني عشر : الأصبع	٢٠٥
- الفصل الثالث عشر : النَّفَس	٢١١
- الفصل الرابع عشر : اللَّهُ نور السموات والأرض	٢١٥

● الباب الثالث : تعقيبات في مسائل مهمات	٢١٩
- الفصل الأول : مصير أولاد المشركين في الآخرة	٢٢١
- الفصل الثاني : الخضر عليه السلام وما يتعلّق به من المسائل ..	٢٢٥
- الفصل الثالث : التبرُّك بالصالحين وأثارهم ..	٢٣٣
- الفصل الرابع : شُدُّ الرِّحال إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة	٢٥١
- الفصل الخامس : قراءة القرآن عند القبور	٢٥٣

- الفصل السادس : رؤية النبي رئي ليلة الإسراء ٢٥٧	٢٥٧
- الفصل السابع : سماع الأموات ٢٥٩	٢٥٩
- الفصل الثامن : البدعة وأقسامها ٢٦١	٢٦١
● الباب الرابع : تحذير الإمام النووي من البدع وأمره بالمعروف ونهيه	
عن المنكر ٢٧٧	٢٧٧
- الفصل الأول : تحذيره من البدع ٢٧٩	٢٧٩
○ المبحث الأول : تقديس الحجة وتحذيره من رواية	
الحديث الموضوع والضعيف ٢٨١	٢٨١
○ المبحث الثاني : بدع المصلين ٢٨٦	
* من بدع صلاة التراويح ٢٨٦	٢٨٦
* من بدع الجنائز ٢٨٧	٢٨٧
* بدعة صلاة الرغائب ٢٨٨	٢٨٨
* بناء المساجد على القبور ٢٩٠	٢٩٠
* السجود بين يدي المشايخ ٢٩٠	٢٩٠
○ المبحث الثالث : بدع الأمكنة ٢٩٣	
* بدع تفعل في الروضة ٢٩٣	٢٩٣
* بدع تفعل عند قبر النبي عليه السلام ٢٩٣	٢٩٣
* بدعة الوقوف على جبل الرحمة ٢٩٤	٢٩٤
* صلاة الركعتين بعد الفراغ من السعي ٢٩٥	٢٩٥

○ المبحث الرابع : بدع الأزمنة ٢٩٧
* بدع يوم الجمعة ٢٩٧
* بدع شهر شوال ٢٩٧
○ المبحث الخامس : بدع الفرق والطوائف ٢٩٩
- الفصل الثاني : أمره بالمعروف ونهيء عن المنكر ٣٠١
○ المبحث الأول : رسائله إلى الملوك والجبارية ٣٠٣
○ المبحث الثاني : رسائله إلى الفقهاء أو التي كانت بسببهم ٣١٥

● الفهارس العلمية ٣٢٩
○ فهرس الآيات القرآنية ٣٣٠
○ فهرس الأحاديث النبوية ٣٣٦
○ الفوائد العلمية مرتبة على الحروف ٣٤٤
○ الفوائد العلمية مرتبة على أصحابها وبيان مناهجهم ٣٥٠
○ الطوائف والفرق ٣٥٥
○ التعقبات ٣٥٧
○ جدول أخطاء النووي مرتبأ على حسب ورودها في « الشرح » ٣٦٠
○ الموضوعات والمحفوظات ٣٦٤

